النظرية السياسية المعاصرة

دراسة فى النماذج والنظريات التى قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة

دكتـــور

عادل فتحى ثابت عبد الحافظ

أستاذ العلوم السياسية المساعد

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



اهداءات ٢٠٠٢

د/ سيد النشار

دار الثقافة العلمية

النظرية السياسية المعاصرة

دراسة النماذج والنظريات التى قدمت
لفهم وتحليل عالم السياسة

دكتـــــور
عادل فتحى ثابت عبد الحافظ
أستاذ العلوم السياسية المساعد
قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٠

الدار الجامعيـة
طبع - نشر - توزيع
٨٤ شارع زكريا غنيم - تانيس سابقا
☎ ٥٩٦٧٨٨٢

استـــهلال

حول التعريف بعنـوان الكتـاب

تشير عبارة "النظرية السياســية:Theorie Politique-Political Theory " إلى مجموعة المعارف التى توصل إليها العقل الإنسانى مــن ثنايــا المنــهج المثالى أو المنهج التجريبى على السواء فى شأن الظواهر السياســية عامــة، فلا تقتصر على ظاهرة سياسية معينة مكاناً أو زمانــاً، أو زمانــاً و مكانــاً، أو فى نظر فكر معين كأن نقول نظيرية الدولة عند "هوبــز" أو عنــد "ابــن خلدون" أو عند "هيجل" وهكذا. غير أن تسرب المنهج العلمى التجريبى منــذ فكر "مونتسيكو" الفرنسى فى القرن الثامن عشر، والذى انتهى بتوطيد أقدامــه بقطاع الظواهر السياسية فى القرن العشرين (وخاصة فى أعقــاب الحــرب العالمية الثانية) كان من شأنه أن راحت عبارة "النظريــة السياســية" ترتبــط بصفة أصيلة ــ فى أيامنا ــ بالمنهج العلمى التجريبى حتى باتت تعنى لــدى الباحثين المتقدمين "النظرية السياسية العلمية: "Scientific Political Theory" .

إن ربط "النظرية السياسية المعاصرة" بالمنهج العلمى التجريبى لا يعنــى تخليصها نهائياً من النظرات الفلسفية" ومن الأحكام القيمية. ذلك أنه مــا مــن "نظام سياسى" إلا وللفكر الذاتى وللقيم والتقاليد وبصفة عامة لواقع مجتمعــه الحضارى والثقافى والروحى دور فعال فى بنائــه، ونفــس الشــئ بالنســبة للسلوك السياسى للأفراد والجماعات. بل إن المنهج العلمى التجريبــى ذاتــه يقتضى لفهم الظواهر السياسية ــ ولتفسير الأحداث السياسية تفسيراً علميــاً ــ إلماماً واعياً بتلك العوامل جميعاً، فنحن لا نستطيع أن نفــهم (فــهماً علميــاً) ظاهرة سياسية ما (أو حدثاً سياسياً معيناً) إلا فى ضوء واقعــها الاجتمــاعى

والاقتصادى والحضارى والثقافى والروحى وهكذا. ومن هنا نستطيع القـــول بأن ربط "النظرية السياسية" فى عصرنا بالمنهج العلمى التجريبـــى لا يعنـــى تجريدها من كل ما ليس علمياً تجريبياً. ذلك أن العلم التجريبى ذاتـــه يعنـــى بالضرورة ولمجرد كونه "موضوعياً" أن يكون ملماً بكـــل عنـــاصر الواقـــع الاجتماعى الذى يبدأ منه، وهى عناصر يشيع فيـــها "القيميـــة". بـــل إن فـــى مجالات "السياسية" مجالات لا دور للعلم التجريبى فيها، من ذلك أن العلـــم لا يحدد للمجتمعات أهداف نظمها السياسية فهذه من عمل الفكر الذاتـــى مـــن - عمل الأيديولوجيات والعقائد. إن المؤمنين بأيديولوجية معينة أو عقيدة معينـــة هم الذين يتصورون أهداف النظام السياسى لمجتمعهم مستوحين ذلك من تلـــك الأيديولوجيات أوالعقائد، فلا يحتكمون فى هـــذا التصويـــر لنتـــائج المعرفـــة العلمية. ذلك إلى جانب ما يلجأ إليه علماء السياسة فى تفســـيرهم للظواهـــر السياسية تفسيراً علمياً باتخاذ بعض الأفكار الذاتية للفلاسفة فروضـــاً أوليـــة يعملون على تحقيق صحتها أو رفضها بعرضها علـــى الواقـــع ــ أى عـــن طريق الملاحظة والتجريب.

وجملة القول هنا: أن وصف النظرية السياسية فى أيامنا بأنها علميـــة لا يعنى أكثر من التنبيه إلى ما أصبح للمعرفة العلمية من صدارة فـــى معالجـــة الظواهر السياسية.

لقد كان الباحثون التقليديون يعالجون موضوع "النظرية السياسية" علـــى طول القرن التاسع عشر تحت عنوان "نظرية الدولة: Theory of the State" وكان فى هذه التسمية ذاتها إيحـــاء بربـــط "النظريـــة السياســـية" بـــالصورة التاريخية المعاصرة للمجتمع السياسى والتى هى "الدولة"، وبوصفـــها أمثـــل

صور المجتمع السياسى، وفى هذا ابتعاد عن النظرية العلمية الشاملة، حيث يتعين الانطلاق من الحقيقة الثابتة التى لا يلحقها التغيير رغم ما يتراكم عليها من صور تاريخية بعامل التغير الحضارى والثقافى والروحى كمفهوم أساس "Basic Concept" تدور حوله دراسة أى علم من العلوم. إن الذى يظهر الدولة (فى الإسلام وفى الغرب الحديث) على أى صورة من صور المجتمع السياسى السابقة عليها هو مجرد خضوع السلطة فيها لقانون (دستور) مسبق ـ أى كون السلطة فيها منظمة كبديل للسلطة المشخصة فى الإمبراطوريات القديمة، وخضوع السلطة للقانون مسألة قيمية بحته لا تمس فى شئ حقيقة السلطة. ذلك أن السلطة فى صورتيها: المشخصة والمنظمة هى فى جوهرها واحدة: احتكار فعلى لأدوات الإكراه المادى. ومن هنا راح المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة يتخلون عن التسمية التقليدية للنظرية السياسية "نظرية الدولة" إمعاناً فى ربط موضوع الدراسة بالمنهج العلمى الذى يُعنى بالدرجة الأولى بالكشف عن الحقائق الثابتة فلا يتناول القيم المتغيرة إلا فى سياق محاولة التعرف على تلك الحقائق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد كانت دراسة "نظرية الدولة" أشد ما تكون ارتباطاً بالمنهج الفلسفى (فى القرن التاسع عشر)، لقد كانت تدور حول قضية رئيسية تتمثل فى: ما هى أفضل أشكال الحكومات؟ ومن ثم حول الإجابة على سؤال فلسفى بحث: ما هو النظام السياسى الأفضل؟. الأمر الذى لا يستقيم معه إلا أن ترتبط هذه الدراسة بما يجب أن يكون" فلا تعنى بما هو كائن" إلا للحكم عليه فى ضوء ما يجب أن يكون، وتبعاً لذلك كان الانطلاق (الشائع فى نظرية الدولة) من مقدمات عقائدية أو ميتافيزيقية أو أخلاقية أو فى شكل مسلمات فى شأن الخير والشر والعدل والحق والباطل والمرغوب فيه والمكروه وهكذا.. أو فى

شكل أفكار سياسية "ذاتية" شائعة ورثها القرنان السابع عشر والثامن عشر ــ فى أوربا ــ للقرن التاسع عشر، أو الانطلاق من أحكام القوانين الوضعية أو الدساتير المعمول بها وهكذا.

هذا عن التعريف بالشق الأول من عنوان الكتاب (النظرية السياسية المعاصرة) أما عن الشق الثانى "النماذج والنظريات التى قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة": فتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع النماذج والنظريات ينتمى بأصوله إلى قضايا فلسفة العلوم ــ إلى قضايا مناهج عملية المعرفة وهى تطل على المعرفة السياسية بالذات، وهى إذ تتجه إلى عالم السياسة تثير العديد من القضايا المنهجية ــ قضايا منبعثة من طبيعة هذا العالم: من درجات اللدونة التى يتسم بها كنه ظواهر ذلك العالم (عالم السياسة)، ومما تتسم به الحدود فيما بين ظواهره من ميوعة تكاد تخلع على تحليها تحليلاً علمياً موضوعياً درجة من الاستعصاء، لا بصدد استخدام أدوات الملاحظة العلمية فحسب وإنما كذلك بشأن دقة النتائج، ومن هنا كان تأخر تسرب المنهج العلمى التجريبى بأدواته القياسية، وبأدواته الذهنية إلى تحليل الظواهر السياسية.

وإذا كان مجرد انتماء موضوع هذه الدارسة بأصوله إلى فلسفة العلوم يخلع عليه صعوبة يشق حتى على الراسخين فى العلم خوضها بثبات ويقين، فإن هذه المشقة تشتد بداهة بالنسبة لقضايا مواجهة ظواهر عالم السياسة بليونتها وميوعتها حين تواجه منهج المعرفة التجريبية نقلاً عن الظواهر الطبيعية القابلة بطبيعتها لاستقبال ذلك المنهج. ومن هنا تأتى المشقة التى تحملها الباحث فى معالجة موضوعه والتى تغفر له ذلاته. فالباحث قد تناول

فى هذه الدراسة بالتمحيص موضوعاً جدلياً بالنسبة لعلوم السياسة بالذات بكل جوانبه: "النماذج النظرية" لتحليل عالم السياسة، دورها ومناهج بنائها، ومدى فاعليتها كأدوات للفهم بالنسبة لعالم السياسة، وتقويمها، مع رد تلك الجدلية إلى طبيعة ظواهر عالم السياسة حيث الغلبة للظواهر غير القابلة للقياس الكمى بسبب ما تكتنفها من لدونة فى جوهرها وميوعة فى حدودها. الأمر الذى يحيط موضوع الدراسة بمجموعة من القضايا المنهجية الجدلية بالنسبة لذلك العالم، فمايزال يكتنف الأبعاد المنهجية المختلفة لهذا الموضوع من خلاف بل ومن غموض.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب يمثل الرسالة التى تقدم بها الباحث لنيل درجة دكتور الفلسفة فى العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية بكلية التجارة ــ جامعة الإسكندرية (فى يناير ١٩٩٣) بإشراف الدكتور/ محمد طه بدوى ــ أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية.

هذا ويبقى لنا هنا فى هذا الاستهلال أن نوضح أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى الغرب (وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية) قد سعوا سعياً حثيثاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو تقديم نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل قطاعات المجتمع ــ وذلك فى مواجهة النظرية الماركسية كنظرية عامة شاملة على المستوى النظرى على الأقل. ولقد كان هذا الأمر هو الهدف الرئيسى للاتجاه السلوكى ــ كاتجاه ليبرإلى ــ ساد فى الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن، ولكن أخفقت كل محاولات أصحاب هذا الاتجاه فى الوصول إلى نظرية ليبرالية عامة شاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وانتهى

بهم الأمر إلى تقديم نماذج نظرية (نظريات مصغرة) وفى بعض الأحيان إلـــى نظريات جزئية تُعنى بقطاع معين من قطاعات عالم السياسة، حتى أصبحـــت هذه النماذج والنظريات الجزئية هى السمة الغالبة فى التحليـــلات السياســـية المعاصرة.

ومن هنا كان التركيز فى هذه الدراسة على "النماذج النظريـــة" بـــالذات، على أساس أنها أهم ما انتجه السلوكى فى الغرب (وخاصة فـــى الولايـــات المتحدة الأمريكية) رغم ما يعانيه التيار السلوكى من تـــردد فـــى خواصـــه المنهجية. ذلك التيار الذى حرص الباحث على أن يقوم بدراسة لـــه لتحليـــل نماذجه وتقويمها.

تقديم

هذا التحليل – موضع البحث – هو محاولة من جانب الباحث للتعريف بالنماذج النظرية: "Les Modeles Théoriques" التي قدمت في أيامنا من جانب المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة في الغرب، كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة بقطاعيه الوطني والدولي، ومن ثم تناول هذه النماذج المعاصرة من حيث هي أدوات تحليل تتخذ كمرشد لفهم أحداث عالم السياسة بقطاعيه، وكأساس لتفسير سيره وانتظامه، ولكي ينتهي الباحث بعد ذلك إلى تقويم هذه النماذج تقويماً منهجياً وموضوعياً[1] وذلك في ضوء الدور الذي تؤديه.

والنموذج النظري: "Theoretical Model" فيما هو متفق عليه بين المشتغلين بالتحليل العلمي المعاصر لعالم السياسة يعني من حيث هو "نموذج" الصورة الذهنية المصغرة لواقع سياسي ما أو للحياة السياسية في جملتها أو للحياة الدولية في جملتها، أو لعالم السياسة في جملته. ويعني النموذج من حيث هو "نظري" بناءً ذهنياً (لواقع معين) يتكون من مجموعة من فروض ومفاهيم صورت من الواقع بالملاحظة وحققت صحتها بالتجريب، لكي يتخذ أداة لفهم الواقع المستهدف وتفسيره والتوقع في شأنه، وباعتباره إذن نظيراً للواقع

---

(١): ويعني الباحث هنا بتقويمها منهجياً – أي تقويمها في ضوء منهجها، وموضوعياً – أي إلى أي مدى تعبر هذه النماذج عن الواقع (المستهدف).

أو إن شئنا تنظيراً لـــه[1].

إن المنـــهج العلمـــي التجريبـــي "Experimental Method" الـــــذي راح يستقر في الغرب المعاصر منذ أعقاب الحـــرب العالميـــة الثانيـــة فـــي مجال الدراسات السياسية، ومتراكماً عليـــــه "النظـــرة السلـــوكية" اســـتدعى استخدام مفاهيم منقولة عن العلوم الطبيعية حـــــال مفـــهوم "القـــوة Power" كمفهوم أساس "Basic Concept" للدراســـــات السياســـية، وحـــال مفـــاهيم التحليـــــل "Analytical Concepts: كمفـــــهوم "البنيـــــة: Structure"، ومفـــهوم "الوظيفـــــة: Function"، ومفـــــهوم "النســـــق: System" .. ، وتواكب مع هذا اســـتخدام "النمـــاذج النظريـــة" التـــي جـــاءت كمحـــاولات جادة من جانب المعنيين بالنظريـــة السياســـية فـــي الغـــرب فـــي الطريـــق إلى فهم وتفسير عالم السياسة (بل والتوقع فـــــي شـــأنه).

موضوع البحث:-

وهكذا يتحدد موضوع البحث في تناول "النماذج النظرية" بمنهجها العلمي التجريبي، وقد تراكمت عليه "النظرة الســـلوكية"، وبمفـــاهيم التحليـــل التـــي ارتبطت بها في أيامنا كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عـــالم السياســـة. وتنـــاول موضوع البحث على هذا النحو يقتضي من الباحث عملاً أكاديمياً جاداً بأبعـــاد

---

(١): راجع بصدد التعريف "بالنموذج النظري": د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي- إجراءاته ومستوياته - مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي، من مطبوعات مجلة كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، عـــدد خاص ١٩٧٩، ص١٠١. وراجع كذلك:

Duverger, Maurice, Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1973, pp. 338-341.

William Lapierre, Jean , L'Analyse des Systèmes Politiques, Presses Universitaires de France, Paris, 1973, pp. 9-21.

مترامية نظراً لما يلي:-

أولاً: تباين الاتجاهات والتيارات السلوكية (والتي كانت من وراء بناء هذه النماذج المعاصرة) في الغرب وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا خطوط رئيسية واضحة متفقا عليها من قبل أصحاب هذه الاتجاهات السلوكية، فكل من يكتب فيها له أسسه الخاصة وكأن له اتجاهه الخاص به.

ثانياً: تباين مفاهيم التحليل المستخدمة في بناء هذه النماذج، فمن هذه النماذج ما اقتصر على مفهوم واحد كمفهوم "البنية" فيصبح نموذجاً بنيوياً، أو كمفهوم "الوظيفة" فيسمى نموذجاً وظيفياً، ومنها ما يجمع بين هذين المفهومين إلى جانب مفهوم "النسق" فيسمى نموذجاً نسقياً، ومنها ما يجمع بين كل هذه المفاهيم إلى جانب مفهوم الاتصال: Communication" فيسمى نموذجاً نسقياً اتصالياً، وهكذا.

وفي هذا المجال بالذات سيتحمل الباحث مسئولية مواجهة هذه النماذج بطبيعة عالم السياسة، وبمدى صلاحيتها واستجابتها له ولمراميها، وذلك من حيث هي أدوات التحليل.

وانطلاقاً مما سبق تبدو صعوبة هذا التحليل (كتحليل منهجي وموضوعي) وذلك لاعتبارات كثيرة منها أن هذه الاتجاهات السلوكية الجديدة والتي كانت من وراء بناء النماذج النظرية في الغرب حديثة النشأة ومتعددة المناحي بشكل يشق معه أحياناً حصرها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الاتجاهات السلوكية نفسها محل نقد

شديد من جانب أصحابها، فمن آن إلى آخر يشكك فيها أصحابها حال "ديفيد إيستن: David Easton" و "ألموند: Almond" و"دويتش": Deutsch" وغيرهم في كتاباتهم. هذا إلى جانب ندرة المراجع التي تتناول هذا لموضوع مباشرة.

وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن موضوع البحث لم يعالج مباشرة من قبل بإحاطة شاملة بنفس مضمونه هذا، فهو موضوع ينتمي لدراسات متعددة لأنه متشعب الجوانب، فهو يقع ضمن دراسات الاتجاه السلوكي، وضمن دراسات التحليل العلمي للحياة السياسية، وضمن دراسات النماذج بصفة عامة..، ولعل في تشعبه هذا ما يهيئ للباحث أن يقدم دراسة مترامية بكل أبعاد التحليل العلمي لعالم السياسة (الوطني والدولي) في أيامنا، وهي دراسة تفتقر لها المكتبة العربية.

وقد اختار الباحث هذا الموضوع نظراً لأهميته الأكاديمية من ناحية ولأصالته من ناحية أخرى. فهو يعطي فرصة للباحث للالمام بكل القضايا المنهجية الخاصة بتحليل عالم السياسة.

كما يشير الباحث هنا إلى أن هذه النماذج التي سيتناولها بالدراسة والتقويم هي نماذج قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الوطني أو عالم السياسة الدولي في جملته، ومن ثم لن يعني الباحث بتلك النماذج التي تفسر قطاعاً معيناً من قطاعات عالم السياسة الوطني أو عالم السياسة الدولي (كالنماذج التي قدمت بصدد تفسير عملية "المشاركة السياسية"، أو لتفسير عملية "التفاوض" بين الدول..)، ويشير الباحث كذلك إلى

أن فترة الخمسينات والستينات هي الفترة التي غلب فيها تقديم نماذج لتحليل عالم السياسة الوطني أو الدولي في جملته، على حين أنه منذ السبعينات وحتى الآن – وعلى حد علم الباحث – لم تقدم نماذج نظرية تفسر عالم السياسة الوطني أو الدولي في جملته فما قدم منها في هذه الفترة قدم لكي يفسر قطاعاً من قطاعات عالم السياسة الوطني أو الدولي.

هدف البحث:-

وإذ عرف الباحث بموضوع بحثه يتبقى له هنا أن يوضح أنه يهدف من وراء هذا البحث (والذي يتمثل في دراسة النماذج النظرية التي قدمت لتفسير عالم السياسة) إلى تقويم هذه النماذج تقويماً منهجياً وموضوعياً، وتبعاً لذلك فإن موضوع البحث لن يقتصر على تصنيف النماذج المعاصرة في ضوء مفاهيمها وإنما يجاوز ذلك إلى نقدها من حيث بناؤها وأيضاً من حيث فاعليتها في دورها كأدوات للتحليل.

ومن هنا فإن هذا البحث هو بحث الاتجاهات والتيارات السلوكية المعاصرة وما قدمته هذه التيارات من "نماذج نظرية" استهدفت بها فهم وتفسير عالم السياسة، وهو نقدي لها في معنى أنه يبحث في هل أفلحت هذه النماذج في تفسير عالم السياسة تفسيراً يتلاءم مع طبيعته أم لا؟ وهكذا فإن هذه الدراسة هي دراسة تقويمية للنماذج النظرية السياسية المعاصرة بمنهجها وأدواتها ومفاهيمها في ضوء مدى قدرتها على كونها أداة صحيحة لفهم وتحليل عالم السياسة، وتبعاً لذلك فإن دور الباحث هنا يتحدد في تقديم عمل قوامه عرض شامل

فى وحدة أكاديمية واحدة لكل الاتجاهات السلوكية المعاصرة بأدواتها ومفاهيمها المتباينة والتي استخدمت في بناء النماذج النظرية كأدوات ذهنية يستعان بها في فهم هذا العالم وفي تفسير أحداثه.

وجملة القول هنا أن هدف هذا البحث يتمثل بصفة أساسية في تقويم النماذج المعاصرة من حيث بناؤها ومن حيث صلاحيتها لتفسير عالم السياسة.

خطة البحث:-

هذا وحتى يصل الباحث إلى هدفه من بحثه، فقد رأى معالجة موضوع بحثه من ثنايا التقسيمات التالية:-

أولاً: فصل تمهيدي: يعرض فيه الباحث لموقع "النماذج النظرية" من الأدوات الذهنية للتحليل السياسي المعاصر، فيعرف الباحث هنا بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة (وهي تتمثل في المفاهيم والنماذج والنظريات)، ثم يعرض للمفاهيم ثم للنظريات فللنماذج بعد ذلك فيعرف بها وبتصنيفها في ضوء مفاهيم التحليل التي ارتبط بها أصحابها في بنائها.

ثانياً: الباب الأول: ويعرض فيه الباحث للسياق المنهجي للنماذج النظرية المعاصرة وذلك من ثنايا الفصلين التاليين:-

الفصل الأول: ويقوم فيه الباحث بعرض الخطوط الرئيسية التي يلتقي بها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة - في الغرب - في تحليلهم لعالم السياسة (وذلك فيما قبل تبلور الاتجاه السلوكي) وذلك

من ثنايا مبحثين:

المبحث الأول: ويتناول فيه الباحث منهج التحليل الذي يلتقي عليه المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة وهو المنهج العلمي التجريبي الذي أصبح المنهج السائد – لديهم – في تحليل عالم السياسة تبعاً لما ينفرد به في مواجهة المناهج الأخرى بخاصيتين متمثلتين في: "الموضوعية: Objectivism" و"النسبية: Relativism".

المبحث الثاني: ويعرض فيه الباحث لمادة التحليل، حيث تمثل صلب عالم السياسة لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة في "القوة" كمفهوم أساس، وتمثلت "وحدة التحليل: Unit of Analysis" – لديهم – في "الجماعة: group" . ومن هنا يعرض الباحث لمفهوم الأساس الذي ارتبط به المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة ولوحدة التحليل المستخدمة. ثم ينتقل الباحث لعرض مدى ملائمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة، ولدراسة الظواهر السياسية بصفة خاصة.

الفصل الثاني: ويعرض فيه الباحث بالتفصيل لأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر لأنه كان من وراء بناء النماذج المعاصرة وذلك من ثنايا المباحث التالية:-

المبحث الأول: ويعرض فيه الباحث لنشأة وتبلور الاتجاه السلوكي ولأهدافه حيث كان يستهدف بناء نظرية عامة شاملة تفسر شتى علاقات المجتمع إلى جانب استهدافه التلطيف من معالجة القيم

التي وقف منها المنهج العلمي التجريبي موقفاً سلبياً، كما أنه استهدف الاهتمام بتحليل الجانب الديناميكي من عالم السياسة وذلك في مواجهة التحليل التقليدي الذي يعني بما يجب أن يكون.

المبحث الثاني: ويتناول فيه الباحث أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، وذلك من حيث:-

أولاً: المادة.

ثانياً: المنهج.

ثالثاً: أدوات التحليل المستخدمة.

المبحث الثالث: ويقوم فيه الباحث بعرض للردة السلوكية نتيجة المغالاة في استخدام أدوات التحليل من جانب أصحاب الاتجاه السلوكي، وهي الردة التي عرفت باتجاه "ما بعد السلوكية: "Post-Behavioralism.

المبحث الرابع: وفيه يعرض الباحث لأبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي ويعرض أيضاً للردة السلوكية في هذا الصدد.

المبحث الخامس: ويعرض فيه الباحث تقويم الاتجاه السلوكي من حيث:-

أولاً: أهدافه.

ثانياً: من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

ثالثاً: الباب الثاني: وفيه يتناول الباحث النماذج التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، من ثنايا الفصلين التاليين:-

الفصل الأول: ويعرض فيه الباحث بالدراسة والتقويم للنماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني، وذلك من ثنايا المباحث التالية:-

المبحث الأول: ويتناول فيه الباحث النماذج البنيوية، فيقدم تعريفاً بالتحليل البنيوي لعالم السياسة الوطني ثم يعرض الباحث لأبرز النماذج البنيوية وهو نموذج الدكتور محمد طه بدوي.

المبحث الثاني: ويتناول فيه الباحث النماذج الوظيفية، فيعرف أولاً بالتحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني ثم لنموذج "ألموند Almond" و هو يأتي في مقدمة النماذج الوظيفية التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني.

المبحث الثالث: وفيه يعرض الباحث للنماذج النسقية، فيقدم تعريفاً بالتحليل النسقي لعالم السياسة الوطني ثم لنموذج "إيستن: Easton" الذي يعد أكثر النماذج النسقية انتشاراً في تحليل عالم السياسة الوطني.

المبحث الرابع: ويعرض فيه الباحث للنماذج النسقية الاتصالية، حيث يعرف أولاً بالتحليل النسقي الاتصالي لعالم السياسة الوطني ثم يعرض لنموذج "دويتش: Deutsch" الذي يعد في مقدمة المعنيين بالتحليل النسقي الاتصالي لعالم السياسة الوطني.

الفصل الثاني: وفيه يتناول الباحث بالدراسة والتقويم للنماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي، وذلك من ثنايا المباحث التالية:-

المبحث الأول: ويتناول فيه الباحث مجموعة النماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي من ثنايا مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي، وهنا يشير الباحث إلى أن المعنيين بالنظرية العامة للعلاقات الدولية لم يعنوا بتقديم نماذج تستند إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي (على حد علم الباحث) لذلك فقد رأى الباحث أن يعرض لنظريات قدمت في هذا الشأن وعلى اعتبار أن النظرية أوسع نطاقاً من النموذج، ولأن شمولية عرض موضوع البحث تقتضي ذلك، فيعرض الباحث هنا لنظريتي: "مورجانثو" الأمريكي و"آرون" الفرنسي.

المبحث الثاني: ويعرض فيه الباحث لمجموعة النماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي من ثنايا مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي، حيث يعرض هنا لنموذج "كابلان" الأمريكي، ولنظرية "دويتش" الأمريكي أيضاً.

المبحث الثالث: وفيه يعرض الباحث لمجموعة النماذج التى لم تستند إلى مفهوم "ميزان القوة" فى تحليل عالم السياسة بمدلوله العلمى أو النمطى، بل لنماذج تفسر علاقات عالم السياسة الدولى من ثنايا سلوك صناع القرارات الخارجية للوحدات السياسية، وفى مقدمة هذه النماذج : نموذج "سنايدر" الأمريكى، الذى سيعرض الباحث بالدراسة والتقويم له.

رابعا: الخاتمة: وتتمثل فى تقرير "Report" يعرض فيه الباحث ما قدمه بصدد موضوع بحثه، وما انتهى إليه من تقويم فى شأنه.



الفصل التمهيدي

"موقع النماذج النظرية من الادوات الذهنية

للتحليل السياسي المعاصر"

في هـــذا الفصــل التمــهيدي يعــرض البــاحث التعريــف بــالأدوات الذهنية للتحليل السياســي بصفــة عامــة، والتــي تتمثــل فــي "المفــاهيم: Concepts" و"النمــاذج: Models" "والنظريــات: Theories" ، ثـــم يتناول كـــلاً منـــها بـــالتفصيل فيعــرض أولاً: للمفــاهيم، ثــم للنظريــات، فالنماذج بعد ذلك كتمهيد لموضـــوع البــاب الأول.

التعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة:-

إن التفســير العلمــي للظواهــر السياســية يقتضــي اســتخدام أدوات للتحليل من بينها أدوات التحليل الذهنية، وهـــي تلــك الأدوات القابعــة فـــي ذهن الباحث، والتي يرتبط بها في بحثه مـــن البدايــة فيســتعين بـــها علـــى تصور مادة بحثه المستهدفة من ناحية، وفي تحديد غايتـــه مـــن بحثـــه مـــن ناحية أخـــرى.

وأدوات التحليل التي يعنـــي بـــها البـــاحث هنـــا هـــي تلــك "الأدوات الذهنية البحتة (وليســـت أدوات الاختبــار المعمليـــة، أو أدوات الاســتقراء الحي كالمقابلة أو الاســـتبيان)، ومـــن ثـــم المفـــاهيم، والنمـــاذج النظريـــة والنظريات التـــي يســـتعين بـــها البـــاحث علـــى فهمـــه لعلاقـــات الواقـــع المستهدف وعلى تحليله له. إن هـــذه الأدوات جميعـــاً لا تمثـــل أكـــثر مـــن أدوات ذهنية – أي من عمل الذهن، فهي إما مجـــرد مفـــاهيم يتمـــثل بـــها الباحثون ما عليه بالفعل علاقات الواقع المســـتهدف فيســـتعينون بـــها علـــى

تحليله، كمفهوم "البنية Structure" ومفهوم "النسق System" ..، [1]
وإما هي بناء ذهني للواقع فيستعان به على فهمه وتفسيره ، وهذا حال "النظريات"، وإما هي بناء ذهني (مصغر) للواقع يستعان به ليس فقط على فهمه وتفسيره بل والتوقع في شأنه، وهذا حال "النماذج النظرية".

وهكذا فإن كل هذه الأدوات الذهنية هي مجرد أدوات ذهنية يستعان بها على فهم الواقع المستهدف أو تفسيره، ومن ثم فهي أدوات للتفسير، ومن هنا كان ارتباط موضوعها بمستوى التفسير العلمي والذي هو الهدف النهائي للعلم، فالتفسير يمثل أعمق درجات التحليل العلمي وأعلى مستوياته. ذلك أن وصف الحالة التي عليها ظواهر الواقع، وتصنيف معطيات هذه الظواهر ليس هو الهدف النهائي للعلم، وإنما يتمثل الهدف النهائي للعلم في تفسير الظاهرة والكشف عن حقيقتها. وهنا يؤكد الباحث على أن هذه الأدوات التفسيرية لا تمثل وصفاً للواقع أو تسمية له، وإنما هي أدوات نتمثل بها ما عليه الواقع على وضع معين[2] وفيما يلي تعريف بتلك الأدوات:-

أولاً: التعريف بالمفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

ثانياً: التعريف بالنظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

ثالثاً: التعريف بالنماذج النظرية كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

---

(١) انظر في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) :انظر: د. محمد طه بدوي،النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٦، ص٣١٥، وص٣٥٠.

أولا: المفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي:-

وبادئ ذي بدء يشير الباحث هنا إلى أن لفظة "المفهوم: Concept" تعني فيما هو متفق عليه في "فلسفة العلوم: Epistemology"[1] "تصورا ذهنيا لواقع معين"، ومن ثم فالمفهوم أداة ذهنية نتصور بها الواقع السياسي على صورة معينة، فحين يذكر هذا المفهوم يستدعى لدى المشتغلين بالتحليل السياسي مجموعة من عناصر وعلاقات من علاقات الواقع السياسي المستهدف في البحث، ويؤكد الباحث هنا على أن "المفهوم" ليس هو تسمية لمادة البحث ولا وصفا لها (على نحو ما سلف)، وإنما هو مجرد تصور لهذه المادة على صورة معينة. أو بعبارة أخرى فإن "المفهوم ليس هو الظاهرة السياسية محل البحث بعينها. وإنما هو كأداة ذهنية للتحليل السياسي فكرة أو تجريد أو صورة ذهنية يتمثل بها الباحث شتى الحالات الخاصة للظاهرة السياسية"[2] (لأحداث النوع كله)، فالسلطة السياسية - مثلاً - تعني كمفهوم كل حالات الاحتكار الشرعي لأدوات العنف في المجتمع بصرف النظر عن تباينها في الخصائص الذاتية، كأن

---

(١) "وفلسفة العلوم" هي التي تعني بالقضايا العامة للمعرفة الإنسانية وبصرف النظر عن طبيعة المادة المستهدفة، ومن ثم تعني بقضايا مناهج البحث في مستواها التجريدي الصرف - كقضايا فلسفية بحتة - وهي تمثل لذلك قضايا عامة مشتركة لشتى مناهج فروع المعرفة ومن ثم فهي من العلوم جميعاً (طبيعية كانت أم اجتماعية) بمثابة الجزء المشترك أو علم العلوم، حيث تعني فلسفة العلوم بقضايا عملية المعرفة والتي تتمثل بصفة أصلية في قضايا طبيعة العلاقة بين طرفي هذه العملية وهما: "الكائن المتفكر" و"المادة المستهدفة"، من ناحية وفي مسائل إجراءات هذه العملية من ناحية أخرى". راجع في هذا الصدد: المرجع السابق، ص٢٤٣، وص٢٤٤.

(٢) : د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص٦٣ و ص٦٤.

تكون السلطة السياسية مشخصة أو منظمة، ومن هنا فالمفهوم أداة ذهنية يستعان بها في فهم وتفسير الواقع السياسي وظواهره، وهذا مؤداه أن الباحث "ينتقل بالمفهوم من المحسوس إلى "التجريد Abstraction" حيث يغطي المفهوم (بتصور ذهني) طائفة من المحسوسات ذات خواص عامة مشتركة وبصرف النظر عن الخصائص الذاتية لكل حالة منها وجملة القول هنا بشأن المفهوم أنه يعني لدى المعنيين بالتحليل السياسي التمثل الذهني لطائفة من المحسوسات من ثنايا خواصها الرئيسية المشتركة".[1]

دور المفاهيم في التحليل السياسي:-

وحتى نستطيع أن نقف على دور المفاهيم في التحليل السياسي، يشير الباحث في البداية إلى أهمية المفاهيم في تحليل عالم السياسة. فعالم السياسة هو في حقيقته عالم التصورات الذهنية، وأن محسوساته لا تعني في ذاتها

(١) : وهنا تجدر الإشارة إلى التمييز بين: "المفهوم" و" التعريف: Definition"، فالتعريف بالنسبة لظاهرة معينة (أحداث النوع كله) يكون من ثنايا خصائصها المشتركة فنقول – مثلا – إن كل مجتمع سياسي يقوم على مجموعة من عناصر كيفية تراكمت على صلب السلطة السياسية أظهرها تجانس أفراده تجانسا قوميا، وخضوع السلطة فيه للقانون..، يعرف بأنه "دولة"، ومن ثم تعرف الدولة من ثنايا خصائصها (أو إن شئنا من ثنايا عناصرها)، أما "الدولة" كمفهوم فهي لفظة حينما تذكر تستدعي لذهن المشتغلين بالدراسات السياسية هذه المجموعة من الخصائص. من هنا كان التقارب بين "المفهوم" وبين "التعريف" فكلاهما يعني "التعميم: Generalization" من ثنايا الخواص العامة الأساسية المشتركة بين أفراد النوع. لمزيد من التفصيل في هذا الصدد انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص٦٣ إلى ص٦٥. وانظر كذلك:-

Grawitz. Madeleine, Méthodes des Sciences Sociales, Dalloz, paris, 1974, pp. 23-25.

وأيضا: د. السيد نفادي و د. علي عبد المعطي محمد، المنطق وفلسفة العلم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٨٥.

شيئاً، ولتوضيح ذلك فإن "السلطة السياسية " – مثلا – كظاهرة سياسية تعني واقعا سياسيا مركبا من عنصرين هما: السيطرة الفعلية المتمثلة في الاحتكار الفعلي لعوامل الإكراه المادي في المجتمع، وهذا عنصر محسوس، مع تمثلنا الجماعي (الضميري) لهذا الاحتكار كأداة لتحقيق المجتمع الهادئ، وهذا عنصر معنوي. إن هذا العنصر الضميري البحت هو الذي يجعل من ذلك العنصر المادي ظاهرة سياسية هي "السلطة السياسية". وكذلك بالنسبة لمفهوم "السيادة: Souveraintе" فهو وإن كان يقبع وراءه واقع محسوس إلا أن عناصر هذا الواقع لم تتجمع في مفهوم إلا بفضل أعمال ذهنية خلاقة بدأها الفقيه الفرنسي "بودان". إن السيادة كمفهوم هنا هي إذن لفظة تستدعي إلى الذهن واقعا بعناصر معينة(١).

هذا وانطلاقا من تلك الأهمية "للمفاهيم" في مجال الدراسات السياسية يعرض الباحث هنا لدورها في التحليل السياسي من ثنايا النقطتين التاليتين:–

أولاهما: التعريف "بمفاهيم الأساس: Basic Concepts" ودورها في تحليل عالم السياسة، وفي هذا الإطار يعرض الباحث للتساؤل التالي: متى يكون المفهوم علمياً ومتى لا يكون علمياً ؟.

ثانيتهما: التعريف "بمفاهيم التحليل: Analytical Concepts" وبدورها في التحليل السياسي.

---

(١) لمزيد من هذا التفصيل في هذا الشأن انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص٣٢ وأيضاً لنفس المؤلف: رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧، ص١٤.

أولاً: "مفاهيم الأساس: Basic Concepts":-

لكل علم من العلوم مفهوم أساس لدراسته متفق عليه بين المشتغلين بـــه، يتمثلون به صلب عالمهم وينطلقون منه في شتى بحوثهم ونظرياتهم. ويعنـــي مفهوم الأساس للمعرفة السياسية: نقطة الانطلاق أو مركز الاهتمـــام الـــذي تدور حوله الدراسات السياسية[1]. وهنا يتعين التنبيـــــه إلـــى دور "المنـــهج: Method" في تصوير مفهوم الأساس، فحينما كان المنهج الفلسفي سائداً فـــي الدراسات السياسية حتى نهاية القرن التاسع عشر (وهو منهج فلاسفة السياسـة وفقهاء القانون) كانت موضوعات المعرفة السياسية تعالج في ضوء ما يجـب أن يكون. ذلك أن "الدولة" (الصورة الأخيرة لتطور المجتمع السياسي، والتـي تنظم فيها السلطة السياسية تنظيماً قانونياً مسبقاً) بدت لدى فلاسـفة السياسـة وفقهاء القانون أنها أمثل صور التنظيم السياسي للمجتمعات وأكثرها تحقيقـــاً لتكاملها، وأنها لذلك جديرة بأن تكون مركز الاهتمام للدراسات السياسية. هـذا ولا يزال لذلك التحليل التقليدي (الذي يرتكز أصحابه من فلاســفة السياســة وفقهاء القانون إلى "الدولة كمفهوم أساس للدراسات السياسية) أنصـــار حتـــى اليوم وإن كانوا قلة في مواجهة الاتجاه التجريبي المعاصر[2].

وحينما ارتبطت الدراسات السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانيـــة بالمنهج العلمي التجريبي تغير مركز الاهتمام ومحور الدراسات السياسية تبعاً لتغير منهج التحليل، فانطلاقاً من كون علم السياســة الحديـث النشــأة علــم تجريبي، والذى لا يعني إلا بالواقع وجوهره راح علماء السياسة التجريبيـــون

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٥٥، وص٢٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٣، ص١٣٤.

المعاصرون يرفضون "الدولة" من حيث هي "التنظيم الأمثل " "للقوة" كمفهوم أساس لعلمهم الجديد. فقد راحوا يربطون هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعي بحث هو "القوة" وذلك على أساس ما تبين لهم – عن طريق الملاحظة والتجريب – من أن القوة وعلاقاتها هى صلب عالم السياسة[1]. كما سيأتي ذلك تفصيلاً في حينه.

وانطلاقا مما سبق يستطيع الباحث أن يميز هنا بين نوعين من المفاهيم "المفهوم الفلسفي"، و"المفهوم العلمي"، ويتمثل أساس التمييز هنا في المنهج المستخدم في تصوير المفهوم، فإذا كان المنهج المستخدم في تصوير المفهوم منهجا فلسفيا كان المفهوم تبعا لذلك مفهوما "فلسفيا"، ويكون المفهوم "علميا" إذا كان المنهج المستخدم في تصويره منهجا علميا. وفي القطاع الداخلي لعالم السياسة يعتبر مفهوم "الدولة" نموذجا للمفاهيم الفلسفية، كما يعتبر مفهوم "القوة" نموذجا للمفاهيم العلمية على نحو ما سلف. أما في القطاع الخارجي لعالم السياسة فإن مفهوم "الأمن الجماعي: Collective Security" و(الذي يتمثل مضمونه في أن تحل محل علاقات القوى حالة من الأمن تتحمل مسئوليتها الجماعة الدولية) يعتبر نموذجا للمفاهيم الفلسفية، وذلك في مواجهة مفهوم "ميزان القوة:Balance of Power" كمفهوم علمي "والذي نتصور به تفاعل القوى الدولية على وضع يخلع عليها درجة من الاتزان تحول دون الفوضى من ناحية أو الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى)[2].

---

(١) نفس المرجع السابق، ص١٣٤، ص١٣٥.

(٢) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن: انظر د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧، ص٢٥٨ وص٢٥٩. وأيضا لنفس المؤلف: تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٨، ص٣٧ وص٣٨.

هذا وحتى يكون المفهوم علميا لا بد أن يتحقق تحقيقا تجريبيا، كما أن الارتباط بالمفاهيم العلمية منذ بداية البحث هي الضمانة الأولى لعلمية منهجه وموضوعية نتائجه بالنسبة للمعنيين بالتحليل السياسي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ارتباط الباحثين بالمفاهيم العلمية لا يعني الارتباط بأفكار مسبقة. ذلك أنه من مقدمات عمليات البحث العلمي أن يتجرد الباحث من أفكاره المسبقة عن الواقع السياسي المستهدف قبل البدء في تلك العمليات، بل وأن يظل يصارع تلك الأفكار المسبقة على طول خطوات بحثه من الملاحظة إلى التجريب.. هذا وطالما أن هذه المفاهيم محققة تحقيقا تجريبيا (أي مصورة من الواقع السياسي المستهدف بالملاحظة ومحققا صحتها بالتجريب) ومن ثم فهي مفاهيم علمية، فلا مفر من أن يستخدمها الباحث في إطار بحثه التجريبي، دون أن يكون ذلك ارتباطا بأفكار مسبقة، ومن ثم فلا إهدار لعملية بحثه. فالمفاهيم العلمية على ذلك النحو يتعين على الباحث أن يرتبط بها في بحثه من حيث هي مفاهيم أساس للعلم كله، أو من حيث هي مفاهيم للتحليل[1].

ثانيا: مفاهيم التحليل: Analytical Concepts":-

وتستخدم مفاهيم التحليل كأدوات ذهنية للتحليل السياسي، وهي مفاهيم نقلت عن العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية وذلك مع تسرب المنهج العلمي التجريبي من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية بدءا بعلم الاجتماع في القرن التاسع عشر ثم علم الاقتصاد ثم علم السياسة

---

(١) راجع: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص٢٥٥. وأيضا لنفس المؤلف: منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ٦٣.

متأخرا، لكي تصبح هي الأخرى علوماً تجريبية، فإلى جانب تسرب المنهج التجريبي من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية نقلت مجموعة من مفاهيم جاهزة من حيث هي أدوات تحليل، وبخاصة عن علمي الأحياء والفيزياء. إنها مفاهيم: "البنية: Structure" و"الوظيفة: Function" نقلا عن علم الأحياء، ومفهوم "النسق System" و"الاتزان: Equilibrium" نقلا عن علم الفيزياء، وهي مفاهيم يستخدمها الباحثون في مجال الدراسات السياسية حين ترتبط هذه الدراسات بالمنهج العلمي التجريبي، حيث يحدد الباحث مقدما وقبل البدء في عملية بحثه المفهوم الذي سوف يستخدمه في تحليله لعالم السياسة، ومن ثم يحدد هدفه من البحث، فإذا أعلن الباحث مقدما (أي قبل البدء في بحثه) أنه سيرتبط بمفهوم البنية كمفهوم تحليل يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة مركبة من أجزاء وهو يسعى ببحثه هذا إلى الكشف عن هذه العناصر وتحديد موقع وحجم كل جزء منها من الكل فيكون التحليل بذلك تحليلاً بنيوياً. أما إذا أعلن الباحث مقدما أنه سيرتبط في بحثه بمفهوم "الوظيفة" يكون بذلك قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة تتمثل لديه في مجموعة من أدوار حينما تؤدي مجتمعة تمكن الكل من الاستمرار، ومن ثم يسعى الباحث للكشف عن هذه الأدوار وتحديد دور كل جزء منها في التمكين لاستمرار الكل وعندئذ يكون التحليل وظيفيا. وكذلك بالنسبة لمفهومي "النسق" و"الاتزان"، فحينما يرتبط بهما الباحث مقدما في بحثه (على أساس أنهما مفهومان مترادفان) يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث باعتبارها تقوم على مجموعة عناصر متفاعلة تفاعلا مستمرا على وضع يتحقق به اتزان الكل، ويكون قد اتجه إلى إعطاء تفسير لواقع معين من ثنايا تفاعل عناصره وكذلك – في نفس الوقت

- إعطاء تفسير لحالة الاتزان التي تتحقق لذلك الكل.

وانطلاقا مما سبق تتضح أهمية المفاهيم ودورها بصفة عامة في التحليل السياسي، كما تبرز أهميتها بصفة خاصة في بناء "النماذج النظرية" على أساس أن هذه النماذج تبني ارتكازاً إلى أحد مفاهيم التحليل السالفة، فيسمى النموذج تبعا لمفهوم التحليل المستخدم، فالنموذج الذي يرتبط صاحبه بمفهوم "البنية" يصبح نموذجاً. بنيوياً.. ، وهكذا ولنا عودة إلى ذلك بالتفصيل في حينه[1].

- ثانياً: النظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسي:-

تعني لفظة "النظرية" "Theory" في مدلولها الاصطلاحي العام "مجموعة من فروض متسقة فيما بينها"، هذا وتوصف كل نظرية بأنها علمية أو لا علمية في ضوء المنهج المستخدم في تصوير فروضها. فالنظريات اللاعلمية: هي تلك النظريات التي لا تستقرأ فروضها من الواقع "بالملاحظة" وإنما تستنبط من مبادئ عامة جارية أو من أفكار شائعة أومن مسلمات لا تقبل التمحيص بالتجريب بطبيعتها، أو لم تكن قد محصت بالفعل تمحيصا تجريبيا. أما النظريات العلمية: فهي تلك النظريات التي تستقرأ فروضها من ملاحظة الواقع الذي تعني به، ثم تودع هذه الفروض بعد تحقيق صحتها بالتجريب في بناء ذهني تجريدي يستعين به الباحثون في فهم علاقات الواقع الذي تعنيه وفي تفسيره. كما يستطيع الباحث أن يتخذ منها مقدمة (فرضا) لبحث جديد

---

(١) : راجع فيما تقدم بصدد دور المفاهيم في التحليل السياسي: المرجع السابق، من ص٨٨ إلى ص٩٥.

وأيضاً: Grawity, Madeleine, op. Cit, pp. 373-375. •

يسعى إلى الكشف عن دقائق لم تبلغها تلك النظرية. من هنا فإن عبارة "النظرية العلمية" تشير إلى تنظير لواقع معين أو لظاهرة معينة – أي وضع بناء ذهني لهذا الواقع (أو الظاهرة) وحين يقف عليه الدارس يستطيع من ثناياه أن يفهم أو يفسر هذا الواقع. من هنا فالنظرية العلمية هي بناء ذهني نتمثل به علاقات واقع معين، ومن ثم فهي تستخدم كمرشد لفهم وتفسير الواقع السياسي المستهدف(١).

هذا ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به "النظريات" كأدوات ذهنية للتحليل السياسي، يعرض الباحث هنا لنماذج من النظريات السياسية العلمية واللاعلمية التي قدمت لتحليل عالم السياسة:-

- **النظريات السياسية اللاعلمية (الفلسفية):-**

وهي تلك النظريات التي تصور فروضها من مقدمات لا واقعية (على نحو ما سلف)، حال "نظرية المثل" التي قدمها الفيلسوف اليوناني القديم "أفلاطون" حيث صور فروض نظريته من مقدمات ميتافيزيقية أدت إلى قوله بأن الفضيلة هي المعرفة، واعتبار أن هذه المعرفة هي التي تعني بالكشف عن حقائق الواقع في علم الميتافيزيق، وانتهى إلى تقديم صورة الحكومة المثلى من وجهه نظره (حكومة الفلاسفة). ومن النظريات الفلسفية كذلك نظرية "العقد السياسي" في القرنين السابع عشر والثامن عشر لكل من "هوبز"

---

(١) : انظر: د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص٢٤٩، ص٢٦١. ولمزيد من التفصيل بصدد بناء وصياغة النظريات انظر: د. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع – في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة للظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٩٧١ من ص٩٢ إلى ص١٠٧.

و"لوك" و"روسو" حيث انطلقوا في تفسير نشأة المجتمع السياسي ونشأة السلطة السياسية من فروض عقلية صرفه تمثلت في فرضين أولهما: أن الأفراد ينتقلون من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع، وثانيهما: أن هذا الانتقال يتم بعقد، وانتهى كل منهم إلى تضمين هذين الفرضين مضامين مغايرة للآخرين (كل حسب وجهة نظره). وكذلك من النظريات الفلسفية "نظرية الدولة": فحتى نهاية القرن التاسع عشر كان من يعنون بالنظرية السياسة بمنهجها الفلسفي ينظرون إلى "الدولة" على أنها الإطار العام للنظرية السياسية، فكانت كل الدراسات السياسية آنذاك تُعنون "بالنظرية العامة للدولة" أو "بالدولة"..، هذا ولا تزال "نظرية الدولة" تلقى في أيامنا اهتماما من جانب دارسي القانون الدستوري والنظم السياسية.

وفي إطار عالم السياسة الدولي تأتي نظرية التنظيم الدولي كنظرية فلسفية. ذلك أن النظر إلى العلاقات الدولية من ثنايا مقدمات لا واقعية للانتهاء بالتحليل الفلسفي إلى القول بما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات حتى تكون فاضلة أو مثالية، وبما قد ينتهي إليه هذا التحليل من أنماط دولية تتحقق بها هذه المثالية هو من شأن نظرية "التنظيم الدولي" فالفلاسفة (أصحاب المنهج الفلسفي) والقانونيون (أصحاب المنهج القانوني) يلتقون حول ما يجب أن تكون عليه الجماعة الدولية ويستهدفون بأفكارهم حلولاً لمشكلة تحقيق السلام فيجدون في تصوير الوسائل إلى تحقيقه، فالفلاسفة يرون تحقيق السلام بالفضيلة، والقانونيون يرون تحقيق السلام بالقانون، وينشدون قيام حكومة عالمية تتفادى أسباب التصادم التي نتجت عن توزيع البشرية بين وحدات سياسية متميزة. هذا إلى جانب أن فقهاء القانون يتناولون

العلاقات الدولية في ضوء الأنماط التي تحكمها قواعد القانون الدولي، فلقد راحوا ينشغلون بتحليل هذه القواعد تحليلاً شكلياً في ضوء مصادرها الوضعية، وباعتبارها أداة تحقيق الجماعة الدولية الفاضلة[1].

- النظريات السياسية العلمية:-

وتعني النظرية السياسية العلمية: (على نحو ما سلف) "مجموعة فروض متسقة فيما بينها اتساقاً منطقياً تبدو لصاحبها أنها تمثل حقيقة واقع سياسي معين"، ولفظة "الفرض: Hypothesis" تعني في مدلولها المنهجي الإجابة المفترضة، في معنى أنه بملاحظة سير الظاهرة فإن الباحث يتصور حقيقة معينة يفسر بها الواقع، وهذا التصور لتلك الحقيقة هو الإجابة المفترضة (الفرض). من هنا فإن النظريات العلمية تتكون من مجموعة إجابات مفترضة. وأصحاب هذه النظريات (العلمية) في بنائهم لنظرياتهم يبدءون بملاحظة المادة المستهدفة (الواقع السياسي المستهدف)، ومن ثنايا الملاحظة الأولية يصورون فروضاً أولية، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى التحقق من صحة هذه الفروض عن طريق التجريب، وذلك بعرض هذه الفروض على الواقع الأوسع زماناً ومكاناً، فإذا ما تبين مطابقة هذه الفروض للحالات المتعددة يكونون قد تثبتوا من صحتها،ثم تعمم هذه الفروض على كل النوع (المادة المستهدفة) حيث تصبح الفروض الأولية فروضا علمية. ومن مجموع هذه الفروض تبنى النظرية العلمية التي تتخذ كمرشد لفهم وتفسير الواقع السياسي، وهكذا فإن النظرية السياسية بمدلولها التجريبي المعاصر تعني

(١) : لمزيد من التفصيل في هذا الصدد: انظر: د. محمد طه بدوي، مذكرات في الأصول العامة للتنظيم الدولي، مطبعة كريديه إخوان، بيروت، ١٩٧٣، ص٢، ص٣.

تنظير عالم السياسة تنظيراً علمياً عاماً - أي الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهني (نظري)، ومن ثم نظرية نتصور بها عالم السياسة في جملته (أو عالم السياسة الوطني أو عالم السياسة الدولي في جملته)، ولنتخذها أداة ذهنية لفهم ذلك العالم وتفسيره[1].

ومن نماذج النظريات السياسية العلمية (الجزئية) التي قدمت في الغرب "نظرية الفصل بين السلطات" "لمونتسكيو" الفرنسي التي قدمها في كتابه "روح القوانين: L'Esprit des Lois" (١٧٤٨م)، حيث صور "مونتسكيو" من واقع عصره بالملاحظة مجموعة فروض حقق صحتها بالتجريب فأصبحت فروضا علمية شكلت دعائم نظريته السياسية تلك. فلقد بدأ "مونتسكيو" في بناء نظريته عن الفصل بين السلطات من ثنايا فكرة أن السلطة "قوة" وأن القوة لا تقيدها إلا قوة من طبيعتها، وعلى حد تعبيره: "إن ثمة تجربة خالدة تقطع بأن ما من صاحب سلطة إلا ويميل إلى العسف فيها وهو يستمر في ذلك حتى يجد ما يوقفه، وبحكم طبيعة الأشياء لا يوقف القوة إلا القوة "Le Pouvoir arrete le pouvior"، ولقد نقل "مونتسكيو" فكرته هذه إلى سلطة الدولة ليرى في توزيعها (ومن ثم في تجزئتها) بين عدد من أجهزة ما يكفي لوقف كل جهاز منها "كقوة" في وجه القوى الأخرى، فلا ينطلق أي منها بسلطة، وتأمن بذلك الحريات الفردية على نفسها من عدوان السلطة المطلقة المجمعة في يد واحدة، وفي معنى آخر فإن "مونتسكيو" قد تصور ضمانة "تقييد السلطة" في تجزئتها بين عديد من هيئات، لكي تقف كل هيئة منها في وجه

---

(١) راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، من ص ١١ إلى ص١٣، وأيضا: د. ماهر عبد القادر محمد علي، دراسات في فلسفة العلوم، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩٠، ص١٣٤، ص١٣٥.

الأخرى"[1]. ولكي يؤكد "مونتسكيو" لفكرته تلك (فكرة وقف القوة بـالقوة) راح يعقد مقارنة بين النظام الإنجليزي وبين النظام الفرنسي (في عصـره) حيـث لاحظ أن الشعب الإنجليزي ينعم بالحريات بينما الشعب الفرنسي ليس كذلـك؛ وتبعا لذلك اتجه إلى البحث عن العامل المتغير من وراء ذلك التبـاين بيـن النظامين، فتبين له أن من وراء هذا التباين عاملا متغيرا هـو قيـام النظـام الإنجليزي على الفصل بين السلطات حيث يقوم الملك على سـلطة التنفيـذ، ويقوم البرلمان على سلطة التشريع، ذلك بينما يجمـع الملـك فـي النظـام الفرنسي بين سلطتي التشريع والتنفيذ، ومن ثم لا توجد قوة أخرى توقف قـوة الملك أو تقيدها إذا ما تدلى الملك إلى الاستبداد. من هنـا راح "مونتسـكيو" يربط ربطا نهائيا بين الحرية من ناحية، وبين الفصل بين السلطات من ناحيـة أخرى – أي ربط بين الحرية وبين توزيع (تفتيـت) السـلطة (بيـن قوتيـن متوازنتين حتى لا تدلى إحداهما إلـى الاسـتبداد) ربطـا نـهائيا، ولينتـهي "مونتسكيو" إلى التعميم في هذا الشأن بقوله: "إن أي نظـام لا يفصـل بيـن السلطات لا ضمانة للحرية لديه"[2].

وبهذا يكون "مونتسكيو" قد قدم نظريته العلمية عن الفصل بين السـلطات، وهي "علمية" لأنه بناها من ثنايا استخدامه للمنهج العلمـي التجريبـي بكـل مقوماته بالبدء من الواقع بالملاحظة والانتهاء بشأنه إلى التعميم، بـل ولقـد أشار "مونتسكيو" إلى أن حقائق عالم السياسة هـي حقـائق نسـبية وليسـت

---

(١) : انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص١١٦ وص١١٧.

(٢) . لمزيد من التفصيل في هذا الصدد انظر: د. محمد طه بدوي، رواد الفكر السياسي، مرجع سابق، ص١٢١، وص١٢٢

مطلقة. ذلك أن الواقع الاجتماعي متغير بطبيعته، وتلك هي "النسبية" التي انتهى إليها العلم التجريبي في أيامنا، والتي هي أساس التحليل العلمي في مجال المجتمع، فعند تصوير فروض من واقع اجتماعي معين تصور على أساس أن هذا الواقع متغير بطبيعته، ومن ثم فلا بد من عرض تلك الفروض مرة أخرى على الواقع الجديد لاختبارها وتحقيق صحتها من جديد وهكذا..

من هنا فالنظريات العلمية لا بد وأن تتسم بخاصية "النسبية" حتى تكون علمية، وذلك تبعاً لكون الحقائق في مجال الظاهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة نسبية، ولكون "النظرية" أداة لفهم الواقع والمستهدف وتفسيره فلا يمكن أن تعتبر كذلك إلا إذا كانت فروضها مصورة من واقع محدد زماناً ومكاناً، ولا تصلح النظرية كأداة للتحليل إلا إذا بقيت خصائص الواقع المستهدف كما هي، فإذا ما لحقها التغير تعين الانصراف عن تلك النظرية والاتجاه إلى بناء نظرية جديدة من الواقع الجديد عن طريق الملاحظة. من هنا فإن النظريات العلمية التي قدمت في مجال الدراسات السياسية الأصل فيها أنها "مؤقتة" تبعاً لنسبية الواقع السياسي. ذلك بينما يدعي أصحاب النظريات اللاعلمية (حال نظرية المثل عند أفلاطون) أنها نظريات عامة – أي صالحة (كأداة للتحليل) لكل زمان ومكان، وهذا لا يلتقي مع نسبية الحقائق في مجال الدراسات السياسية على نحو ما سلف[١].

هذا وفي قطاع عالم السياسة الدولي قدمت نظريات علمية (جزئية)، كنظرية "راتزل" الألماني (في نهاية القرن التاسع عشر)، حيث نبه "راتزل" إلى "الآثار الحتمية للأوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص وسلوك

---

(١) : راجع في هذا الشأن: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص٣٥١، ص٣٥٢.

المجتمعات البشرية، ومن ثم أرسى أسس علم جديد يتعين أن يرتكز إليه علم السياسة. لقد أراد "راتزل" – وأتباعه من بعده – أن يعطي لعلم السياسة (ولعلم العلاقات الدولية تبعا لذلك) أساسا جغرافيا فكان علم "الجيوبوليتك: La Geopolitique". ذلك العلم الذي يعرفه أتباع "راتزل" بأنه علم دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة، إنه العلم الذي يوضح كيف أن السياسة تجري على مقتضى حتميات جغرافية – أي كيف أن للعوامل الجغرافية (كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافي وغيرها) دورا حتميا في تشكيل سياسة الدول، ومن ثم فإن سياسة ما لا ترتكز إلى هذا العلم لا يقدر لها البقاء[1]، "هذا وأمام فكرة الحتمية الجغرافية تلك والتي ارتكز عليها "راتزل" في نظريته عن طبيعة علاقة الأرض بالسياسة (وهي نظرية صور فروضها من الواقع الدولي بالملاحظة وحقق صحتها بالتجريب وانتهى إلى التعميم حيث قال بوجود علاقة حتم بين الأرض والسياسة) جاءت المدرسة الفرنسية (من الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين) على أثر ظهور كتابات "راتزل" وأصحاب هذه المدرسة الفرنسية ومنهم: "Jacques Ancel"، "Lucien Felure" ، وإن كانوا "يلتقون فيما بينهم على أهمية العواملُ الطبيعية (ومنها الجغرافية) إلا أنهم يرفضون "الحتمية الجغرافية" في مجال السياسة. ذلك بأنهم يؤكدون على دور الإنسان وقدرته على مغالبة البيئة الجغرافية بل والسيطرة عليها. إنها نسبية الحقائق عند الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين في مواجهة حتمية الحقائق عند "راتزل" وأتباعه"[2].

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص١١٠ ، ص١١١.

(٢) : المرجع السابق، ص١٥٨ و ص١٥٩.

وهنا تجدر الإشارة بصدد النظريات العلمية إلى أنه إذا صورت فروضها من ثنايا المنهج العلمي التجريبي وقد تراكمت عليه النظرة السلوكية (والتي تعني النظر إلى النشاطات السياسية على أنها مجموعة من أفعال تحكمها دوافع وأحاسيس وإلى أن نعود إليها بالتفصيل لاحقاً)، سميت هذه النظرية "نظرية علمية سلوكية". كما يشير الباحث هنا أيضا إلى أن النظرية العلمية في مجال الدراسات السياسية تقف عند حد كونها مرشدا لفهم وتفسير عالم السياسة، فلا تجاوز ذلك إلى التوقع "Prediction"، ذلك أنها تتعامل مع أنشطة لكائنات واعية ذات إرادة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يصعب التعبير عن هذه الأنشطة (السياسية) تعبيراً كمياً.

ثالثاً: "النماذج النظرية كأدوات ذهنية للتحليل السياسي المعاصر":-

ونعني "بالنموذج النظري: Theoretical Model " على نحو ما سلف، من حيث هو "نموذج": الصورة الذهنية المصغرة للواقع السياسي المستهدف من البحث، ونعني به من حيث هو "نظري" البناء الذهني الصرف الذي نستطيع به أن نتمثل ما عليه علاقات الواقع المستهدف من ارتباط أو توافق وذلك في شكل صورة مصغرة من النظرية، فالغالب أن النظريات ينتهي أصحابها دائما إلى تقديم "نماذج نظرية" مصغرة يستعان بها على فهم الواقع المستهدف وتصور علاقاته[١].

---

(١) راجع في هذا الصدد: جان مينو، مدخل لعلم السياسة، ترجمة جورج يونس، مكتبة الفكر الجامعي، عويدات، بيروت، ١٩٦٧، من ص٣٧: ص٥١.

- التمييز بين "النظرية" و"النموذج النظري":-

وهنا يشير الباحث إلى التمييز بين "النظرية: Theory" و"النموذج النظري" بصفة عامة: فأولاً: تعد النظرية بناءاً ذهنياً كبيراً مفصلاً، على حين يعد النموذج النظري بناءاً ذهنياً مصغراً (نظرية مصغرة)، ومن هنا تمثل النظرية المرحلة الأولى إلى بناء النماذج النظرية. فالنموذج يبنى استناداً إلى ما تقدمه النظرية من فروض ومفاهيم (علمية) وهو قد يأتي موضحاً لها. ثانيا: أن النظرية (العلمية) تبنى من مجموعة فروض (بينما النظرية الفلسفية قد تبنى من مجموعة مفاهيم فلسفية أو فروض فلسفية)، أما النموذج النظري (العلمي) فهو إما أن يبني من مجموعة فروض علمية كالنظرية، وإما أن يبني من مجموعة مفاهيم علمية (كمفهوم القوة - النسق.. إلخ). ثالثا: أن النظرية تبنى من أجل الفهم والتفسير فقط بصدد الواقع المستهدف، بينما يدعي أصحاب النماذج أنها تبنى من أجل التفسير والتوقع بشأن الواقع المستهدف، حيث توجد نماذج عملية تستخدم للفهم والتفسير والتوقع بصدد الواقع المستهدف وهي النماذج القياسية التي قدمت من جانب "الاقتصاديين القياسيين: Econometres" وهي نماذج تنتشر في علم الاقتصاد نظرا لما تتسم به ظواهر هذا العلم من غلبة للكم على الكيف الأمر الذي يتيح لهذه النماذج أن تصور في بناء تجريبي (إحصائي رياضي). أما بصدد ظواهر عالم السياسة فإن بناء نماذج عملية، ومن ثم تصوير عالم السياسة الوطني أو الدولي على أساس إحصائي رياضي بقصد اتخاذ هذه النماذج أداة للتوقع هو أمر فيه كثير من المغالاة. ذلك أن هذا الأمر فيه تجاهل للدور الفعال للتنظيم

الإرادي وللقرارات التاريخية للقيادات في عالم السياسة، كما سيأتي[١].

- النماذج العلمية:-

وهنا يؤكد الباحث على دور المنهج في بناء النماذج النظرية. ذلك أن النماذج كصورة مصغرة للنظرية تصبح علمية أو لا علمية في ضوء المنهج المستخدم في بنائها، فإذا كانت فروضها مستقرأة من الواقع عن طريق الملاحظة وتحققت صحتها بالتجريب فهي نماذج علمية، وإذا كانت فروضها مستنبطة من مقدمات لا واقعية (ميتافيزيقية – عقلية ... إلخ) فهي نماذج لا علمية. وبصدد النماذج التي قدمت في عصرنا، والتي سيعرض لها الباحث تفصيلاً فيما بعد، هى نماذج "علمية"،فأصحاب هذه النماذج المعاصرة يلتقون على خطوط رئيسية عند بنائهم لها تتمثل بإيجاز فيما يلي (وإلى أن نعود إلى ذلك بالتفصيل في حينه):-

أولاً: الالتقاء على أن مادة المعرفة السياسية هي النشاطات السياسية.

ثانياً: الالتقاء على المنهج العلمي التجريبي وقد تراكمت عليه النظرة السلوكية عند تحليل تلك النشاطات السياسية.

ثالثاً: الانطلاق من مجموعة من مفاهيم جاهزة لعلوم سبقت علم السياسة في ارتباطها بالمنهج التجريبي، وهي مفاهيم "القوة" و"البنية" و"الوظيفة" و"النسق" و"الاتزان"، وكلها من مفاهيم العلوم البيولوجية والفيزيائية

---

(١): راجع بصدد التمييز بين النموذج و النظرية:-

arma. S.P, Modern Political Theory, A critical survey, vikas publising House PVT LTD., New Delhi, 1975 pp. 314-316.

أصلا (كما سلف).

ويجدر التنبيه هنا إلى أن "النماذج النظريـــة" كـــأدوات ذهنيـــة للتحليـــل السياسي ينحصر دورها في مجال السياسة في كونها أدوات يسترشد بها فـــي فهم وتفسير الواقع دون أن تجاوز ذلك إلى التوقع والتنبؤ نظرا لطبيعة الواقـــع السياسي المتغير من ناحية، ومن ناحية أخـــرى نظـــرا لطبيعـــة الظواهـــر السياسية غير القابلة للقياس الكمي (إلا في مجالات محدودة كقيـــاس الـــرأي العام والاتجاهات السياسية أو في مجال دراسة ظاهرة التصويت الانتخـــابي..) حيث إن الغلبة في الظواهر السياسية تكون للجـــانب الكيفـــي دون الجـــانب الحسي منها. لذلك يندر أن تصور فـــروض "النمـــاذج النظريـــة السياســـية" إحصائيا ورياضيا، ومن ثم فالتوقع أمر صعب بصدد ظواهر عالم السياســـة تبعا لكون الإرادة الإنسانية تلعب دوراً خطيراً في عالم السياســـة. وانطلاقـــاً مما سبق فإن الباحث يؤكد هنا على أمور ثلاثة بصـــدد "النمـــاذج النظريـــة" كأدوات ذهنية للتحليل السياسي هي:-

أولاً: أن هذه النماذج النظرية ليست وصفا للواقع السياســـي المســـتهدف وإنما هي تصور ذهني لعلاقات ذلك الواقع، ومن ثم فـــهي مجـــرد أداة مـــن أدوات التحليل لواقع عالم السياسة، وليست هي – في شيء – أداة لوصـــف هذا الواقع. ذلك أن الوصف هو تبيان للحالة التي عليها ظاهر الواقع ومن ثـــم مسح لظاهره، وهو بهذا لا ينفذ إلى أغواره، ومـــن ثـــم لا يعنـــي بتصويـــر حقائقه. بينما النماذج لا تقدم صورة لظاهر الواقع وإنما هي مجموعة فروض أو مفاهيم بعلاقات متسقة اتساقا منطقيا تبدو لواضعيـــها أنـــها معـــبرة عـــن

الحقائق الكامنة في أغوار الواقع وراء ظاهره[1].

ثانياً: أن هذه النماذج "لا بد وأن تكون "مؤقتة" – تبعا لكونها "علميـــة" – من حيث صلاحيتها كأداة للتحليل السياسي، شأنها في ذلك شأن أي "مفـــهوم" أو "نظرية" أو فرض علمي، ومهما تحققــت صحتــها بـــالتجريب. إن هــذه النماذج تظل – كتلك جميعا – صالحة كأداة للتحليل السياسي طالمـــا ظلــت تعبر عن الواقع، حتى إذا ما ثبتت مجافاته لها تعين الانصـــراف عنـــها، وإلا كان من شأن الإصرار على استخدامها رغم ذلك إخضاع الواقع لـــها، وفـــي هذا تجميد للمعرفة في شأنه، وخروج على التفكير العلمي"[2] تبعـــا للخـــروج على فكرة "دائرية البحث العلمي" و"نسبية الحقائق".

ثالثاً: أن هذه النماذج لا بد وأن تكون "محددة". ذلـــك أن البعــض مـــن أصحاب هذه النماذج (كايستن، وألموند، وغيرهما..) يدعون بـــأن نماذجـــهم "نماذج عامة" – أي تمثل صورة مصغرة تجريدية لعالم السياسة الوطني فـــي جملته وعلى تباين الزمان والمكان، وفـــي هـــذا تجـــاهل لمتغـــيرات البيئـــة الاجتماعية لعالم السياسة والتي تؤثر تأثيراً بالغاً على النشاطات السياسية مـــن أفكار وقيم وتقاليد وأعرف ونظم وأوضاع حضارية وغيرها، فـــهذه متغـــيرة من مجتمع إلى آخر بل ومن زمان إلى زمان بالنسبة للمجتمـــع الواحـــد. إن مجرد هذا التجاهل يبعد هذه النماذج عن الموضوعية التي قوامـــها ارتبـــاط الباحث في أي تحليل علمي لأي نشاط اجتماعي بأوضاع بيئته الاجتماعيـــة[3].

---

(١) : انظر في هذا الشأن: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص٣٥٠.

(٢) : انظر المرجع السابق، ص٣٥٠.

(٣) نفس المرجع السابق، ص٣٥١.

من هنا تأتي "النماذج المحددة" في مواجه تلك "النماذج العامة". و"النموذج المحدد" يعني الصورة التجريدية لعالم السياسة الوطني أو الدولي المعين بالزمان والمكان أو بالنسبة لمجتمعات تشترك في أوضاع اجتماعية وحضارية وثقافية معينة، كأن يصور "النموذج النظري" الحياة السياسية الأمريكية المعاصرة أو الحياة السياسية للعالم النامي المعاصر.."[1] وهكذا فإن النماذج النظرية لا توصف بأنها "محددة" إلا إذا صورت فروضها من علاقات واقع (كيان) محدد زماناً ومكاناً، وهي بذلك تأتي مستجيبة لفكرة نسبية الحقائق، وتبعاً لذلك فإن هذه النماذج هي وحدها الجديرة بأن توصف بأنها "علمية". وانطلاقاً مما سبق فإن ادعاء كل من "إيستن" و"ألموند" (وغيرهما) بأن نموذجهما (على نحو ما سيأتي) صالحان لتفسير الحياة السياسية على إطلاقها (ومن ثم ادعاء بأنها نماذج عامة) أمر فيه مغالطة. ذلك أن هذين النموذجين قد جاء تعبيرا عن واقع الحياة السياسية في مجتمعات العالم الحر (الليبرالي) المعاصر الذي استلهم منه "إيستن" و"ألموند" فروضهما في بناء نموذجيهما، حيث تأتي هذه النماذج "شديدة الارتباط بواقع سياسي قوامه جماعات مصالح وأحزاب متعددة متنافسة تنافسا حرا بقوى فعلية تسعى إلى التأثير على قوة أجهزة سلطة الدولة أو الوصول إليها لممارسة مظاهرها ممارسة مقيدة تقييدا دستوريا. وتبعا لذلك تأتي عدم صلاحية مثل هذه النماذج لفهم وتفسير الحياة السياسية في مجتمعات لا تتسم بهذه الخواص حال مجتمعات السلطة المشخصة القديمة، وحال مجتمعات "النظم الشمولية" المعاصرة (كالنازية والبلشفية) حيث يجمع الحزب الواحد بين احتكاره للحياة السياسية ولسلطة الدولة معا، ومن ثم النشاط السياسي

---

(١) نفس المرجع السابق، ص٣٥١، ص٣٥٢.

على مستوى المجتمع الكلي قاطبة"[1].

وهنا يشير الباحث إلى أن "النموذج النظري" يجوز أن يكون "عاما" – في معنى أنه يمثل صورة مصغرة تجريدية للحياة السياسية أو للحياة الاقتصادية في جملتها، وعلى تباين الزمان والمكان، وهو بذلك يقترب من النظريات العامة التجريدية والتي بحكم عموميتها لا تدخل في الاعتبار الحقائق النسبية المتغيرة بتغير وضعيات البيئة فتأتي بذلك مفتقرة إلى الموضوعية.. ولعل من أبرز النماذج الاقتصادية "العامة التجريدية" هو نموذج "فالراس – باريتو". ذلك البناء الرياضي البحت ومن ثم التجريدي الاستنباطي الخالص الذي قدمته مدرسة "لوزان" الرياضية، تفسيرا للحياة الاقتصادية في جملتها وعلى تباين الزمان والمكان ... وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى عمومية هذا النموذج واعتماد أصحابه في تصويره على عمليات التدليل الرياضي الصرف انطلاقا من مبادئ عامة جارية، ومن ثم ابتعاده عن الاختبارية، قد جعل منه نموذجا نظريا عاجزا تماما عن أن يكون أداة للتوقع في شأن الكيانات الاقتصادية "المحددة"، وذلك تبعا لما يختص به كل كيان اقتصادي معين من خواص هي معطيات بيئته، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة مراعاة هذه الخواص في تفسير وفهم علاقات كل كيان بذاته[2]. هذا وفي مجال عالم السياسة فإنه يصعب وجود نموذج نظري عام يبنى بناءاً رياضيا بحتا لتفسير الحياة السياسية أو الدولية في جملتها وعلى تباين الزمان والمكان نظرا لطبيعة عالم السياسة الذي يغلب على ظواهره الطابع الكيفي

---

(١) المرجع السابق، ص٣٥٤.

(٢) : راجع في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص١٠٢ وص١٠٣.

(القيمي)[1].

وجملة القول هنا فإن النموذج النظري – المحـــــدد والمؤقـــت – الـــذي يستجيب إلى فكرة نسبية الحقائق هو الذي يؤدي وظيفة فهم وتفســـير الواقـــع السياسي[2].

النماذج العملية:

وهنا تجدر الإشارة كذلك إلى نوعية أخرى من النماذج العلميـــة، وهـــي النماذج العملية، إنها تلك النماذج النظرية التي لا يقتصر دورها فقـــط علـــى الاسترشاد بها في فهم وتفسير الواقع المستهدف، بل تجاوز ذلك إلى قدرتـــها على التنبؤ في شأن الواقع المستهدف وذلك في الأجل القصير طالما لم يطـرأ على وضعيات وأوضاع بيئتها الاجتماعية تغيـــيرات تؤثـــر فـــي ســـلوكيات الجماعة. ذلك أن فروضها مصورة من واقع بيئتها تصويرا كميا بالملاحظـــة ومحققة صحتها بالتجريب بما يتحقق لها من موضوعية تجعلها أداة صالحـــة لفهم ذلك الواقع في مجتمعه المحدد، وفي هذا استجابة لنسبية الحقـــائق التـــي أضحت من سمات العلم الموضوعي في عصرنا. مـــن هنـــا فـــإن النمـــاذج "العملية" توصف بأنها محددة (لأن فروضها مصورة من واقع محـــدد زمانـــا ومكانا)، وهي بالضرورة "مؤقتة تبعا للتغـــير الـــذي يطـــرأ علـــى الواقـــع المستهدف فعندئذ تفقد صلاحيتها كأداة ذهنيـــة للفـــهم والتفســـير والتوقـــع،

---

(١) : المرجع السابق، ص١٠٢.

(٢) : لمزيد من التفصيل فيما تقدم انظر:-

- William Lapierre, Jean – Op, Cit, pp. 9-21.
- Duverger, Maurice, Op. Cit., PP. 338-374.

وصلاحيتها للتوقع يكون إذا كانت قد بنيت بنـــاء إحصائيـــاً رياضيـــاً – أي باستخدام الإحصاء كأداة للملاحظة واستخدام الرياضة كأداة للتعميم – فحينئـذ تكون صالحة كأداة للتوقع. **من هنا فإن النماذج العملية تعتمد في بنائها على أسس ثلاثة:-**

أولها: الارتباط بالكيانات المحددة (بأوضاع محددة).

ثانيها: الاعتماد على الإحصاء كأداة لملاحظة تلك الأوضاع.

ثالثها: الاستعانة بالرياضة كأداة للتعبير وكأسلوب للتدليل العقلي بـــهدف التوصل إلى تصوير الحقائق "النسبية" التي تحكم علاقات معطيـات الكيانات المستهدفة في شكل علاقات "دالة" – أو في معنى آخـــر في شكل قوانين نسبية مصورة تصويراً رياضياً.

وجملة القول هنا أن منهج تصوير النماذج "العملية" هو منهج يجمع بيـــن الملاحظة الإحصائية وبين التدليل الرياضي.

والحق أن النماذج "العملية – في مدلولها المتقدم – قد أضحت تمثــل أداة شائعة في علم الاقتصاد من أدوات التفسير والتوقع "الأمر الذي يتيـــح لـــهذه النماذج أن تصور في بناء إحصائي رياضي في آن واحد، ومن ثم اختبـــارى منطقي، وذلك بالنسبة لمعطيات الواقع الاقتصادي القابلة للقياس الكمـــي، إلا أن طبيعة الأوضاع السياسية والتي يغلب عليها الطابع الكيفـــي القيمـــي قـــد أخرت ظهور مثل هذه النماذج في عالم السياسة. بل إن الذي قدم منـــها فـــي هذه المجالات لا يزال يفتقر إلى البناء الإحصـــائي الريـــاضي الـــذي يتيـــح

للنموذج أن يجاوز دوره كأداة لفهم الواقع وتفسيره إلى التوقع في شـــأنه"[١].
إن البناء الإحصائي الرياضي لا يستجيب إلا للظواهر الكميـــة التـــي تقبـــل بطبيعتها القياسي الكمي من ناحية، وأن ترفع من الواقع في صيغ رقمية مـــن ناحية أخرى، وهذان الأمران لا يصلحان مع الظواهر السياسية التـــي يغلـــب عليها الطابع الكيفي على نحو ما سلف[٢].

تصنيف النماذج النظرية:-

وبصدد تصنيف النماذج النظرية يشير الباحث إلى أن كل النماذج التـــي قدمت في أيامنا لفهم وتفسير عالم السياسة الوطني أو الدولي (في جملته) هـــي نماذج علمية تفسيرية (وليست عملية)، وبصفة عامة يمكـــن تصنيـــف هـــذه النماذج النظرية إلى مجموعتين:-

أولاهما: مجموعة قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني.

الأخرى: مجموعة قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي.

هذا وفي داخل كل مجموعة من هاتين المجموعتين تصنيف تحتي كما يلي:-

أولاً: مجموعة النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني:-

وفي إطار هذه المجموعة من النماذج هناك تصنيف تحتي وذلـــك تبعـــاً لمفاهيم التحليل المستخدمة في بنائها وهذه المفاهيم نقلت (على نحو ما ســـلف)

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) : راجع فيما تقدم بصدد النماذج العمليـــة، المرجـــع الســـابق، ص٥٢، ص٥٣، ص١٠١، ص١٠٢.

عن العلوم الطبيعية وبصفة خاصة عن علمي الأحياء والفيزياء وكل هذا في إطار المنهج العلمي التجريبي، وهي مفاهيم علمية يرتبط بها الباحث كأدوات ذهنية للتحليل حيث تحدد مقدماً في بناء النماذج شأنها في ذلك شأن مفهوم الأساس للعلم كله. وهذه المفاهيم التحليلية تتمثل في مفهوم "البنية" و"الوظيفة" نقلاً عن علم الأحياء ومفهوم "النسق" و"الاتزان" نقلاً عن علم الفيزياء حيث يعلن كل صاحب نموذج أنه سيحلل عالم السياسة الوطني تحليلاً بنيوياً أو نسقياً أو وظيفياً وهكذا.

ثانياً: مجموعة النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي:-

وبالنسبة لمجوعة النماذج التي قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الدولي (في جملته)، فالباحث لن يقتصر هنا على تقديم النماذج النظرية التي قدمت في هذا الشأن، بل وسيعرض كذلك للنظريات التي قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الدولي على أساس أن "النظرية" أوسع نطاقاً من النموذج النظري حيث تستوعب تنظيراً شاملاً لعالم السياسة في جملته. وهنا تأتي كل النماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي انطلاقاً من مفهوم "ميزان القوة" "Balance of Power"، وسيتم تصنيف هذه النماذج والنظريات على أساس وجود نظريتين تحليليتين بصدد مفهوم "ميزان القوة"، أولاهما: نظرة موضوعية تستند إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي وهي نظرة أصحاب مجموعة نماذج ونظريات الاتزان التلقائي، وفي هذا الصدد نظراً لعدم وجود نماذج نظرية (على حد علم الباحث) يعرض الباحث لنظرية "مورجانتو" الأمريكي والتي نيلها بنموذج توضيحي، وكذلك نظرية "ريمون آرون" الفرنسي. والأخرى: نظرة نمطية تستند إلى مفهوم "ميزان القوة"

بمدلوله النمطي، وهي نظرة أصحاب مجموعة نمـــاذج ونظريـــات الاتـــزان النمطي، وهنا يعرض الباحث لنظرية "دويتش" ونموذج "كابلان" الأمريكيين.

كما سيعرض الباحث هنا كذلك لمجموعة النماذج التي تحلـــل علاقـــات عالم السياسة الدولي التي لا ترتكز على مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطـــي أو العلمي، بل تحلل علاقات عالم السياسة الدولي من ثنايـــا ســـلوك صنـــاع القرارات الخارجية للدول كنموذج "سنايدر".

الباب الأول

السياق المنهجي للنماذج النظرية المعاصرة

في هذا الباب يتناول الباحث السياق المنهجي للنماذج النظرية – أي يتناول الكيفية التي تبنى بها هذه النماذج، وذلك من خلال الفصلين التاليين:-

الفصل الأول:-

ويتناول فيه الباحث الخطوط الرئيسية التـــي يلتقـــي عليـــها المعنيـــون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة وذلك من حيث المـــادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

الفصل الثاني:-

ويتناول فيه الباحث الاتجاه السلوكي بالتفصيل – كاتجاه مـــتراكم علـــى المنهج العلمي التجريبي- باعتباره كان يمثل الاتجاه الغالب لأصحـــاب هـــذه النماذج، فيعرض الباحث لأبعاد هذا الاتجاه في التحليل السياسي مـــن حيـــث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

الفصـــــل الأول

الخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة

في هذا الفصل يتناول الباحث الخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل، وذلك في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية – تلك الفترة التي شهدت استقرار المنهج العلمي التجريبي في تحليل عالم السياسة في الغرب المعاصر (وقبل أن يتبلور الاتجاه السلوكي هناك). ذلك أن أصحاب النماذج المعاصرة قد ارتبطوا في بنائهم لنماذجهم بالمنهج العلمي التجريبي إلى جانب أنهم أسهموا إسهاماً كبيراً في تحديد مفهوم "القوة" كمفهوم أساس لمادة المعرفة السياسية. من هنا ولكي نقف على الكيفية التي تبنى بها هذه النماذج فإن ذلك يقتضي تناول تلك الخطوط المشتركة للمعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة من خلال المبحثين التاليين[1]:-

المبحث الأول: من حيث المادة.

المبحث الثاني: من حيث المنهج.

وبادئ ذي بدء يشير الباحث هنا إلى أن علم السياسة كعلم تجريبي متميز عن المعارف التقليدية المتقدمة (القانون والتاريخ والفلسفة) بمادته ومنهجه، وهذا التميز "يرتد إلى جهود الباحثين الأمريكيين التجريبيين في القرن

---

(١) وعلى أساس أن الباحث قد عرض في الفصل التمهيدي لأدوات التحليل المستخدمة.

العشرين في مجال تحديد مادة علم السياسة والتي لا تزال تشـــغل المعنيين بالدراسات السياسية حتى يومنا، إنها مسألة تحديد مادة علم السياسة ومن ثـم تحديد نقطة الانطلاق أو مركز الاهتمام الذي تدور حوله دراسة هـذا العلـم أو"مفهوم الأساس: Basic Concept " الذي نتمثل به الظـاهرة الأم لشـتى ظواهر الواقع السياسي الذي هو مادة هذا العلم. ذلك بأن تقدم المنهج العلمـي التجريبي في الدراسات السياسية قد راح ينبه إلـى أن للعلاقـات السياسـية خواص تتميز بها عما عداها من علاقات الواقع الاجتمـاعي، وأنـها لذلـك جديرة بأن يعني بها تجريبيون متخصصون"(١).

هذا ولقد ارتبطت نشأة علم السياسة الحديث كعلم تجريبـي لـه ذاتيتـه بأمرين: أولهما:ظهور المنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية ، وثانيـهما اقتناع الباحثين التجريبيين بأن لعلم السياسة مركز اهتمام يتعين أن تنطلق منه دراساته، وقد خلصوا إليه بالملاحظة والتجريب، وهو ليس مفـهوم الأسـاس الذي كانت تدور حوله الدارسات السياسية فـي المنـاهج التقليديـة السـابقة (الفلسفة والقانون) والذي كان يتمثل في "الدولة" كمفـهوم أسـاس. وبـهاتين الخاصتين راح علم السياسة المعاصر يحقق ذاتيته في مواجهـة الدراسـات التقليدية التي تشاركه نفس المجال (الدراسات القانونيـة والفلسـفية)، ولكـي يصبح العلم الذي يعني بتحليل عالم السياسة تحليـلا تجريبيـا، واعتبـار أن صلب عالم السياسة هو "القوة"(٢) كما سيأتي ."هذا ويشـيع اسـتعمال عبـارة "النظرية السياسية: Political Theory" في لهجة المعرفة السياسية المعاصرة

---

(١) : انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص١٨، ص١٩.

(٢) : المرجع السابق ص١٩.

كتسمية أكاديمية لعلم السياسة، أو كتسمية للدراسة التحليلية (العلمية) لعالم السياسة، وذلك على الرغم من أن لكل من العبارتين مدلوله الدقيق الخاص به فعلم السياسة يُعني بتحليل الظواهر السياسية، بينما تَعني النظرية السياسية بمدلولها التجريبي المعاصر تنظير الحياة السياسية تنظيراً علمياً عاماً – أي الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهني (نظرى)، ومن ثم نظرية نتصور بها الحياة السياسية (أو الحياة الدولية) في جملتها، ولنتخذها أداة ذهنية لفهم تلك الحياة وتفسيرها[١].

وهكذا فإن "النظرية السياسية" تهيئ لنا "تجاوز التعريف بعلم السياسة من حيث مادته ومنهجه إلى تناول أدوات تحليل الحياة السياسية أو إلى إبراز ما انتهى إليه علماء السياسة التجريبيون المعاصرون من نظريات تفسيرية ونماذج توضيحية لتلك الحياة"[٢].

وانطلاقاً مما سبق يعرض الباحث هنا لمادة ومنهج النظرية السياسية المعاصرة ولأدوات التحليل المستخدمة، أو بعبارة أخرى للخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة (فيما قبل تراكم النظرة السلوكية على التحليل التجريبي المعاصر) وذلك من حيث المادة والمنهج، من خلال المبحثين التاليين:

---

(١) : نفس المرجع السابق، ص١١.

(٢) : المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الأول

مادة التحليل[١]

وتتمثل مادة التحليل لدى المعنيين بالنظرية السياسية في الظواهر السياسية التي يستهدف علم السياسة (وعلم العلاقات الدولية) الكشف عن حقيقتها. ولفظة الظاهرة: "Phenomenon" تعني في الاصطلاح "مادة المعرفة وموقف العقل المتقدم منها – أي موقف العقل الذي يأنس في ذاته القدرة على التعرف على حقيقة ما يحيط به من أشياء في الطبيعة أو في المجتمع"[٢]، أو بعبارة أخرى فإن هناك أشياء في الطبيعة أو في المجتمع لها حقائق كامنة في أغوارها والعقل الإنساني المتقدم هو وحده القادر على الكشف عن هذه الحقائق.

هذا وظواهر عالم السياسة هي أصلاً ظواهر اجتماعية، باعتبار أنها مجموعة ظواهر تنبعث عن حياة الإنسان في مجتمع ما، أو إن شئنا هي مجموعة من ظواهر قوامها نشاطات اجتماعية منبعثة عن علاقات الإنسان مع غيره في مجتمعه. وطالما أن ظواهر عالم السياسة هي أصلاً ظواهر اجتماعية فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: متى تعتبر الظاهرة

---

(١) : وهنا يعرض الباحث لمادة المعرفة السياسية "الظواهر السياسية"، ويشير إلى أنه على الرغم من أن أصحاب النماذج النظرية المعاصرة قد التقوا على "النشاطات السياسية" كمادة للتحليل السياسي. إلا أنه يعرض هنا للظواهر السياسية تمهيداً لتقويم مادة تحليل أصحاب هذه النماذج المعاصرة – كما سيأتي.

(٢) : المرجع السابق، ص٧.

الاجتماعية ظاهرة سياسية؟ أو بعبارة أخرى ما هو معيار التمييز بين الظواهر السياسية وبين غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلب عرض موقف لأقدم الفلسفات السياسية (وهي الفلسفة اليونانية) من جانب "أرسطو" الذي قدم في هذا الصدد عبارة راحت من بعده تتخذ كمقدمة لكل الدراسات في مجال المعرفة السياسية، حيث قال "بأن الإنسان كان سياسي بطبعه"، وهذه العبارات ظلت تتردد - من بعده - في كتابات مفكري السياسية، ودون أن تمحص علمياً، إلى أن راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يعرضون هذه المسلمة على الوقائع لإثبات صحتها بالتجريب، وباستخدام الملاحظة والتجريب تبين لدى هؤلاء أنه ما من إنسان إلا ولديه درجة من متناقضين هما: الأمر والطاعة - أي أنه ما من إنسان (سوى) إلا ولديه درجة من السيطرة على الآخرين، وفي نفس الوقت لديه درجة من الاستعداد لطاعة الآخرين، وهذان المتناقضان يسميان "بعلاقة الأمر والطاعة" والتي اصطلح على تسميتها "بجوهر السياسة في الإنسان"[1].

ولقد راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يردون كل الظواهر السياسية إلى ذلك الجوهر، فكل ظاهرة اجتماعية تأتي تعبيراً عن ذلك الجوهر فهي سياسية، وهذا هو معيار التمييز بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية. إنه الجوهر الذي تنبعث منه ظواهر عالم السياسية قاطبة، وهو وحده الفيصل في تحديد مادة المعرفة السياسية في مواجهة المعارف الاجتماعية الأخرى. من هنا فإن السياسة جوهر في الإنسان، وعالم

---

(١) : المرجع السابق، ص٢٣، ص٢٤.

السياسة بشتى ظواهره ومظاهره هو تعبير عن هذا الجوهر وتبعاً لذلك فدراسة الواقع السياسي تقتضي التعرف على ذلك الجوهر فالتعرف عليه يعني التعرف على حقيقة الظواهر السياسية وخواصها في مواجهة الظواهر الاجتماعية الأخرى. وهنا يجدر التنبيه إلى أن جوهر السياسة في الإنسان وإن كان هو أساس انبعاث النشاطات السياسية فهو ليس ما يرتبط به النشاط السياسي من أفكار وإيديولوجيات، ومما يؤدي إليه من نظم حكم أو تنظيم العلاقات في الخارج، وإنما هو حقيقة ثابتة خالدة في المجتمعات السياسية تجعل من نشاطاتها نشاطات سياسية. ومن ثم يستعان به على تفسير السلوك السياسي في المجتمع وما يرتبط به من وقائع وأحداث(١).

وفيما يلي يعرض الباحث لآثار جوهر السياسة الوطني وفي عالم السياسة الدولي:-

آثار جوهر السياسية في عالم السياسة الوطني:-

وانطلاقاً من أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه فهو لا يستطيع أن يحقق تكامله واستمراره إلا ثنايا العيش مع أنداده، ومن ثم فلا بد أن يعيش الإنسان في مجتمع، وهو في نفس الوقت ينطوي على جوهر فيه (هو جوهر السياسة) وعند إعمال هذا الجوهر تنبعث منه الظواهر السياسية. وأول هذه الظواهر ظاهرة التميز السياسي، فتبعاً لكون الإنسان لديه رغبة في السيطرة

---

(١) راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، من مطبوعات كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩، من ص٣١ إلى ص٣٣. وانظر أيضاً في هذا المعنى:-
Dahl, Robert, Modern Political Analysis, Foundations of Modern Political Science Series, Englewood Cliffs, New jersey, 1963.P.5.

على الآخرين والاستعداد في نفس الوقت للطاعة فإن المجتمع ينقسم حتماً إلى حاكمين ومحكومين، ومن ثم تميز بين الآمر والمطيع إنها ظاهرة "التميز السياسي" والتي تعني انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين، وهي ظاهرة خالدة تأتي كتعبير حتمي عن ذلك الجوهر[1].

ومن ذلك الجوهر تنبعث ظاهرة سياسية خالدة أيضاً، وهي ظاهرة السلطة السياسية والتي تأتي أيضاً كتعبير حتمي عن ذلك الجوهر، وتعني ظاهرة السلطة السياسية (كحدث اجتماعي) الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في المجتمع من أجل تحقيق الخير العام[2].

هذا وتقع الظواهر السياسية كلها في بطن الظاهرة السياسية الأم وهي ظاهرة "المجتمع السياسي"، والتي تعني: **أولاً:** وجود تجمع بشري غريزي وما يتراكم عليه من "حالة الضمير الاجتماعية" كعنصر قيمي وتعني إحساس الفرد بذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى إعمال الفرد فكره في الجماعة باعتبارها ظاهرة خارجية، يعمل فيها وبها من أجل خيره وخيرها. **ثانياً:** وجود ارتباط جماعي بإقليم معين وما يتراكم على ذلك من عنصر ضميري يتمثل في أن هذا الإقليم هو دار الآباء والأجداد، وما يهيئ ذلك لظهور مفهوم "الوطن Patrie". **ثالثاً:** وجود احتكار فعلي لأدوات العنف في المجتمع وما يتراكم عليه من عنصر قيمي قوامه تحقيق المجتمع الهادئ - أي ذلك المجتمع الذي يتحقق له السلام في الداخل والأمن في الخارج.. ومن هنا فإن ظاهرة "المجتمع السياسي" هي بنية قوامها عناصر مادية مرتبطة بتمثلات

---

(١) : انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص٣٤.

(٢) : المرجع السابق، ص٤١.

ضميرية، وداخل هذه الظاهرة الأم تقبع ظاهرتا: التميز السياسي والسلطة السياسية[1].

وجملة القول هنا فإن الإنسان سياسي بطبعه – أي أن السياسية خاصة من خواصه التي ينفرد بها في مواجهة الكائنات الأخرى، فطالما وجد الإنسان في مجتمع عبر عن ذاته بجوهره فتنبعث عن ذلك الجوهر ظواهر سياسية (على نحو ما سلف)، ومن ثم فكل مجتمع إنساني هو بالضرورة سياسي، وعليه نستطيع الانتهاء إلى القول بأن "الإنسان والمجتمع والسياسة ظواهر متلازمة" – أي أن كل ظاهرة منها لصيقة بالأخرى وجاءت متزامنة معها ولم تأت متلاحقة[2].

– آثار جوهر السياسة في عالم السياسة الدولي:–

إن آثار جوهر السياسة في الإنسان لا تقف عند عالم السياسة الوطني فقط بل تمتد إلى عالم السياسة الدولي، فذلك الجوهر يؤدي إلى عالم قوامه "علاقات تميز" في مجالين: تميز بين الآمر والمطيع داخل المجتمع السياسي، وتميز بين المجتمعات السياسية فيما بينها. ذلك أن الجماعات الإنسانية حينما راحت تتجه إلى الاستقرار على بقاع معينة من الأرض ارتبطت بأقاليم جغرافية محددة ارتباطاً شديداً تبعاً لما تقدمه هذه الأقاليم من موارد طبيعية تمكنها من الاستقرار، وقد كانت هذه الجماعات من قبل جماعات رُحَل، فظهرت هنا ظاهرة جديدة وهي ارتباط هذه الجماعات بأقاليمها ليس مجرد

---

(١) : ارجع إلى نفس المرجع السابق، من ص٤٣ إلى ص٤٦.

(٢) : لمزيد من التفصيل في هذا الشأن انظر: المرجع السابق، من ص ٣٢ إلى ص٤٦.

ارتباط عضوي بل وقد تراكم على هذا الارتباط الحسي عنصر قيمي هـو أن هذا الإقليم هو دار الآباء والأجداد. وهذا الإقليم – الذى تقوم عليه سلطة إلـى جانب ارتباط أفراده بهدف جماعي مشترك في ضميرهم هو "خير الجماعـة" – هو إذن أرض يرتبط بها قاطنوها على أنها دار سـلام ولابـد أن ينظـر قاطنوها إلى كل من وراءها بنظرة متشككة (أي نظرة قوامها الريبة) تتمثـل في الخوف ممن وراء الحدود أن يعتدي على دار السلام ويجعلها دار حـرب، ومن هنا تأتي ظاهرة التميز السياسي فيما بين المجتمعـات السياسـية، فكـل القاطنين على إقليم محدد وبسلطة سياسية ينظرون إلى أرضهم على أنـها دار سلام وما وراءها دار حرب. وهكذا يظهر التميز السياسي في المجال الدولـي والذى أساسه علاقة الصديق والعدو بمضمون قوامه تمـيز بيـن الوحـدات السياسية يبدأ من أن الأصل لدى كل مجتمع سياسي أن إطاره الجغرافي يمثـل بالنسبة لأصحابه دار السلام وأن ما وارءه دار حرب، ومن ثم فـإن الأصـل فـي الأجنبي أنه عدو ما لم تثبت صداقته وعلى مقتضى مصلحة المجتمع الوطنـي ذاته، وتبعاً لذلك تعتبر العلاقات الدولية بصرف النظر عن طبيعة مضامينـها علاقات سياسية الأصل فيها العداء وليـس السـلام مـن طبيعتـها (كقيمـة أخلاقية)، ومن هنا تعرف "السياسة الخارجية" تعريفاً موضوعياً "بأنها علاقات بين الأعداء" – أي أن السياسة الخارجية لدولة ما ليست إلا برامج عمل مع الأعداء[1].

وجملة القول بشأن جوهر السياسة في الإنسان "أن ظواهر عالم السياسـة بقطاعيه الوطني والدولي ترتد كلها إلى ذلك الجوهر الذي تنبعث جميعاً منـه،

---

(١) : المرجع السابق ص٣٥، ولنفس المؤلف: النظرية السياسـية، مرجـع سـابق، ص٢٦، ص٢٠٤.

حيث تحكم علاقة الأمر والطاعة ظواهر عالم السياسة الوطني، وتحكم علاقة الصديق والعدو ظواهر عالم السياسة الدولي.

ـ صلب عالم السياسة: ـ

وإذ انتهى الباحث من الإشارة إلى معيار التمييز بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، ينتقل هنا إلى الإشارة إلى نقطة الانطلاق في تحليل ظواهر عالم السياسة الوطني وعالم السياسة الدولي، أو بعبارة أخرى الإشارة إلى صلب عالم السياسة الوطني وصلب عالم السياسة الدولي.

أولاً: صلب عالم السياسة الوطني:-

إن ارتباط علماء السياسة المعاصرين بالمنهج التجريبي جعلتهم يعنون بالدرجة الأولى بالظواهر المعبرة عن جوهر السياسة الثابت فلا ينصرفون عنها ليرتبطوا "بمفهوم أساس يقع في عالم التنظيم الأمثل (والذي هو الدولة)، وهو عالم لا يتأتى لمجرد كونه كذلك أن يكون مركز الاهتمام لعلم تجريبي يتعين أن ينطلق من الواقع وجوهره"[١]. من هنا راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرفضون "الدولة" من حيث هي "التنظيم الأمثل" "القوة" كمفهوم أساس لعلمهم الجديد. فلقد راحوا يربطون هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعي بحت هو "القوة" وذلك على أساس ما تبين لهم – عن طريق الملاحظة والتجريب ـ من أن القوة وعلاقاتها هي صلب عالم السياسة[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٤.

(٢) : نفس المرجع السابق: ص١٣٥.

والجدير بالذكر هنا التنبيه إلى أن أول من نبه فى الغرب إلى أن عالم السياسة هو عالم علاقات القوى، وذلك بدءا من ملاحظة الواقع هو "مكيافللي" الإيطالي "إمام الواقعية السياسية" "الذي عاش في القرن السادس عشر الميلادي، حيث تصور واقع عالم السياسة في علاقات القوة، فالعلاقات السياسية لا يرى فيها أكثر من علاقات قوة، إنها لا تعدو أن تكون ــ عنده ــ في الواقع أكثر من علاقات بين طرفي قوى فعلية هما الحاكمين والمحكومين، وإمعاناً في ذلك التصور قدم "ميكافللي" مجموعة قواعد عمل لو اتبعها الأمير لجاءت سياسته أكثر قوة في الداخل وفي الخارج. كما تجدر الإشارة هنا كذلك إلى أن "مونتسكيو" الفرنسي – مؤسس المنهج العلمي التجريبي في مجال الدراسات السياسية فى الغرب – قد أشار إلى مفهوم "القوة" حيث انتهى إلى تصوير قوانين علمية منها "أن السلطة قوة"، "وأنه لا يوقف القوة إلا القوة.. " كما تقدم، وانطلاقا من هذه القوانين العلمية المرتكزة إلى مفهوم "القوة" راح "مونتسكيو" يقدم نظريته عن فصل السلطات ويتصور قيام أي نظام سياسي على قوتين متوازنتين حتى لا تتدلى إحداهما إلى الاستبداد إذا ما احتكرت وحدها سلطات الدولة، وتبعا لذلك نادى "مونتسكيو" بتفتيت السلطة بين قوتين متوازنتين كضمانة لعدم التدلي إلى الاستبداد[1].

هذا ويعتبر الأستاذ الأمريكي "آرثر بنتلي Arthur F. Bentley" إمام العلميين المعاصرين الذين اتخذوا من فكرة "القوة" مركز الاهتمام لعلم

(١) : المرجع السابق، ص١١٦، ص١١٨، وص١٣٦.

السياسة كعلم تجريبى وباعتبارها صلب الواقع السياسي قاطبة، وذلـــك فـــي كتابه "The Process of Government" [1] الــذي صــدر عــام ١٩٠٨م.
وعنوان الكتاب ذاته تنبيه إلى الخروج على المدرسة التقليديــة التــي كــانت تعنون كل مصنفاتها الخاصة بالنظرية السياسية "بنظرية الدولـــة"، إذ عنــون "بنتلي" كتابه "بعملية الحكم"، وهو بهذا قصد التنبيـــه إلـــى أن حقيقــة عــالم السياسة (الوطني) ليست فيما يجب أن تكون عليه المؤسسات في المجتمع ولا في الواجهات الدستورية، وإنما تتمثل هذه الحقيقة في نشاطات الحكم، ومــــن هنا رفض "الدولة" عنوانا لكتابه[2].

وكتاب "بنتلي" في جملته ينبه إلى أن حقيقة عالم السياســـة تتمثــل فـــي مجموعة النشاطات الفعلية التي تستدعيها السياسة كعملية، والتـــي تســتدعي بدورها نشاطات سياسية من الحاكمين والمحكومين، وأن هــذه النشـــاطات لا تقف عند نشاطات السلطة الرسمية في المجتمع، وإنما هي أيضـــاً نشــاطات تمارس من جانب المحكومين في مواجهة هذه الســـلطة، وهــذه النشــاطات السياسية (كغيرها من النشاطات الاجتماعية) "ترتبـــط دائمــاً عنــد "بنتلــي" بمصلحة تستهدف من وراء فعل البعض مع البعض وفعـــل البعــض علـــى البعض، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصلحة اقتصاديـــة بحتـــة، فعنــد "بنتلي" أن ثمة مصلحة وراء النشاط السياسي تستدعيه، فلا تجمـــع (Group) عنده من غير مصلحة، بل إن ثمة تلازم عنده بين المصلحة والتجمع ومن ثــم

---

(1) Bentley, Arthur, F., The Process of Government, A Study of Social Pressures, Bloomington, The Principia Press, 1949.

(2) د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ١٣٧.

بين المصلحة والسياسة[١]، ومن هنا كان ما انتهى إليه "بنتلى" فى كتابه هـذا بأن "المصلحة والتجمع والسياسة أمور متلازمة" وتبعاً لذلك فإن المؤسسات السياسية الرسمية ــ عنده ــ ليست إلا مجرد جماعات تسعى لتحقيق مصلحتها. حيث كل جماعة بما فيها جماعة السلطة الرسمية تسعى إلى تحقيق مصلحتها من ثنايا نشاطات سياسية تمارسها فى مواجهة ما عداها من جماعات المجتمع الأخرى.[٢]

وانطلاقاً مما سبق انتهى "بنتلى" إلى القول بأن حقيقة عالم السياسة ليست هى "الدولة" وإنما هى النشاطات التى تمارسها جماعات المصالح المختلفة، وهنا يضيف "بنتلى" إلى لفظة "النشاطات" لفظة أخرى فى تحليله لعالم السياسة الوطنى وهى لفظة "الضغط: Pression" حيث قال بأن جماعات المصالح المختلفة تمارس ضغوطاً على جماعة السلطة الرسمية ــ أى تتبادل معها التأثير والتأثر، فإمعاناً فى ربط "بنتلى" المصلحة بالتجمع من ناحية وتفادياً لاستخدام لفظة القوة التى توحى بفعل الأجسام فى الأجسام بعالم الطبيعة من ناحية أخرى رجح "بنتلى" استخدام لفظة "الضغط" بالنسبة لعالم السياسة كبديل للفظة القوة فى عالم الطبيعة، الأمر الذى ربط مادة علم السياسة ــ عنده ــ بضغوط الجماعات على الجماعات ومقاومة الجماعات لضغوط الجماعات أو دفع الجماعات لبعضها البعض، وما الحالة التى عليها المجتمع عنده إلا ذلك الاتزان الذى يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها[٣].

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة .

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٣٧ و ص ١٣٨ .

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٨.

هكذا يكون "بنتلى" قد أشار إلى فكرة تحقيق توازن المجتمع بعامل التدافع بين الجماعات المتباينة المصالح، وهى نفس الفكرة التى شاعت من بعده لـدى الأمريكيين وهى فكرة "النسق System". كل هذا جعل "بنتلى" يرقى إلـى أن يكون بحق إمام العلميين المعاصرين (فى الغرب) فكل هـذه الأفكـار التـى قدمها "بنتلى" راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرددونها إما كمـا هى أو بإضافات لم تخرج عن إطاره العام. ففى عام (١٩٥١) صدر كتـاب يحمل نفس اسم كتاب "بنتلى"، وهو كتـاب "The Government Process" لديفيد ترومان "David Truman" الذى أكد فيه تـأثره "ببنتلـى" وارتباطـه النهائى بفكرة "الجماعة Group" فى تفسير حركية واقع عالم السياسة الوطنـى وكبديل لمفهوم الدولة فى التحليل التقليدى.(١)

وفى عام (١٩٥٣) صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية كتـاب "النسـق السياسى "The Political System" لديفيد إيستن "David Easton" وهو مـن أمهات المصنفات المعاصرة فى التحليل التجريبى لعالم السياسة الوطنى فـى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتهى صاحبه إلى الارتباط نهائيا بمفـهوم "القوة" وأكد على أن أية دراسة فى إطار الدراسات السياسية لا تنطلـق مـن "القوة" كمفهوم أساس لا تعتبر دراسة سياسية، ومن ثم أكد علـى ضـرورة تجنب أى باحث فى مجال الدراسات السياسة مفهوم "الدولة" كمفهوم أسـاس للدراسات السياسية تجنباً قاطعاً.(٢)

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٣٨، ص ١٣٩

(٢) المرجع السابق ص ١٢٩

وانطلاقاً مما سبق كله فإن المعنيين بالنظرية السياسية المعـــاصرة فـــى تحليلهم لعالم السياسية الوطنى قد راحوا ينطلقون من مفهوم "القــــوة Power" حيث تمثل مفهوم "القوة" لديهم صلب عالم السياسة الثابت عبر تغـــير ســـياقه الاجتماعى والثقافى والحضارى، ولذلك فهم يعنون بالتحليل العلمى لروابـــــط الواقع السياسى، ومن ثم لعلاقات القوة وذلك بقصد تفســـيرها. وهكـــذا فـــإن مفهوم "القوة" لديهم يمثل مركز الدراسات السياسية قاطبة أو بعبارة أخرى هو مفهوم الأساس لعلم السياسية التجريبى، وأن النظرية السياسية إذا مـــا بنيـــت بمنهج تجريبى كانت "نظرية القوة"، وأن عالم السياسة صلبه القوة. إنها القـــوة الخام المجردة من أى جانب قيمى حيث يقتضى التجريب تجريد عالم السياســـة من القيم. إنها القوة الخام للمجتمع السياسى رغم تغير صوره على مر العصور، ومن هنا يرفض المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة (بمنهجـــهم التجريبـــى) القوة الرسمية المطوعة كأساس لتحليل عالم السياسة الوطنى حيـــث يعتـــبرون التطويع القانونى لمؤسسات الدولة واجهات لا يهتم بها التحليل التجريبى، وتبعـاً لذلك فهم عند تحليلهم لعالم السياسة الوطنى يحللون مؤسسات الدولة الرســـمية على أنها قوة فى مواجهة قوى مجتمعها الفعلية حيث إن المؤسسات السياســـية الرسمية للدولة بصرف النظر عن نشأتها القانونية فإنه لكونـــها تحتكـــر أدوات العنف فى المجتمع وتستخدمها كأداة لفرض إرادتها تعد قوة فى مواجهة قـــوى مجتمعها التى تنشأ نشأة فعلية (كـــالأحزاب وجماعـــات الضغـــط والمصـــالح) فتتصارع معها طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل حيث تتبادل معها التأثير والتـــأثر على نحو يتحقق به الاتزان الكلى لمجتمعها. (١)

---

(١) أنظر: نفس المرجع السابق من ص ٣٢٢ إلى ص ٣٢٥ .

وهنا يجدر التنبيه إلى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة في تصويرهم لمفهوم الأساس لدراساتهم السياسية قد تأثروا تأثراً مباشراً في هذا الصدد بمفهوم "القوة" وبأبعاده في العلوم الفيزيائية. فكما هو معروف أن مفهوم الأساس المشترك بين علمي "الديناميك" و "الاستاتيك" هو مفهوم "القوة" والذي يتمثل به علماء الطبيعة فعل جسم في جسم، وأن الأصل في علم "الميكانيك" أنه يعنى في علم الفيزياء بعلاقة القوة بالحركة من ناحية، وبعلاقات القوة بالسكون من ناحية أخرى، وباعتبار أن السكون في الأجسام ليس أكثر من حالة الاتزان التي عليها جسم معين بعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركه بعامل قوى أخرى. ومن مفاهيم عالم الفيزياء هذه راح المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة ينطلقون في تفسيرهم لعلاقات عالم السياسة وفي فهمهم لما فيه من حركة وسكون ولما عليه من اتزان. فالقوة السياسية هي لديهم صلب هذا العالم، لأن القوة هي كذلك في عالم الطبيعة... وفكرة "النسق السياسي" لا تعنى أكثر من تصور لحالة الاتزان التي عليها علاقات مجموعة من قوى سياسية معينة[1] هذا ولئن كانت "القوة" في عالم الفيزياء (عالم الأجسام) هي فعل جسم في جسم، فهي في عالم السياسة (عالم الإرادات الواعية) فعل إرادة في إرادة (فعل عقل في عقل)، أو بعبارة أخرى فإن "القوة في عالم السياسة هي قدرة فرد أو نفر أو هيئة أو حكومة على التأثير في عقول أو أفعال الآخرين، ومن ثم على التأثير في إرادتهم، فالفارق هنا في طبيعة العالمين: عالم الأجسام وعالم الإرادات العاقلة. وعالم الفيزياء لا يعرف الفراغ حيث لا يفلت فيه حيز ما

(١) المرجع السابق،ص ١٤٠ .

من جسم ومن ثم من قوة لها دورها فى اتساق عالمها وتكامله، ونفس الشئ بالنسبة لعالم السياسة فلا فراغ فيه. إن صلبه القوة فلا يتصور غيبتها فى أى مجال من مجالاته، والسلطة السياسية كقوة عليا هى أداة التكامل السياسى فى داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الانسجام بين قواها المختلفة وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف فيها وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات، بيد أنها ليست القوة الوحيدة فى مجتمعها الكلى وإنما تتعايش معها فى إطاره قوى جماعات الضغط الأخرى. من هنا فإن جماعة بشرية ما لا تستطيع أن تخلو من القوة ومن علاقاتها. [1]

وجملة القول هنا فإن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى ينظرون إليه على أنه مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل حيث تتبادل التأثير والتأثر على نحو يتحقق به الاتزان الكلى لمجتمعها. وتبعاً لذلك يستبعدون مفهوم "الدولة" والتنظيم القانونى كمسألة لا تقع فى مجال الدراسة التجريبية، وينتهون إلى أن "القوة" هى صلب عالم السياسة الوطنى. [2]

ثانياً: صلب مادة عالم السياسة الدولى:ـ

ومضمون القوة بمدلولها المتقدم عند المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة المتجرد من التنظيم القانونى لها يعتبر أكثر وضوحاً وعمقاً فى مجال علم السياسة الدولى حيث يتضاءل دور القانون لعدم وجود حكم أعلى

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٤٠، ص ١٤١

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٥، وأيضاً:

Brecht, Arnold, Political Theory, Princeton University Press, New Jersey, 1959, pp. 345-384

أو السلطة العليا. إنه عالم تعدد القوى (تعدد مراكز السلطة) ومن ثم فهو بطبيعته عالم غير مستأنس. من هنا فإن المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولي ـ بمنهجهم التجريبي ـ يهتمون بعلاقات القوى المتفاعلة حيث يقوى الصراع ويصبح أكثر وضوحا فى البيئة الدولية طبقا لقانون الفعل ورد الفعل.

وفى هذا الصدد يقدم هانز مور جانثو "Hans Morgenthau" ـ فى مؤلفه السياسة بين الأمم "Politics Among Nations" الذى صدر عام ١٩٤٧م بالولايات المتحدة الأمريكية ـ تعريفا للحياة الدولية بأنها بيئة الصراع من أجل القوة Struggle for Power، وهو فى تقديمه لهذا التعريف للحياة الدولية انطلق من فكرة القوة فقال بأن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة، يستوى فى ذلك عالم السياسة الدولى والوطنى، وأنه مهما تكن مرامى ذلك العالم فإن "القوة" هى هدفه المباشر دائما، ومن ثم ينتهى "مورجانثو" إلى أن ما يصلح كمفهوم أساس لعالم السياسة الوطنى يصلح كمفهوم أساس لعالم السياسة الدولى، إلا أن ريمون آرون "Raymond Aron" الفرنسى فى مؤلفه Paix et Guerre "السلام والحرب" انتهى إلى أن مفهوم الأساس لعالم السياسة الدولى يتمثل فى مفهوم "وحدة السياسة الخارجية: "L'unité de politique étrangére » ،حيث قال بأن البيئة الوطنية تختلف فى طبيعتها عن البيئة الدولية، فالأولى هى بيئة القوة الواحدة (السلطة العليا) التى تحتكر أدوات العنف فى المجتمع وتجرد منه باقى أعضائه، ومن هنا يتحقق للبيئة الوطنية السلام كبيئة مستأنسة. هذا بينما تعد البيئة الدولية كبيئة غير مستأنسة – بيئة غيبة السلطة العليا، فكل دولة بحكم كونها صاحبة سيادة على إقليمها تعتمد على قوتها

الذاتية لتحقيق أمنها ومصالحها في مواجهة الدول الأخرى لعدم وجود السلطة العليا التى تحتكم إليها. وانطلاقا من ذلك التباين بين طبيعة كل من البيئتين الوطنية والدولية فإن "آرون" يرى أن المفهوم الذى يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية هو "وحدة السياسة الخارجية" ـ أى أن هناك بديلين أمام الدولة لتحقيق أمنها ومصالحها ـ أولهما: "الدبلوماسية Diplomatic" وتعنى كيفية إقناع الدول الأخرى بمصالحها دون الدخول فى حرب وهو ما يسمى "بفن الإقناع"، وثانيهما: "الإستراتيجية Stratégie" ـ أى الحرب (كأداة للإكراه لتحقيق الأمن والمصلحة القومية) وهى ما تسمى "بفن الإكراه" وتستخدم عند فشل الدبلوماسية. هذا وبإمعان النظر فى تحليل "آرون" فإن مفهوم "وحدة السياسة الخارجية" ينتهى إلى القوة طالما أن الحرب ـ عنده ـ هى الملاذ الأخير للدولة لتحقيق مصلحتها الوطنية.

ومن هنا يلتقى "آرون" مع "مورجانثو" فى النهاية على "القوة" كمفهوم أساس لعالم السياسة الدولى، لكنها ليست القوة المطلقة، بل هى القوة (النسبية) التى تأخذ فى الحسبان التأثير على إرادات الدول لتنفيذ المصلحة الوطنية بالدبلوماسية والاستراتيجية معا. (١)

- وحدة التحليل " Unit of Analysis":-

وإذ أشار الباحث إلى صلب عالم السياسة (الوطنى والدولى) لدى المعنيين بالنظرية السياسية، يتبقى هنا الإشارة إلى وحدة التحليل فلو تساءلنا: لمن تعطى هذه القوة (صلب عالم السياسة)؟، لوقفنا إذن أمام وحدة التحليل. هذا ولقد أشار

---

(١) : لمزيد من التفصيل بشأن صلب عالم السياسة الدولى: انظر: د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، من ص ٢٥ الى ص ٣٩

الباحث من قبل إلى أن "بنتلى" الأمريكى قد أنتهى فـــى هــذا الصـــدد إلـــى أن "الجماعة :Group" هى وحدة التحليل لعالم السياسة الوطنى (وذلك بعد أن كانت وحدة التحليل المستخدمة فى الدراسات السياسية هى "الدولة") وباعتبار أن كـــل جماعة رسمية أو لا رسمية لها مصلحة فى إطار عالم السياسة الوطنـــى هـــى وحدة التحليل لذلك العالم.

وفى مجال عالم السياسة الدولى فإن "الجماعة الدولية" تقوم على جماعـــات وطنية، وكل جماعة وطنية أو إن شئنا كل وحدة سياسية هى قوة فى مواجهـــة الجماعات الوطنية الأخرى، وهذه الجماعة الوطنية (والتى تسمى لـــدى فقـــهاء التنظيم الدولى "بالدولة")هى وحدة التحليل المستخدمة لدى المعنيين بتنظير عـــالم السياسة الدولى.

وانطلاقاً مما سبق فإن "وحدة التحليل" لدى المعنيين بالنظرية السياسية فـــى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى وعالم السياسة الدولى على الســـواء تتمثـــل فـــى "الجماعة" كوحدة للتحليل السياسى إلى جانب مفهوم "القـــوة" كمفـــهوم أســـاس يتصورون به صلب وحدة التحليل هذه. وكما سبق وأشار الباحث فإن "بنتلى" قد تمثل وحدة التحليل داخل المجتمع الوطنى فى كل "جماعة" وهى تعنى ـــ عنـــده ـــ كل تجمع بمصلحة مشتركة داخل المجتمع الكلى حيث توجد جماعات مصالح كثيرة تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير والتأثر، وهذه "الجماعة" وصفها "بنتلـــى" بأنها أداة ضغط، ووصفها "إيستن" بأنها قوة (رسمية أولا رسمية). وفى مجـــال البيئة الدولية تمثل كل جماعة وطنية (وحدة سياسية) قوة على نحو ما سلف. من هنا فإن عالم السياسة الوطنى أو عالم السياسة الدولى هو عالم تعدد "الجماعات" لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة (بمنهجهم التجريبى).

ـ موضوع النظرية السياسية:ـ

وإذ أشار الباحث إلى التعريف بمادة المعرفة السياسية وأشار كذلك إلى وحدة التحليل المستخدمة فى تحليل عالم السياسة، يعرف هنا بموضوع النظرية السياسية المعاصرة.

إن النظرية السياسية راحت ترتبط بصفة أصلية فى أيامنا ــ كما تقدم ــ بالمنهج العلمى التجريبى حتى صارت تعنى لدى الباحثين المعاصرين "النظرية السياسية العلمية: Scientific Political Theory" وتبعاً لذلك فقد أزاحت هذه التسمية (النظرية السياسية العلمية) التسمية التقليدية "نظرية الدولة" إمعاناً فى ربط موضوع النظرية السياسية بالمنهج العلمى التجريبى الذى يعنى بالكشف عن الحقائق الثابتة لعالم السياسة.

ومن هنا فإن "النظرية السياسية" بمدلولها المعاصر راحت تعطى ظهرها للتحليل الفلسفى ولكى ترتبط بالعلم التجريبى (بالملاحظة والتجريب من أجل الوصول إلى تفسير موضوعى للظواهر السياسية) الذى لا مجال فيه للنظرات الذاتية. وفى هذا كان الوصف المعاصر "للنظرية السياسية" بأنها "علمية".إن "النظرية السياسية" بموضوعها المعاصر "علمية" نظراً لكونها ترتبط بإجراءات البحث العلمى فى تفسيرها للظواهر السياسية، وفى مواجهة "النظرية السياسية اللاعلمية" فى مدلولها فى القرن التاسع عشر على النحو المتقدم. "إن الأصل فى العلم"Science" بصفة عامة أنه ليس إلا طريقة معينة للمعرفة، وأن المنهج "Methode" ليس فى حقيقته إلا مجرد الإجراء الذى يسلكه العقل الإنسانى للتعرف، وهذا الإجراء يعتبر علمياً إذا ما التزم طريقة المعرفة العلمية التى تنحصر فى التحليل الموضوعى الذى يؤكد صحة ما قال

به الفيلسوف الألمانى "Rickert" (١٨٦٣ – ١٩٣٦) من أن "موضوع العلم هو العلم ذاته"، وهو قول مؤداه أن علماً ما لا يعنى فى حقيقته أكثر من المنهج الذى يكشف به العقل عن القوانين الكامنة فى واقع معين. إذ أن الواقع ليس هو فى شئ موضوع العلم، وإنما هو مجاله الذى يعمل فيه منهجه الذى هو موضوعه. هذا ويتمثل موضوع أى علم من العلوم فى سؤالين هما: كيف ولماذا ?How and why ــ أى طرح سؤإلى العلم على الظاهرة المستهدفة، وعن طريق الملاحظة والتجريب ينتهى الباحث إلى التفسير بشأن هذه الظاهرة المستهدفة. (١)

ــ النظرية السياسية الكلية والنظريات الجزئية:ــ

وهنا بعد أن عرف الباحث بموضوع النظرية السياسية ــ وعلى أساس أنها علمية بموضوعها نظراً لارتباط المعنيين بها بإجراءات البحث العلمى فى تفسير الواقع السياسى ــ فإنه يشير هنا إلى أن هذه النظرية السياسية المعاصرة تبعاً لموضوعها قد تكون نظرية سياسية كلية حينما نربط دراستها بالنظرة الكلية، وتبعاً لموضوعها أيضاً قد تكون هناك نظريات سياسية جزئية حينما نربط دراستها بالنظرة الجزئية. هذا والنظرية السياسية الكلية هى التى تعنى بمعالجة الخصائص العامة للظواهر السياسية على تباين قطاعاتها (سلطة الأمر فى المجتمع ــ الحياة السياسية ــ الحياة الدولية ... وغيرها)

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مجلة كلية التجارة ــ المجلد الخامس ــ العدد الأول ــ يناير ١٩٦٦، ص ٥ و ص ٦. وراجع فيما تقدم بشأن موضوع النظرية السياسية: ــ

Brecht, Arnold, Op. Cit., PP. 3 -20

من ناحية، وبالمناهج التى تعالج بها تلك الظواهر من ناحية أخـــرى. وتبعــاً لذلك فإن النظرية السياسية الكلية تؤدى دور التـــأصيل ــ أى رد مضـــامين فروع المعرفة السياسية إلى أصولها العامة المشتركة من حيث المادة والمنهج على السواء وهنا حينما نربط دراسة النظرية السياســـية "بـــالنظرة الكليـــة: Macrocosme" ــ أى جعل موضوعها يتحدد فى معالجة عالم السياسة فـــى جملته (من حيث هو كل واحد وإن تعددت أجزاؤه)، فلا نعالج كل قطاع منـــه منعزلاً عن غيره، وكل هذا يجعل الدراسة أكثر موضوعية [1]. "ذلـــك بـــأن واقع هذا العالم يتمثل فى جمع من عناصر: سلطة الأمر ورعاياها من أفـــراد جماعات، وتساند وتفاعل بينها من ناحية، وبينـــها وبيـــن عنـــاصر بيئتـــها الاجتماعية الوطنية والخارجية بل وحتى الطبيعية من ناحية أخرى، هـــذا ولا يتسنى للباحث إدراك حقيقة عالم السياسة إلا بالنظر إلـــى عنـــاصره تلـــك جميعها لا "بنظرة جزئية Microcosme " ــ إلى كل عنصر منها على حـــدة، وإنما بالنظر فيها جميعاً متساندة متشابكة فيما بينها، بل والذهاب إلى أبعد مـــن ذلك، فلا تقف هذه النظرة الشاملة عند عالم السياسة الوطنى (عـــالم الســـلطة السياسية) وإنما تمتد إلى عالم السياسة الدولى (عالم غيبة الســـلطة)، ولكـــى نعالج العالمين كنسق واحد وبخاصة واحدة مشتركة هى أنه "عالم الصـــــراع من أجل القوة" وحينئذ تكون النظرية السياسية جديرة بأن توصف بأنها نظرية الصراع من أجل القوة. وبهذه النظرة الكلية وحدها يتحقق للنظرية السياســـية المزيد من الموضوعية وتصبح بذلك جديرة بأن تسمى "النظريـــة السياســـية الكلية"، بل وتكون قد حددت بذلك أيضاً مكانها من فروع المعرفة السياســـية

---

(١) راجع: د. محمد طه بدوى، النظرية السياسة، مرجع سابق، ص ١٤

الأخرى، بأن تختص هى بالنظر فى عالم السياسة بحياتيه الوطنية والدولية باعتباره كلاً من أجزاء متشابكة متفاعلة، وذلك بهدف تحليل ذلك الكل من أجل الكشف عن أغواره، ومن ثم عن حقائقه الكبرى، بينما يقتصر كل فرع من فروع المعرفة السياسية على قطاع معين من قطاعات ذلك العالم فتكون نظرته جزئية فلا يجاوز فى بحثه وصفه قطاعه وربما الكشف عن حقائقه التى يختص بها فى مواجهة القطاعات السياسية الأخرى. بينما تعنى النظرية السياسية بنظرتها الكلية تلك بصلب عالم السياسة على إطلاقه متمثلاً فى "القوة" (ومن ثمن كصلب للحياة السياسية الوطنية والحياة الدولية على السواء) فيُعنى علم العلاقات الدولية(مثلاً) بخصائص هذه القوة فى البيئة الدولية بالذات، وهكذا. (١)

موضوع النظرية السياسية الكلية:-

وانطلاقاً من شمولية النظرية السياسية بنظرتها الكلية تلك لابد وأن يكون موضوعها العناية "بتنظير" عالم السياسة فى كليته وعلى تباين قطاعاته - أى العناية باستخلاص الحقائق العامة الكامنة فى أغوار ذلك العالم والمنتشرة فى شتى جوانبه لتجميعها فى بناء ذهنى واحد هو "النظرية" والتركيز على المفاهيم العامة "مفاهيم الأساس" Basic Concepts التى تنطلق منها شتى الدراسات السياسية على تباين ضروبها والتى هى فى نفس الوقت الأدوات الذهنية للتحليل السياسى، وذلك من ناحية، ومع الاهتمام البالغ بمناهج هذا التحليل من ناحية أخرى (٢). وهكذا فإن موضوع "النظرية السياسية الكلية"

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤، ص ١٥ .

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٦

يتمثل فى تنظير عالم السياسة فى جملته، ومن ثم الكشف عن الحقائق العامة المشتركة فى شتى قطاعاته، مع نظم هذه الحقائق فى صورة تجريدية عامة (فى نظرية عامة)، وربما فى شكل "نموذج نظرى" يستعان به على فهم أحداث الواقع السياسى ودون أن يكون ألبتة وصفاً له، وفى تصوير مفاهيم عامة يستعان بها على تحليل ذلك الواقع السياسى، وهذا كله من شأن عمليات "التجريد"، والتجريد هو الهدف النهائى للتنظير، ومن هنا يصح تعريف موضوع النظرية السياسية بأنه "التحليل من أجل التجريد" ــ أى تحليل الواقع السياسى إلى عناصره بقصد الكشف عن حقائقه الكامنة فى أغواره وللانتهاء بنظمها فى صورة ذهنية تجريدية هى "النظرية السياسية الكلية" وهذا كله من شأن العمليات المنهجية. [1]

وارتباطاً بما تقدم فإن المعيار الموضوعى للتمييز بين النظرية السياسية كضرب من ضروب المعرفة السياسية وبين غيرها من تلك الضروب قوامه تميزها بالنظرة الكلية، وهى لذلك نظرية سياسية كلية، بينما لا يتسنى لأى ضرب من الضروب الأخرى ــ وبحكم اقتصاره على قطاع معين من قطاعات عالم السياسة ــ إلا أن تكون نظريته جزئية، حال نظرية الرأى العام ونظريات العلاقات الدولية وهكذا" [2]. إن النظم السياسة (نظم الحكم) وهى أعرق ضروب المعرفة السياسية تعنى بدراسة هياكل سلطة الأمر فى المجتمع من الناحيتين العضوية والوظيفية (من ناحية التركيب العضوى للهيئات القائمة على سلطة الأمر ومن حيث الوظائف التى تقوم عليها) وما يتصل بذلك من قيم تنظيمية لعلاقات تلك السلطة، ومن ثم يغلب على موضوع النظم السياسية كضرب من

---

(1) المرجع السابق، ص ١٦، و ص ١٧.

(2) نفس المرجع السابق، ص ١٥

ضروب المعرفة السياسية العناية بالتحليل النمطى لكيان سلطة الأمر فى المجتمع، دون السعى الى الكشف عن الحقائق الكامنة وراء هذا الكيان التنظيمى، ذلك بينما تعنى "النظرية السياسية" بالتعرف على تلك الحقائق الكامنة وراء هياكل تلك النظم العضوية والوظيفية وتباينها مع مجتمع لآخر. وبينما يعنى "التنظيم الدولى" بدراسة الهياكل العضوية والوظيفية للهيئات الدولية دراسة نمطية، تعنى النظرية السياسية (الكلية) بالحقائق الكامنة فى أغوار عالم السياسة بما فى ذلك عالم السياسة الدولى والتى هى من وراء الهياكل التنظيمية لتلك الهيئات الدولية. [1]

وهنا تجدر الإشارة إلى "أنه ليس من شأن النظرية السياسية الكلية التركيز على وصف الواقع السياسى فى أى قطاع من قطاعاته (قطاع السلطة الرسمية ـ قطاع الرأى العام ـ قطاع البيئة الدولية وهكذا) أو على وصفها مجتمعة، فهذه الدراسة الوصفية من شأن فروع المعرفة السياسية كل فيما يتصل بقاطعه الخاص به، وإنما يتمثل الدور الرئيسى للنظرية السياسية الكلية فى السعى إلى التعرف على الحقائق العامة الكامنة فى أغوار عالم السياسة فى جملته وعلى تباين قطاعاته بقصد إيداعها فى بناء نظرى عام (نظرية عامة) يستعان به على فهم ذلك العالم وتفسيره، تستوى فى ذلك الحياة السياسية داخل المجتمع السياسى والحياة الدولية على السواء. هذا واستقراء الحقائق عملية منهجية متقدمة لا تقف عند مجرد وصف الواقع الذى تستهدفه وإنما تسعى إلى بلوغ الهدف النهائى للعلم والمتمثل فى تفسير الواقع. ومن هنا كان الطابع المنهجى الذى يغلب على دراسة النظرية السياسية. [2]

([1]) المرجع السابق، ص ١٧.

([2]) نفس المرجع السابق، ص ١٦.

المبحث الثانى

منهج التحليل

وللوقوف على منهج النظرية السياسية المعاصرة (المنهج العلمى التجريبى) وعلى مقوماته التى ينفرد بها فى مواجهة المنهج التقليدى من ناحية، وفى مواجهة المنهج الاختبارى "Empirical" من ناحية أخرى، يعوض الباحث فى عجالة لمناهج المعرفة السياسية: المنهج المثالى والمنهج الاختبارى، وكيف حدث تكامل ودمج بين هذين المنهجين لينتهى الأمر فى أيامنا إلى المنهج الغلمى التجريبى.

- مناهج المعرفة السياسية:-

وقبل البدء فى عرض مناهج المعرفة السياسية يشير الباحث بداية إلى المدلول الاصطلاحى للفظتى "المعرفة : Connaissance" و "المنهج : Methode"، ولفظة "المعرفة" فى الاصطلاح تشير إلى تلك الإجراءات الذهنية التى تدور بين طرفين: العقل المتقدم من جهة، والأشياء المحيطة به من جهة أخرى. ذلك بينما تعنى لفظة "المنهج" شكل تلك الإجراءات الذهنية التى تدور بين طرفى عملية المعرفة[١].

---

(١) وذلك تمييزاً لها عن لفظة "البحث: Research" والتى تشير إلى مجموعة الإجراءات الفعلية (أى تلك الإجراءات الذهنية وقد انتقلت من عالم الذهن لكى تعمل فى عالم الحس) التى تدور بين العقل المتقدم من ناحية والمادة المستهدفة من ناحية أخرى. وفى هذا التمييز إشارة إلى الاختلاف فى طبيعة الإجراءات المنهجية البحتة وبين إجراءات البحث، فالأولى تقع بأسرها فى عالم الذهن بينما تقع الثانية فى عالم الحس ولكى تتكيف على مقتضى طبيعة مادة كل بحث بالذات، من هنا كان انتماء دراسة الأولى (مناهج المعرفة) لفلسفة العلوم "L'Epistémologie" وكان اهتمام كل فرع من فروع المعرفة بدراسة "إجراءات البحث" وأدواته بالنسبة لمادته بالذات.وهكذا فإن دراسة التحليل النظرى للمنهج العلمى هو الدهليز الحتمى إلى دراسة النظرية السياسية. ذلك أن هذه الدراسة هى جزء رئيسى

وعملية المعرفة - على طول تاريخ الفلسفة الإنسانية - قد عرفت عدة أشكال لهذه الإجراءات الذهنية، كأشكال يرتبط بها الباحث مقدماً قبل البدء في بحثه، ولقد جاء هذا التعدد على مقتضى الموقف (الفلسفي) الذي يتخذه الكائن المتفكر من القضية الفلسفية الكبرى لعملية المعرفة وهي قضية منطلق هذه العملية": هل تبدأ عملية المعرفة من "الفكرة" أم تبدأ من "المادة" ؟ أو في معنى آخر هل القول الفصل في شأن الحقيقة التي تستهدفها عملية المعرفة هو "للكائن المتفكر" أم هو "المادة المستهدفة". والقضية المطروحة على هذا النحو هي من طبيعة القضايا الفلسفية لأن العلم التجريبي لا يستطيع الفصل فيها، ومن هنا فإن أي موقف في شأنها يمثل بالصورة موقفاً فلسفياً"[1].

وبصدد هذه القضية الفلسفية ظهر تياران فلسفيان يكاد تاريخهما يمثل تاريخ الفلسفة، هما: التيار "المثالي" والتيار "المادي"،لقد كان

- من دراسة النظرية السياسية العلمية. على أن التحليل النظرى للمنهج العلمى وعلى تباين طبيعة مواد البحث المستهدفة (طبيعية كانت أم اجتماعية) ينتمى إلى أصل عام للمعارف جميعا (كمعرفة أم) والتى جرى العمل فى أيامنا على تسميته بـ "Epistémologie" والتى تضم دراسة النظرية العامة للمعرفة بمدلولها الضيق القديم، ودراسة "فلسفة العلوم" بمضمونها التقليدى. لقد كانت النظرية العامة تعنى فيما مضى بمسائل المعرفة والتى تدور بصفة أصلية حول تحليل العلاقة بين طرفى عملية المعرفة (الكائن والمتفكر الساعى إلى التعرف والواقع المستهدف)، وذلك على أساس تجريدى صرف، وكانت فلسفة العلوم تدور حول العناية بمسائل الإجراء الذى ينهجه العلماء فى عملية المعرفة، وعلى أساس تجريدى بحت أيضاً. أما اليوم فلقد شاع استعمال لفظة Epistémologie للدلالة على "العلم" الذى يعلى بموضوعى "النظرية العامة للمعرفة" "وفلسفة العلوم" معاً. ومن هنا كان الانتماء النهائى لدراسة مناهج البحث العلمى إلى علم الابيستمولوجى والذى يسمى فى أيامنا بعلم العلوم أو بفلسفة العلوم. راجع فى هذا الصدد: المرجع السابق ص ٢٤٣ ولنفس المؤلف، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص ٣.

(١): المرجع السابق، ص٧.

الخلاف بين أصحاب هذين التيارين يـتركز حـول منطلـق التحـرك فـي عملية المعرفة. هل هو في المادة فتبدأ منـها هـذه العمليـة متجهـة إلـى العقل؟ أم هو في العقل فتبدأ منه متجهة إلى المـادة؟. لقـد كـان المثـاليون يرون أن الحقيقة هي الفكرة،[١] بينمـا كـان المـاديون يـرون أنـها فـي المادة. وهذان التياران هما اللـذان أفـرزا المنـهجين المثـالي (الفلسـفي) والمنهج الإختبارى، فمن هذين الموقفيـن الفلسـفيين (التيـارين السـابقين) بشأن معيار حقيقة المعرفة تقرر شكل الإجـراء المنـهجي (شـكل عمليـة المعرفة) "فأصحاب الاتجاه العقلـي يؤكـدون علـى أن معيـار الحقيقـة لا يعتمد على الحواس وإنما هو من شـأن العمـل الذهنـي ومـن ثـم فـإن التوصل إلى الحقيقة يتم بعمليات ذهنيـة هـي "الاسـتنباط Deduction "، وذلك بينما يرى أصحاب الاتجـاه المـادي أن معيـار المعرفـة هـو فـي الحس – أي في إختبار المـادة وهـم لذلـك اختبـاريون ومنهجـهم هـو "الاستقراء Induction" أي استقراء المادة فـي شـأن حقيقتـها" [٢].

من هنا جاء المنـهجان الرئيسـيان لعمليـة المعرفـة وهمـا:المنـهج الفلسفي المثالي (الاستنباطي) والمنـهج الاختبـاري (الاسـتقرائي)، وفيمـا يلي عرض لمضمون كل من المنهجين وإشـارة إلـى نمـاذج كـل منـهما في مجال المعرفة السياسـية.

---

(١): نفس المرجع السابق، ص٨.

(٢): المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنهج الفلسفي (المثالي):-

ويذهب أصحاب الاتجاه العقلي (على نحو ما تقدم) إلى أن معيار الحقيقة يقبع في عالم الروح، وأن المادة وليدة الفكرة وأنها جاءت تعبيرا عن عالم الروح، فعندهم أن المجتمع والطبيعة ما هما إلا تعبير عن عالم الروح، وطالما أن الحقيقة في عالم الروح فإن أداة الكشف عن حقائق عالم الروح هي العقل الإنساني الذي يعد وحده القادر على الكشف عن حقائق عالم الروح ومن ثم عما يجب أن يخضع له الواقع (حيث يعد العقل - لديهم - من طبيعة عالم الروح)، وهكذا فإن المنهج المثالي الذي تولد عن الاتجاه العقلي بشأن حقيقة الكون لا يبدأ أصحابه من الواقع، وينتهون إلى تقديم نظريات عامة صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان. ومن ثم يتمثل المنهج الفلسفي نهائيا في مجموعة من العمليات الذهنية البحتة التي تدور كلها داخل العقل وبعيدا عن الواقع، وإذن فهو مجموعة من عمليات التدليل العقلي تبدأ من مقدمات لا واقعية قد تكون مقدمات ميتا فيزيقية أو عقلية أو عقائدية.. إلخ للانتهاء إلى تقديم ما يجب أن يكون عليه الواقع ومن ثم تقديم الأمثل من وجهة نظرهم[1].

وفي مجال المعرفة السياسية يعد "أفلاطون" الفيلسوف اليوناني القديم مؤسس المنهج الفلسفي المثالي، حيث بدأ من مقدمات ميتافيزيقية وانتهى إلى تقديم الأمثل من وجهة نظره حيث قال بأن أصلح أشكال الحكومات هي

---

(١): نفس المرجع السابق، ص٨، ص٩.

"حكومة الفلاسفة". وفي القرن التاسع عشر جاء "هيجل" الألماني وبدأ كذلك من مقدمات ميتافيزيقية وانتهى أيضاً إلى ما يجب أن يكون من وجهة نظره. كما يمثل كل من "هوبز" و"لوك" و"روسو" نماذج للمنهج الفلسفي المثالي حيث بدءوا من مقدمات لا واقعية (مقدمات عقلية) ولكى ينتهي كل منهم إلى تقديم أمثل أشكال الحكومات من وجهة نظره.

هذا ولئن كان أصحاب المنهج الفلسفي المثالي ينتهون إلى التعميم (والذي هو الهدف النهائي للعلم) وهو هنا تعميم مطلق، إلا أن هذا المنهج تنقصه الموضوعية والتي هي الركن الركين للعلم حيث لا يبدأ أصحابه من ملاحظة الواقع. ورغم ذلك لا يزال المنهج الفلسفي هو المنهج الغالب لبعض الدراسات السياسية كدراسة النظم السياسية.

المنهج الاختباري:-

ويذهب أصحاب الاتجاه المادي (على نحو ما سلف) إلى أن معيار الحقيقة يقبع في المادة، وأن الفكرة هي وليدة المادة. ومن ثم فإن أصحاب المنهج الاختباري يذهبون إلى أن عملية المعرفة لا تدور في العقل وإنما تدور في الواقع ذاته. ودور العقل ينحصر فقط في استقراء (أو استنطاق) الواقع بما هو عليه، فيصف العقل الواقع بما هو عليه دون أن يتدخل في تفسيره أو تأويله أو إن شئنا دون الانتهاء إلى التعميم بصدده. فالقول الفصل إذن هو للواقع (للمادة) وليس للعقل[1].

---

(١): المرجع السابق، ص٩، ص١٠.

وفي مجال المعرفة السياسية، فإن "مكيافللي" و"بودان" في الغرب يمثلان نماذج هذا المنهج، فكلاهما اتجه إلى الواقع لكي يصفه بما هو عليه من ثنايا الملاحظة ودون محاولة تفسير ذلك الواقع أو تأويله. وإمعاناً في وصف الواقع الذي عاصره "مكيافللي" اتجه إلى تقديم قواعد عمل لو اتبعها الأمير لجاءت سياسته أكثر فعالية فكان بذلك مؤسس "فن السياسة" في الغرب. هذا بينما اتجه "بودان" إلى واقع عصره وراح يصوره في مفهوم قانوني هو مفهوم "السيادة"، فكان هذا المفهوم وصفاً قانونياً لواقع سياسي.

والمنهج الاختباري على هذا النحو هو منهج يستقرئ أصحابه الواقع حيث يبدءون من الواقع بالملاحظة. لكنهم يقفون عند حد وصف الواقع فلا يتجاوزونه، ومن ثم يهمل التعميم (الهدف النهائي للعلم). ورغم ذلك فهو لا يزال المنهج الأوحد لبعض الدراسات السياسية كدراسات الحالات وهي تلك الدراسات التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدراسات الاجتماعية (وسميت بالدراسات الإمبريقية – الاختبارية – الميدانية)، وهي دراسات تهدف إلى دراسة مجموعة من وقائع معينة أو واقعة معينة، كدراسة وصفية لا تحليلية، ومثال ذلك في الدراسات السياسية دراسة شخصية سياسية معينة أو حزب سياسي معين أو مؤسسة سياسية معينة بذاتها دراسة اختبارية، ومن هنا تبدو أهمية المنهج الاختباري في مجال الدراسات السياسية في دراسة الشخصيات السياسية المؤثرة في عالمها وفي دراسة الجماعات المؤثرة في الحياة السياسية لمجتمعاتها وهذه

الدراسات الاختبارية انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٢٠/١٩٦٠م "حيث كادت تتجرد في معظمها من كل تحليل منطقي. وتقف عند حد دراسات الحالات المحددة زماناً ومكاناً وبعيداً عن الاتجاه إلى "التعميم الذي هو الهدف النهائي للعلم التجريبي في مدلوله البحث"[١]. وفي هذا الإطار انتشر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى "بالدراسات الإقليمية: Area Studies" ومنهج هذه الدراسات "يعني دراسة منطقة معينة من مناطق العالم، لها خصائص حضارية تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية مشتركة تهيئها لدور خاص في العلاقات الدولية، ومن ثم فهي دراسة اختبارية يقوم عليها فريق من الباحثين من ذوي التخصصات المختلفة (جغرافيون وتاريخيون واقتصاديون وعلماء سياسة وغيرهم) كل في مجال تخصصه من أجل الانتهاء إلى التعريف بمركز المنطقة وبأهميتها الدولية"[٢]. من هنا فإن الارتباط بكيان محدد "يربط منهج البحث فيه بالاختبارية الصرفة - أي بالسعي إلى التعرف على خواص الحالة المدروسة بذاتها عن طريق الملاحظة (المختبرة) ودون التطلع بحال إلى التسلسل بنتائجها إلى التعميم وهذا بديهي طالما أن موضوع الدراسة هو التعرف على بنية كيان معين من كيانات الواقع الاجتماعي"[٣].

---

(١): انظر د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص٢٤٨.

(٢): انظر: المرجع السابق، ص٢٤٨، ص٢٥٣، وص٢٥٤.

(٣): نفس المرجع السابق، ص٢٥٣، ص٢٥٤.

المنهج العلمي التجريبي: Experimental Method":

وانطلاقاً مما سبق "فإن الاعتماد في عملية المعرفة على المنهج الاستنباطي (الفلسفي) وحده معناه إدارة هذه العملية في داخل عقل الباحث بعيدا عن الواقع المستهدف، وأن الاعتماد – في عملية المعرفة – على المنهج الاستقرائي "الاختباري" وحده يقف دون البلوغ بنتائج الاختبار إلى مستوى التعميم.

ولقد كان لابد – تبعاً لذلك – من العدول عن الفصل بين الاستنباط والاستقراء في مناهج البحث والذي دأب عليه أصحاب الاتجاهين التقليديين العقلي والمادي فلم يلتقيا إلا في الحقبة الأخيرة، ذلك بأن ثمة التقاء معاصراً بين المعنيين بفلسفة العلوم على أن "العلم" أضحى يعنى "العلم التجريبي" الذي يجمع في منهجه بين الاستقراء (الاختبار) والاستنباط (الذي يعتمد على التدليل العقلي) في آن واحد. إنها إذن المعرفة التي تعتمد على الجمع بين الحس والعقل – أي بين "الاختبارية" و"التدليل العقلي" وهي لذلك "اختبارية منطقية: Lempirisme Logique"[1].

"إن لفظة "العلم" راحت ترتبط – في أيامنا – بمنهج قوامه الجمع بين الاختبار الاستقرائي وبين التدليل العقلي، وعلى وضع يهيئ للموضوعية التي قوامها جعل القول الفصل في شأن حقيقة المادة المستهدفة للمادة ذاتها بعيدا عن النظرات الذاتية للباحث مع إفساح المجال للتدليل العقلي باعتباره "أداة التعميم" الذي هو الهدف النهائي للعلم في مدلوله البحث. ولقد راح الاتفاق ينعقد بين المعنيين "بالمناهج" – في عصرنا – على تسمية هذا المنهج "الاختباري

(١): انظر: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ١٠.

المنطقي" بالعلم التجريبي Science Experimental. ومضمـــون العلـم التجريبي – من حيث هو منهج للمعرفة – يتمثل في الاعتماد بصفة أصلية على الملاحظة والتجريب، وهو لذلك استقرائي اختباري مع تدخل العقل بسلسلة مـن عمليات الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج اختبار عدد محدد من حـالات الواقع المختبر إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع وإلى مالا نهاية طالما أنـها تشارك الحالات المحددة المختبرة نفس الخصائص، فبمنهج العلم التجريبي تبـدأ عملية المعرفة بملاحظة سير الظواهر المسـتهدفة (وفـي الملاحظـة إعمـال للاستقراء)، وذلك بقصد تصوير فرض أولى (فرض عمل) مـن ثنايـا هـذه الملاحظة بشأن حقيقة تلك الظواهر (وهذا عمل ذهني)، ثم يعرض هذا الفـوض الأولي على أكبر عدد متاح من حالات الواقع المنتمية إلـى نفـس الظواهـر لاستقرائها في شأن صحته وذلك بـالتجريب (وهـذا مـن شـأن الاسـتقراء الاختباري)، حتى إذا ثبت مطابقة ذلك الفرض للواقع عمل الباحث على تعميـم مضمون الفرض الأولي (فرض العمل) بوضعه في "صيغـة عامـة"، وعمليـة التعميم في هذا المعنى تتمثل في مجموعة من عمليات الاستنباط المنطقي البحت قوامها الانطلاق من مضمون فرض العمل الأولي للتسلسل منه تسلسلا منطقيـا بحتا ينتهي بصيغة عامة هي "القانون العلمى" في التعبير التقليدي وهي أيضـا "الفرض العلمي" في التعبير الأدق) – أي الفرض المحقق تحقيقا تجريبيا. وليس من شك أن عملية التعميم العقلية هذه تمثل أعلى مراحل التدليل العقلي. وهكـذا يقوم منهج العلم التجريبي على مجموعة متداخلـة مـن عمليـات اسـتقرائية استنباطية في آن واحد، ويكون ذلك قد وضع نهاية للصراع التقليدي بين منهجي الاستنباط والاستقراء كمنهجين متنافرين"[١].

---

(١): المرجع السابق، من ص ١٠: ص ١٢.

"وهذا المنهج الاختباري المنطقي، هو منهج النظرية السياسية العلمية في عصرنا، فالنظري يبدأ بملاحظة بعض من حالات الواقع السياسي المستهدف ليصور بهذه الملاحظة فرضا أوليا في شأن حقيقتها، ثم يعرض هذا الفرض الأولي على واقع عالم السياسة للتحقق من مدى مطابقته له وذلك عن طريق إعادة عرضه على أكبر عدد مستطاع من حالات نوعه حتى إذا ثبتت مطابقته لها اعتبر الفرض الأولي صحيحا (وهنا نقول أن صحته قد ثبتت بالتجريب)، ثم يتجه النظري بهذه النتيجة المستقرأة من تلك الحالات المحددة إلى تعميمها عن طريق عمليات التدليل العقلي البحت (الاستنباط) منتهيا بها إلى بناء نظري عام هو "النظرية"[1] أو إلى بناء نظري مصغر هو "النموذج".

خصائص المنهج العلمي التجريبي:

وإذ انتهى الباحث من التعريف بالمنهج العلمي التجريبي، يشير هنا إلى أن المنهج العلمي التجريبي ينفرد بخصائص في مواجهة المناهج الأخرى، وهذه الخصائص هي:ـ

أولاً: "الموضوعية: Objectivism":-

وتعني الموضوعية البدء من الواقع بالملاحظة، وبما لا يدع مجالا لوجهات نظر الباحثين الذاتية في شأن حقيقة هذا الواقع، ومن ثم فإن الأحكام التي ينتهي إليها الباحث بالمنهج العلمي التجريبي هي أحكام موضوعية أو واقعية Jugements de realité في مواجهة الأحكام الذاتية Jugements de valeur – أي الأحكام التي تصدر معبرة عن وجهات نظر ذاتية لأصحابها. فالمعرفة الموضوعية هي التي يتمثل منهجها في البدء

(١): انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

من واقع الظواهر للتعرف على حقيقتها، وذلك عن طريق الملاحظة والتجريب، الأمر الذي يحصر مهمة العلم في تفسير الواقع، ويربطه نهائيا بما هو كائن(٢).

ولمزيد من التفصيل بشأن الموضوعية Objectivism يشير الباحث هنا إلى أن المعرفة في مجال الدراسات الاجتماعية مرت بمرحلتين: **المرحلة الأولى**: وتبدأ من الفكر اليوناني القديم وحتى أوائل القرن الثامن عشر، وهي مرحلة تسلط النظرة الفلسفية دون العلمية على تلك الدراسات، حيث كان المفكرون في تلك الفترة ينشدون في مجال التنظيم الاجتماعي "ما يجب أن يكون" عليه هذا التنظيم دون الاهتمام بواقعه. **والمرحلة الثانية**: وتبدأ من القرن الثامن عشر وحتى الآن، وهي مرحلة غلبة النظرة العلمية على الدراسات الاجتماعية، حيث شهد القرن الثامن عشر مولد فكرتين متلازمتين هما: فكرة الفصل القاطع بين العلم والفلسفة من ناحية، وفكرة أن الظواهر الاجتماعية لها صفة الانتظام تبعاً لخضوعها لقوانين من شاكلة القوانين التي تحكم عالم الطبيعة من ناحية أخرى، وما العلم إلا أداة الكشف عن هذه القوانين وذلك بمنهجه التجريبي. ولقد عاصر "مونتسكيو" الفرنسي ظهور هاتين الفكرتين ونقلهما إلى مجال الدراسات السياسية، فأشار "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين: L'esprit des lois" (١٧٤٨) إلى أنه يعني بما هو كائن، وعلى حد تعبيره في مؤلفه هذا "نحن نقول هنا بما هو كائن لا بما

---

(٢) انظر: د. محمد طه بدوي، تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٨، ص٤٦.

يجب أن يكون: On dit ce – qui est et non pas ce que doit etre" و"أوجيست كونـــت A. Cont" (١٧٩٨ – ١٨٥٣) مؤســس علــم الاجتماع المعاصر انتهى كذلك إلى أن "علم الاجتماع: Sociologie" هـــو العلم الذي يتناول المجتمع في سكونه وحركيته على أساس من الواقع، ومـــن ثم دون تدخل "الأحكام القيمية" وما يجب أن يكون. الأمر الـــذي جعــل مــن فلسفته "فلسفة وضعية: Philosophie Positivisme" وجعل مـــن علــم الاجتماع المعاصر علما وضعيا منفصلا تماماً عن الميتـــافيزيق والأخـــلاق. إنه العلم الذي يسعى بالملاحظة والتجريب إلى تفسير الظواهر الاجتماعيـــة، أي العلم الذي يبدأ من الواقع بالملاحظة والتجريب وينتهي إلى تشكيل أحكـــام واقعية "Jugements de realité" بشأن هذا الواقع المستهدف[١].

وهكذا فإن "كونت" قد أرسى حجر الأساس للطابع العلمي لعلم الاجتمـــاع فهو – عنده – ليس علما إلا بقدر "وضعيته" – أي ليس علما إلا بقدر البـــدء بما هو كائن، ومن ثم ربط علم الاجتماع نهائيا بالملاحظة والتجريب. ولقـــد عبر "دوركهايم: Durkheim" عن نفس هذه الفكرة من بعد "كونـــت" فـــأكد

---

(١) هذا ورغم ربط "كونت" دراسة المجتمع بالملاحظة والتجريب فقد ظـــل يعتقـــد فـــي ارتكاز الكيان الاجتماعي بجانبيه (الاستاتيكي والديناميكي) أكثر ما يكون إلى الآراء. الأمر الذي يبعده عن "الموضوعية" ويخلع على علمه الطابع الذاتـــي. إن "كونـــت" نفسه لم يستطع ان يتخلص نهائيا من عقائدياته الفلسفية، فبينما يصمم على قصر علم الاجتماع على دراسة ما هو كائن كشرط أساسي لاعتباره "علما" لم يستطع أن يحول دون تسرب إحساساته ورغباته في شأن "ما يجب ان يكون" إلى تحليله العلمي، وهذا أيضا شأن أتباعه فرغم حرصهم على الارتباط بوضعيته إلا أن عقائدياتـــهم الذاتيـــة كان لها صدى في كتاباتهم. انظر فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، المنهج فـــي علـــم الاجتماع السياسي، مرجـــع ســـابق، ص ٩، ص ١٠، ص ١٢، ص ١٣، ص ٢٨، ص ٢٩.

على أنه حتى يعتبر العلم الذي يتناول الأحداث الاجتماعية علما فإنه لابــد أن يعالج هذه الأحداث على أنها "أشياء: Des Choses" – أي لابــد مــن أن تخضع الظواهر الاجتماعية لنفس مناهج العلوم الطبيعية (أي نبدأ في تحليلــها بالملاحظة والتجريب للانتهاء إلى التفسير بشأنها). ومن جملة ما سبق فـــإن "الموضوعية" تعد الركن الركين لعلم الاجتماع ومن ثم لأي علـــم اجتمـــاعي (علم السياسة أو علم الاقتصاد ...)[١]

ثانياً: خاصية النسبية: Relativism":-

وبداية يشير الباحث إلى أن التعميم" Generalisation" الـــذي ينتـــهي إليه أصحاب المنهج العلمي التجريب هو تعميم نسبي (وذلـــك فـــي مواجهـــة التعميم المطلق الذي ينتهي إليه أصحاب المنهج المثـــالي). ذلـــك أن الواقـــع السياسي متغير زمانا ومكانا. وطبقا لطبيعة عالم السياسة المتغيرة فإن تحقـــق صحة الفرض بالتجريب لا يعني "أن مضمونه يصبح قانونا علميـــا صالحـــا لكل زمان ومكان وإنما يظل الفرض الممحص بالتجريب ممثلا للحقيقة طالمـــا لم يتنكر له الواقع، وهذا ما يسمى "بنسبية الحقائق العلمية" في عالم السياســـة، وما يسمى أيضاً "بدائرية البحث العلمـــــي" فـــالمعنيون بالنظريـــة السياســـية المعاصرة يوجهون نتائج بحوثهم على وجه الاستمرار بالواقع، وطالما ظـــل الواقع يؤيدها بالتجريب كلما ظلت هذه النتائج محتفظة بطابعها العلمـــــي وإلا عدل عنها إلى فرض جديد يعرض على الواقع لتجريبه وهكذا[٢].

---

(١): المرجع السابق، ص ١٤ وص ١٥.

(٢): انظر: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع ســـابق، ص ١١، ولنفـــس المؤلف: النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤٨، ص ٣٠٠.

إنها نسبية الحقائق التي أضحت من سمات العلم الموضوعــي المعــاصر. وهنا يعرض الباحث بشئ من التفصيــل لخاصيــة "النســبية: Relativism" كخاصية رئيسية للمنهج العلمي التجريبي والتي تعد من أهم الأسس التي سيستند إليها الباحث في تقويمه للنماذج المغاصرة التي قدمــت لفــهم وتفســير عــالم السياسة. وهنا يشير الباحث إلى أن الفيلسوف اليوناني القديم "أرسطو" هــو أول من أشار إلى النسبية في مجال الدراسات الاجتماعية (والسياسية)، فقد اتجه إلى الواقع السياسي في عصره ليكشف من ثناياه عن أمثل أشكال الحكومات، وذلــك من ثنايا مقارنته لنظم (أو لدساتير) المدن اليونانية القديمة في كتابه "السياســة"، وبما يصح القول بشأن "أرسطو" أن مثاليته واقعية حيث كشف عن الأمثل مــن ثنايا ملاحظته لواقع المدن اليونانية في عصره، وهذه الواقعيــة "لأرســطو" لا تعني ألبتة أنها من طبيعة المنهج العلمي التجريبي المعاصر، فقد كشف "أرسطو" عن الأمثل للواقع من ثنايا أحداثه، وعلى اعتبار أن المثل التي كانت تحلق فــي عالم اللامحسوس (والتي هي تبعا لذلك مطلقة – أي صالحة لكل زمان ومكــان) راحت تقبع – عنده – في الواقع المحسوس وليكشف عنها من ثنايا الملاحظــة، وهي لذلك نسبية بحكم تغير ذلك الواقع بطبيعته(1).

و"موتسيكو" مؤسس المنهج العلمى التجريبــى فــى مجــال الدراســات السياسية فى الغرب أشار أيضاً إلى النسبية،فالقوانين ــ عنده ــ هى الروابــط الحتمية التى تعبر عن طبيعة الأشياء وفى هذا المعنى فإن للكائنـــات جميعــا قوانينها، وفى مجال عالم السياسة انتهى "مونتسكو" الى تصوير قوانين علميــة تحكم هذا العالم.وهنا يؤكد "مونتسكيو" على أن النســبية هــى التــى تحكــم العلاقات الإنسانية وذلك نتيجة لملاحظته الممحصــة للمجتمعــات الإنســانية

---

(1): المرجع السابق، من ص ٢٧٢، إلى ص ٢٧٤.

المتباينة زمانا ومكانا. ففى هذا الشأن لم يسو "مونتسيكو" تماما بين القوانين العلمية فى مجال الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية، وذلك من حيث "الحتمية Diterminism"، ذلك بأن الأولى مطلقة الحتمية، بينما يقرر "مونتسيكو" فى شأن الثانية أن العالم العاقل (عالم المجتمع الإنسانى) إن كان لديه هو الآخر قوانينه الثابتة (رغم ندرتها) شأن عالم الطبيعة (كالقوانين السابقة الذكر التى صورها مونتسكيو) إلا أن غالبية قوانين عالم المجتمع الإنسانى نسبية وفى هذا الشأن يغاير المجتمع الطبيعية بقوانينها الثابتة(١).

هذا وفى القرن التاسع عشر ــ فى مجال الداسات الاجتماعية ــ انتهى إدراك العلميين (وخاصة علماء الاجتماع ومعهم المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ــ أتباع آدم سميث) بوضعيتهم الى تصميم نهائى على ربط المعرفة الاجتماعية بمنهج علوم الطبيعة، ومن ثم بفكرة الحتمية (على نحو ما فعل "كونت" و "دروكايم") باعتبارها الأساس الأكيد للبحث العلمى، أو بعبارة أخرى فإن التفسير العلمى لعلاقات الواقع الإجتماعى ارتبط ــ لديهم ــ فى بادئ الأمر (فى القرن التاسع عشر) بفكرة "الحتمية" نقلاً عن علوم الطبيعة، وتعنى فكرة "الحتمية" هذه حتمية الروابط التى تفرضها طبيعة الأشياء ارتباطاً بفكرة "السببية" ــ أى أن نفس الأسباب تؤدى حتماً ودائماً الى نفس النتائج. إن مقدمة معينة (أ) تؤدى حتماً ودائماً الى نتيجة معينة (ب)، وذلك بمنأى عن الضمير الإنسانى. واذن تكمن الحقائق تبعاً لذلك فى علاقات الحتم التى تفرضها طبيعة الأشياء (٢).

---

(١) : أنظر: د. محمد طه بدوى، رواد الفكر السياسى، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) : أنظر د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق،ص ١٧

وفى مجال الدراسات الاجتماعية (والسياسية) ارتبط "ماركس" فى القرن التاسع عشر فى تحليله لعالم المجتمع (ولعالم السياسة تبعاً لذلك) بفكرة الحتمية، إذ صمم على أن شتى جوانب الحياة الاجتماعية من أنظمة اقتصادية وسياسية وقانونية، بل ومن قيم أخلاقية وأفكار.. الخ تتشكل جميعا على مقتضى "القوى الإنتاجية" وانتهى الى القول (بشأن تطور المجتمعات): "بأن تاريخ المجتمع البشرى هو تاريخ الاقتصادى ـ هو تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الإنتاج"[1]

وبصدد ظاهرة "السلطة السياسية" فقد ربطها "ماركس" ربطا حتميا بالملكية الخاصة وتنبأ "ماركس" تبعاً لذلك باختفائها فى المرحلة العليا للشيوعية نتيجة لاختفاء ظاهرة الملكية الخاصة، وهنا رغم أن "ماركس" قد لجأ الى الملاحظة التاريخية لتأييد تصوره لعلاقة "السببية" بين ظاهرتى: الملكية الخاصة والسلطة السياسية، إلا أنه من الواضح أنه انتقى من الواقع التاريخى ما يستجيب لتصوره هذا، فضلاً عن أنه بمواجهة ما انتهى إليه ماركس من نتائج فى شأن علاقة السلطة بالملكية الخاصة ـ من حيث هى "علاقة سببية" ـ بطبيعة الإنسان وبالحقيقة التى انتهى إليها العالم التجريبى فى شأن ظاهرة اجتماعية أصلية تنبعث مباشرة من جوهر السياسة فى الإنسان وهى لذلك خالدة بخلوده، وكل تصور لاختفائها فى مرحلة ما لا يتسنى إلا أن يكون من قبيل الخيال الصرف[2].

---

(١) : المرجع السابق، ص ١٥، ولنفس المؤلف: النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٩١

(٢) : المرجع السابق، ص ٢٩٥.

وفي أواخر القرن التاسع عشر كذلك قدم "Ratzel" "راتزل" الألمـــاني كتابه "Politische Geographie" (١٨٩٧)، وانطلق في كتابه هذا فـــي تحليل العلاقات الدولية من وجود علاقة حتمية بيـــن المعطيـــات الجغرافيـــة وسياسات الدول، فصور بذلك تلك العلاقة في شكل علاقة ســـببية (حتميـــة) حيث رد كل شئ في ســـلوك الجماعـــات إلـــى الأرض، وفكـــرة "الحتميـــة الجغرافية: Determinisme Geographique" تلك التي قدمها "راتزل" راحت تشكل من بعده مركز الاهتمام لدى أتباعه، لقد ظلوا جميعـــا يلتقـــون حول فكرة واحدة مضمونها "أن قوة الدولـــة تعتمـــد اعتمـــادا حتميـــا علـــى المعطيات الجغرافية". ولقد برز في مدرسة "راتزل" مفكران هما: "مـــاكيندر: Machinder" الإنجليزي، و"هوشفير: Haushofer" الألمـــاني وارتبطـــا أيضا بفكرة الحتمية الجغرافية التي قدمها "راتزل". فانطلاقا من حتمية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة قدم "ماكيندر" نظريته عن "المراكز الطبيعيـــة للقـــوة" وانتهى إلى القول بأن من يستطيع أن يتحكم في المجال الأوراسي (الأوربـــي الآسيوي) – ذلك المجال الذي هو من الأرض بمثابة القلـــب "Heartland" فإنه يستطيع أن يحكم العالم[١].

ولقد تزعم الجنرال "كارل هوشفير" أفكار "مدرسة الجيوبوليتك" من بعـــد الحرب العالمية الأولى، وعنى بفكرة "المراكز الطبيعيـــة للقـــوة" نقـــلا عـــن "ماكيندر" إلى جانب تأثره بآراء "راتزل".ولقد كانت لأفكار "هوشـــفير" الأثـــر البالغ في تفكير "هتلر" حتى قيل أن الاتفاق الألماني – الروسي الذي أبرم فـــي

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، مـــن ص ١٥٢: ص ١٥٥.

أغسطس عام ١٩٣٩ كان بوحي من تعاليم "هوشفير" ومدرسته[٢].

والحق أن كل الدراسات الاجتماعية التي ارتبطت بفكرة "السببية" المطلقة و"الميكانيكية" الصرفة والتي شاعت في القرن التاسع عشر هي دراسات جانبها الصواب."إن فكرة الحتمية (علاقات السببية) بميكانيكيتها إن صحت بالنسبة لعلاقات الأجسام في الطبيعة، فهي ليست صالحة لتفسير علاقات الكائنات الإرادية الواعية التي تعمل بالإرادة والفكرة في الحياة الاجتماعية، وتبعاً لذلك فإن التوقع في مجال هذه العلاقات الواعية انطلاقا من نظرية عامة (كنظرية ماركس، ونظرية ماكيندر عن "المراكز الطبيعية للقوة" أو غيرها من النظريات التي تدعي الصلاحية المطلقة لتفسير تلك العلاقات على تباين البيئات وعلى أساس من فكرة العلاقات الميكانيكية حال نظريات الاقتصاديين الكلاسيك في تفسير النشاط الاقتصادي على تباين البيئات) لا يمكن أن يكون من قبيل التوقع العلمي لأنه يغفل دور الإرادة الواعية في الحياة الاجتماعية وخاصة في الحياة السياسية حيث يفسح المجال للقرارات التاريخية[١]. وكل هذا يشكك في فكرة الحتمية في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة، وفي مجال الدراسات السياسية بصفة خاصة.

إن ربط علماء القرن التاسع عشر تفسير الظواهر الاجتماعية بفكرة الحتمية قياسا على حتمية علاقات الأجسام في الطبيعة قد عطل تقدم علوم المجتمع، فالظواهر الاجتماعية بحكم اتسامها بالكيفية والقيمية كان يجب أن تتفادى الحتمية على أساس أن حقائقها نسبية. إن العلاقات الاجتماعية تقوم

---

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٤ [illegible]

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٩٥ وص ٢٩٦.

بين أطراف واعية يقررونها بإرادة حرة، وكل ما في الأمر أن هـــذه الإرادة تمارس في إطار من ظروف وأوضاع محسوسة تكيــف هــذه الإرادة أو إن شئنا تتكيف بها هذه العلاقات[٢]. هذا ولقد أثبتت دراسات الطبيعة الذرية فـــي الحقبة الأخيرة أن العلاقات الفيزيائية لا تحكمها حتميات مطلقة، وإنمـــا قـد تؤدي مقدمة معينة (أ) إلى عديد من نتائج (ب) و(ج) و(د) دون أن نســـتطيع التنبؤ بأي من هذه النتائج هو الذي سيقع فعلا، وإنما مجرد الاحتمال النســبي لوقوع كل منها، وعلى العلم أن ينهض بحساب هذا الاحتمال. وفكرة "الحتميـة النسبية" في هذا المعنى الأخير تبدو أكثر استجابة إلى طبيعة علاقــات عــالم المجتمع، والتي هي في النهاية علاقات بين إرادات واعية، وليست أدوات آلـة تتحرك ميكانيكيا كأداة في يد المقدمات إلى نتائجها الحتمية، كمــا أن الإرادات الواعية قد تمارس نشاطات لا تلتقي مع المسببات، ومن هنا ارتبطت العلـــوم الاجتماعية بهذه الحتمية النسبية، وكان يتعين بحكم طبيعة مجالها أن ترتبـــط بها من البداية[١].

هذا وفي أواخر القرن التاسع عشر راح أصحاب المدرســـة الرياضيــة (التي أسسها "ليون فالراس: Léon Walras) والتي عرفت باســم مدرســة "لوزان" يتجهون إلى دراسة عالم الاقتصـــاد باســتخدام اللهجــة الرياضيــة والتعبير الجبري على اعتبار أن ذلك تجديد للمدرسة الاقتصادية الكلاســيكية التي كان أصحابها ينطلقون في بحوثهم الاقتصادية من مبادئ عامــة انتــهى إليها سلف الباحثين كحقائق ثابتة متجاهلين بذلك ديناميكية عـــالم الاقتصـــاد

---

(٢) انظر: د. محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص١٧.

(١) المرجع السابق، ص١٧ وص ١٨.

ونسبية الحقائق العلمية ومن ثم مرتبطين بفكرة الحتمية[٢]. ومهما يكن من أمر ما لمنهج المدرسة الرياضية، وما عليه فقد كان لهذه المدرسة فضل الاستعانة بمفهوم "الاتزان: Equilibrium" – نقلا عن علم الفيزياء – كأداة ذهنية لفهم وتفسير علاقات عالم الاقتصاد، وما أدى ذلك إلى إحلال فكرة "الدالة: Fonction" – نقلا عن الرياضة – محل فكرة الحتم، وعلى اعتبار أن علاقات الواقع الاقتصادي تفهم على أنها "علاقات دالة: Relations de Fonction" وليست علاقات سببية "Causal". لقد راحت مدرسة "لوزان" تعالج بمنهجها الرياضي عالم الاقتصاد من ثنايا مفهوم "الاتزان" على أنه مجموعة مركبة من معطيات متساندة متفاعلة، تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها وفي آن واحد، وبشكل ميكانيكي، الأمر الذي انتهى بأصحاب هذه المدرسة إلى الارتباط في شتى بحوثهم الاقتصادية بفكرة "الاتزان العام" لعالم الاقتصاد منطلقين منها إلى جفهم علاقات ذلك العالم. ولقد أدى فهم المدرسة الرياضية تلك لعالم الاقتصاد من ثنايا مفهوم "الاتزان" هذا إلى نبذ فكرة "السببية" وبما تنطوي عليه من مفهوم لعلاقات "الحتم" والتي كان يحتكم إليها الكلاسيك[١]. ومن هنا فإن عنصرا معينا (أ) مسبب لعنصر آخر (ب)، أو أن (أ) يؤدي حتما إلى وقوع (ب) أمر غير مقبول. "إن تركيب عالم الاقتصاد من معطيات متساندة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها جميعا وفي آن واحد معناه أن واحدا معينا بذاته من بين هذه المعطيات لا يتسنى

---

(٢) انظر د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ٣٧.

(١) المرجع السابق، ص ٤٠.

أن يكون هو المسبب المباشر لواحد آخر منها، وإنما هي كلها أسباب لها وفي نفس الوقت وعلى وضع لا نستطيع معه بالنسبة لعنصر معين أن نرى فيه بالذات السبب المباشر أو غير المباشر لعنصر آخر... وتبعاً لذلك فإن "الدالة" في معناها الرياضي هي الأقدر على التعبير عن هذه العلاقات(٢).

من هنا "فإن الرياضيين حين خاضوا ميدان تفسير الظواهر الاجتماعية راحوا يربطون "الحتمية" بفكرة الدالة الرياضية، ولكي تحل عندهم – فكرة الحتمية الدالية "Determinisme Fonctionnel" محل الحتمية السببية القديمة، ومضمون فكرة الرياضيين هذه أن الروابط التلقائية بين الظواهر الاجتماعية هي من شاكلة علاقات الدالة في الرياضة – أي شبيهة بالعلاقات التي تربط المتغيرين في دالة رياضية، فمثلا:

بكل قيمة لـ(Z) ترتبط قيمة لـ(Y).

أو بكل قيمة للمتغير (Z) ترتبط قيمة واحدة للمتغير (Y).

أو بكل قيمة للمتغير (Z) يرتبط عدد من القيم الممكنة للمتغير(Y) بين

---

(٢) هذا ورغم ما قدمته المدرسة الرياضية لعلم الاقتصاد من مفاهيم تتصدر الأدوات الذهنية في التحليل الاقتصادي (والتي أظهرها مفهوم "الاتزان" وفكرة "علاقات الدالة" المتقدمين) فإن التدليل الرياضي سيظل مرتبطا بمنهج التجريد الاستنباطي (منهج المدرسة الكلاسيكية ومدرسة "لوزان") ومن ثم يعمل بعيدا عن الواقع ما لم يأت منطلقا من مقدمات واقعية ومن ثم من معطيات إحصائية. ومن هنا جاء تيار الاختبارية بعد ذلك، ثم انتهى الأمر في الحقبة الأخيرة إلى التقاء بين هذه الاختبارية والتدليل الرياضي التجريدي البحت على موقف منهجي موحد هو موقف الاقتصاديين القياسيين. انظر: المرجع السابق، ص ٤٠، ص ٤١، ص ٥١.

حدين أعلى وأدنى ودون أن نستطيع التنبؤ بأي من هذه القيم لـ(Y) هو الذي سيظهر ، وبهذه الفكرة ترتبط طريقة التفسير الرياضية لعلاقات بعض الظواهر الاجتماعية، باعتبارها علاقات توافق "Association"، أو علاقات ارتباط "Correlation"، والفكرة في الحالتين واحدة، وكل ما في الأمر أن درجة الارتباط في "علاقات" النوع الثاني أقوى منها في علاقات النوع الأول، ومن هنا كان استعمال علاقة الارتباط لدى بعض المشتغلين بمناهج البحث في العلوم السياسية لدراسة الظواهر التي تتسم بالطابع الكمي "Quantitatifs"، وقصر استعمال علاقة "التوافق" في شأن الظواهر الكيفية "Qualitatifs"، كأن نبحث مثلا فيما إذا كان ثمة توافق أو استقلال بين صفة التدين وبين الانتماء إلى الأحزاب السياسية المحافظة (في الغرب الليبرالي).... وكأن نحاول أن نتعرف في العلاقات الدولية، ما إذا كان هناك ثمة توافق أو استقلال بين نوعية الحضارة ونوعية السلوك الخارجي للدولة.[1] وهكذا فإن التصور الرياضي لعلاقات التوافق أو الارتباط هو الأكثر استجابة إلى طبيعة عالم السياسة.

- مدى ملاءمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة : -

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٢٣، ص ١٢٤، ص ١٧٠ وبصفة عامة، راجع بصدد خصائص المنهج العلمي التجريبي:-

Duverger, Maurice, Méthodes de la Science Politique, Presses Universitaires des France, Paris, 1959.

تعني لفظة "الظاهرة :Phenomene" (على نحو ما سلف) مادة المعرفة وموقف العقل المتقدم منها – أي موقف العقل الذي يأنس في ذاته القدرة على التعرف على حقيقة ما يحيط به من أشياء في الطبيعة أو المجتمع. هذا والظواهر الاجتماعية من حيث هي مادة علوم المجتمع لابد وأن تتسم بالموضوعية، الأمر الذي جعل "دوركايم" يقول بضرورة معالجة هذه الظواهر كأشياء، غير أن هذه الظواهر باعتبارها أشياء ليست كلها من شاكلة أشياء الطبيعة، فالشطر الأكبر منها لا يتمثل في موجودات محسوسة، فلو أننا وضعنا جانبا علم الاقتصاد الذي يعمل في مجال من وقائع اجتماعية محسوسة (الأجور – الأثمان) للاحظنا أن الشطر الأكبر بين الظواهر الاجتماعية الذي يشكل مادة العلوم الاجتماعية الأخرى (كعلم السياسة مثلا) يبدو في تمثلات ضميرية بحته "Representaion de Conscience" ومن ثم فهي ظواهر ضميرية : "Phenomenes de Concience" ومن هذه الظواهر الضميرية ما يرتكز على وقائع محسوسة يخلع عليها صفتها الاجتماعية "كالسلطة السياسة"، فهذه تبدأ من واقع محسوس هو أطراف العلاقة من العناصر البشرية: الحاكمين والمحكومين، وما يملكه أحد الأطراف إزاء الآخر من قوة مادية، ولكي ترقى هذه القوة إلى ظاهرة "السلطة" كظاهرة اجتماعية لابد وأن يتراكم على هذا العنصر المحسوس (القوة) عنصر ضميرى بحت، وهو ضميرى لأنه من تصوير الضمير الإنساني، وهذا العنصر الضميرى يتمثل في قيام هذه السلطة في ضمائر الممتثلين لها باعتبارها مشروعة، بل إن من الظواهر الضميرية ما هو

ضميرى بحت كظاهرة "الرأي العام" مثلا[١] .

وهكذا "فإن الظواهر الاجتماعية ليست في كينونتها مجرد أشياء حسية بحته كما هو الحال في أشياء عالم الطبيعة، وإنما هي مركبة من عناصر مادية ومعنوية معاً، والعناصر المادية فيها هي العناصر المحسوسة – أي ندركها بالحس، أما العناصر المعنوية فهي التي نتمثلها ذهنيا وضميريا ومن ثم ليست من شأن عالم المحسوسات .. وليس من شك في أن غلبة التمثل الضميرى في كيان الظواهر الاجتماعية على العناصر الحسية فيها يخلع على هذه الظواهر درجة من الميوعة تعرض الباحث فيها للتدلي إلى "الأحكام القيمية" – أي إلى الحكم عليها من وجهة نظره الذاتية أو في ضوء عقائدياته الخاصة مبتعدا بذلك عن الموضوعية، كما يفسح المجال في تصنيفها لمعايير من تصوير الباحثين تتباين فيما بينها تبعاً لتباين ثقافتهم وخبراتهم الشخصية مما يعرض عملية التصنيف للاموضوعية، ثم إن أشياء الطبيعة بحكم تمتعها بالتحديد في أشكالها والفواصل القاطعة فيما بينها تتأكد لها "موضوعية" تصمد في مواجهة النظرات الذاتية للباحثين فيها، الأمر الذي يجعل الصدارة دائما في مجال أحداث الطبيعة هذه "للواقع" كما يجعل القول الفصل في الكشف عن حقيقته للتجريب. ذلك بينما تهيئ لدونة الأحداث الاجتماعية ومرونة فواصلها إلى وضع مغاير، فالحق أن العلاقات الإنسانية لا تقوم على مجرد الأحداث فحسب وإنما تتمثل في شطر كبير منها (كما سلف) في "قيم" اجتماعية، ومن ثم في نظم قيمية (اجتماعية – اقتصادية – سياسة – أعراف – تقاليد) ترتكز إلى عقائديات ذاتية في مجال الخير والشر والفضيلة والرذيلة والظلم والعدل

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٧، ص ٢٥٩ .

والحق والباطل، وهذا الأمر يزيد من لدونة عناصرها ومن ليونة الحدود بين هذه العناصر ويضعف لذلك من "موضوعيتها" ومن ثم يشكك في ملاءمتها كمجال للبحث العلمي التجريبي، ويؤيد ذلك أن الباحث في مجال الأحداث الاجتماعية وهو ينظر في هذه الأحداث، لابد وأن يتأثر في نظرته إليها بما يرتبط به من قيم بيئته. بل إنه لابد وأن ينظر إليها من ثنايا هذه القيم، الأمر الذي يجعل الغلبة في دراسته للنظرة الذاتية على حساب النظرة العلمية بالمدلول الدقيق للعلم التجريبي"[1] .

"إن نظر الباحث في نظام اقتصادي أو سياسي لمجتمع معين في ضوء عقائدياته الذاتية ينتهي به إلى إصدار "أحكام قيمية" بصدد ذلك النظام، والأحكام القيمية من شأن "ما يجب أن يكون" ومن ثم من عمل "الفلسفة" دون العلم التجريبي الذي لا يعني إلا "بما هو كائن" فلا يصدر في شأنه إلا "أحكاماً موضوعية" (واقعية)[1].

"إن لطبيعة مادة البحث أثرها في تصور منهج البحث وتحديد أدواته، والعلم التجريبي لا يعني في صلبه (كما سلف) أكثر من طرح سؤال على الواقع المستهدف وتلقى الإجابة منه، إنه إذن استقراء الواقع، ومن هنا تبدو أهمية طبيعة هذا الواقع المستقرأ، أهو واقع عاقل ناطق نستجوبه في شأن أغواره فيجيب، بالقول أو بالفعل؟ أم هو مادة لا تعقل ولا تنطق ومن ثم فتفسيرها يقتضى الاعتماد على غير الاستجواب الحي؟ ولهذا وذاك أثره

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٦ وص ٢٥٧ .

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٧ وص ٢٥٨.

البالغ في التأكيد للموضوعية التي هي عماد العلم التجريبي[٢].

"ففي العلوم الطبيعية يستهدف البحث العلمي أشياء وظواهر لا عاقلة لا إرادية لا ناطقة، ومن هنا كانت فاعلية الملاحظة والتجريب في شأنها وكان تقبلها بطبيعتها للموضوعية، أما المادة المستهدفة في العلوم الاجتماعية فهي أحداث إنسانية، من فعل الإنسان، تأتي تعبيرا عن اتجاهاته الواعية الفردية أو الجماعية وعن أعماله السلوكية وعن أحاسيسه، بل وانفعالاته العارضة، ذلك إلى جانب تعبيرها عن تمثلات ضميرية جماعية متغيرة بتغير الحضارات والثقافات ومن هنا يأتي الاختلاف الجوهري في طبيعة المادة المستهدفة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فبينما يتجه الباحث في العلوم الطبيعية إلى الواقع من أحداث لا إرادة لها ولا فكرة ولا سلوك ولا تمثلات جماعية، وإنما هي ظواهر متكررة بتكرر الأوضاع المهيئة لها، يعالج الباحث في العلوم الاجتماعية أحداثاً يشكل كل حدث منها واقعة تاريخية "فريدة"، في معنى أنها حدث تاريخي – أي جزء من التاريخ البشري الذي لا يعود إلى الوراء، وإنها فريدة – أي لا تتكرر تكررا متطابقا نظرا لما يقبع وراءها من عوامل متغيرة من فرد إلى فرد، ومن جماعة إلى جماعة، بل وبالنسبة لنفس الفرد من حالة انفعالية إلى حالة أخرى، وهكذا، ومن ثم فلا يتصور تكرارها على نفس الوتيرة وعلى نفس المظهر والمخبر، الأمر الذي يشق معه الانتهاء في شأنها إلى التعميم الذي هو هدف العلم التجريبي"[١].

"ويرتبط بطبيعة الأحداث الاجتماعية هذه تباين دلالات الأحداث

المتشابهة المظهر تبعاً لتباين سياقها فضرب الأم لولدها كضرب غيرها له من حيث هو حدث حسي، بيد أن الدلالة في الحدثين مختلفة تماماً، والاختلاف في الدلالة هنا يرتد إلى الاختلاف في البواعث ومن ثم فيما وراء الملاحظ المحسوس، ونفس الشيء بالنسبة لعالم السياسة، إن تطبيق العقوبات البدنية من جانب السلطة العامة على رعاياها لا يختلف من حيث هو مجرد حدث حسي عن شبيهه الذي يقع عدواناً من أحاد الناس على غيره، ومع ذلك فإن التباين في الباعث يفرق بين الحدثين من حيث الدلالة، وهذا الأمر يضيف إلى البحث في العلوم الاجتماعية صعوبة فوق صعوبات التعميم المتقدمة" (١).

"وإذا أضفنا إلى ذلك أن الباحث إنسان "اجتماعي"، ومن ثم مجموعة متكاملة من أحاسيس وعواطف وتمثلات جماعية، نكان تصورنا لصعوبة تخلصه من الارتباط بالأفكار والتمثلات والقيم السائدة في مجتمعه الخاص، وذلك في تصوير الباحث لفروض عمله التي يبدأ منها بحوثه ومن ثم لصعوبة التزامه بالموضوعية، هذا وعلي الرغم من أن "دوركهايم" قد ألح – إمعاناً في الموضوعية – على ضرورة النظر إلى الأحداث الاجتماعية باعتبارها أشياء، ومن ثم تجرد الباحث حين ملاحظتها من أفكاره الذاتية ومن تمثلاته الضميرية، فإن شيئاً سيظل يعوق بلوغ الهدف النهائي للبحث التجريبي في العلوم الاجتماعية ألا وهو طبيعة أحداث الواقع

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٨، ص ٢٥٩ .

(٢) : نفس المرجع السابق، ص ٢٥٩.

الاجتماعي من حيث هي أحداث تاريخية فريدة في المعنى المتقدم".[٢]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من أخطر معوقات البحث العلمي التجريبي في العلوم الاجتماعية، رفض قطاع ليس باليسير من قطاعات الواقع الاجتماعي تعرية أغواره للباحث إما بعامل الحياء وإما بعامل الخوف أو بغيرهما من العوامل التي لا تقوم في عالم الطبيعة، فعقائديات الناس الدينية أو السياسية، وعلاقاتهم الجنسية حتى المشروعة منها، تشكل قطاعا من قطاعات الواقع الاجتماعي التي تأبى أن تعرى للباحث عن أغوارها، مشكلة بذلك قطاعا سريا مغلقا في وجه الملاحظة العلمية، رغم أن في أغواره الكثير من الحقائق التي تنطلق منها تصرفات وأفعال سلوكية ومن ثم أحداث اجتماعية مكشوفة يشق تفسيرها تفسيرا علميا من غير الوقوف على بواعثها القابعة في أغوار تلك القطاعات السرية. وليس مما يحتاج إلى بيان أن في هذا تهديدا لفاعلية البحث العلمي في أحداث الحياة الاجتماعية بما في ذلك قطاع السياسة بالذات"[١].

ومما سبق فإن الملاحظ (الباحث الاجتماعي) تقف تمثلاته عائقا أمام الموضوعية، والملاحظ (الظواهر الاجتماعية) تقف لدونتها وميوعة حدودها عائقا أمام الموضوعية أيضا، وكل ذلك يعوق بلوغ الموضوعية (الملاحظة والتجريب) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعوق بلوغ التعميم والذي هو الهدف النهائي للمنهج العلمي التجريبي. الأمر الذي يجعلنا نشكك في مدى ملائمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة

---

(١): المرجع السابق، نفس الصفحة.

والظواهر السياسية بصفة خاصة.

الفصل الثاني
أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر

تقديم:

بداية يشير الباحث إلـــى أن المعنييـــن بالنظريـــة السياســـية فـــي الغرب في تصويرهم "للنماذج النظرية" قد راحـــوا ينـــهجون منـــهجا علمياً تجريبياً "Experimental" (على نحو ما ســـلف) قوامـــه البـــدء من ملاحظة الواقـــع السياســـي مـــن أجـــل تفســـيره، فـــهم يبـــدءون بملاحظة بعض من حالات الواقـــع السياســـي المســـتهدف ليصـــوروا بهذه الملاحظة فروضاً أولية في شأن حقيقتـــها، ثـــم يعرضـــون هـــذه الفروض الأولية علـــى واقـــع عـــالم السياســـة للتحقـــق مـــن مـــدى مطابقتها له وذلك عن طريـــق إعـــادة عرضـــها علـــى أكـــبر عـــدد مستطاع من حالات نوعها حتـــى إذا ثبـــت مطابقتـــها لـــها اعتـــبرت فروضا عملية، ثـــم يتجـــهون بـــهذه النتـــائج المســـتقرأة مـــن تلـــك الحالات المحددة إلى تعميمها (تعميما نســـبيا) عـــن طريـــق عمليـــات التدليل العقلي منتـــهين بـــها إلـــى بنـــاءات نظريـــة مصغـــرة هـــي "النماذج النظريـــة"[1].

هذا ورغم ما يتمتع به المنهج العلمي التجريبي من مكانة مرموقـــة فـــي التحليل السياسي المعاصر في مواجهة المنهج التقليدي بالذات. إلا أنه بصـــدد معالجة "القيم" والتي تعد محوراً رئيسياً لعالم السياسة، يقف المنـــهج العلمـــي

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٤٨.

التجريبي منها موقفا سلبيا. ذلك لأنه يتجه بالأساس إلى الظواهر السياسية الحسية (أي التي تقع تحت إطار الملاحظة) وهي ضئيلة جدا في عالم السياسة، حيث يغلب على ظواهره الطابع القيمي. وتبعا لذلك انحصر المنهج العلمي التجريبي في إطار ضئيل من عالم السياسة. ومن هنا جاءت النظرة السلوكية (الاتجاه السلوكي) لكي تلطف من معالجة المنهج العلمي التجريبي للقيم. فأصبح منهجا علميا تجريبيا سلوكيا. وهنا يعرض الباحث بالتفصيل لهذا الاتجاه السلوكي ولأبعاده في التحليل السياسي المعاصر حيث كان من وراء بناء النماذج النظرية المعاصرة.

ويشير الباحث في البداية أيضاً إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي ينطلقون في بناء نماذجهم النظرية لعالم السياسة من كونه مجموعة من نشاطات تحركها دوافع وأحاسيس ومن ثم يعنون بالدرجة الأولى في بحوثه بأثر الأحاسيس والدوافع السياسية للبشر، ففي مجال عالم السياسة الوطني ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى سلوكيات الأفراد والجماعات "دونما تمييز بين الرسمي واللارسمي منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلي لكل منها في رسم السياسات العامة لمجتمعها. وليس من شك في أن هذا الاتجاه السلوكي قادر على تقديم تفسير علمي لظاهرة تباين سياسات المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية. إن التفسير العلمي الأوحد لهذا التباين إنما يكمن في التباين بين سلوكيات الحياة السياسية لتلك المجتمعات. كل ذلك بينما كانت البحوث السياسية في ظل المنهج التقليدي تتجه بصفة أصلية إلى المؤسسات السياسية الرسمية

في الدولة لتعني بكيانها العضوي والوظيفي في ضوء أنظمتها القانونية وبدورها في صنع السياسات العامة لمجتمعاتها"[1]. وفي مجال عالم السياسة الدولي راح أصحاب هذا الاتجاه السلوكي في تحليلهم لظواهر عالم السياسة الدولي يبحثون عن الدوافع القومية التي تحرك سلوك الدول، والتي هي من وراء ظاهرة الصراع الدولي، ومن ثم يبحثون تقديم أسباب موضوعية للصراع في المجال الدولي. ذلك الصراع الذي يمثل صلب عالم السياسة الدولي والمحرك الرئيسي له.

وانطلاقاً مما سبق (التعريف بالاتجاه السلوكي) يستطيع الباحث تناول هذا الفصل من ثنايا ما يلي:-

مبحث أول: ويعرض فيه الباحث نشأة الاتجاه السلوكي ولتبلوره في الغرب ثم لأهداف هذا الاتجاه.

مبحث ثان: يتناول فيه الباحث أبعاد الاتجاه السلوكي المعاصر في التحليل السياسي من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل.

مبحث ثالث: ويعرض فيه الباحث للردة السلوكية وهي ما تعرف باتجاه ما بعد السلوكية ولمنجزات الاتجاه السلوكي بصفة عامة.

مبحث رابع: ويعرض فيه الباحث لأبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي في عصر السلوكية وما بعدها.

---

(١) انظر في هذا الصدد: المرجع السابق، ص ٣٢١.

مبحث خامس: وفيه يعرض الباحث تقويم الاتجاه السلوكي المعاصر.

المبحث الأول

نشأة الاتجاه السلوكي وأهدافه

نشأة وتبلور الاتجاه السلوكي:-

لقد ظهرت بدايات الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الأولى بأعوام، ففي الولايات المتحدة الأمريكية جاء عالم النفس "واطسون: J. Watson" الذي خرج على التأمل الباطني في التحليل النفسي وانصب اهتمامه على الظواهر الخارجية التي تعبر عن نفسها بصورة حسية. وهنا يميز الباحث بين لفظتين غربيتين هما: "Behaviourism" و"Behaviouralism" فالأولى "Behaviourism" تشير إلى السلوكية التي جاء بها "واطسون" الأمريكي حيث استبعد كل ما هو غير محسوس عن التحليل النفسي، أما اللفظة الثانية فهي تشير إلى السلوكية كاتجاه سائد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث راحت تأخذ في الحسبان دراسة الدوافع والأحاسيس على نحو ما تبلورت كاتجاه علمي تراكم على المنهج التجريبي كما سيأتي، وهذا ما جعل "هانز إيلو: Heinz Eulau" في كتابه "الاتجاه السلوكي: Behavioral Persuasion" (عام ١٩٦٣) يؤكد على ضرورة الاهتمام بالدوافع والأحاسيس التي من وراء السلوك البشري[1].

---

(١) راجع في هذا الصدد: د حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، دار الفكر العربي، ١٩٧٢، ص ٢٥، وأيضا: د. فاروق يوسف، السلوك السياسي، مكتبة عين شمس،

ويشير الباحث هنا إلى أنه في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك دراسات قد تناولت السلوك الإنساني في مجال السياسة، كما كان من شأن "جراهام والاس: Graham Wallace" في كتابه: الطبيعة البشرية في مجال السياسة: "Human Nature in Politics" والذي نشر في عام ١٩٠٨ حيث أشار "والاس" في مقدمة كتابه إلى النقص الذي تعانيه الدراسات السياسية في أيامه من عدم وجود أية محاولة لمعالجة الأحداث السياسية في علاقتها بالطبيعة البشرية، وأن كل الدراسات في أيامه كانت تهتم بالتحليل النمطي الذي يسلم بثبات طبيعة الإنسان وينتهي إلى البحث عن الحكم الصالح، فنبه "والاس" إلى اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لاختلاف طبائعهم (١). هذا وفي نفس العام (١٩٠٨) صدر كتاب "The Process of Government" للكاتب الأمريكي "Arthur F. Bently" والذي يعد المؤلف الأم في مجال الدراسات السياسية السلوكية. ذلك أن الاتجاه السلوكي قد ظهر بصفة عامة في مجال العلوم الاجتماعية وخاصة العلوم التي سبقت علم السياسة كعلم

= ١٩٨٢، ص ١٨، وكذلك: د. أحمد بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية (تصدر عن جامعة الكويت)، العدد الثاني- ديسمبر سنة ١٩٧٥، ص ٢٧.

(١) راجع في هذا الصدد: مقتطفات من مرجع "والاس" ضمن مرجع:

- Eulau, Heinz, and others, Political Behavior, Amerind Publishing Co. Pvt. Ltd., New york , 1972, pp. 9-14.

- وانظر كذلك: جراهام والاس، الطبيعية البشرية في السياسة، ترجمة د.عبد الكريم أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، بدون تاريخ، من ص١٢-٢٦. وانظر أيضا: د.حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، ببيروت ١٩٨٥، ص ٦٢،٦٣.

تجريبي (علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجي)، والذي وضع بدايات هذا الاتجاه في مجال الدراسات السياسية هو "بنتلي"، حيث عنون مؤلفه "بالحكومة" من حيث هي واقع حركي وعني بالدرجة الأولى بواقع الحكومة أو بواقع الحكم من حيث هي مجرد "نشاط" بعيدا عن الواجهات القيمية وذلك ما تقطع به لفظة "Process" التي ربطها بالحكم[1] على طول مؤلفه، ودار مؤلفه في مجمله "حول الحكم من حيث هو نشاط فعلي، فالحكومة – عنده – لا تعدو أن تكون في حقيقتها مجرد "نشاط" وهي دائما كذلك رغم ما يلحق واجهاتها من تغير قيمي. وهذا النشاط مضمونه أفعال يمارسها البعض مع البعض وهو وحده مادة الدراسات السياسية العلمية قاطبة[2]. وهذا النشاط يتحرك كغيره من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل ورد الفعل وليس بعامل الأفكار والمؤسسات الدستورية وحدها. فالحياة السياسية – عنده – هي ليست مؤسسات الدولة بل هي نشاطات سياسية ومؤسسات الدولة نشاط من هذه الأنشطة، أو إن شئنا جماعة من جماعات المصالح (كما سبق الإشارة إلى ذلك من قبل) في المجتمع تمارس نشاطات للدفاع عن مصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى، والدستور – عنده – ليس مجموعة قواعد وأحكام ولكنه نشاطات الجماعات ذات المصالح التي تضع هذا الدستور وتطبقه وتغيره. والأفكار السياسية – عنده – ليست تصورات تجريدية ولكنها تعبير عن المصالح المتباينة لهذه

(١) انظر: د. محمد طه بدوي المرجع السابق. ص١٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٧ وص١٣٨.

الجماعات. من هنا فمادة الدراسات السياسية العلمية حسب تحليل "بنتلي" هي القابعة في مجريات الواقع وليست إذن في ضمائر الناس وإنما في نشاطاتهم الفعلية، وهذا النشاط السياسي يرتبط- عنده – بمصلحة (على نحو ما سلف)(١). وجملة القول هنا أن بدايات الاتجاه السلوكي في مجال الدراسات السياسية في الغرب المعاصر كانت على يد "بنتلي" قبل الحرب العالمية الأولى.

وفي منتصف العشرينات من هذا القرن ظهرت مدرسة "شيكاغو" في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب "لتشارلز مريام: Charles Merriam" بعنوان: جوانب جديدة في دراسة الواقع السياسي "New Aspects of Politics" الصادر سنة ١٩٢٥، والكتاب في جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية في تحليل الواقع السياسي وذلك على أثر إضفاء تلك النظرة في علم الاجتماع. كما دعا "ماريام" إلى استخدام أدوات جديدة في التحليل السياسي وبالذات الإحصاء كأداة هامة للدراسات الامبريقية (الاختبارية) التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة وعلى نحو ما أشرنا من قبل. كما ركز "ماريام" على الحكم كعملية وعلى دراسة جماعات المصالح حيث أصبحت تلك الجماعات

---

(١) راجع في هذا الصدد: .Bently , Arthur, F., Op. Cit., pp. 175-199
- وانظر أيضاً هنا: حسن صعب، المرجع السابق، ص٦٠،٦١ ومن ص ١٨٨ إلى ص ١٩٠. وأيضاً: د. حامد ربيع، نظرية التطور السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢، ص ٢٩. وأيضا: د. محمد طه بدوي المرجع السابق، ص١٣٨.

موضع اهتمام بالغ في هذه الدراسات[1]

وفي الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم "هارولد لازويل Harold Lasswell" في مؤلفه "Power and Personality" محاولة لإضفاء نظرة سيكولوجية أيضا في مجال الدراسات السياسية، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لعلم السياسة، ونظرا لاهتمامه الشديد بالتحليل السيكولوجي للظواهر السياسية يعتبر "لازويل" همزة الوصل بين السلوكين المتقدمين (كبنتلي وماريام) وبين السلوكين الذين جاءوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما قام "لازويل" بمحاولة استخدام أدوات ووسائل جديدة بشأن وصف وتحليل الظواهر السياسية تحليلا كميا حيث استخدم هو وأتباعه بيانات قياسية وجداول إحصائية لكنها لم تكن في إطار تحليلي واضح[2].

وانطلاقا مما سبق: فإن الدراسات التي بدأت منذ بدايات القرن العشرين وحتى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت كلها أفكارا متناثرة متفرقة لم يقدر لها التكامل الفكري، فلم تتبلور تلك الدراسات وتتكامل إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لجهود التجريبيين الأمريكيين ساد

---

(١) راجع في هذا الصدد: مقتطفات من كتاب ماريام المشار إليه سالفا ضمن مرجع:
Eulau, Heinz. And others, Political Behavior, Op. Cit., pp. 24-31.
وانظر كذلك: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص ٣٠، وكذلك: د. فاروق يوسف، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠، ص ٣٠.

(٢) انظر في هذا الصدد: مقتطفات من مؤلف "هارولد لازويل" المشار إليه هنا ضمن مرجع: Eulau, Heinz. And others, Op. Cit., pp. 90-103.

الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية (وخاصة العلوم الاجتماعية الأساسية: علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجي) حيث تأثر علماء السياسة التجريبيون بذلك فانجرفوا مع ذلك التيار الذي ساد كل العلوم الاجتماعية وذلك كله كمحاولة لتكامل العلوم الاجتماعية وتجميعها كلها في علم واحد هو علم المجتمع[1].

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت في دهاليز الكونجرس الأمريكي فكرة مساعدة البحوث والدراسات الإنسانية، فقد كان أعضاء الكونجرس يرون في عبارة "علم المجتمع: Social Science" إيحاءً بفكرة "الاشتراكية: Socialism"، ولإبعاد تلك الشبهة جاءت عبارة "العلوم السلوكية: Behavioral Sciences" كتسمية لكل من علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجي، وفي نفس الوقت كانت منظمة "فورد" تواجه تنظيمها الداخلي وقد قررت أن تخصص إحدى وحداتها لتشجيع وتنمية التطور العلمي للدراسات الاجتماعية (بما فيها السياسية) فلم تجد خيرا من تلك التسمية "علوم سلوكية" لتضفيها على تلك الوحدة التي أسمتها وحدة "العلوم السلوكية"[2].

هذا ولقد كانت هناك أسباب أخرى ساعدت على النمو السريع للاتجاه

---

(١) انظر في هذا الشأن: د. أحمد بدر، المرجع السابق ص٣٨. وأيضا: د. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٤، ص١٣.

(٢) انظر: د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق، ص٢٦،٢٧.

السلوكي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي مجال الدراسات السياسية بصفة خاصة ومنها الجهود العلمية لمدرسة "شيكاغو" السياسية قبل الحرب العالمية الثانية والتي تضاعفت بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك وصول عدد غير قليل من علماء السياسة إلى المناصب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. كما كانت هناك عوامل أخرى أعطت دفعة قوية للاتجاه السلوكي في مجال العلوم الاجتماعية (والدراسات السياسية) وهي تتمثل في: هجرة عدد كبير من العلماء الأوروبيين (وبخاصة الألمان) إلى الولايات المتحدة في الثلاثينات ممن كانت لهم اهتمامات واسعة بعلم الاجتماع وفي مجال الدراسات السياسية بالذات ركزوا على الاهتمام بالدراسات السوسيولوجية. هذا إلى جانب نمو تقنيات البحث الاجتماعي بصفة عامة حيث أضافت إلى أدوات التحليل أدوات تحليل كمية دعمها التقدم التكنولوجي البالغ بعد الحرب العالمية الثانية. كما لا نغفل هنا الإشارة إلى ما ترتب على الحرب العالمية الثانية من آثار على تصورات المعنيين بالدراسات الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة من الاتجاه إلى الواقع ومحاولة جعل تلك الدراسات أكثر علمية بالبحث في دوافع وأحاسيس الأفراد بل والدوافع القومية للشعوب التي كانت من وراء ظاهرة الحرب[1].

---

(١) وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم الدوافع التي كانت من وراء اهتمام الأمريكيين بالذات بالدراسات السلوكية هي كون المجتمع الأمريكي يقوم على جماعات من أصول متباينة ثقافياً واجتماعياً وعرقياً...إلخ ومن ثم جاءت ضرورة الاهتمام بدراسة سلوك هذه الجماعات المختلفة وكيفية انصهارها في المجتمع الأمريكي. هذا إلى جانب تزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربي (الليبرالي) بعد الحرب العالمية الثانية وذلك في مواجهة المعسكر الشرقي آنذاك. ولقد مكنت الظروف =

ولقد كان من وراء هذه الاعتبارات أن تبلورت ملامح الاتجاه الســـلوكي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وفي الدراسات السياسية بصفة خاصة، لقد تأكد هذا الاتجاه وتبلورت حدوده ومعالمه في التحليل السياسي في الخمسينات وحتى أواخر الستينات من القرن العشرين.

أهداف الاتجاه السلوكي:-

وبصدد أهداف الاتجاه السلوكي يستطيع الباحث أن يجمعها فيما يلي:-

أولا: أنه اتجاه جاء لكي يستهدف بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كـل علاقات المجتمع، وذلك في مواجهة النظرية الماركسية. وهنـــا يقـــول الدكتور محمد طه بدوي "إن مدرسة ما - في الغـــرب - مـــن قبـــل الماركسية لم تستطع أن تقدم "نظرية عامة" للحياة الاجتماعية، فمن قبل "ماركس" استطاع "مونتسكيو" - مثلاً - أن يقدم نظرية جزئية في هـذا المجال (نظريته عن الفصل بين السلطات) كما استطاع آدم ســميث أن يقدم نظريته الجزئية عن الاقتصاد، ولكن أحدا من قبل ماركس لم يقـدم هناك - نظرية شاملة للحياة الاجتماعية قاطبة. وكل ذلك بتحفظ مــــن جانبنا في شأن النظرية الماركسية، قوامه أنه رغم ادعائـــها الارتبـــاط النهائي بالمنهج العلمي، فإن الموضوعية تنقصها فـــي بدايتـــها وفـــي نتائجها ...، وأما ما يقال عن نظرية غربية شاملة للحياة الاجتماعيـــة

= الدولية أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها الدولي على كثير مـــن الـــدول وأدى ذلك بدوره إلى الاهتمام بدراسة سلوك ودوافع شعوب تلك الدول. انظر فـــي هـــذا الصدد: د. فاروق يوسف، السلوك السياسي، مرجع ســابق، ص٥ وص١٠ وص١٥ وص١٦. وأيضاً: د. أحمد بدر، المرجع السابق ص٣٨.

على أساس سيكولوجي- أي "نظرية سـيكولوجية" تفسـر الظواهـر الاجتماعية ارتكازا إلى فكرة أن الحياة الاجتماعية ليست إلا مجموعـة من أفعال إنسانية متفاعلة وتحكمها دوافع وأحاسيس، فحقيقتها أن ثمـة اتجاهات غربية يتزعمها الأنجلوسكسون عامة والأمريكيـون خاصـة تعني بتفسير الظواهر الاجتماعية تفسـيرا سـلوكيا "Behaviorist" ولكنها لا ترتبط حتى وقتنا هذا بنظرية عامة شاملة مجمع عليها هنـاك ولتتخذ أداة لتفسير أحداث الحياة الاجتماعية وظواهرها قاطبة(١).

ومما لا شك فيه أن الاتجاه السـلوكي اتجـاه ليـبرالي يرتبـط بالدرجة الأولى بالقيم الليبرالية فأصحاب هذا الاتجاه (وهم في غالبيتـهم من الولايات المتحدة الأمريكية "كايستن" و"ألموند" ...إلخ) في تقديمـهم للنماذج النظرية المعاصرة قد راحوا يصورون فروضها مـن الواقـع الأمريكي ويدعون بأنها نماذج عامة صالحة لتفسير الحياة السياسية فـي أي مجتمع معاصر، فإلى جانب أن ذلك مرفوض علميا فهو دفاع عـن الأيديولوجية الليبرالية ودعاية لها، بل إن "إيستنEaston" (وهو مـن أبرز دعاة هذا الاتجاه في بدايته) لم يتردد حتى في الفترة التي عرفـت باتجاه "ما بعد السلوكية Post Behavioralism" في الدعوة إلى بـذل الجهد لحماية القيم الإنسانية المتحضرة(٢). وذلك كلـه رغـم ادعـاء

---

(١) انظر: د.محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مرجع سـابق، ص١٦ وص١٧.

(٢) أنظر: Varma, S.P., Op. Cit., p. 100.

السلوكيين بأنهم يتحررون من القيم (الذاتية) عند تحليلهم لعالم السياسة.

ثانياً: أنه تيار جاء في مواجهة التحليل التقليدي (النمطي) الذي يفترض- من وجهة نظر أصحاب الاتجاه السلوكي- ثبات طبيعة الإنسان وينتهي إلى تصوير نظم الحكم الصالحة تبعا لذلك. إلا أن أصحاب الاتجاه السلوكي يؤكدون على اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لتباين الطبائع البشرية، ومن ثم يهتمون بالجانب الديناميكي من عالم السياسة وليس الجانب الاستاتيكي. وبعبارة أخرى فهم يبحثون عن بديل للتصورات الذاتية، وعن المزيد من الديناميكية التي تتمثل في دراسة النشاطات السياسية (ورغم ذلك فهم ينتهون إلى وضع السلوك الإنساني في قوالب جامدة واجبة الاتباع ومن ثم افتراض ثبات السلوك الإنساني- كما سيأتي). من هنا فأصحاب الاتجاه السلوكي وفي مقدمتهم... David Easton, Robert Dahl, Heinz Eulau, David Truman يرفضون المناهج الفلسفية والقانونية التي سيطرت على الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الثانية، ويرفضون تبعا لذلك مفهوم "الدولة" كمنطلق للدراسات السياسية ونقطة ارتكاز لها. وينطلقون من مفهوم "القوة" كمحور (مفهوم أساس) لكل الدراسات السياسية (على نحو ما سلف)، وتبعا لذلك ينطلقون في تحليلهم للحياة السياسية على أنها مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) تمارس نشاطات سياسية، وهذه النشاطات تحركها دوافع وأحاسيس. وأن عالم السياسة الدولي هو عالم الصراع من أجل القوة، وهذا الصراع تحركه دوافع قومية متباينة من الأمم والشعوب. هذا وإذا أردنا منذ البداية هنا أن نحدد نطاقا لدراسة الاتجاه السلوكي، أو أن نسأل عن طبيعة هذا الاتجاه، وتوجهنا

بذلك التساؤل إلى أصحاب هذا الاتجاه. فإن أئمة هذا الاتجاه في الغرب أمثال: "دافيد إيستن"، و"روبرت دال" و"هانز إيلو" قد أجابوا على هذا التساؤل من ثنايا توضيح الجوانب التي لا يشملها الاتجاه كالتأمل الفلسفي والدراسات التاريخية والقانونية والاعتبارات الأخلاقية[1].

وهكذا فإن الاتجاه السلوكي قد استهدف به أصحابه أن يكون اتجاها في مواجهة التحليل التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه قد جاء لتطوير الدراسات الاختبارية الصرفة (الدراسات الامبريقية) التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٦٠ (على نحو ما سلف)، وذلك لوضع الدراسات السياسية في إطار تحليل أشمل نحو الوصول إلى نظرية عامة شاملة (كما يدعون)[2].

ثالثاً: أنه اتجاه جاء لكي يلطف من معالجة المنهج العلمي التجريبي للقيم، فالمنهج العلمي التجريبي قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير، والملاحظة هنا لا تنصرف على الظواهر السياسية في جملتها بل الظواهر الحسية منها، وهي قليلة، ومن ثم ينحصر نطاقه في إطار ضيق، ذلك أن الظواهر السياسية في غالبيتها هي ظواهر قيمية (كيفية) تمثل القيم بالنسبة لها المحرك الرئيسي، فهي التي تحكم النشاطات السياسية للأفراد من ناحية، وهي الأساس الذي

---

(١) انظر في هذا الشأن: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص١٣٩، ص ٣١٩، وأيضاً: د. أحمد بدر، المرجع السابق ص ٣٨.

(٢) انظر في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص٢٤٨.

تقوم عليه النظم السياسية المعاصرة من ناحية أخرى. من هنا تراكمت النظرة السلوكية على المنهج العلمي التجريبي ليصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً، ولكي يكون ذلك من أجل تلطيف معالجة المنهج العلمي للقيم. من هنا فالمنهج التجريبي السلوكي حين يدرس واقعاً معيناً لا يفصل نهائياً بين دراسة هذا الواقع وبين دراسة القيم (التي هي من شأن المنهج الفلسفي) حيث تتم دراسة الواقع بكل جوانبه بما فيها القيم كجزء من هذا الواقع. على نحو ما سيأتي.

المبحث الثاني

أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر

ويشير الباحث منذ البداية هنا إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا ثورة علمية يسمونها "بالثورة السلوكية: Behavioral Revolution" وهي بهذا المعنى لها وجهان أولهما منهجي والثاني تكنولوجي، فهي ثورة منهجية – من وجهة نظرهم – في التحليل السياسي المعاصر أحدثت فيه تغييراً جذرياً في المادة والمنهج وأدوات التحليل، وساعد على ذلك التطور التكنولوجي المذهل (الوجه الثاني للثورة السلوكية) في أدوات البحث. وهنا يقول "دال" عن الاتجاه السلوكي بأنه ليس تيار احتجاج داخل علم السياسة (بمنهجه التجريبي) بل هو مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة وهو بذلك يشارك عدداً من علماء السياسة في عدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدي. ويذهب "دال" أيضاً إلى أن الاتجاه السلوكي قد جاء لجعل الدراسات السياسية أكثر علمية، ويشاركه في هذا

"ديفيد ترومان" David Truman بشأن الاهتمام بتحليل الظواهر السياسية على أساس من السلوك القابل للملاحظة. ويرى "ترومان" أخذ طريق وسط بين السلوكين الذين يبالغون في التحليل الكمي والصيغ الرياضية وبين أصحاب المنهج التقليدي الذين يهتمون بالأساس بالقيم. فبالنسبة للتحليل الكمي دعا "ترومان" إلى قيام علم السياسة على أسس كمية، إلى جانب استخدام التاريخ كأداة للملاحظة، وقال بأنه لا إلغاء تام بالنسبة للقيم فهي عامل محدد للسلوك السياسي، ولقد عبر "دال" عن إتفاقه التام مع "ترومان" في هذا الشأن. وجملة القول هنا فإن أصحاب الاتجاه السلوكي يلتقون على أن هذا الاتجاه قد أحدث تغييرا جذريا في التحليل السياسي المعاصر من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل[1].

وهنا يقدم "ديفيد إيستين" في كتابه نحو إطار عمل للتحليل السياسي "A Framework for Political Analysis" تحديدا لمعالم وأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، يصنفها الباحث هنا من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل[2]:ـ

---

(١) راجع في هذا الصدد: Varma, S.P., Op. Cit, pp. 78-83
وانظر أيضاً: د. كمال المنوفي، المرجع السابق. ص١٤، ص١٧.

(٢) راجع بصدد أبعاد الاتجاه السلوكي المعاصر.
- Easton, David, A Framework for Political Analysis, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey 1965, pp. 6-8.
- Varma, S.P. Op, Cit., pp. 83-92.

* أولا: من حيث المنهج:-

وهنا يشير الباحث إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي "Behavioral Persuasion" وإن كانوا يعتقدون بأنهم أصحاب منهج مستقل لكن اتجاههم في حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمي التجريبي، وكل ما قدمه أصحاب هذا الاتجاه هو الاتجاه نحو العلمية بصدد إجراءات المنهج التجريبي من ملاحظة وتصوير الفروض وتجريبها للانتهاء إلى التفسير بصدد الواقع السياسي المستهدف. فهم يبدعون بدراسة السلوك الفعلي الذي يقبل الملاحظة ثم يقومون بتصوير الفروض على أساس أن الفرض يحدد لديهم العلاقة بين عاملين أو أكثر، وتصوير الفرض – عندهم – يقتضي قدرا كبيرا من الاهتمام بجمع وتحليل البيانات التي تتعلق بموضوع المادة المستهدفة، ويتم تحليلها بوسائل بالغة الدقة وذلك بهدف التحقق من صحة الفروض – أي بهدف اختبار الفروض، ثم بعد إثبات صحة هذه الفروض تصبح فروضا علمية ولكي تستخدم بعد ذلك ليس فقط لفهم وتفسير الواقع المستهدف بل وللتنبؤ بشأنه. ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات مع افتراض أن النتائج التي خلص إليها باحث معين لا بد وأن يصل إليها باحث آخر إذا استخدم نفس الإجراءات ونفس البيانات.

وهنا يلتقي أصحاب الاتجاه السلوكي على ما يعبرون عنه بـ: "التحقق: Verification"، فعندهم أن المعرفة العلمية لا بد أن تتكون من فروض تخضع لاختبارات تجريبية حيث لا يعرف العلم

المسلمات بل يعرف الفروض القابلة للتحقق الاختباري وأن يكون هذا التحقق مبنيا على ملاحظات من الواقع. وهنا يؤكد السلوكيون على أن علم السياسة السلوكي – عندهم – يهتم أساسا بالسلوك القابل للملاحظة وأن التفسير الذي ينتهون إليه يكون بتحليل السلوك القابل للملاحظة مع عدم إغفال دور الدوافع والأحاسيس التي من وراء هذا السلوك السياسي والذي يشكل لديهم العمود الفقري لتحليل عالم السياسة.

وهكذا يلتقي أصحاب الاتجاه السلوكي على تدعيم تحليلهم لعالم السياسة من ثنايا نماذجهم النظرية بالملاحظة العلمية ثم تصوير الفروض ثم تجريبها ثم الانتهاء إلى التفسير والتعميم. والتعميم – عندهم – لا يصبح قانونا (علميا) إلا إذا كان مبنيا على دراسات جادة قام بها أكثر من باحث باستخدام مجموعات مختلفة من البيانات على مدى فترات زمنية متباينة. فالهدف إذن الانتهاء إلى قوانين علمية بشأن السلوك السياسي (الفعلي). بل واستخدام هذه القوانين هذه القوانين العلمية في التنبؤ بالسلوك. ومن ثُم فإن جميع المعلومات (البيانات) بالطرق الأكثر تقدما تجعلها معلومات علمية موثوقا بها ويمكن على أساسها تفسير الأحداث السياسية مع إمكانية التنبؤ باحتمال ما سيحدث بشأنها.

*** ثانياً: من حيث المادة:-**

إن الاتجاه السلوكي (على نحو ما سلف) يحلل بالأساس النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم فهو لا يهتم بتحليل

الظواهر السياسية. وتبعا لذلك فالسلوكيون لا يعنون – مثلا – بتحليل ظاهرة السلطة السياسية بل يعنون بتحليل علاقات تلك الظاهرة – أي النشاطات المنبعثة عنها من جانب الحاكمين (إصدار القرارات) ومن جانب المحكومين (الامتثال لقرارات الحاكمين)، أو نشاطات المؤسسات السياسية الرسمية التي ينظر لها كجماعة من الجماعات المتفاعلة في الحياة السياسية (على نحو ما أوضح "بنتلي" من قبل) حيث لا تمييز بين النشاطات السياسية الرسمية واللارسمية.

وهكذا فإن مادة المعرفة السياسية تتمثل لدى السلوكيين في النشاطات السياسية، والسلوكيون عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتقون على أمور خمسة:-

أولها: التوسع في دراسة تأثير النشاطات الاجتماعية (الاقتصادية – الثقافية...) على النشاطات السياسية كجزء من النشاطات الإنسانية، ومن ثم دراسة للنشاطات السياسية بصورة أشمل وأعمق.وهو ما يعبر عنه السلوكيون "بالتكامل: Integration". ذلك أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وإن كانت هناك حدود فاصلة اليوم في الدراسات الاجتماعية بين الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها إلا أنه لا يمكن فهم النشاط السياسي بصورة أعمق دون وضعه في سياق النشاط الإنساني ككل حيث يوجد تداخل وتشابك بين هذه الأنشطة الإنسانية، وفي النهاية فإن هذه الأنشطة مصدرها واحد وهو الإنسان.

من هنا: فإن دراسة النشاطات السياسية كمادة للمعرفة السياسية لدى السلوكيين يقتضي منهم دراسة النشاطات الاجتماعية الأخرى للوصول إلى الخصائص العامة للنشاطات السياسية ومن ثم للوصول إلى حقيقة هذه النشاطات السياسية.

ثانيها: أن النشاطات السياسية (للأفراد والجماعات) تسير على انتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية، وهذا ما يعبر عنه السلوكيون بالانتظام "Regularity" حيث يرون وجود تشابه ملحوظ في النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم يكون التعبير عن ذلك الانتظام في صورة قوانين علمية قادرة ليس فقط على تفسير الواقع السياسي بل والتوقع بشأنه. فمثلاً بصدد النشاط الانتخابي (عملية التصويت) يرون أنه يسير على انتظام، وبنفس الطريقة لنفس الشخص أو الحزب السياسي خلال انتخابات متتالية، ومن ثم تظهر أنماط متشابهة للنشاط السياسي يمكن ملاحظتها بين متغيرين منعزلين، مثلاً عند ربط هذه الأنماط السلوكية المتشابهة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كمتغيرين منعزلين يسهل التعرف عليهما. وهكذا ينتهون إلى القول بوجود انتظام للنشاط السياسي يؤدي إلى تفسير الواقع السياسي والتنبؤ به. إن هذا الانتظام الذي يعبرون عنه في صورة قوانين علمية لهو خطوة – عندهم – نحو علمية الدراسات السياسية وإن كانت ليست بنفس الدرجة التي في العلوم الطبيعية. وهذا الأمر هو الذي جعل السلوكيين يتخلون عن الدراسات الوصفية (الامبريقية)

ويتجهون إلى الدراسات التحليلية لعالم السياسة[1].

ويشير الباحث هنا إلى أن السلوكيين أنفسهم يسلمون بصعوبة تلك الدراسة العلمية للنشاطات السياسية ومع ذلك فهم لا يقرون باستحالتها. فيقولون بأن النشاطات الإنسانية (بما فيها السياسية) وإن كانت معقدة إلا أنها تقبل الخضوع للتجريب، ويضربون على ذلك مثلاً كعلم الكيمياء فرغم تعقد موضوعه ووجود كثير من ظواهره لم يتم الكشف عنها إلا أن النتائج التي توصل إليها الكيميائيون المعاصرون تبدو مستحيلة في نظر الكيميائيين الأوائل، وترتيباً على ذلك وعلى ضوء حداثة الدراسة العلمية في مجال السياسة يقول السلوكيون إنه لا يوجد سبب منطقي للامتناع عن المعالجة العلمية للنشاطات السياسية رغم صعوبة ذلك الأمر. بل ويذهبون إلى تدعيم ذلك بأنه على الرغم من تباين نشاط الأفراد والجماعات وأن الإنسان حر في اختيار تصرفاته إلا أن هذا الاختيار لا يمارس بشكل عشوائي. ذلك أن الواقع (أي واقع المجتمعات الليبرالية) يثبت أن الإنسان يسعى سعياً حثيثاً لتنظيم حياته بالتالي يمكن تناول ومعالجة أنماط معينة من النشاطات الإنسانية. ولئن عجز الباحثون عن إثبات علاقات السببية في هذه الأنماط إلا أن سعيهم في سبيل هذا التحقق من وجودها جدير بتعميق وإثراء فهم النشاطات الإنسانية.

ثالثها: أن أصحاب الاتجاه السلوكي وهم يحللون النشاطات السياسية التي من وراء سلوك الأفراد والجماعات يفصلون بين "القيم: Values" وبين

---

(1) انظر هنا: د. حسن صعب، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

"الأحداث Facts" فصلا نهائيا على أساس أن القيم تقع في إطار ما يجب أن يكون عليه عالم السياسة، وأن الأحداث تقع في إطار ما هو كائن بالفعل في عالم السياسة. ومن ثم يجب التمييز بينهما عند التحليل، وتبعاً لذلك التمييز يؤكدون على ضرورة تحرر الباحث من القيم الذاتية وصولا إلى الموضوعية[1]. والسلوكيون رغم أنهم لا ينكرون هنا تأثير القيم على ملاحظات الباحثين منهم إلا أنهم لا يقرون بأن ذلك يحول بينهم وبين الدراسة العلمية. ويضعون تحفظا في هذا الصدد يتمثل في محاولة الباحثين السلوكيين تقليل هذا التأثير للقيم على دراستهم إلى أدنى حد ممكن، وهم يفترضون هنا أن باحثا ما عند فحصه للنتائج التي توصل لها باحث آخر يكتشف الانحراف القيمي ويصححه، ويساعده على ذلك استخدم أساليب كمية يتم بها الكشف عن الانحراف القيمى إذا لم تتخذ احتياطات كافية من الباحثين السابقين لإبعاد تلك القيم (الذاتية) عن بحوثهم. كما أنهم يرون أن التعميم لا يصبح قانوناً (علمياً) (على نحو ما سلف) إلا إذا كان مرتكزا إلى دراسات موضوعية قام بها أكثر من باحث وباستخدام مجموعات مختلفة من البيانات وعلى مدى فترات زمنية متباينة. وكل ذلك يؤدي في النهاية لجعل الدراسات السلوكية في مجال السياسة

---

(١) وهذا لا يعنى أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرفضون معالجة القيم تماما. ذلك أن الاتجاه السلوكي قد راح يعالج القيم كجزء من الواقع بدلا من أن يرفضها تماما كما كان الحال لدى التجريبيين (النظريين) وكما سيأتي تفصيلا عند تقييم الاتجاه السلوكي في هذه النقطة بالذات، أما المقصود هنا بالتحرر من القيم فهو تجرد الباحثين من قيمهم (الذاتية) عند تحليلهم لعالم السياسة.

متحررة من القيم (بالمعنى المتقدم).

رابعها: أن أصحاب الاتجاه السلوكي في دراستهم للنشاطات السياسية، وابتعادهم عن مشكلات مجتمعهم (على نحو ما سيأتي) يصرون على الارتباط بما يسمونه "بالعلم البحث: Pure Science" والذي يعني بالكشف عن الحقائق لذاتها ودون السعي إلى وضع سياسات تهدف إلى حل مشكلات المجتمع على ضوء هذه الحقائق البحتة. فهم يعلقون أهمية بالغة على العلم البحت ويقنعون به حتى ولو لم يمكن تطبيقه على مشكلات المجتمع لحلها. فهو وحده – لديهم – الذي يوفر الأساس لاستغلال هذه الحقائق البحتة التي يكشف عنها لحل مشكلات المجتمع فيما بعد. وعلم السياسة التجريبي السلوكي على ذلك النحو هو مجموعة الإجراءات المنهجية التي يسعى بها الباحثون إلى الكشف عن حقيقة الواقع السياسي دون الذهاب إلى ما وراء ذلك وهو لذلك "علم بحت".

خامسها: أن أصحاب الاتجاه السلوكي عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتقون على كون الفرد والجماعة يمثلان معا وحدة التحليل، فنشاطات الفرد والجماعة إذن هي وحدة التحليل السلوكي المعاصر. بافتراض أن جوهر السياسة في الإنسان، والذي هو جوهر النشاطات السياسية ليس بعيدا عن الجماعة كوحدة للتحليل، ومن ثم إضافة دراسة نشاطات الفرد إلى جانب دراسة نشاطات الجماعات وفي هذا – عندهم – توسعة لدراسة النشاطات السياسية، حيث لا تنفصل نشاطات هذه الجماعات معا عن نشاطات أعضائها، ومن هنا فهم

يحللون نشاطات الأفراد والجماعات بعد أن كانت الجماعة هي محور التحليل (وحدة التحليل المستخدمة لدى التجريبيين التقليديين).

وهكذا ينتقل محور جمع المعلومات لدى أصحاب الاتجاه السلوكي من الجماعة (حسب تحليل "بنتلي") إلى الفرد والجماعة، على أساس أن الجماعة تؤثر على سلوك أعضائها. وعلى أساس أن الفرد هو الناخب والقائد وهو عضو في جماعة مصلحة...إلخ.

*** ثالثاً: من حيث أدوات التحليل:-**

وبصدد أدوات التحليل فإن أصحاب الاتجاه السلوكي لا يقفون في تحليلهم لعالم السياسة عند أدوات التحليل الذهنية (من مفاهيم ونماذج ونظريات) وإنما راحوا يتجاوزونها إلى استخدام أدوات بحثية (تقنية) – أي اتباع أساليب وأدوات بحث متطورة للخروج من التحليل النظري البحت. فاتجهوا إلى استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية. حيث تستخدم الإحصاء – لديهم – كأداة لملاحظة الواقع وتجريبه، وتستخدم الرياضة كأداة للتعميم، وهم يهدفون بذلك الانتهاء لتفسير ذي درجة كبيرة من الدقة والوضوح.

وأصحاب الاتجاه السلوكي على ذلك النحو قد جمعوا بين استخدام الأدوات الذهنية والبحثية بدرجات متفاوتة في الخمسينات والستينات، فالاهتمام من جانبهم بالواقع لم يجعلهم يغفلون التنظير، وبالتالي فهم يرون أنهم قد أحدثوا نوعا من التزاوج بين التنظير والبحث، فعندهم أن النظرية هي منطلق البحث، وأن نتائج البحوث تطور النظرية. وفي هذه الفترة انتشر التحليل البنائي الوظيفي

والتحليل النسقى واستخدم في بنـــاء النمـــاذج والنظريـــات، وانتشـــر كذلـــك التحليل الإحصائي والرياضي ، إلـــى جـــانب صياغـــة الفـــروض القابلـــة للتجريب واستخدامها في بناء النماذج النظريـــة بـــالذات.

هذا وبصدد استخدام أدوات التحليـــل الذهنيـــة والبحثيـــة فـــي التحليـــل السياسي المعاصر يلتقي أصحاب الاتجاه الســـلوكي علـــى أمريـــن:-

أولهما: ما يعبرون عنه "بالاتساق: Systematization" فالبحث – عندهـــم – يجب أن يكون متسقا – أي ذا أجزاء مترابطة ومتجانسة، وحتـــى يكون كذلك فلا بد أن يكون مبنيا على نظرية وموجها بها، فالنظريـــة (كبناء ذهني) – عندهم – دون بحث هي نظرية ســـطحية، والبحـــث (كإجراء فعلي) دون نظرية لا قيمة له. ومن هنـــا يتضـــح ارتبـــاط النظرية (العلمية) بالبحث الاختباري. ذلـــك أنـــه بالبنـــاء النظـــري (النظرية) ترقى نتائج البحث الاختبـــاري إلـــى مســـتوى الفـــروض العلمية، وأنه بالبحث الاختبارى يتحقق من جديد صحة البناء النظـــري بإعادة عرض فروضه على الواقع (وهذا هو مدلول عبارة "دائريـــة البحث العلمي" التي أشار إليها الباحث من قبل). من هنـــا ففـــروض النظرية يجب أن توضع على أساس الاتساق فيما بينها إلى جـــانب أن تكون قابلة للاختبار، وكل ذلك للوصول بالنظرية إلـــى أن تخضـــع للتحليل الكمي، والانتهاء إلى قوانين علمية تربط النشاطات السياســـية بدقة كبيرة كما في قوانين العلوم الطبيعية.

ثانيهما: أنهم يلتقون على إمكانية اللجوء إلى التحليل الكمي وهو ما يعـــبرون عنه بـــ "Quanification"، كلما أمكن ذلك، فالتحليل الكمي يسعى

بالبحث لجعله أكثر علمية ومن ثم لتفادي الأحكام الذاتية. ويرى أصحاب الاتجاه السلوكي أن طرق التحليل الكمي الدقيقة تجعلنا نصل إلى معرفة علمية ودقيقة، وللوصول إلى ذلك يجب أن تكون البيانات مقدرة بصورة كمية، كما يجب أن تترجم النتائج إلى بيانات كمية. وكل ذلك بافتراض أن أي وسيلة لجمع المعلومات قد تكون معرضة للأخطاء، وبالتالي فهم يؤكدون على إعادة تصحيح المعلومات ومن ثم الفروض على ضوء اكتشاف جمع معلومات جديدة.

وفي هذا الصدد يستخدم أصحاب الاتجاه السلوكي أساليب فنية "techniques"، حيث يستخدمون وسائل دقيقة لملاحظة وتسجيل النشاطات السياسية – وعلى حد قولهم كوسائل تساعد على تجميع المعلومات، ومن ثم تساهم في التفسير، كالإحصاء والرياضة إلى جانب ما أتاحه الحاسب الآلي (الكمبيوتر) من إمكانيات هائلة لتخزين ومعالجة البيانات، إلى جانب استعارة أدوات أخرى من العلوم الاجتماعية كالمسح والملاحظة بالمشاركة وغيرها ...، فمع اقتران استخدام هذه الأساليب في جمع المادة باستخدام المعالجة الآلية للبيانات وإخضاعها للتحليل الكمى حدث – على حد قول السلوكيين – تقدم ضخم في كم ونوعية الموضوعات التي تخضع للبحث التجريبي.

وفي عقد الستينات (بالذات) ازداد استخدام هذه الأدوات الفنية إلى الدرجة التي انقسم فيها السلوكيون (أصحاب الاتجاه السلوكي)

إلى مدرستين: **أولاهما**: مدرسة سلوكية نظرية: وهي مدرسة تركز على استخدام أدوات التحليل الذهنية مع استخدام أقل للتحليل الكمي. **والأخرى** مدرسة سلوكية عملية تركز على استخدام الأساليب الكمية إلى الدرجة التي جعلتهم يهملون دراسة موضوع النظرية السياسية ذاته ويهتمون بقضايا فرعية، حتى أن المدرسة الأولى اتهمت الثانية في نهاية الستينات بأنها تهتم بموضوعات هامشية تافهة تتناسب مع أدوات عبثها وذلك بسبب تركيز المدرسة السلوكية العملية على استخلاص الخصائص المنتظمة من السلوك الإنساني دون غيرها باستخدام أدوات التحليل الكمي(١).

المبحث الثالث

"اتجاه ما بعد السلوكية:Post-Behavioralism"

مما تقدم يتبين أن علماء السياسة المعاصرين قد ساروا في دراساتهم (السلوكية) في نفس الاتجاه مع العلوم الاجتماعية الأخرى وبالذات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجي في الخمسينات والستينات وكل ذلك من أجل دفع علم السياسة لكي يكون أكثر علمية في منهجه وأدواته. ولكن الذي حدث في نهاية الستينات أن السلوكيين انقسموا على أنفسهم إلى سلوكيين نظريين وعلميين (على نحو ما سلف). وإلى حد قول "إيستن": "إنه لم يكن هناك اتفاق في التحليل

---

(١) راجع هنا بصدد أدوات التحليل المستخدمة لدى السلوكيين: Varma, S.P., Op. Cit., pp. 96-97.

السياسى على المادة والمنهج"، هذا إلى جانب التباين في أدوات التحليل من أدوات ذهنية إلى أدوات فنية والتركيز على تلك الأدوات أكثر من موضوع التحليل ذاته حيث كثرت الدراسات السلوكية في الجوانب الفرعية لعالم السياسة، وأصبحت الدراسات التي تهتم بدراسة عالم السياسة الوطني (أو الدولي) في جملته ضئيلة.

ورغم كل هذه الدراسات السياسية السلوكية في الخمسينات والستينات إلا أن إسهامها في مجال علمية الدراسات السياسية كان ضعيفا حيث لم يستطع هذا الاتجاه أن يكون كيانا قائما مستقلا بذاته في فهم وتفسير عالم السياسة، وهذه الأدوات الفنية المستخدمة من جانب أصحابه قد تصلح لتحليل وفهم أجزاء أو علاقات بين الأجزاء في عالم السياسة، لكنها غير كافية لفهم حقائق هذا العالم في جملته. كذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه قد راحوا يستعيرون مفاهيم جاهزة من علوم اجتماعية أخرى مما أفقد علم السياسة ذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى أوجدوا نوعا من عدم التمييز بين مادة علم السياسة ومادة العلوم الاجتماعية الأخرى، مما جعل بعض علماء النفس والاجتماع يسيطرون على مقاليد البحث في علم السياسية في فترة ظهور السلوكية.

وإزاء كل هذا حدثت ردة للسلوكية بدأت بنهاية للستينات وبداية السبعينات وجاء اتجاه توفيقي بين مدرستي السلوكية النظرية والسلوكية العملية، ولقد جاءت هذه الردة لإدراك السلوكيين بقصور اتجاههم السلوكي. وهذا الاتجاه التوفيقي أو تلك الردة التي جاءت

لتقويم الاتجاه السلوكي وتجميع السلوكيين على كلمة سواء، هى ما عرفت باسم "اتجاه ما بعد الثورة السلوكية "Post-Behaviorism" وجوهر هذا الاتجاه يتمثل في ضرورة تحول البحث في مجال السياسة إلى موضوعات ومشاكل أكثر أهمية من ناحية ومن ناحية أخرى أخذ القيم بعين الاعتبار في تحليل عالم السياسة. فنظراً لأن الموضوعات التي كان يتناولها الاتجاه السلوكي ذات أهمية محدودة فقد أخفق السلوكيون في التنبؤ بحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[1] التي تعرض لها المجتمع الأمريكي خلال عقد الستينات أو حتى في المساعدة على تجاوز هذه الحالة، ومن ثم كان مطلوباً من السلوكيين التخلي عن العلم البحت والاتجاه إلى العلم النفعي – أي تطويع الحقائق التي ينتهي إليها العلم لخدمة المجتمع بما يؤدي ذلك لمواجهة مشاكل المجتمع وخلق واقع سياسي واجتماعي أفضل، بالإضافة إلى أن كل ذلك لا يحدث بمعزل عن القيم التي تحكم المجتمع وتوجه تطوره. من هنا فإن إخفاق السلوكيين في الوصول إلى دراسة أكثر دقة وأكثر علمية لعالم السياسة، وإخفاقهم فى التصدى لمشكلات مجتمعهم قد مهد لاتجاه ما بعد السلوكية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتجاه ما بعد السلوكية ليس إنكاراً لما حققه الاتجاه السلوكي في فترة الخمسينات والستينات بل هو محاولة للاتجاه بالدراسات السياسية إلى آفاق جديدة نحو العلمية. وهذا الاتجاه الجديد

---

(١) ففي الوقت الذي كان العالم من حولهم يواجه أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية حادة كانوا هم يعيشون في أبراج عالية منشغلين بمشاكل الاتزان والاستقرار المغالي فيه، وكل ذلك باستخدام أساليب كمية.

الذي بدأ من نهاية الستينات وأوائل السبعينات يؤكد أصحابه (وهم في غالبيتهم أصحاب الاتجاه السلوكي) على وضع أسس جديدة لتحليل عالم السياسة تلائم طبيعته، وهذا ما عبر عنه "ايستن" "بعقيدة الملاءمة: Credo of Relevance" وتتمثل تلك الأسس فيما يلي:-

أولاً: الالتزام بالعلم التجريبي في مادته ومنهجه من ناحية، ومن ناحية أخرى تطويع الأدوات التحليلية لدراسة الواقع السياسي مع إضفاء النظرة السلوكية على المنهج العلمي التجريبي.

ثانياً: وضع هدف أسمى لعلم السياسة وهو خدمة، المجتمع، وعليه يجب التخلي عن العلم البحت والاتجاه إلى العلم النفعي الذي يخدم المجتمع.

أولاً: الالتزام بالعلم التجريبي مع إضفاء النظرة السلوكية:-

ويتم ذلك بالتأكيد على أمور ثلاثة لدى أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية:-

أولها: أن مادة التحليل السياسي المعاصر هي النشاطات السياسية، ومن ثم فعند تحليل عالم السياسة فلا بد أولاً من تحليل نشاطاته أو الكشف عن علاقات الارتباط أو التوافق بينها، وذلك كله بصدد مشكلات المجتمع السياسية الهامة ثم البحث بعد ذلك عن أدوات البحث الملائمة. وبالنسبة للقيم: فعند تحليل مادة عالم السياسة لا ينبغي إنكار دور القيم كلية، بل التأكيد على أهمية القيم التي تلعب دوراً هاماً في عالم السياسة، ويلاحظ هنا أن هذا ليس اعترافاً كلياً بالقيم (من جانب أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية) بل اعترافاً جزئياً

حيث تدرس القيم كجزء من الواقع السياسي أيضاً.

ثانيهما: أن منهج التحليل السياسي المعاصر هو المنهج العلمي التجريبي بكل مقوماته إلى جانب تراكم النظرة السلوكية عليه، حيث تعني تلك النظرة بتحليل نشاطات الأفراد والجماعات في الحياة السياسية ودونما تمييز بين الرسمي واللارسمي منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلي لكل منها في رسم السياسات لمجتمعها. من هنا فالتفسير العلمي الأوحد للتباين في سلوكيات الحياة السياسية في المجتمعات المختلفة لا يتم إلا من ثنايا هذه النظرة السلوكية المتراكمة على المنهج العلمي التجريبي (وعلى نحو ما سلف)(١).

ثالثهما: التأكيد على مدى ملائمة أدوات البحث للمادة المستهدفة، فالمهم التركيز على تحليل مادة علم السياسة ثم البحث بعد ذلك عن الأدوات المناسبة، ومن ثم فعند تحليل عالم السياسة ليس المهم استخدام أدوات بحث متقدمة فالأهم هو تحديد ما الذي سيحلل أولاً ؟.

ثانياً: تحديد أهداف علم السياسية التجريبي:-

ومعنى تحديد أهداف لعلم السياسة التجريبي (السلوكي) أي ربط كل دراساته بالإيديولوجية الليبرالية وفي هذا الصدد يقول "إيستن":-

أولاً: أنه بصدد تركيز أصحاب الاتجاه السلوكي على تحليل عالم السياسة من أجل الوصول إلى صيغ مجردة، فهم بهذا انفصلوا تماماً

---

(١) راجع بصد التعريف بالنظرة السلوكية، د. محمد طه بدوي. المرجع السابق، ص ٣٢١.

عن عالمهم الخارجي، فالعالم الغربي في الستينات كان يعيش صراعا اجتماعيا متزايدا رغم ثرواته المادية الهائلة فإن لم تكن مسئولية علماء السياسة الوصول إلى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وحل مشاكله، فما هي فائدة التجريد وفائدة الدراسات السياسية؟ من هنا: جاء ما يسمى "بعلوم السياسات؛Policy Sciences" والتي تعني تطويع الحقائق التي يكشف عنها علم السياسة (البحت) لخدمة المجتمع. إنها فكرة علم السياسة النفعي والتي ارتكز إليها "مورجانثو" في جعل العلاقات الدولية علما نفعيا في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم أراد له أن يكون علما كاشفا عن حقائق البيئة الدولية لا لذاتها وإنما من أجل وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية في تحديدها لأهدافها وفي اختيارها لوسائلها[1].

ثانيا: وبصدد ضرورة ارتباط العلم البحت بفلسفة مجتمعه حيث قال "إيستن" أن العلم التأملي غير ملائم لعصرنا (عصر انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي: شيوعي وليبرالي، كل منهما بقيم وأساليب تفكير مختلفة)، وأكد "إيستن" على ذلك بقوله: "إن ما قد يصلح للقرن التاسع عشر، عصر الاتفاق بين الأمم المتحضرة (وهي عنده الأمم الأوروبية والأمريكية) لا يصلح لعصرنا "، وينتهي "إيستن" إلى القول هنا: "بأن أي علم ليس له بعض الالتزامات القيمية لا قيمة له". كما دعا "إيستن" إلى العمل على إعادة تشكيل المجتمع – أي دفع

---

(١) راجع بصدد التعريف بعلوم السياسات وبمدرسة "مورجانثو" في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص٢٥١.

المجتمع تجاه أهدافه التي بلورها مفكرو القرنيـــن الســابع عشــر والثــامن عشر، بل والاتجاه نحو تسييس المجتمع بكـــل فئاتــه كــأمر لا مفــر منـــه (لمواجهة المعسكر الشيوعي آنـــذاك).

وانطلاقا مما سبق فإن اتجاه ما بعـــد الســلوكية قــد أرتكــز علـــى أن المعرفة العاصرة لا يمكن عزلها عن مشـــاكل المجتمـــع مـــن ناحيـــة، ولا يمكن عزلها عن القيم التـــي مـــن وراء النشـــاطات السياســـية مـــن ناحيـــة أخرى.ومن ثـــم فـــالبحث العلمـــي الجـــاد هـــو الـــذي يرتبـــط بمشـــكلات المجتمع العاجلة وتقديم حلـــول لـــها، وأن يكـــون هـــذا البحـــث ذا هـــدف محدد مرتبط بقيم مجتمعه مع الأخـــذ فـــي الاعتبـــار الإســـهام بجـــهد فـــي إعادة تشكيل المجتمع في الاتجاه الذي يخـــدم الأهـــداف المطلوبـــة.

المبحث الرابع

ابعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي

وفي هذا المبحث يشير الباحث بإيجاز لأبعـــاد الاتجـــاه الســـلوكي فـــى التحليل السياسي لعـــالم السياســـة الدولـــي بصـــورة مســـتقلة، لأن الاتجـــاه السلوكي في تحليل السياسة الدولي جاء بشـــكل لاحـــق بعـــد انتشـــاره فـــي تحليل عالم السياسة الوطني، ولقد كان مـــــن وراء الاتجـــاه الســـلوكي فـــي تحليل عالم السياسة الدولـــي علمـــاء السياســـة التجريبيـــون المعـــاصرون، وذلك رغم أن طبيعة الدراسة فـــي البيئـــة الدوليـــة تختلـــف عـــن طبيعـــة الدراسة في البيئة الوطنية تبعا لتباين طبيعـــــة البيئتيـــن.

هذا وقبل معالجة أبعاد الاتجاه الســـلوكي فـــي تحليـــل عـــالم السياســـة

الدولي، يعرض الباحث هنا وبإيجاز لمراحل تطور التحليل السياسي لعالم السياسة الدولي[1]:-

المرحلة الأولى: وتبدأ من عام ١٦٤٨ وتمتد إلى عام ١٩١٤، وتميزت هذه الفترة بميلاد فكرة الدولة القومية على أثر التوقيع على معاهدة "وستفاليا" الشهيرة التي أقرت مبدأ السيادة الوطنية والولاء القومي. لقد كان مبدأ "حق العروش في تقرير مصائر الشعوب" هو الذي يسود أوربا في العصر الوسيط، وعلى أثر قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م جاء مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصائرها" فجاءت فكرة "الرباط القومي" وفكرة "القومية" حيث تتجمع الشعوب إما على أساس موضوعي "اللغة" أو على أساس ذاتي "الرغبة في التعايش المشترك" إلى أن تبلور كل ذلك فيما عرف "بمبدأ القوميات" الذي انتشر في أوربا في القرن التاسع عشر حيث لا تجميع ولا تفتيت للشعوب بالإكراه ويعني "مبدأ القوميات وجود شعب متجانس قوميا (أي يتوافر فيه عنصر التجانس بين أفراده) وذلك بصرف النظر عن دوافع الرغبة في الحياة المشتركة ما إذا كانت دافع المصالح المشتركة أو اللغة المشتركة أو الأصل المشترك ... إلخ. فانتهى الأمر

---

(1) لمزيد من التفصيل بشأن مراحل تطور التحليل السياسي لعالم السياسة الدولي انظر:
د. أحمد عباس عبد البديع ، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨، من ص٥٩ إلى ص٧٣. وأيضا: د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، من ص٢٢ إلى ص٣١. وأيضا: د. ملحم قربان، المنهجية والسياسة، دار الطليعة ببيروت ١٩٦٩، من ص٣١٢ إلى ص٣١٥.

في القرن التاسع عشر إلى أن الدولة القومية أضحت تعني من ناحية خضوع القائمين على السلطة فيها لقانون مسبق (وتلك هي فكرة الشرعية التي جاء بها مونتسكيو في القرن ١٨ في الغرب)، ومن ناحية أخرى كانت تعني وجود شعب متجانس قوميا (على نحو ما سلف).

وخلال هذه الفترة ساد المنهج الفلسفي المثالي والقانوني في تحليل عالم السياسة الدولي فانتشرت الدراسات القانونية والفلسفية إلى جانب الدراسات التاريخية في هذا الشأن. ومع ذلك لم تخل هذه الفترة من النظرات الموضوعية، كمحاولة "هوبسون: Hobson" المفكر الاقتصادي الإنجليزي في تفسير ظاهرة "الاستعمار" من ثنايا الدوافع الاقتصادية.

المرحلة الثانية: وتشمل فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٨-١٩٣٩): وأول ما تميزت به هذه الفترة "ظاهرة الحرب العالمية"؛ وتبعا لذلك جاءت فكرة "المنظمة العالمية" التي تهدف إلى إقرار الأمن والسلم في العالم، وعلى أثر ذلك احتل المنهج القانوني والمثالي جانبا من تحليل عالم السياسة الدولي وقدمت دراسات كان محورها "مفهوم الأمن الجماعي" والذي يعني (على نحو ما سلف) تحمل الجماعة الدولية مسئولية أمن كل وحدة سياسية، والدعوى إلى قيام سلطة عالمية فوق قومية "Supra-National" ممثلة في منظمة عالمية (كانت وقتئذ "عصبة الأمم") تصدر قرارات مقيدة لإرادة الدول.

وفي نفس الوقت الذي انتشرت فيه الدراسات القانونية والفلسفية، ونتيجة للتباين في سلوك الدول من قبولها لالتزامات قانونية رسمية (وبخاصة الدول الأعضاء في عصبة الأمم)،وبين سلوكها الفعلي على الساحة الدولية من خلال الصراع المتبادل ومحاولة قوى النسق الأوربي التقليدي من قلب الوضع الدولي القائم نتيجة لظهور الإيديولوجيات القومية (كالنازية والفاشستية). الأمر الذي أوجد نوعية جديدة من الدراسة التحليلية لعالم السياسة الدولي للكشف عن دوافع الحرب ومن ثم البحث عن الدوافع الحقيقية من وراء ظاهرة الصراع الدولي، ذلك الصراع الذي دعمه ظهور تلك الإيديولوجيات القومية. فانتشرت الدراسات الإمبريقية (كدراسات واقعية) في تلك الفترة، والتي أشار إليها الباحث من قبل[1].

---

(1) لمزيد من التفصيل بشأن الدراسات التي تبحث في الدوافع القومية التي من وراء ظاهرة الصراع الدولي، انظر: د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق، من ص١٦٤ إلى ص١٧٠.

المرحلة الثالثة: وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة للظروف الدولية في تلك الفترة ترسخ المنهج العلمي التجريبي كمنهج لعلم العلاقات الدولية، وذلك في مواجهة المنهج الاختباري كمنهج للدراسات الامبريقية (دراسات الحالة) من ناحية أخرى. إن علم العلاقات الدولية (والذي كان من ورائه علماء السياسة التجريبيون المعاصرون وعلى رأسهم مورجانثو) - كعلم تجريبي- راح يتجه إلى الظواهر السياسية الدولية (أحداث الواقع الدولي) ليتناولها بالتحليل باستخدام المنهج العلمي التجريبي بكل مقوماته وإجراءاته ومستوياته على نحو ما تقدم في هذا الصدد. ومن ثم فهو علم تفسيري يعني بما هو كائن في عالم السياسة الدولي من أجل تفسيره. ففي تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تداعى المنهج المثالي ورفض من جانب المعنيين بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلاً موضوعياً، حيث أصبح منهج التحليل الغالب للظواهر السياسية الدولية هو المنهج العلمي التجريبي.

وفي أوائل الخمسينات نقل علماء السياسة التجريبيون المعاصرون نظرتهم السلوكية (اتجاههم السلوكي) إلى مجال علم السياسة الدولي، وذلك بهدف الوصول إلى نظرية عامة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة الدولي[1].

---

(1) راجع بصدد الاتجاه السلوكي في دراسة العلاقات الدولية وفي محاولة الوصول إلى نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية:-

- Holsti, K.J., The Science of International Politics: Promise, Production and Problems.

ولقد راح أصحاب هذا الاتجاه السلوكي في تحليلهم لعالم السياسة الدولي (وفي مقدمتهم: مورجانثو - ديفيد سنجر - كابلان - دويتش ...) يلتقون على خطوط رئيسية:-

أولها: أن مادة التحليل هي النشاطات السياسية للدول، ومن ثم دراسة السلوك الفعلي (أي الذي يمكن ملاحظته) للدول في إطار قانون الفعل ورد الفعل، وعلى أساس أن يتم ذلك التحليل بعيدا عن نوازع الخير والشر. ذلك أن النشاط السياسي في المجال الدولي هو ما يصوره سلوك الدول، ومن هنا راح أصحاب الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولى يرفضون المفاهيم غير العلمية كالسلام العالمي... ورغم ذلك فإن الكثير من السلوكيين هنا قد غرقوا في تحليل سلوك صانعي القرارات الخارجية والقادة تاركين مادة التحليل

= وهو بحث مقدم في اللقاء السنوي للجمعية السياسية العلمية الأمريكية عن علم السياسة – شيكاغو ١٩٨٠. وانظر أيضاً - Rosenau, James, N. International Politics and Foreign Policy, 'A Reader in Research and Theory, the Free Press, New York, 1969.

وما يحويه هذا المرجع من المقالات والأبحاث التالية:-

- Rapoport, A natol, Various Meanings of "Theory", pp. 44 - 53.
- Harold and Margaret Sprout, Explanation in International Politics, pp. 60-72.
- Scott, Andrew M. Challenge and Response: A Tool for the Analysis of International Affairs, Pp. 376-380.

وانظر كذلك: د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، من مطبوعات جامعة الكويت – الطبعة الثانية ١٩٧٩ من ص ٢٢ إلى ص ٣٥. وأيضاً د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق من ص ٧٢ إلى ص ٧٨، وأيضاً: جان مينو، مدخل إلى عالم السياسة، ترجمة جورج يونس، مرجع سابق. من ص٢٦٨ إلى ص٢٧٣.

الأساسية (النشاطات السياسية الدولية) والتي تتمثل في دراسة الأفعال وردود الأفعال في الساحة الدولية.

ثانيها: محاولة البحث عن الانتظام الذي تجري عليه النشاطات السياسية في البيئة الدولية، والتعبير عن تلك الأنماط من النشاطات السياسية المتكررة في تعميمات مترابطة تشبه القوانين العلمية التي تحكم الظواهر الطبيعية. فكل ما يعنيهم إذن هو الملاحظة والتجريب من أجل التعميم وتدعيم ذلك التعميم بمزيد من الملاحظة والتجريب للتحقق من صحة هذه القوانين، ليس من أجل التفسير وحسب بل والتنبؤ بشأن أنماط النشاطات الدولية تلك.

ثالثها: استخدم أدوات التحليل الكمي في تحليل العلاقات الدولية، ومن ثم العناية بجمع البيانات حول خصائص النشاطات الفعلية للدول وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض بطرق وأدوات فنية والتعبير عن نتائج البحث بصيغ كمية، وكل ذلك من أجل تحري الدقة في التحليل (كما يدعون).

رابعها: محاولة الوصول إلى بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة الدولي. ولقد كانت بدايات هذه المحاولة على يد "مورجانثو" في كتابه "السياسة بين الأمم:Politics among Nations" الذي صدر عام ١٩٤٧، وأعيد طبعه عام ١٩٥٦، حيث خرج على المنهج الاختباري الذي انتشر في أيامه وكان أصحابه يكتفون بتسجيل الأحداث (دون استهداف التفسير)، فجاء "مورجانثو" بنظريته عن القوة في تفسير علاقات عالم السياسة الدولي في جملتها وقد قدم

تعميمات في هذا الشأن ولفت الأنظار إلى أن العلاقات ما بين الدول كعلاقات قوة تكشف عن وجود أنماط متواترة من السلوك، ومن ثم لم يقف "مورجانثو" عند حد الوصف لما عليه علاقات عالم السياسة الدولي بل استهدف التفسير (والتعميم) وانتهى إلى عبارته المشهورة "إن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة"[1]. ولكن الأمر بعد ذلك لم يستمر في البحث عن نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، بل وقف عند تقديم نظريات جزئية اتسمت في غالبيتها بالخلط الشديد بين مادة ومنهج الدراسات العلمية في مجال عالم السياسة الدولي وبين دراسة التنظيم الدولي وعلم الجيوبولتيك والتاريخ الدبلوماسي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساد اعتقاد بين أصحاب الاتجاه السلوكي في تحليل العلاقات الدولية أنه لم يحن الوقت بعد لصياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية نتيجة لوجود عدد هائل من المتغيرات التي تؤثر على السلوك الدولي مما يصعب معه الربط بينهما جميعا في نظرية واحدة تصلح لتفسير كل علاقات عالم السياسة الدولي.

وهكذا فإن الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي – كما يقول دايفيد سينجر (أحد رواده) – قد أنتج وعودا أكثر مما أنجز من أعمال[2]، "لقد وقف أصحاب هذا الاتجاه أمام صعوبات جمة أهمها أن عالم السياسة الدولي لا يعرف التكرار في سلوك الدول، إلى جانب أنهم راحوا يهتمون بقضايا منهجية وإجراءات شكلية وأدوات بحثية، والعالم من حولهم غارق في مشكلات ضخمة. كل ذلك أدى

(1) انظر: د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، ص ٧٢.

(2) المرجع السابق، ص ٧٧.

والعالم من حولهم غارق في مشكلات ضخمة. كل ذلك أدى إلى بلوغ تحليلات عالم السياسة الدولي عصر "ما بعد السلوكية؛ Post-Behaviorism" .

لقد جاء اتجاه ما بعد السلوكية في العلاقات الدولية في السبعينات لمعالجة المشاكل الكبرى التي برزت على الساحة العالمية وفي مقدمتها سباق التسلح النووي وتصاعد العنف الدولي... وبنفس القدر العناية بتحديد أدوات البحث الملائمة لطبيعة العلاقات الدولية. ونظرا لأن البيئة الدولية قد لحقتها متغيرات لا حصر لها فقد ترتب على ذلك عدم وجود اتفاق عام حول مادتها حيث اتجه كل فريق من الباحثين لدراسة موضوع من موضوعاتها أو الاهتمام بمشكلة بذاتها. الأمر الذي أوجد عددا من التحليلات المتباينة. وحقيقة الأمر أن عقد الخمسينات والستينات (عصر الاتجاه السلوكي) هو الذي مهد لعصر ما بعد السلوكية، حيث عجز كذلك أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية في الوصول إلى بناء نظرية عامة شاملة لتحليل العلاقات الدولية[١].

من هنا فإنه منذ نهايات عصر السلوكية (أوائل السبعينات) ورغم الجهود العلمية التي بذلت نحو بناء نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية لاستخدامها في التفسير والتوقع بما يتوفر لها من أدوات تحليل كمي. إلا أن ذلك انتهى إلى تشتت اتجاهات التحليل وتضاربها[٢]. ومع ذلك كله

---

(١) نفس المرجع السابق، من ص ٧٩: ص٨١.

(٢) لمزيد من التفصيل بشأن التحليلات السلوكية الجزئية المتعددة في هذا الشأن انظر: د. إسماعيل صبري مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية، =

فقد ظل المنهج العملي التجريبي وبما تراكم عليه من نظرة سلوكية قائما على تفسير عالم السياسة الدولي في جملته رغم ضآلة ما قدم في هذا الشأن. فهناك قلة قليلة عنيت بتقديم تفسير لعالم السياسة الدولي في جملته (وهذا ما يعنينا في هذه الدراسة) انتهت إلى تقديم نماذج نظرية وفي مقدمتها نموذج "كابلان". أما الغالبية العظمى من السلوكيين فقد عنوا بتحليلات جزئية فلم يعنوا بتحليل عالم السياسة في جملته.

المبحث الخامس

تقويم الاتجاه السلوكي

وبادئ ذي بدء يشير الباحث هنا إلى أن "ايستن" ـ أحد أقطاب الاتجاه السلوكي قد راح ينتقده مع نهاية الستينات وبداية السبعينات فى القرن العشرين وشن عليه هجوما عنيفا نتيجة استيائه من إسهامات هذا الاتجاه في الدراسات السياسية، وقد تبين له هذا من ثنايا أبحاثه العديدة وتدريسه لهذا الاتجاه خلال فترة الخمسينات والستينات مما جعله ينتهي إلى القول بفشل السلوكيين في الوصول إلى جعل الدراسات السياسية أكثر دقة وأكثر علمية. وفي مجال عالم السياسة الدولي اعترف دايفيد سنجر أحد رواد هذا الاتجاه في مجال العلاقات الدولية "بأن هذا

مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول – مارس سنة ١٩٨١م، من ص٢٥ إلى ص٥٩. وأيضا: د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧. وبخاصة النظريات الميكروكوزمية من ص١٨٣ إلى ص٢٢٦.

الاتجاه قد أنتج وعودا أكثر مما أنجز من أعمال" (كمـــا ســلف) بـل إن "دال" نفسه قد راح يتساءل عما إذا كـــان هــذا الاتجــاه الســلوكي مجرد موقـــف احتجـــاج أم أنـــه مدخـــل جديـــد للتحليـــل السياســـي المعاصر بالرغم من ادعائه في بداية الأمر بأنه اتجـــاه مســتقل عــن المنهج التجريبي[1]. بل وكما أشار الباحث من قبـــل بـــأن أئمــة هــذا الاتجاه حينما كانوا يسألون عن طبيعة وحـــدود أبعـــاد هــذا الاتجــاه في التحليل السياسي لـــم يقدمـــوا إجابـــة واضحـــة وأوضحـــوا فقــط الجوانب التي لا يشملها هذا الاتجــــاه.

وهنا حتى نقف على تقويم شامل للاتجـــاه الســلوكي، فـــإن ذلــك التقويم بما يشمله من ايجابيات وسلبيات لهذا الاتجـــاه يعــرض علـــى النحو التـــالي:-

أولاً: من حيث الأهداف.

ثانياً: من حيث الوسائل (أي من حيث وسائل تنظير عـــالم السياســـة) وذلك من ثنايا نقد هذا الاتجاه في مادته ومنهجه وأدوات تحليله.

أولاً: من حيث الأهداف[2]:-

- وفي هذا الصدد أمور ثلاثة يقف عندها الباحث:-

---

(1) انظر: Varma, S.P., Op. Cit., p. 80.

(2) راجع بصدد أهداف الاتجاه السلوكي بصفة عامة في عالم السياسة الوطنـــي.المرجــع السابق، ص١٠٥، ١٠٦، ومن ص١٠٩ إلى ص١١٤.

أولها: بصدد استهدافه بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة في جملته (أو لتحليل علاقات المجتمع في جملتها). يمكن القول هنا إن أصحاب الاتجاه السلوكي قد نسوا الهدف من اتجاههم السلوكي، ونتيجة ذلك نجد ضآلة في محاولاتهم لبناء نظرية عامة شاملة تفيد في فهم وتحليل عالم السياسة بل والتوقع في شأنه على نحو ما ادعى أصحاب هذا الاتجاه، وفي نفس الوقت نجد كثرة في الدراسات التي لا تعني بتحليل عالم السياسة (الدولي أو الوطني) في كليته.

ولا شك أن من وراء ذلك الإخفاق في بناء نظرية عامة شاملة عدم التوازن بين التنظير وبين استخدام الأدوات البحثية، فقد كان التطور في مجال الأدوات الفنية يفوق بكثير مجال التنظير وهذا ما أشار إليه "ترومان" عند حديثه عن دراسة سلوك التصويت الانتخابي (وهى إحدى الدراسات الفرعية في عالم السياسة الوطني والتى تعنى بدراسة قطاع جزئى معين منه) من أن بعضاً من أصحاب الاتجاه السلوكي قد ركزوا عليها (لأنها من الظواهر النادرة في عالم السياسة الوطني التي تخضع للتحليل الكمي) وهي أقل العناصر أهمية في العملية السياسية، إلى جانب كونها دراسة بعيدة عن جوانب اجتماعية لتلك العملية السياسية (حيث يستبعد منها تأثير العوامل الاجتماعية الأخرى عليها عند تحليلها).

إن الهدف الأسمى للدراسات العلمية لعالم السياسة وكما يقول "ايستن" هو الانتهاء إلى نظرية متسقة الفروض، وهي - على حد

تعبيره – نظرية سببية لإظهار العلاقة بين متغيرات الواقع السياسي وهو ما يسمى بالتحليل متعدد المتغيرات. فمن ثنايا التشابه في أنماط السلوك يتم الوصول إلى قوانين علمية قد تعد أساساً لتطوير هذه النظرية السببية. وهذه النظرية السببية – عنده ـ دالة على تطور المعرفة العلمية. ذلك أن المعرفة السياسية العلمية (النظرية السياسية العلمية) هي معرفة تراكمية بمعنى أنها معرفة تتراكم من باحث لآخر وشيئاً فشيئاً يتم الوصول إلى نظرية عامة شاملة.

والنظرية "Theory" في مدلولها الاصطلاحي (على نحو ما سلف) تعني مجموعة من فروض متسقة فيما بينها اتساقاً منطقياً، فإن ثبتت صحة هذه الفروض عن طريق التجريب تصبح فروضاً علمية وتبعاً لذلك تصبح النظرية علمية، ومن ثم تصلح كأداة تحليل، ولكن مع تحفظ هو أن هذه الفروض تحتاج إلى وقت طويل لاختبارها والاتجاه السلوكي اتجاه حديث نسبياً، فهل في هذه الفترة القصيرة يمكن استخراج قوانين تحكم سلوك الأفراد والجماعات؟ وهل إذا تم الوصول إلى عدد من هذه القوانين (وهي بلا شك نادرة، فالحقائق في عالم السياسة إلى جانب كونها نسبية فهي نادرة كالحقائق التي انتهى إليها "مونتسكيو" في نظريته عن الفصل بين السلطات) فهل ذلك يكفي لصياغة نظرية عامة؟ هذه التساؤلات لا تجد لها إجابات محددة واضحة.

هذا ومع الإخفاق في الوصول إلى نظرية عامة شاملة اتجه المعنيون بتحليل عالم السياسة إلى تقديم نماذج نظرية، والتي سيعني الباحث بتحليلها تفصيلاً في الأبواب التالية هذا إلى جانب تقديم ما يعبرون عنه "بالأطر التحليلية: Analytical Framework" وهي أطر

تشتمل على النماذج النظرية إلى جانب مجموعة مفاهيم تحليلية. فطالما أن الاتجاه السلوكي قد أخفق أصحابه في الوصول إلى نظرية عامة شاملة فلا مفر من الاتجاه لبناء أطر تحليلية. وهي محاولات بدائية بالمقارنة بالنظرية العامة الشاملة يشوبها القصور الواضح في التنظير فهي تهتم فقط إما بالنشاط الفردي أو بنشاط بعض الجماعات إلى جانب أنها تركز على النشاط الفردي أو نشاط الجماعات بدرجة معينة، وقليل منها ما يرتكز على دراسات نشاطات المجتمع الكلي (كالأطر التحليلية التي قدمها كل من إيستن ألموند وغيرهما).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأطر التي تستهدف تحليل عالم السياسة وهي ترتكز إلى مفاهيم تحليل (البنية - الوظيفة - النسق - الاتزان)، غالباً ما تتميز بأنها ساكنة بطبيعتها حيث تحلل أثر متغير على النشاط السياسي في وقت معين، ومن ثم تصبح عاجزة من تفسير سبب وأثر المتغيرات الأخرى على النشاطات السياسية. حيث لا يمكن تثبيت أثر تلك المتغيرات الأخرى في عالم السياسة (حال الكيمياء مثلاً) مما يجعل التحليل في النهاية ساكناً وليس ديناميكياً. وأي من هذه الأطر التحليلية التي قدمت لا تعتبر بديلة للنظرية العامة الشاملة وإنما هي مجرد أداة لتجميع البيانات وتأصيل أحداث الواقع السياسي بطريقة منظمة. ومن هذه الأطر التحليلية ما قدمه إيستن في كتابه "نحو إطار عمل للتحليل السياسي" حيث قدم إطاراً تحليلياً نسقياً لعالم السياسة الوطني واعتبر "النسق السياسي" وحدة قائمة بذاتها (وذلك في إطار النسق الاجتماعي الشامل) وتتضمن شتى الأنشطة السياسية للمجتمع والتي يتحقق انتظامها

ميكانيكياً (تلقائياً). كما افترض "إيستن" أن النسق السياسي لديه قدرة معينة تجعله يحافظ على بقائه عن طريق ضبطه للمطالب الواقعة عليه من جانب بيئته وذلك عن طريق المعلومات الراجعة (عملية الإرجاع العكسي للقرارات السياسية).

وفي مجال عالم السياسة الدولي، وعلى أثر الإخفاق أيضاً من جانب أصحاب الاتجاه السلوكي في تقديم نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، فقد اقتنعوا بأن الوقت لم يحن لصياغة هذه النظرية، واكتفى معظمهم بتقديم نماذج نظرية أو أطر تحليلية أو كما يسمونها "نظريات المدى المتوسط: Middle-Range Theories" التي تربط بين عدد محدود من المتغيرات في فترة زمنية محددة للوصول إلى نموذج نظري يساعد على فهم وتحليل السلوك الدولي والتنبؤ به في المواقف المماثلة خلال فترة محدودة من المستقبل.

ومن بين هذه الدراسات (نظريات المدى المتوسط) البحث الذي قام به "ديفيد سينجر" و"ميلفين سمول" حين ركزا فيه على العلاقة بين متغيرين " الحرب وسياسة التحالف" وتأثيرهما على السلوك الدولي، في الفترة من عام ١٨١٥ إلى ١٩٤٥م في أوربا، وانتهيا في هذا البحث إلى بعض النتائج فيما يتعلق بمدى تأثير سياسة التحالف على إثارة الحروب من عدمه. وهي نتائج في جملتها لا قيمة لها لوجود عوامل أخرى بطبيعة الحال تسهم في التأثير على السلوك الدولي بالنسبة لإثارة الحروب أو تجنبها[1].

---

(١) انظر: د.أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، من ص٧٤ إلى ص٧٦.

وهكذا تقف الدراسات السلوكية في عـالم السياسـة الوطنـي والدولـي عند حد تقديم أطر تحليل ونماذج نظريـة نتيجـة الإخفـاق فـي الوصـول إلى نظرية عامـة شـاملة لتفسـير علاقـات عـالم السياسـة الوطنـي أو الدولي في جملتـها.

ثانيها: (بصدد معالجة الاتجاه السـلوكي للقيـم) يشـير البـاحث فـي البداية إلى ما تعنيه لفظة "قيم Values"، فـهي تعنـي قواعـد العمـل بمـا في ذلك قواعد السـلوك الاجتمـاعي فـي مجتمـع معيـن، والتـي تـأتي تعبيراً عن أحكـام قيميـة، ومـن ثـم كنتـائج منطقيـة لمقدمـات ذاتيـة (ميتافيزيقية- عقائدية - دينية أو أخلاقيـة كمسـلمات فـي شـأن الخـير والشر والعمل والنظام والفضيلة والرذيلـة، وهكـذا ...) والقيـم بطبيعتـها تميل إلى القول بصلاحية مطلقة وخلود، ومن ثـم ميـل إلـى الإسـتاتيكية، وذلك من وجهة نظر المؤمنين بـها. غـير أن هـذه الإسـتاتيكية والقـول بالصلاحية في كل مكان زمان ومكان كخواص ذاتيـة للقيـم لا يمنـع مـن كونـها متغـيرة فـي مضمونـها زمانـاً ومكانـاً نتيجـة لتغـير الواقـع الاجتماعي الذي تعمل فيه، بل ومـن قطـاع إلـى قطـاع داخـل الواقـع الاجتماعي الواحد، فلقد كان الاستعباد والربـا ليـس ممـا تأبـاه الفضيلـة في العصور الوسطى في أوربا بينما هو ليـس كذلـك فـي أوربـا اليـوم. كذلك فإن الأحكام القيمية بالنسبة للمجتمعات الشـرقية اليـوم تتبـاين بمـا لا مجال فيـه للشـك مـع الأحكـام القيميـة مـع المجتمعـات الغربيـة المعاصرة. بل إنه داخـل المجتمـع الواحـد يتبـاين الحكـم القيمـي مـن قطاع إلى قطاع، ففي قطاع السياسة اليوم تعـد "الوصوليـة" بمـا تقتضيـه من أعمال الخسة فضيلـة سياسـية طالمـا أن ذلـك يـؤدي إلـى تحقيـق

غاية. بينما ذلك كله في قطاع الأخلاق من الرذائل وهكذا...

وهكذا فإن القيم هي بطبيعتها إستاتيكية في بيئتها بينما هي بمضمونها وأحكامها متغيرة زماناً ومكاناً، وفي هذا كانت قضية الصراع بين القيم أو إن شئنا تنازع القيم التاريخي للمجتمعات المتطورة (صراع القيم التاريخي). وارتباطاً بذلك فإن هناك نظرتين (تصورين) للقيم: الأولى: ترى في القيم جزءاً من الواقع الاجتماعي، ومن ثم تكون نظرة موضوعية. فكل واقع اجتماعي له قيمه التي يفرزها فتأتي القيم مفصلة تماماً على روابطه الاجتماعية. والثانية: تنظر إلى الواقع الاجتماعي من ثنايا أحكام قيمية، ومن ثم فصل بين الواقع والقيم. وتبعاً لذلك فإن هذه النظرة تحاول إخضاع الواقع لقيم مسبقة (وهي نظرة مثالية)[1].

وبعودة إلى الاتجاه السلوكي: فهو (كما سبق) اتجاه كان يستهدف الوصول إلى نظرية ليبرالية شاملة تفسر علاقات المجتمع في جملتها، وذلك في مواجهة النظرية الماركسية التي استطاعت (في جانبها النظري على الأقل) أن تقدم تفسيراً مادياً شاملاً لكل علاقات المجتمع الإنساني، من هنا جاء الاتجاه السلوكي بعد فشل المنهج العلمي التجريبي في الغرب في تفسيره للظواهر القيمية ووقوفه فقط عند تفسير الظواهر الحسية (القابلة للملاحظة والتجريب) حيث استبعد أصحاب هذا المنهج القيم كلية عند تحليل عالم السياسة وصولاً إلى الموضوعية - على حد قولهم، فالتجريبيون (أصحاب المنهج

---

(١) حول تعريف لفظة القيم واتجاهات تحليلها انظر: Brehct, Amold, Op, Cit., pp. 119-124.

التجريبي - قبل تبلور الاتجاه السلوكي) كانوا يرون في محاولة دراسة القيم (كالحرية والمساواة والديمقراطية) بعداً عن الموضوعية لأن هذه القيم رغم أنها قيم عظيمة إلا أنها لا تخضع للتجريب ومن ثم فإن صحتها من عدمها لا تثبت علمياً لأنها غير قابلة للملاحظة الحسية. ومن ثم كانوا يرون تناقضاً بين القيم والواقع (أي بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن) ولعل ذلك التناقض حسب تحليلهم يرتد إلى أن القيم بطبيعتها ساكنة "Statique" بينما الواقع الاجتماعي هو بطبيعته حركي "Dynamique".

من هنا راحوا يجردون تحليلهم لعالم السياسة من القيم. فيصلون بتحليلهم- مثلاً – إلى أن عالم السياسة هو عالم الاحتكار الفعلي لأدوات العنف – عالم القوة الخام المجردة من كل قيمة.

ولقد تبين لهم أن هذه الظواهر الحسية ينـدر وجودها في العلاقات الاجتماعية ولا سيما السياسية منها، حيث الغلبة فيها للظواهر الكيفية. هذا ورغم أن أصحاب الاتجاه السلوكي كانوا يدعون أنه لا يمثل اتجاهاً بل منهجاً قائماً بذاته إلا أن قد تبين لهم في نهاية الأمر أن هذا الاتجاه ما هو في النهاية إلا نظرة أضيفت إلى المنهج العلمي التجريبي لكي تلطف من معالجته للقيم، فأصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً.

وحقيقة الأمر أن الاتجاه السلوكي لم يقدم حلاً كلياً لكيفية معالجة القيم في عالم السياسة(وفي كل العلاقات الاجتماعية) بل قدم حلاً جزئياً، فأخذ الاتجاه السلوكي بالنظرة الأولى (السابق الإشارة إليها)

في معالجة القيم، حيث يرى أصحابه في القيم أنها جزء من الواقع الاجتماعي (أو السياسي)، فلكل مجتمع قيمه الخاصة تحدد روابطه وتؤثر بالتالي على نشاطات الأفراد والتي منها النشاطات السياسية.

وهنا أيضاً بصدد موقف الاتجاه السلوكي من معالجة القيم ، تجدر الإشارة إلى أن معالجة القيم على ذلك النحو من السلوكيين لا يعني أمراً آخر وهو دعوتهم للتحرر من القيم "Free Values" فالتحرر من القيم لا يعني - عندهم - عدم معالجة القيم كجزء من الواقع بل يعني - عندهم - وجوب تحرر الباحث من قيمه الذاتية في بحثه حتى لا يتدلى إلى أحكام قيمية، وكل ذلك في إطار إعمال الموضوعية (كما سلف). لكن ذلك لم يحدث فكتابات أصحاب الاتجاه السلوكي تكاد تكون كلها دعاية للقيم الليبرالية، بل إنهم تجاوزا حد الدعاية ووضعوا تلك القيم في شكل قوانين تصل إلى درجة القوانين العلمية في العلوم الطبيعية. بل إن "ديفيد ايستن" راح يصف تلك القيم الليبرالية بأنها "القيم الإنسانية المتحضرة" والتي يجب أن يكون العمل البحثي مرتبطاً بها، وذلك عند تناوله لأسس التحليل السياسي في فترة ما بعد السلوكية كما سلف، ويرى السلوكيون في القيم الليبرالية بل وفي النظم الليبرالية المعاصرة (ولا سيما النظام الأمريكي) أفضل النظم وعليه ينبرون في الدفاع عنها كنموذج يصلح للتطبيق في أي مجتمع معاصر (وفي ذلك خروج عن الموضوعية). وهكذا فإن أصحاب الاتجاه السلوكي بدلاً من أن يتحرروا من القيم الذاتية تحولوا إلى مدافعين عن قيمهم الذاتية (قيم مجتمعاتهم). الأمر الذي يصح معه القول بأنه اتجاه جاء ليعمل باسم ولحساب هيئات معينة كانت من

وراء تمويله (لاسيما منظمة فورد)، بل وحتى تسمية هذا الاتجاه "بالعلوم السلوكية" قد جاء على نحو ما سلف بمحض الصدفة في دهاليز الكونجرس الأمريكي تجنبا لاستخدام لفظة المجتمع "Social" التي توحي بفكرة الاشتراكية "Socialism" فالأصل في نشأة هذا الاتجاه أنه محاولة يائسة من جانب الغرب الليبرالي في تقديم نظرية عامة شاملة تفسر علاقات المجتمع في جملتها (ولو على المستوى النظري) وذلك مواجهة النظرية الماركسية (على نحو ما سلف) والتي راحت تسقط في أيامنا وتتخلى عنها المجتمعات الماركسية مجتمعا بعد آخر بعد فشلها على المستوى العملي[١].

ثالثها: وثالث هذه الأمور المتعلقة بتقويم الاتجاه السلوكي من حيث أهدافه، **أن هذا الاتجاه قد جاء في مواجهة التحليل التقليدي** (الفلسفي المثالي)، فلقد ظلت النظرية السياسية حتى نهاية القرن الماضي شديدة الارتباط بمنهج "ما يجب أن يكون". وحينما انتشر الاتجاه السلوكي وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين تصدى هذا الاتجاه لمنهج المعرفة النمطي التقليدي باعتباره عاجزا عن إدراك صلب عالم السياسة حتى انتهى الأمر في تلك الفترة إلى أن أضحت "علمية" التحليل السياسي مرهونة (لدى أصحاب الاتجاه السلوكي) بالالتزام

---

(١) راجع فيما تقدم بصدد معالجة أصحاب الاتجاه السلوكي للقيم: د. فريد صقري، المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسي في لبنان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث - أكتوبر ١٩٧٦، ص ١٥. وانظر أيضا: أ.د. محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني لسنة ١٩٨٧، ص١٠.

النهائي بمفاهيم العلوم الطبيعية وبمناهجها. وذلـــك إلحاقـاً بركـب العلـوم الاجتماعية التـــي ســبقت علـم السياســة إلــى محاكــاة منــاهج العلــوم الطبيعية، وهكذا يأتي الاتجـــاه الســلوكي ليكــون فــي مواجهــة التحليــل النمطي لعالم السياســة وليخالفــه فــي المــادة والمنــهج وأدوات التحليــل، فمادة التحليل السياســي عنــد أصحــاب الاتجــاه الســلوكي هــي النشــاط السياسي وذلك في مواجهة المعرفة السياسية التقليديــة والتــي تتمثــل فــي المؤسسات السياسية الرســمية فــي كيانــها المحــدد لــها فــي الدســاتير (كنظرة قانونية). ومنهج التحليـــل هــو منــهج علمــي تجريبــي ســلوكي (منهج ما هو كائن) فــي مواجهــة المنــهج المثــالي الفلســفي - القــانوني (منهج ما يجب أن يكـــون) إلــى جــانب اســتخدام أدوات تحليــل ذهنيــة (مفاهيم/ نماذج/ نظريات) وأدوات تحليــل بحثيــة، فــي مواجهــة التحليــل النمطي بمفاهيمه ونظرياته الفلســـفية.

ورغم ذلك التحدي مـــن جــانب أصحــاب التيــار الســلوكي لمنــهج المعرفة السياسية النمطي التقليدي، ســيظل المنــهج النمطــي يــؤدي دوراً مرموقاً في المعرفة السياسية بقـــدر المكانــة التــي تتمتــع بــها "ظــاهرة السلطة المنظمة" فــي عــالم السياســة المعــاصر وبقــدر مــا للعقائديــات (القيم) من سلطان لا ينكر في عالم التنظيـــم السياســي[١].

هذا ولئن كان أصحاب ذلك الاتجـــاه الســلوكي يــرون فــي التحليــل التقليدي تحليلاً ساكناً يفـــترض ثبــات الطبيعــة الإنســانية، وأن اتجاهــهم يفترض تباين سلوك الأفراد ومن ثـــم يــهتم بالجــانب الدينــاميكي وليــس

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٥.

الاستاتيكي، إلا أن أصحاب الاتجاه السلوكي قد انتهى بهم الأمر إلى وضع أنماط السلوك في قوالب جامدة يفترض أنها ثابتة مما يمهد الطريق إلى التنبؤ بها، ومن ثم انتهوا إلى التحليل الساكن.

ورغم ذلك كله فقد ساهم الاتجاه السلوكي في التحول من الدراسات الإمبريقية (دراسات الحالة) (والتي انتشرت منذ العشرينات من القرن العشرين وامتدت حتى عصر السلوكية) إلى الدراسات التحليلية، حيث تراكم هذا الاتجاه على المنهج العلمي التجريبي مدعما إياه في اتجاهه نحو العلمية باستخدام أدوات فنية في البحث من ناحية وملطفا من معالجته للقيم من ناحية أخرى. بل إن إضفاء تلك النظرة السلوكية على المنهج العلمي التجريبي هي وحدها التي قدمت تفسيرا علميا للتباين في سلوكيات الحياة السياسية في المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية (كما سلف).

ثانيا: تقويم الاتجاه السلوكي من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل:-

وإذ تناول الباحث بالتقويم الاتجاه السلوكي من حيث أهدافه، يعرض له هنا بالتقويم من حيث وسائله لتنظير عالم السياسة وذلك من ثنايا أمور ثلاثة:-

أولها: من حيث منهج التحليل:-

فأصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا منهجا جديدا، لكن في حقيقة الأمر لم يخرج هذا الاتجاه عن إطار المنهج العلمي التجريبي (منهج النظرية السياسية المعاصرة قبل ظهور الاتجاه

السلوكي)، فالاتجاه السلوكي في جملته لم يكن إلا "نظرة Approach" جديدة للتحليل السياسي ولم يكن منهجا "Method " مستقلا بذاته، فأصحاب الاتجاه السلوكي راحوا يسيرون على إجراءات ومستويات المنهج العلمي التجريبي، فمن ناحية المستويات جاوزوا مستوى الوصف والتصنيف واتجهوا إلى التفسير (شأن التجريبيين) بل وتجاوزوا التفسير - على حد ادعائهم - إلى التوقع (التنبؤ). ومن ناحية الإجراءات فهي نفس إجراءات المنهج العلمي التجريبي من ملاحظة وتصوير فروض ثم التجريب وذلك باستخدام أدوات فنية (بحثية) ثم التفسير.

وبالنسبة لمسألة الوصول إلى ملاحظة وتجريب علميين وصولا إلى موضوعية السياسة كعلم، فإن الموضوعية بمفهومها التجريبي المتعارف عليها في العلوم الطبيعية لا تتوفر في مجال السياسية حيث يفتقر الباحث السياسي عادة لوسائل التحليل العلمية من إحصاءات وبيانات إما لندرتها تبعا لطبيعة عالم السياسة الذي تندر فيه النشاطات التي تخضع للتحليل الكمي، أو لأن الحكومات تعمد عادة إلى إخفاء البيانات والمعلومات اللازمة التي تمكن الباحث من التحليل الموضوعي لأسباب أمنية أو إستراتيجية. كذلك فإن الذي يجري عملية الملاحظة هو إنسان تحكمه قيمه الذاتية ويجري ملاحظاته على إرادات واعية تستطيع أن تضلله ومن ثم فإن الملاحظ والملاحظ إرادات واعية تحكمها قيم مجتمعها، إضافة إلى أن ملاحظة السلوك البشري تحتاج لملاحظة سلوك الماضي (والذي هو غير خاضع للتجربة)، والاعتماد على ملاحظة السلوك الحاضر لا يكفي لحداثة

الاتجاه السلوكي. الأمر الذي يجعل من إجراءات المنهج التجريبي (السلوكي) باطلة لكونها تبنى على ملاحظة غير موضوعية.

وبصدد عملية التوقع وهي بالتبعية قائمة على الملاحظة والتجريب والتفسير، وإن كنا قد شككنا في أولى تلك الإجراءات (الملاحظة)، فمن باب أولى هي عملية غير صالحة، وهذا التوقع (أو التنبؤ) الذي ينتهي إليه السلوكيون هو مجرد احتمال (تخمين)، ومن ثم لا يتعدى وجود عدة احتمالات (تخمينات) فليس هناك توقع بشيء محدد (احتمال محدد بعينه) فى مجال الدراسات السياسية.

وبالنسبة للتعميم، والذي هو الهدف النهائي للعلم، فإن التعميمات نادرة، فمن النادر أن نجد من بين أصحاب الاتجاه السلوكي من استطاع التوصل إلى تعميمات تنطبق على الجنس البشري بصفة عامة وفي جميع العصور. بل إنهم على العكس من ذلك حيث يفضلون النظر إلى عدد قليل من المتغيرات على فرض أن جميع العوامل الأخرى تقع خارج مجال دراستهم[1].

ثانيها: من حيث المادة:-

فأصحاب الاتجاه السلوكي يلتقون على "النشاطات السياسية" كمادة للتحليل السياسي المعاصر (على نحو ما سلف)، وهنا يشير

---

(١) راجع فيما تقدم بصدد تقويم الاتجاه السلوكي من حيث المنهج: د. محمد أحمد فقي، المرجع السابق، ص٥،٦،٩،١٠ . وانظر أيضاً: د. كمال المنوفي، المرجع السابق ص١١، وأيضاً: Varma. S.P., Op. Cit., p. 93وأيضاً: د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، ص٧٤ .

الباحث إلى أن النشاطات السياسية بصفة خاصة والنشاطات الإنسانية بصفة عامة معقدة ومتغيرة تشكلها عوامل هي عرضة للتغير المستمر ومن ثم يصعب بل يستحيل تفسيرها وتبعا لذلك يستحيل التنبؤ بها، ونتيجة أخرى لذلك الأمر أنه لا مكان ألبتة .. لوجود تعميم بشأن هذه النشاطات. أي لا انتظام لهذه النشاطات الإنسانية ولا سيما السياسية منها.

وكل هذا أساسه أن طبيعة النشاطات السياسية تختلف عن طبيعة مادة العلوم الطبيعية فهي جامدة لا تعرف الإرادة الواعية وبالتالي تستقيم مع التجريب وعزل المتغيرات بما يهيئ في النهاية من معرفة السبب والنتيجة. أما في مجال السياسة (بل والمجتمع بصفة عامة) فيصعب بل ويستحيل إخضاع السلوك الإنساني للاختبار لأسباب كثيرة في مقدمتها: أن الإنسان يملك حرية الإرادة (فهو ذو إرادة واعية) وحينما يعلم بأنه محل اختبار يتغير سلوكه وعليه يستحيل رصد مسببات سلوكه. هذا إلى جانب أن تصرفات البشر تتباين وتختلف من شخص لآخر تبعا لعوامل اجتماعية متباينة. وبالتالي يستحيل تصنيفها من ناحية، وإخضاعها للاختبار لمعرفة السبب والنتيجة من ناحية أخرى. ومن الأسباب الأخرى التي يستحيل بها إخضاع النشاطات الإنسانية والسياسية بالتبعية للتجريب أنه في كثير من الأحيان لا يستطيع الباحث السياسي خلق بيئة تجريبية، وحتى لو توافرت له تلك البيئة فإنه لن يستطيع التحكم في كل العوامل المؤثرة على النشاط موضع الدراسة. هذا إلى جانب أن التلاعب بحياة الإنسان أمر يتنافى مع الأخلاق. ومن هنا فإن ادعاء السلوكيين بأن

النشاطات الإنسانية (وبالتبعية السياسية) تسير على انتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية أمر فيه مغالطة كبيرة وبعيدة عن الموضوعية، وحتى لو توصلوا إلى قوانين للنشاطات الإنسانية فإن الإرادة الإنسانية قادرة على تجنبها[1].

كذلك بالنسبة لمادة التحليل للاتجاه السلوكي "النشاطات السياسية" والتي هي في جوهرها نشاطات إنسانية لا بد أن تحلل في إطار من التكامل بينها وبين الأنشطة الاجتماعية الأخرى - أي وضعها في سياقها الاجتماعي وهو ما يعبر عنه السلوكيون بـ التكامل "Intergration" من هنا فإن تحليل النشاطات السياسية فقط وعلى وجه التحديد يفقدنا الاتصال بينها وبين المعارف الاجتماعية الأخرى، لأن في ذلك اقتطاعا لقسط من المعرفة الاجتماعية وترك القسط الآخر الذي لا يدور حول النشاطات السياسية[2]. وهنا تجدر الإشارة إلى جانب ما سبق أن عدم التمييز بين مادة التحليل السياسي للاتجاه السلوكي في مواجهة العلوم الاجتماعية الأخرى (وبالذات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجي) قد أفقد علم السياسة ذاتيته، فالمادة واحدة وهي (النشاطات الإنسانية)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العلوم الاجتماعية قد سبقت علم السياسة مجال دراسة النشاطات الإنسانية،

---

(١) راجع فيما تقدم: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ١٥، ص١٨. وأيضا: د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق ص ٥٥،٦٠،٩٤،٩٥،١١٩. وانظر أيضا: ريتشارد لازاروس، الشخصية، ترجمة د. سيد محمد غنيم، دار الشروق، ١٩٨٩، من ص١٩ إلى ص٤٩.

(٢) انظر: Varma, S.P., Op. Cit, p. 90 وأيضا: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص٢٦.

مما جعل علماء النفس والاجتماع يسيطرون على مقاليد البحث في علم السياسة في فترة ظهور السلوكية. ومن ثم راحت تلك العلوم الاجتماعية تتنازع مجاله مما أفقد علم السياسة ذاتيته في مواجهة هذه العلوم التي كان فيها استقرار على مادة كل منها على حدة. فالبعض ربط بين علم السياسة وعلم النفس التجريبي في دراسة محددات النشاط الفردي، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم النفس الاجتماعي في دراسة الرأي العام، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم الاجتماع في دراسة القوى والجماعات، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم الأنثروبولوجي في دراسة ظاهرة الضبط السياسي[1] وهكذا.

وبصدد وحدة التحليل المستخدمة لتحليل النشاطات السياسية فلم يكن هناك استقرار من جانب السلوكيين على اختيار وحدة التحليل: هل هي الفرد أم الجماعة؟ فمنهم من ركز على نشاطات الفرد كوحدة لتحليل الحياة السياسية، وبعبارة أخرى نشاط الفرد في محاولة التكيف المستمرة التي تفرض نفسها على الفرد إزاء ضرورة استجابته لرغباته الطبيعية من ناحية، ومن ناحية أخرى كيف يتصرف الفرد سعيا للتخلص من الانفعالات التي تفرضها تلك الرغبات فيكيف نفسه

(١) انظر هنا: د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص٣٩، ص٤٦. وانظر كذلك: د. فاروق يوسف، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠، ص٤٠، ص٤٥، ص٥٠. وأيضا: د. صدقة يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية – العدد السادس عشر، ١٩٨٨م، يصدرها معهد البحوث والدراسات العربية (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ص١٨١، ص١٨٥، ص١٩٠.

في مواجهة مجتمعه. ومن ثم التركيز على دور الفرد في المجتمع حيث تتنوع الأدوار الفردية في المجالات المختلفة. وفي هذا المعنى يعرف "تافيل" العلوم السلوكية بأنها ":فرع من العلوم الاجتماعية يجعل حقله الذاتي ونطاق دراساته كل ما له صفة بمشكلة وعملية الأقلمة والتوفيق الإنساني في المجتمع البشري". وهذه العلوم الاجتماعية التي تركز على ذلك القسط من العلاقات الاجتماعية (النشاط الإنساني) تتمثل أساسا في علم الاجتماع ودراسته للوسط الاجتماعي للفرد، وعلم النفس ودراسته لمحددات ودوافع النشاط الإنساني، وعلم الأنثروبولوجي ودراسته لتطور الإنسان مع مجتمعه[1].

ومن السلوكيين من ركز على الجماعة كوحدة للتحليل - أي دراسة دور الجماعة في مجتمعها سواء أكانت جماعة ضاغطة أو جماعة مصلحة، ووحدة التحليل تلك (الجماعة) هي التي أشار إليها "بنتلي" سنة ١٩٠٨ في كتابه "عملية الحكم" (على نحو ما سلف)، حيث تأثر "بنتلي" تأثيرا واضحا بكتابات عالم الاجتماع "ألبيون سمل: Albion Small" الذي ركز على دراسة الجماعات في حياتها وأشكالها وتفاعلها مع بعضها البعض، وعبر عن هذا التفاعل بما أسماه سمل "بالعملية الاجتماعية". إنها التكوين الدائم للجماعات (حيث التجمع حول المصلحة)، والتبادل الدائم للتأثير فيما بينها. ونقل "بنتلي" هذا التصور إلى عالم السياسة حيث ركز على تفاعل الجماعات، فعرف

---

(١) راجع في هذا الصدد: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص٢٩. وانظر أيضا: د. فاروق يوسف، السلوك السياسي، مرجع سابق، ص ٢٤: ص٢٦.

الجماعة من ثنايا دورها في هذا التفاعل مبتعدا عن التعريف بالجماعة لذاتها بسبب مرونة مدلول لفظة "الجماعة" وغموض مدلول لفظة "المصلحة" (فهناك جماعات صغيرة كالأسرة وهناك فئات عمالية وأطباء ومزارعون، وهناك الطبقات .... إلخ) وما عنى به "بنتلي" هنا في تحليله للجماعة هو دراسة وظيفتها – أي التعرف على دورها في العملية السياسية، ولقد ارتبط "ديفيد ترومان: David Truman" بنفس وحدة التحليل "لبنتلي" (على نحو ما سلف). وكان من يشاركهما في "الجماعة" كوحدة للتحليل ينصب اهتمامه على دراسة الجماعات دون الأفراد طالما أنها تؤثر أكثر وبفعالية في الحياة السياسية. وفي النهاية فإن الحياة السياسية ما هي إلا عدة جماعات متصارعة متفاعلة فيما بينها حيث تتبادل التأثير والتأثر من ثنايا الضغوط "Pressures" والضغوط المضادة "Counter-Pressures". وهذا التفاعل فيما بين هذه الجماعات من ثنايا الضغوط المتبادلة تحدد حالة الحياة السياسية في مجتمع ما في وقت معين. كما أن الصراع بين هذه الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، والتغير في تكوين هذه الجماعات هو الذي يتوقف عليه التغير في الحياة السياسية لمجتمع معين. وغني عن البيان ما للجماعة من دور مؤثر على سلوك أعضائها. فكلما قوى ارتباط الفرد بجماعة مصلحة معينة ازداد تأثيرها عليه(1).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعضاً من أصحاب الاتجاه السلوكي قد راحوا يستخدمون "الجماعة" كوحدة للتحليل في إطار "التحليل

---

(1) راجع فيما تقدم: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص٢٩، ص٣٠، وأيضاً: د. حسن صعب، المرجع السابق، ص١٨٨، وحول غموض لفظتي "الجماعة" و"المصلحة" انظر:-

- Varma, S.P.,Op. Cit., pp. 253-254.
- Truman, David, The Govenmental Process, Knopf, New York, 1951, pp. 46-52.

النسقي: System Analysis" وفي مقدمة هؤلاء "ديفيد إيستن"، فالنسق السياسي - عنده - مجموعة قوى (جماعات) رسمية ولا رسمية متفاعلة فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل كجماعات مصلحة فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلي لمجتمعها. ومن ثم فالنسق السياسي (في البيئة الوطنية) عبارة عن جماعات متصارعة ومتفاعلة وهي في تفاعلها تنتظم انتظاما تلقائيا. والنسق السياسي الدولي ما هو أيضا إلا جماعات (وحدات سياسية) متصارعة متفاعلة وانتظامها التلقائي ينتهي بنا إلى صورة من صور النسق الدولي (نسق متعدد الأقطاب أو ثنائي القوى القطبية).

وهكذا فقد حدث تمييع لوحدة التحليل المستخدمة لدى أصحاب الاتجاه السلوكي ما بين الفرد والجماعة، هذا إلى جانب الغموض الذي يحيط بلفظة "الجماعة"، فبنتلي لم يعط تعريفاً واضحاً "للجماعة"، واكتفى بالقول بأنه لا توجد جماعة دون مصلحة، وأن المصلحة مرادفة للجماعة، وهنا لم يوضح "بنتلي" ما إذا كانت الجماعة هي التي تحدد نفسها طبقاً لمصلحة معينة أو ما إذا كانت المصلحة هي التي تؤدي إلى تكوين الجماعة، فالمهم - لديه - دور هذه الجماعة في عملية التفاعل داخل مجتمعها السياسي بصرف النظر عن ماهية هذه الجماعة وعن حجمها وعن أساليبها. هذا ولئن كان "ترومان" قد راح يقدم تعريفاً للجماعة بأنها "أي تجمع من الأفراد لهم بعض الأهداف المشتركة" إلا أنه سرعان ما أدرك الحاجة إلى وجوب وجود مصلحة مشتركة بين أفراد هذه الجماعة، وليلتقي في النهاية مع "بنتلي" في

الغموض الذي يحيط بلفظة "الجماعة" عما إذا كانت جماعة صغيرة أم كبيرة؟ أم فئة أم طبقة؟ أم حزب سياسي أم جماعة ضغط؟ فهذه الجماعة لدى كل من "بنتلي" و"ترومان" مرادفة "للمصلحة"، وأما عن ماهية المصلحة أيضا فهي غامضة. وحتى أصحاب مدخل الأنساق حينما وصفوا الجماعة بأنها قوة في مواجهة قوى (جماعات) مجتمعها بما فيها جماعة السلطة الرسمية (كقوة)، فهم لم يميزوا بين طبيعة القوى لهذه الجماعات إذا ما كانت رسمية أو لا رسمية. كل ذلك الغموض كان عائقا للوصول إلى تحديد واضح لوحدة تحليل لعالم السياسة تكون أساسا لصياغة نظرية عامة شاملة لتفسيره[1].

ثالثها: من حيث أدوات التحليل المستخدمة:-

لقد رفع أصحاب الاتجاه السلوكي شعار التزاوج بين التنظير وأدوات البحث المستخدمة وصولا إلى العلمية (الموضوعية)، وذلك لأنهم يدرسون الواقع مباشرة دون الاعتماد - على حد قولهم - على الدساتير الرسمية والأساطير المبنية حولها (الإيديولوجية). كما شدد رواد الاتجاه السلوكي على جعل البحث العلمي متحررا من القيم الذاتية وفي سبيل تحقيق ذلك تم التشديد على استخدام الأساليب المستخدمة في العلوم الطبيعية كالإحصاء والمفاهيم العلمية والرسوم البيانية والجداول والنماذج والمعادلات والأشكال الهندسية وغيرها. وكل ذلك وصولا للهدف الأسمى وهو بناء نظرية عاملة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة، وحقيقة الأمر أن السلوكيين قد نسوا الهدف من

---

(١) راجع: Varma, S.P., Op. Cit., pp. 253. وأيضاً: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٣١.

وراء استخدام هذه الأدوات، وهو الانتهاء إلى بناء نظرية عامة شاملة لتفسير علاقات عالم السياسة وتعلقوا بالوسائل، حتى غرقوا في استخدام هذه الأدوات في مجالات هامشية وفرعية، الأمر الذي يصح معه القول بأنهم نسوا الهدف وتعلقوا بالوسائل.

هذا إلى جانب أنهم اتجهوا إلى تحليل النشاطات الإنسانية تحليلا كميا وقد عرض الباحث من قبل الصعوبات (بل واستحالة) إخضاع النشاط الإنساني للتجريب أو التحليل الكمي). ذلك أن النشاط الإنساني نشاط عشوائي وليس محددا، وعند استخدام الأساليب الإحصائية في وضع احتمالات معينة، فإن تلك الاحتمالات ليس لها قاعدة ثابتة أو أساسية وتبعا لذلك تأتي صعوبة التفسير والتنبؤ بالنشاط الإنساني.

وبصدد ملاحظة العوامل المختلفة التي تؤثر على تشكيل النشاط الإنساني فهي (كما سلف) عوامل كثيرة ومتغيرة بصفة مستمرة. هذا إلى جانب صعوبة ضبط وعزل المتغيرات بحيث لا يستطيع الباحث رصد أثر المتغير التجريبي (المتغير المستقل) وحده على المتغير التابع لمعرفة السبب والنتيجة. هذا إلى جانب أن هذا الاتجاه له حداثته (بدأ مع عقد الخمسينات من القرن العشرين) فتأتي مشكلة أن ملاحظات النشاط الإنساني غير كافية في تلك الفترة حتى يكتشف تواترها ومن ثم انتظامها للوصول إلى تعميمات بشأنها. وعليه تأتي مشكلة استخدام التاريخ كأداة للملاحظة في التحليل السياسي، حيث لا يمكن أن تعزل المعطيات التاريخية عن زمن حدوثها مما يزيد صعوبة الوصول إلى التعميم بصددها. فكل متغير في العلوم

الاجتماعية له زمن معين[1].

وكذا بصدد عملية الملاحظة في تحليل سلوك الأفراد والجماعات فإلى جانب أن الملاحِظ والملاحَظ ذو إرادة واعية (بما يشكك في عملية الملاحظة)، فإن أدوات الملاحظة (كالمقابلة والإحصاء والوثائق) تخضع لقيم تلك الإرادات الواعية، كما أن أسلوب الاستبيان لا يذهب بعيدا عن ذلك كوسيلة للملاحظة حيث توضع الأسئلة بشكل تحكمي من ناحية وعدم صدق المجيب على الأسئلة من ناحية أخرى لعوامل متباينة. بجانب صعوبة الحصول على وثائق لتحليل الأوضاع الراهنة لعوامل أمنية واستراتيجية في مجال السياسة. وحتى عند تجميع البيانات وتخزينها في الحاسب الآلي (الكمبيوتر) فإن الحاسب ليس وسيلة لجمع البيانات وإنما هو طريقة للتحليل التي يريدها المحلل.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن أصحاب الاتجاه السلوكي حينما يتطرقون إلى موضوع معين لتحليله ينقبون عن الوحدات التي يمكن تحليلها كميا، وكثيرا ما تكون هذه الوحدات خارجة عن إطار مادة البحث المستهدفة كما أنهم لا يترددون في إحصاء ما يمكن إحصاؤه

---

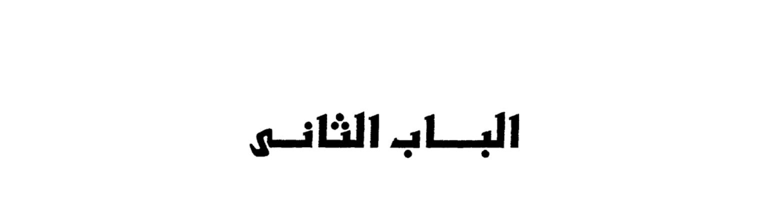
(١) راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص٢٥٦ إلى ص٢٦٠، وأيضاً: د. أسعد عبد الرحمن، مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية، ملخص لندوة وردت في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٧٦، ص٥٨. وأيضا: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص١٨. وأيضاً: د. فريد صقري، المرجح السابق، ص١.

وإبرازه في جداول منمقـــة[1].

وهكذا فإن أصحاب الاتجاه السلوكي قد حـــادوا عـــن شـــعارهم الـــذي رفعوه وهو شعار "التزاوج بيـــن التنظـــير والبحـــث" حيـــث اتجـــهوا إلـــى الاهتمام بـــأدوات البحـــث أكـــثر مـــن اهتمامـــهم بـــهدف تنظـــير عـــالم السياسية، مما أدى بهم في النهاية إلى خلـــع مزيـــد مـــن الغمـــوض علـــى تحليلاتهم لعالم السياســـة[2].

(١) وهو في هذا يكون مثل الطبيب الذي ينهك نفسه عند تشخيص مرض صدري بعد الشـــعرات المنتشرة على صدر المريض.

(٢) راجع فيما تقدم بشأن أدوات التحليل المستخدمة في التحليل الســـلوكي: د. فريـــد صقـــري، المرجـــع الســـابق، ص٢، وأيضـــاً: لمزيـــد مـــن التفصيـــل فـــي هـــذا الشـــأن ارجـــع إلى: Varma, S.P., Op. Cit. Pp. 101-107.



البـــاب الثانـــى

المبحث الأول

"النماذج البنيوية"

وهنا قبل تناول النماذج النظرية التي تستند إلى مفهوم البنية كأداة للتحليل يعرف الباحث بالتحليل البنيوي وبأبعاده في التحليل السياسي.

التعريف بالتحليل البنيوي:

ويرتكز هذا النوع من التحليل لعالم السياسة الوطني إلى مفهوم "البنية: Structure" وهو مفهوم منقول عن علم الأحياء، حيث يستخدم هذا المفهوم كأداة ذهنية لتصوير الحالة التي عليها أجزاء "الكل الواحد" والتي هي من هذا الكل بمثابة "اللبنات". وبعبارة أخرى فإن مفهوم البنية يستخدم كأداة لتصوير ما عليه لبنات البناء الواحد من تراص وتشاد. وبهذا التصور انتقل مفهوم البنية من علم الأحياء إلى العلوم الاجتماعية كأداة ذهنية لتصوير "الكيانات" الاجتماعية، على اعتبار أن كل كيان يقوم على مجموعة من أجزاء هي بمثابة تلك الأجزاء من الكائن الحي.،

من هنا فمفهوم البنية يعني النظر إلى واقع سياسي ما (بنية سياسية ما) على أنه مجموعة من أجزاء متشادة ومتراصة، وأن الهدف من التحليل البنيوي يتمثل في الكشف عن موقع وحجم كل جزء من الكل وتشاده وتراصه مع الأجزاء الأخرى التي تشاركه نفس الكيان السياسي من حيث هو كل واحد.

هذا ويفترض في استخدام مفهوم البنية على هذا النحو وجود ترابط بين

أجزاء الكل، بحيث يرتبط وجود كل جزء بوجود جميع الأجزاء الأخرى، وبحيث تعمل هذه الأجزاء متشادة مع بعضها البعض، من هنا فإن التحليل البنيوي لا يتناول وجود الأجزاء لذاتها بل وجود هذه الأجزاء من حيث تشادها وتراصها.

- أهمية التحليل البنيوي لعالم السياسة (الوطني):-

وتبرز أهمية التحليل البنيوي لعالم السياسة الوطني في تجاوزه للتحليل التقليدي (القانوني) – الذي يركز على دراسة الكيان العضوي والوظيفي للمؤسسات السياسية الرسمية في ضوء أنظمتها القانونية – إلى تحليل العلاقات الفعلية القائمة بين أجزاء عالم السياسة الوطني (الحياة السياسية) حيث يمثل عالم السياسة الوطني البنية السياسية الكبرى المؤلفة من بنيات أصغر منها.

كما تبرز أهمية التحليل البنيوي أيضاً في إظهار علاقة "البنية السياسية: Structure Politique" بالبنيات الاجتماعية الأخرى (البنية الاقتصادية – الثقافية .. إلخ). حيث يتجه التحليل السياسي المعاصر نحو دراسة البنية السياسية في الإطار الأوسع للبنية الاجتماعية، وذلك من ثنايا تشادها مع مختلف بنيات المجتمع كالبنية الجغرافية – الاقتصادية .. إلخ. وعلى اعتبار أن البنية الاجتماعية هي المحصلة الكلية لتشاد جميع هذه البنيات. والتحليل البنيوي كذلك تبرز أهميته في تحليله لبنية سياسية كبرى (المجتمع السياسي) حيث يتناول كل جزء من أجزائها ويظهر نمط العلاقات الذي يقوم بينها مما يجعلها كلاً مميزاً عن كلِ آخر (مجتمع آخر). ومن هنا يفتح التحليل البنيوي آفاقاً جديدة للدراسة العلمية من ثنايا دراسة بنيات مختلفة، فمثلاً عند دراسة

البنية السياسية لقبيلة أفريقية والبنية السياسية لدولة أوروبية فإن هناك افتراضاً لأصحاب التحليل البنيوي يتمثل في وجود تشابه في الترابط البنيوي لأجزاء البنية السياسية من مجتمع لآخر، فالبنية السياسية للقبيلة الأفريقية والدولة الأوربية تقوم على حاكمين ومحكومين، وعلى علاقات بين الحاكمين والمحكومين وهذه العلاقات هي التي تحدد نوع تلك البنية السياسية.

أما الاختلاف فيكون في الكيفية التي تمارس فيها مظاهر السلطة وفي هياكل السلطة وهنا تبرز أهمية النظرة السلوكية في التحليل البنيوي كتحليل علمي تجريبي حيث نقف بها على التباين في سلوكيات الحياة السياسية في مجتمعين يتشابهان تماماً في المؤسسات السياسية الرسمية (ويسودهما نظام سياسي واحد) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز النظرة السلوكية في التحليل البنيوي دور البيئة على نشاطات الأفراد والجماعات فالأوضاع الجغرافية والاقتصادية والثقافية لها أثر بالغ في التأثير على نشاطات الأفراد والجماعات[1].

- أبعاد التحليل البنيوي في التحليل الوظيفي والنسقي:-

وهنا يشير الباحث إلى الخلط المنتشر في الغرب بين التحليل البنيوي والتحليل الوظيفي، ذلك أن التحليل البنيوي يقف عند حد الكشف عن موقع كل

---

(١) راجع فيما تقدم بصدد أهمية التحليل البنيوي في عالم السياسة: د/ محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢١، ص ٣٢٩. وانظر أيضاً: د. حسن صعب، علم السياسة. مرجع سابق، ص ٢٢٤. وانظر أيضاً:-

- Burdeau, George, Structures Economiques et Structures Politique, Revue Francaise de Science Politique, Vol, no. 1, 1960, pp. 130 – 136.
- Grawitz, Madeleine, Op. Cit., pp. 419 – 432.

جزء من الكل وحجمه وعلاقاته بغيره من الأجزاء التي تشاركه نفس الكيان السياسي الواحد. أما عندما نريد الوقوف على وظيفة كل جزء من هذه الأجزاء فنحن نتجاوز إذن التحليل البنيوي إلى التحليل الوظيفي. ولكن في نفس الوقت لا يمكن البدء في التحليل الوظيفي دون الاستعانة بالتحليل البنيوي - أي لا يمكن الوقوف على وظيفة الجزء إلا بعد التعرف على حجمه وموقعه وعلاقاته مع الأجزاء الأخرى للكيان الواحد.

أما عن ارتباط التحليل البنيوي بالتحليل النسقي، فإن المعنيين بالتحليل النسقي حينما يحللون كياناً سياسياً ما فهم يبدءون في تحليلهم للنشاط السياسي من مفهوم "البنية" ثم ينتقلون إلى مفهوم "النسق" في معنى أنهم ينظرون إلى الواقع السياسي من ثنايا مفهوم البنية أولاً ثم يضعون اللبنات في مواقعها من النسق السياسي من حيث هو أعم وأشمل. فأصحاب التحليل النسقي (كما سيأتي) يتصورون عالم السياسة الوطني على أنه مجموعة قوى رسمية (السلطة المنظمة) ولا رسمية (الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح)، ومن ثم يبدءون من مفهوم البنية على أن الحياة السياسية (أو عالم السياسة الوطني) عبارة عن مجموعة بنيات (قوى) ثم يستخدمون مفهوم "النسق" في إظهار كيفية التفاعل بين هذه البنيات. وفي هذا الأمر استجابة لمنطق العلم التجريبي ولمستوياته، فالبنية ترتبط بمستوى "الوصف" (وصف الواقع بما هو عليه من أجزاء) وأيضاً بمستوى "التصنيف"، فالمؤسسة السياسية -كالبرلمان مثلاً- من حيث هي بنية هي كل من عناصر معنوية (أفكار وعقائد وتقاليد وبما يفضي إليه من نشاطات) وعناصر مادية (أموال وأشياء) وعناصر عضوية (بشر)، وكل هذه العناصر المكونة لهذا الكل متساندة متفاعلة على وضع يتشكل به

جهاز واحد هو البرلمان وإن بدا كل عنصر منها بوجـود متميـز. كمـا أن البرلمان كمؤسسة يمثل في نفس الوقت كينونة بذاتية متميـزة عـن الوجـود الذاتي لكل عضو من الأعضاء المكونين لها. ومن هنا يأتي استمرارها رغـم ما قد يلحق أعضاءها من تغير. وكذلك فالحياة السياسية تقـوم علـى بنيـات (قوى)، فالبنية إذن هي تصور للواقع السياسي (الحياة السياسية) منظوراً إليـه من ثنايا تراص وتشاد أجزائه وأحجامها وموقعها في البناء. ذلك بينما يـأتي "النسق" فيما بعد لتصور التفاعل الذي تجري عليه علاقات تلك الأجزاء[1].

وجملة القول إذن بشأن التحليل البنيوي أنه يرقى إلى مسـتوى التحليـل العلمي لكونه يستهدف الكشف عن موقع الأجزاء وحجمها من الكل وعلاقاتـها ببعضها، ومن ثم يقدم تفسيراً علمياً فيجاوز بذلك مستوى الوصف إلـى شـئ من التحليل العلمي. ورغم ذلك فإن هذا القدر من التحليل العلمي الذي يبلغـه التحليل البنيوي إذا ما قورن بالتحليل الوظيفي أو النسقي فهو قدر متواضع.

ولقد اختار الباحث هنا النموذج المقدم من الدكتور محمد طه بدوي كـأحد نماذج التحليل البنيوي لعالم السياسة الوطني.

(النموذج البنيوي) للدكتور / محمد طه بدوي

وهو النموذج الذي أورده الدكتور محمد طه بدوي في كتابـه "النظريـة السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية"[2]، وبداية يشير الباحث هنا إلـى

---

(١) راجع فيما تقدم بصدد أبعاد التحليل البنيوي في التحليل الوظيفي والنسقي: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق ص ٩٥، ولنفس المؤلف: النظرية السياسية، مرجع سـابق أيضاً، ص ٣١٣ ، ٣٢٠.

(٢) المرجع السابق، من ص ٣٣٠ إلى ص ٣٣٤.

أن هذا النموذج البنيوي (أي الذي استند صاحبه في بنائه إلى مفهوم "البنية" في تحليل عالم السياسة الوطني)، يعد من أبرز النماذج البنيوي التي قدمت لتحليل عالم السياسة الوطني، إن لم يكن هو النموذج البنيوي الأوحد (على حد علم الباحث) حيث لم يعن المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في الغرب بتقديم نماذج بنيوية بسبب عدم التمييز -لديهم- بين مفهومي "البنية" و"الوظيفة"، فالملاحظ أنه في كتابات هؤلاء لا توجد حدود واضحة بين المفهومين، فالكثير من بينهم لا يرى حرجاً في ربط التحليل البنيوي بالتحليل الوظيفى، ومن ثم لا يستهدفون الكشف عن مواقع وأحجام عناصر الكيان السياسي المستهدف فحسب وإنما يتجاوزون ذلك إلى الكشف عن دورها في تحقيق تكامل هذا الكيان (الكلي) المستهدف.

والدكتور "بدوي" في نموذجه هذا يرتبط إذن في تحليله لعالم السياسة الوطني بمفهوم البنية كما سلف، وهو لذلك نموذج بنيوي -أي صورة ذهنية يتصور بها عالم السياسة الوطني من ثنايا مفهوم البنية، ومن ثم فإن تحليله لعالم السياسة الوطني يعد تحليلاً بنيوياً، ففي فهمه لعالم السياسة الوطني وفي تحديد هدفه من تقديم هذا النموذج يرى في عالم السياسة الوطني (الحياة السياسية) مجموعة من عناصر (لبنات) متشادة ومتراصة، ومن ثم يرتبط بهدف من وراء هذا التحليل وهو السعي إلى الكشف عن موقع كل عنصر من الكل وحجمه ومدى تشاده وتراصه مع الأجزاء الأخرى.

وعليه فالدكتور "بدوي" يتصور الحياة السياسية على أنها بنية مركبة من مجموعة عناصر متشادة متراصة على وضع يتحقق به ترابطها الكلي، ولكي ينتهي إلى تقديم تعريف بنيوي للحياة السياسية. وهذا النموذج هو نموذج

البـــاب الثـــاني

النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة

ويعرض الباحث لهذا الباب من ثنايا الفصلين التاليين:

الفصل الأول: يتناول فيه الباحث بالتحليل والتقويم النماذج التي قدمت لتفســير عالم السياسة الوطني.

الفصل الثاني: يتناول فيه الباحث بالتحليل والتقويم النماذج التي قدمت لتفســير عالم السياسة الدولي.

الفصـــل الأول

الفصل الأول

"النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني"

"تحليل وتقويم"

تمهيد:

بادئ ذي بدء يشير الباحث هنا (وبايجاز) إلى الخطوط المشتركة التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في بنائهم لنماذجهم النظرية[1] والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: من حيث المنهج:

فهم يلتقون على المنهج العلمي التجريبي –وقد تراكمت عليه النظرة السلوكية– والذي قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير والتوقع.

ثانياً: من حيث المادة:

يلتقون على النشاطات السياسية، كمادة للتحليل، كما يلتقون على القوة كمفهوم أساس لدراسة تلك النشاطات السياسية، إلى جانب التقائهم على كون "الفرد" و"الجماعة" يمثلان معاً وحدة التحليل، حيث ينظرون إلى عالم السياسة الوطني من ثنايا نشاطات الأفراد والجماعات ودونما تمييز بين الرسمي واللارسمي منها.

---

(١) وذلك بعد أن قدم الباحث عرضاً مفصلاً عن الخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها علماء السياسة التجريبيون المعاصرون في تحليلهم للحياة السياسة، وعن معالم الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، وكل ذلك من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل.

ثالثاً: من حيث أدوات التحليل:

وهم يتفاوتون فيما بينهم في استخدام مزيج من الأدوات الذهنية (كاستعارة مجموعة مفاهيم جاهزة من العلوم الطبيعية – حال مفهوم: القوة – البنية – الوظيفة – النسق .. إلخ) والأدوات البحثية (كالأساليب الرياضية والإحصائية .. إلخ) كأدوات للتحليل الكمي لنشاطات الأفراد والجماعات.

وإذ أشار الباحث هنا للخصائص المنهجية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية عند تنظيرهم لعالم السياسة الوطني (في جملته)، للانتهاء إلى وضع نماذج نظرية لواقع ذلك العالم لكي تتخذ أداة ذهنية يسترشد بها في فهم وتحليل ذلك العالم. ينتقل هنا إلى تناول هذه النماذج من ثنايا المباحث التالية:

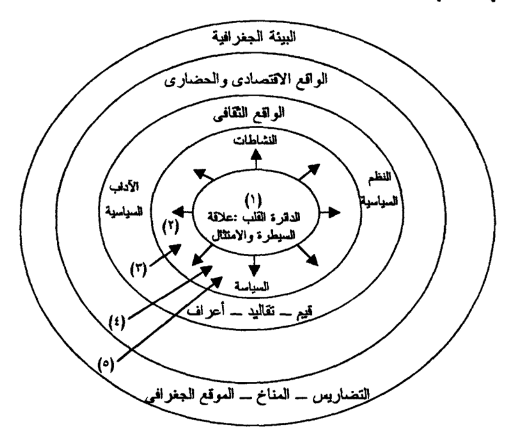
المبحث الأول: ويعرض فيه الباحث التعريف بالتحليل البنيوى في مجال عالم السياسة الوطني ثم يعرض لأحد النماذج البنيوية التي قدمت في تحليل عالم السياسة الوطني وهو نموذج الدكتور/ محمد طه بدوي.

المبحث الثاني: ويتناول فيه الباحث التعريف بالتحليل الوظيفي في مجال عالم السياسة الوطني، ثم يعرض لنموذج "ألموند" الوظيفي كأحد أبرز النماذج التي قدمت في هذا الشأن.

المبحث الثالث: ويعرف فيه الباحث التعريف بالتحليل النسقى في مجال عالم السياسة الوطني، ثم يعرض لنموذج "ديفيد إيستن" حيث يأتي في مقدمة النماذج النسقية في تحليل عالم السياسة الوطني.

المبحث الرابع: ويعرض فيه الباحث التعريف بالتحليل النسقي الاتصالي، ولأبرز النماذج التي قدمت بهذا الصدد وهو نموذج "دويتش".

علمي لأن فروضه كلها مصورة من الواقع بالملاحظة. حيث يبـــدأ صاحبــه بالقول بأن الملاحظة تشير إلى أن الحياة السياسية (عالم السياســـة الوطنـــي) تقوم على مجموعة من لبنات متشادة ومتراصة وتمثلها في شكل دوائر خمســة هي كما يلي:-



"الرسم التوضيحى للنموذج البنيوى للدكتور محمد طه بدوى [(١)]"

الدائرة الأولى "الدائرة القلب": حيث بدأ منها الدكتور "بـــدوي" نموذجــه لتحليل عالم السياسة الوطني انطلاقاً من أنها تمثل صلب هذا العالم، فيقـــول:

---

(١) المرجع السابق ص ٣٥٩ .

إن من المتفق عليه علميا، أو بعبارة أخرى إن من الحقائق العلمية المستقرة في المعرفة السياسية (كحقائق صورت من الواقع بالملاحظة وحققت صحتها بالتجريب) أن صلب عالم السياسة الوطني يتمثل في علاقة السيطرة والامتثال. ذلك أن السياسة في جملتها جوهر في الإنسان – أي حقيقة فيه وهي من طبعه، وأن هذا الجوهر في الإنسان قد ثبت عن طريق التحليل العلمي أنه يتمثل فيما نسميه "بعلاقة السيطرة والامتثال" فعلماء النفس التجريبيون قد أثبتوا علميا بأنه ما من إنسان إلا ولديه درجة من الرغبة في السيطرة على الآخرين. الأمر الذي يجعل من الحكم أو السيطرة على الآخرين شهوة أو فطرة أو غريزة إنسانية. وفي نفس الوقت فلكل إنسان درجة من الاستعداد للطاعة إذا أمر. وهذا التناقض داخل الإنسان يعبر عن ذاته حين يعيش الإنسان (والذي هو اجتماعي بطبعه) في مجتمع بظاهرة سياسية خالدة تأتي في مقدمة الظواهر السياسية جميعا وهي ظاهرة "التميز السياسي" والتي تعني انقسام المجتمع إلى ممتثلين ومسيطرين: محكومين وحاكمين – أي علاقة سيطرة من ناحية وعلاقة امتثال من ناحية أخرى.

وهذا التناقض يقابل في أيامنا ما نسميه في الاصطلاح بالتناقض بين السلطة والحرية.

كما أن علاقة السيطرة والامتثال والتي اصطلح على تسميتها "بجوهر السياسة في الإنسان" تفضي أيضاً إلى ظاهرة سياسية خالدة وهي ظاهرة "السلطة السياسية" والتي تعني كحدث اجتماعي الاحتكار الفعلي لأدوات العنف (من جانب الحاكمين وفي مواجهة المحكومين المجردين منها) من أجل تحقيق الخير العام. كما تفضي أيضاً علاقة السيطرة والامتثال إلى ظاهرة سياسية خالدة وهي ظاهرة "الضبط السياسي: Ordre Politique" وهي تعني التمييز بين الآمرين والمطيعين المرتكز إلى الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في الجماعة لحساب سلطة الأمر احتكاراً كافياً بذاته لتحقيق الانضباط الذي يقتضيه السلام الاجتماعي في الداخل وأمن الجماعة إزاء العالم الخارجي. وهذا الضبط السياسي يمثل البنيان السياسي "Structure Politique" الثابت لعلاقة الأمر والطاعة (السيطرة والامتثال) في شتى المجتمعات السياسية على تباين الزمان والمكان، من هنا فإن هذه الظواهر جميعاً (ظاهرة التميز السياسي وظاهرة السلطة السياسية وظاهرة الضبط السياسي) تأتي من أصل واحد وهو علاقة السيطرة والامتثال كصلب ثابت على طول التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية والتي لا تختلف من حيث هي صلب وذلك في الجماعات الأولى المتخلفة كالعشائر أو القبائل وفي المجتمعات السياسية الأكثر تقدماً. فكل هذه التجمعات تشترك في صلب واحد هو علاقة السيطرة والامتثال بظواهرها الثلاثة الرئيسية بعيداً عن ارتباط هذا الصلب بالقيم الخارجة عنه والتي تتغير بتباين الحضارات والثقافات ودرجات التقدم في التقنية السياسية والدستورية، فكل هذه ليست أكثر من هياكل خارجية متغيرة ومتراكمة على صلب عالم السياسة وهو علاقة السيطرة والامتثال. وهذا الصلب مكانه من النموذج مكان القلب أو الوسط بالنسبة للدوائر (البنيات) الأخرى.

وهكذا فإن الظاهرة السياسية بمدلولها الضيق "علاقات السيطرة والامتثال" يتصورها صاحب النموذج في الدائرة القلب التي لا تتغير من مجتمع إلى آخر، لأنها خاصة من خواص الإنسان الاجتماعي، ولكن الذي يتغير من مجتمع لآخر هو النشاط السياسي الذي تستدعيه الدائرة القلب "علاقات السيطرة والامتثال".

الدائرة الثانية: ويتصورها صاحب النموذج في دائرة النشاطات السياسية، فمن الدائرة القلب "علاقات السيطرة والامتثال" تتبعث نشاطات سياسية، أو بمعنى آخر فإن هذه العلاقة التي تمثل صلب عالم السياسة الوطني لابد وأن تمثل (تترجم) عملاً في نشاطات سياسية – أي في أفعال تتبعث من الطرف المسيطر متجهة إلى الطرف المطيع، فالسيطرة من حيث هي أفعال هي فعل إرادة في إرادة أو فعل عقل في عقل تقتضي من القائمين عليها نشاطات. ونفس الشيء بالنسبة للأطراف الأخرى لتلك العلاقة والذين هم أعضاء المجتمع الكلي (منفردين أو مجمعين في جماعات) بوصفهم ممتثلين، إنهم هم الآخرون يمارسون ألواناً من نشاطات تتبعث من موقعهم في تلك العلاقات.

وهذه النشاطات السياسية من الطرفين (المسيطر والممتثل) تتغير من مجتمع إلى آخر وهذا التغير في ملامحها أو أساليبها مرهون بتغير العوامل المحيطة بها في مجتمعها والتي تتجه إليها من الدوائر التالية في النموذج (الدائرة الثالثة والرابعة والخامسة).

الدائرة الثالثة: ويتصورها الدكتور "بدوي" في دائرة الواقع الثقافي، فالنشاطات السياسية للأفراد والجماعات التي تعمل في إطار مجتمعها الكلي

ترتكز إلى وحدته الثقافية وتنفعل بها. إن نشاطات الأفراد والجماعات تنفعل بالضرورة بأفكارهم وعقائدهم، ومن ثم بقيمهم وما تؤدي إليه من تقاليد وأعراف بصرف النظر عن طبيعة مصادرها: ميتافيزيقية أو سماوية أو وضعية. ومن هنا فإن الوضعيات الاحتماعية من قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه لا تؤثر في النشاطات السياسية للأفراد والجماعات فحسب وإنما تفرز فوق ذلك نظماً للحياة السياسية مكتوبة أو عرفية والتي تعني بالتنظيم العضوي والوظيفي لسلطة الأمر ولعلاقاتها في مجتمعها، كما تفرز آداباً سياسية.

إن صلب عالم السياسية "علاقات السيطرة والامتثال" تكسوه عوامل كيفية كالقيم والتقاليد والأعراف وهي عوامل تطوع ذلك الصلب وتشكله – أي تتراكم فوق ذلك الصلب دون أن تغير من حقيقته، وبذلك يتغير شكل عالم السياسة الوطني مع تغير قيم وتقاليد المجتمعات، وبالفعل ثبت بالملاحظة والتجريب أن الواقع الثقافي لكل مجتمع يلعب دوراً مرموقاً في تصوير واقعه السياسي وذلك عن طريق ما يصدر عنه من قيم وتقاليد وأعراف متراكمة على صلب عالم السياسة الثابت فيكسبه هياكل خارجية قيمية بحتة تجعل منه ما هو جدير بأن يوصف بأنه نظام سياسي. إن هذه القيم والتقاليد والأعراف حين تتراكم على "علاقة السيطرة والامتثال" تجعل منها علاقات منظمة، وبهذا تتحول هذه القوة الخام إلى قوة مطوعة (منظمة)، وهذه العلاقة السياسية المنظمة تهيئ لظهور ما يسمى "بالنظام السياسي" والذي يعني إذن تنظيم علاقة السيطرة والامتثال وفقاً للقيم والتقاليد والأعراف، وهذه العلاقة السياسية "السيطرة والامتثال" لا تختفي رغم ما يتراكم عليها من هياكل – من

مؤسسات سياسية حاكمة ومن حيث تركيب هذه المؤسسات العضوي والوظيفي من ناحية أو التزاماتها بقيم مجتمعها من ناحية أخرى، وهناك الآداب السياسية التي تفرزها أيضاً القيم والتقاليد والأعراف وهي تلك الآداب التي تراعى في علاقات الحاكمين بالمحكومين (كالمصارحة السمحة بين الحاكمين والمحكومين).

وهكذا فإن الواقع الثقافي للمجتمع الذي نحلل الحياة السياسية فيه له تأثير بالغ، فالثقافة هي التي تحكم النشاطات السياسية، ولذلك لا يمكن تجاهل النظم السياسية أو الآداب السياسية التي تفرزها ثقافة المجتمع عند تحليل الحياة السياسية لمجتمع معين. ففي مجتمعات السلطة المشخصة تتمثل ثقافتها في كون الملك ممثلاً للإرادة الإلهية (كما في أوربا في العصور الوسطى) حيث يتلقى سلطانه من الله ومن ثم لا يسأل إلا أمام الله (وهذه قيمة). ولذلك تصبح السلطة في هذه المجتمعات بحكم طبيعة الثقافة التي تؤمن بها سلطة مشخصة، وعندما جاءت أفكار القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوربا (أفكار "لوك" و"روسو" و"مونتسكيو") حيث نادت بتقييد سلطة الحاكم فبدا لأفراد الشعوب الأوروبية آنذاك أن الأصل في السلطة أنها مقيدة ومن ثم نشاطها مقيد وأن للمحكومين حق مقاومة القائمين على السلطة إذا ما استبدوا، ومن ثم جاءت ثقافة جديدة تحكم النشاطات السياسية لعالم السياسة الوطني في العصور الحديثة، مما فتح المجال لقوى أخرى غير قوة السلطة الرسمية حيث ظهرت قوى (أو جماعات) جديدة تشارك مؤسسات الدولة الرسمية في وظيفتها السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح. وذلك كله جاء على مقتضى طبيعة ثقافة هذه المجتمعات الليبرالية (مجتمعات النظم الحرة)

التي تقوم على الأيديولوجية الليبرالية (فلسفات القرنين السابع عشر والثـــامن عشر)، إلى جانب استناد هذه المجتمعات في مجال الحياة السياسية إلى تعـــدد الآراء والمصالح وإعطاء قدر كبير من حرية الرأي، وعليه تنشأ في داخلـــها قوى لا رسمية تنشأ نشأة واقعية (فعليـــة) كـــالأحزاب وجماعـــات الضغـــط والمصالح وذلك في مواجهة القوى الرسمية والتي تتمثـــل فـــي المؤسســـات السياسية الرسمية للدولة والتي تنشأ نشأة قانونية.

الدائرة الرابعة: ويتصور الدكتور بدوي تلك الدائرة الرابعة فـــي دائـــرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية. حيث يقول "إن درجة الوفرة والنـــدرة فـــي علاقتها بالكم البشري القائم عليها، مع القدرات الحضارية المتاحـــة (درجـــة التقدم التكنولوجي) على تطويع معطيات الطبيعة بصفة عامة واســـتغلالها، إن هذه معاً تؤدي دوراً مباشراً في تشكيل أساليب الحياة الاجتماعية بما في ذلـــك الحياة السياسية. فلقد ثبت (بالملاحظة والمقارنة) أن هناك علاقة بين النشـــاط السياسي من ناحية وبين الواقع الاقتصادي والحضاري مـــن ناحيـــة أخـــرى. فالثورة الصناعية – مثلاً جاءت تعبيراً عن التغـــير فـــي الواقـــع السياســـي والاقتصادي والحضاري معاً، فهي من الناحية الاقتصادية والحضارية تعنـــي ثورة في تكنولوجيا الإنتاج حيث حدث تغير جذري في أدوات الإنتـــاج فـــي نهاية القرن الثامن عشر فانتقل الإنتاج من كونه إنتاجاً يدوياً إلى كونه إنتاجـــاً آلياً وهذا هو الوجه الأول للثورة الصناعية (كجانب فني محض)، أما الوجـــه الثاني والأهم فهو أن لفظة "ثورة" تشير إلى تغير اجتماعي جذري فقـــد آلـــت السلطة لطبقة جديدة بعد انتزاعها من طبقة أخرى، لقد أصبح الصنـــاع هـــم الحكام بدلاً من النبلاء وملاك الأرض، ومن ثم فقـــد صحـــب هـــذا التقـــدم

التكنولوجي انتقال السلطة من طبقة لأخرى – أي حدث تغير لمعالم المجتمع السياسية.

من هنا فإن الثورة الصناعية قد أحدثت تغييرا جذريا في الواقع الاقتصادي حيث كانت أوربا في ذلك الوقت تنتقل بمعدل سريع من الاقتصاد العقاري إلى الاقتصاد التجاري والصناعي، وفي نفس الوقت حدث تغير في الواقع السياسي، فنتيجة لفلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر (فلسفات سيادة الشعب "لروسو" وسيادة الأمة "للوك") وذلك في مواجهة الفلسفات السابقة عليها والتي كانت ترتبط بها النظم الملكية آنذاك وهي فلسفات سيادة الملوك، ووصلت تلك الفلسفات إلى قمتها في أواخر القرن الثامن عشر، حيث كان التجار والصناع ينتمون إلى الفئة (الطبقة) الثالثة التي تسمى بالبرجوازية، وكانوا قد وصلوا إلى درجة من الثراء بحكم ازدهار التجارة والصناعة بينما كان الاقتصاد العقاري يضمحل تدريجيا، ثم انتهى الأمر في الواقع إلى قدرة البرجوازيين على انتزاع السلطة السياسية من يد الملوك والنبلاء القدامى من خلال ثورات القرن الثامن عشر متأثرين بتلك الفلسفات (فلسفات سيادة الشعب وسيادة الأمة). وفي تلك الفترة كانت ظاهرة تطور تكنولوجيا الإنتاج في الصناعة من الإنتاج اليدوي إلى الانتاج الآلي. الأمر الذي أدى إلى ظاهرة الإنتاج الكبير كظاهرة حضارية مما أدى في النهاية إلى مشكلة اقتصادية تمثلت في مشكلة فائض الانتاج ومشكلة البطالة. ولما كان هؤلاء البرجوازيون قوة اقتصادية وتمكنوا من انتزاع السلطة ومن احتكارهم لها أوجدوا حلا سياسيا لتلك المشكلة الاقتصادية، فنتيجة لظاهرة الفائض الكبير جاءت ظاهرة سياسية في القرن التاسع عشر لم تكن معروفة من قبل

ألا وهي ظاهرة "الاستعمار" والتى ما كان لها أن تظهر كحل لهذه المشكلة الاقتصادية ما لم تكن السلطة السياسية في يد مالكي أدوات الإنتاج الجديد (البرجوازيين) حيث تدخلت السلطة لحساب حل هذه المشكلة.

مما سبق فإن تكنولوجيا الإنتاج كظاهرة حضارية أدت إلى ظاهرة اقتصادية (الإنتاج الكبير)، ومن ثم فإن الجمع بين التكنولوجيا وبين الحضارة وبين الاقتصاد – أمر يؤكده الواقع وكل ذلك أثر تأثيراً بالغاً على الواقع السياسي. وكذلك فإن ظاهرة التقدم الصناعي والتي صاحبها الإنتاج الكبير استدعت تجمعات مكثفة من العاملين في الصناعة حول مراكز الصناعات الكبيرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذا الاقتصاد الجديد (الذين كانوا يجمعون بين الملكية الصناعية والسلطة السياسية) كانت العلاقات بينهم وبين العمال المكثفي العدد غير متكافئة، وكان الضغط شديداً من جانب ملاك الصناعة على هذه الفئة الجديدة التي راح عددها يتزايد بظاهرة الإنتاج الكبير، فنشأت طبقة جديدة ضخمة بمصالح متميزة، ومن ثم لابد لها من أن تعبر عن مصالحها، فبدأت قوة جديدة تظهر في الحياة السياسية هناك لم تكن موجودة من قبل أخذت في النمو حتى انتهت إلى أن تصبح قوة معاصرة ضاربة في الحياة السياسية فى الغرب وهي النقابات العمالية، التي أفرزها ذلك الواقع الاقتصادي والحضاري الجديد. وبلغت اليوم في الغرب إلى درجة من القوة في الحياة السياسية جعلتها القوة الوحيدة القادرة على إسقاط الحكومات كما في بريطانيا. وكل هذا يوضح أن الواقع الاقتصادي والحضاري يلعب دوراً بالغ الأهمية في عالم السياسة في التأثير على النشاط السياسي ومن ثم فلا مناص من اعتبار الواقع الاقتصادي والحضاري لبنة من

لبنات الحياة السياسية. ذلك أن ما عليه الموارد المتاحة في كل مجتمع من حيث الوفرة والندرة دوره في النشاطات السياسية في الداخل والخارج. ومن هنا يأتي الترابط والتشاد والتراص بين دائرة النشاطات السياسية ودائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية، فالنشاطات السياسية تتلازم مع موارد المجتمع المتاحة من ناحية، ومن ناحية أخرى مع درجة التقدم الحضاري على نحو ما سلف بشأن الثورة الصناعية في أوربا حيث هيأت ألواناً من النشاطات السياسية لم تكن معروفة في مجتمعاتها من قبل كنشاطات جماعات الضغط العمالية (نقابات العمال).

الدائرة الخامسة: وهي الدائرة التي يتصورها الدكتور "بدوي" في البيئة الجغرافية، حيث تتأثر النشاطات السياسية كذلك ببيئة مجتمعها الجغرافية (طبيعة الأرض: "التضاريس" والمناخ والموقع الجغرافي وغيرها). فللأوضاع الجغرافية دورها في تكييف نشاطات الجماعات الإنسانية وأنماط حياتهم. فبالنسبة للتضاريس (طبيعة الأرض) فإن الملاحظة تشير إلى أن النشاطات السياسية لجماعات الصحراء وأساليب حياتها تختلف عن الجماعات التي تسكن الجبال أي الجبليين) وعن سكان الوديان والأنهار. فسكان المناطق الصحراوية نظراً لتبعثرهم الشديد حيث لا كثافة سكانية لا تقوم فى مناطقهم حياة سياسية. ذلك أن الحياة السياسية تقتضى وجود كثافة سكانية فتقوم فيها القوى السياسية المتفاعلة فيما بينها. وكذلك بالنسبة لجماعات أواسط أفريقيا حيث تقضي الطبيعة هناك بتبعثر الأفراد في جماعات صغيرة تكاد تنعزل كل منها عن الأخريات بسبب الكثافة النباتية (الغابات) ولذلك مردود على الحياة الاجتماعية والسياسية هناك، فهذه الجماعات لم تلتق ثقافياً ولا تاريخياً، حيث

حجبتها الغابات الكثيفة عن بعضها البعض فنشأت نشأة ذاتية وكل جماعة بلهجة محلية، فلم تستطع هذه الجماعات أن تتخاطب فيما بينها إلا بدخول الاستعمار الأوربي وتجميعه لها تحت حكم سياسي واحد، فراحت هذه الجماعات تتخذ من لغة المستعمر لغة لها، كل حسب المستعمر الذي حل عندها. كذلك بالنسبة لسكان الأراضي الزراعية (سكان الوديان والأنهار) فإن حياتهم السياسية متواضعة مقارنة بسكان المناطق الصناعية حيث الكثافة العالية للسكان في المدن الصناعية، فسكان المناطق الزراعية يتميزون بتجمعهم في قرى ومن ثم لا كثافة للسكان بل يظلون مبعثرين وإلى حد ما بعيدين عن مركز السلطة وهم يعتقدون أن هذه السلطة كينونة مخيفة تجلب الضرائب.

وبالنسبة للمناخ فإن له دوره في أمزجة البشر، وله تأثيره في الحياة السياسية، وبخاصة في المشاركة في الحياة السياسية من جانب الأفراد إلى حد أن "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" قد ذهب إلى القول بأن هناك علاقة بين الطقس (المناخ) وبين السياسة، فعنده – أن سكان المناطق الحارة لا يحتاجون من وجهة نظره إلا لديكتاتوريين حيث لا يحتكمون إلى العقل كثيراً في تصوره مقارنة بسكان المناطق الباردة، وهو قول لا سند علمي له.

هذا ولا تقتصر أهمية الأوضاع الجغرافية بالنسبة للحياة السياسية على طبيعة الأرض (التضاريس)، والمناخ، فإن للموقع الجغرافي أهميته في أساليب حياة الجماعات الاقتصادية، فالاعتماد على الصيد من البحر مرهون بموقع أرض الجماعة منه، ولموقع الجماعة الجغرافي أهمية في مجال سياستها من الجماعات الأخرى فمواقع المرور الدولية تهيئ للجماعات القائمة

عليها إمكانية التحكم في مصالح الجماعات المنتفعة بهذه المواقع هذا في حالة كون هذه الجماعة على درجة من القوة تحمي هذه المواقع من الجماعات الأخرى، وتستطيع أن تتخذ من هذه المواقع أداة فعالة في التأثير والضغط على الجماعات الأخرى بما يخدم مصالحها. أما في حالة الضعف فإن هذه المواقع تؤدي دوراً سلبياً لأن الجماعات المنتفعة القوية تتجه إلى الممر لغزوه وضمه وذلك تأميناً لمصالحها. بل إن الجماعات التي لا منفذ لها على البحار العامة تظل أعقد قضاياها في محاولة الوصول إلى علاقة طيبة بينها وبين الجماعات المطلة عليها، ومن ثم فإن سياساتها الخارجية تنصب على هذا الأمر. وكذلك فإن الجماعات التي تعاني من مشكلة الضغط المكاني تبعاً لعدم استجابة رقعتها الجغرافية بمواردها لمعدل نموها السكاني كثيراً ما تتجه إلى السياسة التوسعية على حساب جاراتها إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ذلك فضلاً عما قد تؤدي إليه هذه المشكلة من مشكلات اجتماعية تهيئ لانتشار الأفكار والحركات المهددة للأوضاع السياسية القائمة.

وهنا تبرز مسألة من أهم مسائل علم العلاقات الدولية، وهي مسألة طبيعة العلاقة بين الأرض والسياسة – أي بين الأوضاع الجغرافية والسياسات الخارجية للدول. فثمة مدرسة تؤكد حتمية هذه العلاقة (على نحو ما أشار الباحث من قبل)، وهي المدرسة الألمانية النشأة التي بدأت بالجغرافي الألماني "راتزل: Ratzel" في أواخر القرن التاسع عشر، والتي كان من اتباعها الجغرافي الإنجليزي "ماكيندر"، وكذلك "هوشوفير" الألماني في صدر القرن العشرين، ويتمثل الخط الرئيسي لهؤلاء جميعاً في أن للأرض علاقة بالسياسة مضمونها أن سياسات الدول تأتي على مقتضى أوضاعها الجغرافية وأنه على

ساسة الدول مراعاة ذلك في رسم سياستها وإلا جاءت هذه السياسات هشة غير قادرة على الاستمرار. أنها المدرسة التي عرفت باسم مدرسة "الجيوبولتيك" ..، وكل ذلك في مواجهة موقف المدرسة الفرنسية القائلة بأن علاقة الأوضاع الجغرافية بسياسات المجتمعات هي علاقة نسبية – في معنى أن هذه السياسات تتكيف بتلك الأوضاع ولكنها لا تأتي كأثر حتمي لها، فإن من المواقع الجغرافية ما يهيئ للجماعة الواقعة عليها القوة حين تتاح لها عوامل أخرى تهيئها لذلك كالقوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي. ذلك بينما يستدعي نفس الموقع بالنسبة للجماعة الواقعة عليه تطلع الجماعات الأقوى إليه مما قد يؤدي إلى سيطرتهم سياسياً على مقدرات تلك الجماعة.

وهكذا فإنه رغم الخلاف بين أصحاب مدرسة "الجيوبوليتيك" والمدرسة الفرنسية حول نسبية أو حتمية العلاقة بين الأرض والسياسة، إلا أن المدرستين تلتقيان على أهمية الموقع الجغرافي للجماعات الإنسانية، فالبيئة الطبيعية (الجغرافية) بتضاريسها ومناخها وموقعها لها دور لا يتأتى إنكاره في كثير من جوانب نشاطاتها السياسية، وعليه تعد البيئة الجغرافية مقوماً من مقومات النشاطات السياسية ومن ثم مقوماً من مقومات الحياة السياسية.

وانطلاقاً مما سبق كله فإن الظاهرة السياسية بمدلولها الضيق "علاقات السيطرة والامتثال" – والتي تمثلها الدكتور "بدوي" في الدائرة القلب في نموذجه – ثابتة لا تتغير من مجتمع لآخر، لأنها خاصة من خواص الإنسان الاجتماعي، ولكن الذي يتغير من مجتمع لآخر هو النشاط السياسي الذي تستدعيه تلك الدائرة القلب – والذي يتمثل من حيث موقعه في النموذج في الدائرة الثانية. وتغير هذا النشاط في ملامحه وأساليبه مرهون بتغير العوامل

المحيطة به والتي تتجه إليه من الدوائر الثانية في النموذج من دائرة الواقع الثقافي ودائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية ودائرة البيئة الجغرافية. وهذه الدوائر (من الدائرة الثانية إلى الخامسة) تمثل أوضاعاً متغيرة بطبيعتها من مجتمع لآخر وبالنسبة لنفس المجتمع من زمان إلى زمان، وعليه فإنها تكون بالنسبة للحياة السياسية عوامل متغيرة، وفي هذا التصور تقبع حقيقة تغير أساليب النشاط السياسي وأنماطه بل وتغير آداب السياسة ونظمها من مجتمع لآخر ومن زمان إلى زمان بالنسبة لنفس المجتمع.

وفي نهاية النموذج، وبعد أن استعرض الدكتور "بدوي" بنيات الحياة السياسية (عالم السياسي الوطني) في تشادها وتراصها وعلاقاتها فيما بينها، انتهى إلى تقديم تعريف بنيوي للحياة السياسية، فعرفها بأنها مجموعة من النشاطات التي تنبعث من علاقات السيطرة والامتثال منفعلة بعناصر بيئتها الاجتماعية (الثقافية – الاقتصادية والحضارية – الجغرافية).

- تقويم النموذج البنيوي للدكتور بدوي:-

وهكذا يكون الدكتور بدوي قد قدم نموذجاً تشريحياً لعالم السياسة الوطني، مصوراً فروضه من الواقع بالملاحظة ومحققاً صحتها بالتجريب، ومستخدماً التاريخ كأداة لملاحظته للواقع، فقد قام باستعراض بنيات عالم السياسة الوطني واستهدف بذلك بيان موقع وحجم كل بنية من هذا العالم، كما أظهر مدى الترابط بين هذه البنيات. ومن هنا يكون الدكتور "بدوي" قد تناول بنيات عالم السياسة الوطني لا من حيث ذاتها بل من حيث ترابطها سعياً وراء البحث عن تشادها وتراصها وهو بذلك يكون قد تجاوز التحليل النمطي لعالم السياسة الوطني حيث قام بتحليل العلاقات الفعلية التي تحكم هذه البنيات، وجعلنا نقف

على التباين في نظم الحكم بين المجتمعات المختلفة، وساعد على ذلك أنه قــام بدراسة تلك النشاطات في إطارها الأشمل – أي فـــي إطارهـــا الاجتمـــاعي الشامل، وموضحا مدى تـــأثر تلـــك النشـــاطات ببنيـــات مجتمعـــها الثقافيـــة والحضارية والاقتصادية والجغرافية.

وهذا النموذج تبعا لكون صاحبه يستند بالأساس إلى مفهوم "البنيـــة" فـــي تحليله لعالم السياسة الوطني، فإنه يقف عند حد التعريف بموقع وحجم كيانـــات عالم السياسة الوطني دون أن يجاوز ذلك إلى التعريف بأدوارها (فـــهذا مـــن شأن التحليل الوظيفى)، أو التعريف بكيفية تفاعل هذه الاجزاء تفـــاعلاً يـــهيئ إلى الاتزان الكلى لمجتمعها (فهذا من شأن التحليل النسقى). هذا إلى جانب تركـــيز صاحب النموذج على النشاطات السياسية – كمادة تحليل لعالم السياسة الوطني.

وهنا يشير الباحث إلى الدور العلمي الذي يؤديه هذا النموذج في التفســير العلمي ، فهو النموذج الأوحد الذى يقدم لنا تفسيراً علمياً لتباين سياسات الـدول وأنظمتها السياسية تبعا لتبـــاين الأوضـــاع الثقافيـــة (خاصـــة) والحضاريـــة والجيوبولوتيكية، ومن ثم إعطاء تفســير علمـــي لتعـــثر حركـــات التحديـــث الدستوري نقلا عن النظم العريقة لتباين الثقافات والحضارات.

المبحث الثاني

"النماذج الوظيفية"

وهنا في هذا المبحث يعرض الباحث التعريف بالتحليل الوظيفي، ولأبعـاده في التحليل السياسي، ثم يعرض لأحد هذه النماذج الوظيفية وهو نموذج ألموند الأمريكي.

- التعريف بالتحليل الوظيفي: "Functional Analysis" [1]:-

ويرتكز هذا النوع من التحليل العلمي على مفهوم "الوظيفة Function"، وهو مفهوم مستعار من علم الأحياء حيث يتصور به علماء الأحياء المهمة (الدور – الوظيفة) التي يؤديها كل عنصر من عناصر الكائن الحي للبنيان الذي هو جزء منه. فالحياة في تصورهم طبقاً لهذا المفهوم هي مجموعة الوظائف التي تقاوم الموت (وكل ذلك بإذن الله قطعاً). فهذه الوظائف التي يتكون منها البنيان البشري (الكائن الحي) كوظيفة التنفس والهضم .. إلخ هي أدوار مجتمعة تمكن الكائن الحي من الاستمرار في الحياة[2].

وعند نقل مفهوم الوظيفة إلى العلوم الاجتماعية كأداة ذهنية للفهم والتحليل. فإن علماء الاجتماع في تحليلهم للكيانات الاجتماعية راحوا يستخدمون مفهوم "الوظيفة" على أنه يعني ما يؤديه الأفراد في مجتمع أو تنظيم معين من أدوار بحكم موقعه فيه. فالباحث في العلوم الاجتماعية حين يرتبط بمفهوم الوظيفة في تحليله لمادة بحثه فإنه يتمثلها على أنها مجموعة من أدوار يتحقق بأدائها استمرار الكل – أي استمرار الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. ويكون الباحث هنا قد ارتبط في تحليله لمادة البحث بمفهوم "الوظيفة" على أساس استهداف الكشف عن الأدوار التي تؤدى فتحقق استمرار الكل، فيصبح التحليل تحليلاً وظيفياً[3].

---

(١) : راجع بصدد التحليل الوظيفي لعالم السياسة بصفة عامة:
Roy E. Jones, The Functional Analysis of Politics – AnIntroductory Discussion, Humanities Press, New York, 1967.

(٢) : انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

وهنا يشير الباحث إلى الدور الخطير الذي يقوم به مفهوم "الوظيفة" في التحليل السياسي. ذلك أن من الظواهر السياسية ما لا تقبل بطبيعتها إلا أن تعرف من ثنايا وظيفتها، "فالسلطة السياسية" والتي هي صلب عالم السياسة لا تعرف لذاتها، وإنما تعرف من ثنايا وظيفتها، فهي في ذاتها تعني الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في المجتمع، والاحتكار لا يعتبر بذاته "سلطة سياسية" وإنما الذي يجعل منه سلطة سياسية هو ذلك الدور الذي يؤديه والذي يتمثل في تحقيق الخير العام للمجتمع.

وهكذا فإن مفهوم "الوظيفة" لا يعدو أن يكون مفهوماً نتصور به حالة "التكامل" التي عليها بنيات الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، ومن ثم كأداة ذهنية لفهم هذا التكامل وتفسيره. إنه مجرد أداة للتحليل حين يرتبط بها الباحث يسمى تحليله "بالتحليل الوظيفي"[1].

والتحليل الوظيفي من ناحية لا ينفصل عن التحليل البنيوي، فالتحليل البنيوي يستهدف الكشف عن موقع وحجم كل جزء من الكل، وكل ذلك تمهيداً للتحليل الوظيفي الذي يأتي دوره بعد ذلك لكي يستهدف الكشف عن دور (وظيفة) كل جزء من هذا الكل، ومن ثم الكشف عن الأدوار التي تؤدى مجتمعة فيتحقق بأدائها تكامل واستمرار الكل، وهذا لا يقتضى عدم التميز بين التحليلين: البنيوى والوظيفى، فلكل منهما موقعه فى التحليل السياسى المعاصر. ومن ناحية أخرى فإن التحليل الوظيفي يتم في إطار مفهوم "النسق" من حيث هو مفهوم نتصور به سير عالم السياسة وانتظامه. ففي هذا الاطار يأتي التحليل الوظيفي للحياة السياسية لتفسير روابط الواقع السياسي على

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ٣٢٧.

وضع يجعل من "مفهوم النسق" الأساس الذهني للتحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني.. ذلك أن تصور "الوظيفة" كمفهوم يرتكز على أنه ليس ثمة وظائف إلا في إطار كل بذاتية متميزة يتحقق قيامه واستمراره بمجموعة من أعضاء بوظائف تتجه متساندة إلى بلوغ هدف نهائي مشترك هو استمرار الكل. وبهذا المعنى يعمل مفهوم "الوظيفة" في انسجام تام مع مفهوم النسق وفي إطاره [1].

ومن جملة ما سبق فإن التحليل الوظيفي وهو يرتبط من ناحية بالتحليل البنيوي ومن ناحية أخرى بالتحليل النسقي يقوم على المقومات التالية:-

أولها: النظر إلى الحياة السياسية باعتبارها نسقا متكاملا يقوم على عدد من البنيات أو عدد من "الأنساق التحتية SubSystem" المترابطة والمتكاملة، وأن هذا التكامل بين هذه البنيات يقوم على التأثير المتبادل بين هذه البنيات المكونة للحياة السياسية.

ثانيها: أن كل بنية في هذا النسق الكلي (الحياة السياسية) تقوم على أداء وظيفة معينة، وأداء هذه الوظائف من تلك البنيات مجتمعة تعمل على تكامل النسق الكلي واستمراره. أو بعبارة أخرى فإن النسق الكلي (الحياة السياسية) يضم أنساقا تحتية كل منها يؤدى وظيفة أو أكثر وهي أنساق تتساند وتتكامل وظيفيا من أجل تحقيق توازن النسق الكلي.

ثالثها: أن النسق الكلي دائما في حالة توازن، وأن كل نسق تحتي فيه يسهم في تحقيق هذا التوازن، وفي حالة تعرض أحد الأنساق الفرعية لنوع من الاختلال الوظيفي فلابد للجهاز السياسي من معالجة هذا الاختلال والعودة

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٦ .

بالنسق الكلي إلى حالة الاتزان.

رابعها: أن الجهاز السياسي يعتمد في بقائه على رضا أفراد المجتمع به، وأن تغيير الوضع داخلياً هو من طبيعة تدريجية مرادفة للتكيف والتأقلم من قبل بعض القوى داخل المجتمع وليس مصدره الثورة.

خامسها: أنه انطلاقاً مما سبق كله يمكن القول بأن محور التحليل الوظيفي يتمثل في دراسة النشاطات السياسية التي يستلزمها استمرار الجهاز السياسي وبقائه(١).

هذا ولقد كان "لهربرت سبنسر: Herbert Spencer" في كتابه "Descriptive Sociology" الذي صدر عام ١٨٧٣م دور بارز في نقل التحليل الوظيفي إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث أعلن في كتابه هذا "أن علم الاجتماع يسعى إلى تفسير علاقات الوظائف بالكيانات التي تعمل فيها وإلى تصنيف المجتمعات على ضوء طبيعة هذه العلاقة..."، كما يعتبر "تاكوت بارسونز: Talcoth Parsons" في مقدمة من عني بالتحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية، وذلك في كتابه "بنية الفعل الاجتماعي: The Structure of Social Action" الذي صدر عام ١٩٣٧. ففي هذا الكتاب قدم "بارسونز" نموذجاً للحياة الاجتماعية يمثل قمة التحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية بما فيها قطاع السياسة.(٢)

ويقوم نموذج بارسونز على فكرة "الفعل الاجتماعي" وعلى أساس أن

---

(١) راجع في هذا الصدد: المرجع السابق، ص ٣١٤، وأيضاً: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٣٥ وأيضاً انظر: د. فاروق يوسف، مناهج البحث العلمي، مكتبة عين شمس، ١٩٧٨، ص ٦٧.

(٢) انظر: د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص٣٢٦ و ص٣٢٧ .

"الفعل الاجتماعي" يجب أن ينظر إليه على أنه نسق من السلوك البشري، ويعرف بارسونز الفعل الاجتماعي بأنه "كل سلوك إنساني لفرد أو جماعة ينفعل فيه صاحبه بما يأته من عالمه الخارجي من رمزيات يشكل التزام الجماعة الكلية بها مصدر أنماطها وقواعد سلوكها وقيمها ومن ثم ثقافتها"(١). والنسق على ذلك النحو عند "بارسونز" هو تصور لمجموعة من أفعال تنتمي لسياق واحد" فثمة نسق اجتماعي وآخر ثقافي واقتصادي وسياسي. ويأتي النسق الثقافي عند "بارسونز" في مقدمة أنساق مجتمعه الكلي. كما أن النسق الاقتصادي له أهمية(عنده)تجاوز أهمية النسق السياسي. ويرى أن أي نسق من هذه الأنساق التحتية تقوم على دعائم وظيفية أربعة (وذلك ارتباطاً بمفهوم الوظيفة) أولها التلاؤم ويعني – عنده – استقبال النسق لموارده من الأنساق المحيطة به وتطويعها لخدمة وتقدم نتاجه لتلك الأنساق. وثانيها متابعة الأهداف: وتعني تحديد أهداف النسق وتعبئة موارده من أجل بلوغ أهدافه: وثالثها التكامل: ويعني حماية النسق مما يهدد استمراره ومن ثم اتزانه. ورابعها اختزان البواعث الكافية لدفع النسق إلى العمل. هذا وعلى الرغم من تواضع التحليل النسقي في نموذج "بارسونز" إلا أنه وكما سلف يمثل قمة التحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية.(٢)

هذا ولئن كان "بارسونز" لم يعن في نموذجه على نحو ما سلف بالنسق السياسي حيث اكتفى بالعناية بتوضيح وظيفته كنسق تحتي يعمل متفاعلاً مع غيره من أنساق مجتمعه الكلي التحتية الأخرى (كالنسق الثقافي والنسق

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٢٨ و ص ٣٢٩.

الاقتصادي وغيرهما) والتي هي منه بمثابة بيئته، إلا أن بعضاً مـــن علمـــاء السياسة المعاصرين قد راحوا يقدمون نماذج نظرية وظيفية بشأن تحليل عـــالم السياسة الوطني وفي مقدمتهم جبريل ألموند "Gabriel A. Almond" كمـــا سيأتي ذلك تفصيلاً في حينه.

وألموند في تحليله لعالم السياسة الوطني (الحياة السياسية) تحليلاً وظيفيـــاً ارتبط بمفهوم "النسق" في تصور الحياة السياسية على هيئة تيار من المدخلات والمخرجات، ولكنه ركز على إبراز نشاطات تلك الحياة باعتبارها مجموعـــة ضخمة من وظائف تنطلق من قدرات (تنظيمية – استخراجية – اســـتجابية – توزيعية ...) يتصف بها الجهاز السياســـي، وهـــي مـــن مقتضيـــات بقائـــه واستمراره بل وبقاء المجتمع الكلي بأسره، وهو أمر يجعل من هذه القـــدرات وظائف سياسية لذلك الجهاز، ومن ثم فهي وظائف سياســـية أساســـية للحيـــاة الاجتماعية في جملتها. والجهاز السياسي على ذلك النحو يقوم على وظـــائف عدة تتجمع في وظيفتين أساسيتين: أولهما: وظيفـــة تحويليـــة – أي تحويـــل المدخلات إلى مخرجات، وما يقتضيه ذلك من اتخـــاذ للقـــرارات، وثانيـــهما: وظيفة إبقائية – أي وظيفة يقتضيها بقاء الجهاز السياسي واستمراره في تـــلاؤم مع بيئته كوظيفة التثقيف السياسي وغيرها[1].

< هذا وينطلق التحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني أيضا من أنه بنية كلية تقوم على بنيتين: الجهاز السياسي من ناحية، وبيئته من ناحية أخرى. وعلـــى

---

(١) راجع فيما تقدم: المرجع السابق، ص ٣٢٦، ص ٣٥٣، ص ٣٥٤. وأيضا د. أحمد عـــامر، مقدمة في إدارة الأزمات من مطبوعات كلية التجارة – جامعة قنـــاة الســـويس، ١٩٨٩، ص ٨٧. وأيضاً: Varma, S. P., Op. Cit., P. 114.

أساس أن الجهاز السياسي يقوم على ممارسة وظائف سياسية لكي يبلغ بها غاية المجتمع وهدفه، ولكي يصبح التحليل تجريبيا فإن أصحاب التحليل الوظيفي (وفي مقدمتهم: "ألموند" و"بويل" و"كولمان" ..) يركزون على تحليل قدرات الجهاز السياسي كمعيار لتقدير مستوى أداء الجهاز (تقديرا كميا) ومدى استجابته لضغوط ومطالب بيئته. بما يمكنهم ذلك من إجراء دراسات مقارنة بين أنساق سياسية مختلفة لمجتمعات متباينة، والوقوف على القيم التي تحكم الأجهزة السياسية من ناحية والخصائص التي تميز بها هذه الأجهزة في كل مجتمع على حدة من ناحية أخرى.

وحين يركز أصحاب التحليل الوظيفي على الأداء الفعلي للجهاز السياسي فهم في هذا متأثرون بمفهوم "العملية السياسية" التي جاء بها "بنتلي" وعرفها بأنها مجموعة نشاطات فعلية متتابعة تقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث إلى حد ما بانتظام.. ويصفها "بنتلي" بأنها نشاطات وظيفية مستمرة، وعليه فالحياة السياسية ــ عنده ــ ليست هي مؤسسات الدولة بل هي النشاطات السياسية ونشاط مؤسسات الدولة هو نشاط من هذه الأنشطة، وهنا يضيف "بنتلي" إلى ما سبق أن ما يقصده بدراسة العملية السياسية ليس هو ما في القانون وكتبه أو في محاضر المؤتمرات القانونية.. إن المادة الأولية التي نريدها – على حد قوله – موجودة في التفاعل بين جماعات المصالح داخل المجتمع (ومؤسسات الدولة الرسمية هي في النهاية جماعة من هذه الجماعات على نحو ما سلف). وهنا لا يغفل أصحاب التحليل الوظيفي تلك الضغوط والقوى الفعلية التي تواجه الجهاز السياسي (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح..) ولكن تركيزهم انحصر في كيفية أداء الجهاز السياسي في تحويل هذه المطالب

تركيزهم انحصر في كيفية أداء الجهاز السياسي في تحويل هذه المطالب والضغوط إلى مخرجات وهو يستهدف من ذلك بقاءه واستمراره من خلال هذا الأداء، ولقد قدم أصحاب التحليل الوظيفي في سبيل ذلك أسسا تجريبية وقالوا بإمكانية تقدير أداء الجهاز الفعلي تقديرا كميا، وذلك بادخال تغييرات معينة على أداء الجهاز السياسي والتعرف على مدى استجابته لهذه التغييرات[1].

ويلاحظ أن أصحاب التحليل الوظيفي لا يحبذون فكرة الثورة (التغيير الجذري للنظام القائم) بل يذهبون إلى القول بأن التغيير السياسي في المجتمع إما أن يأتي من جانب النخبة الحاكمة فيتم تغييرها بالوسائل السلمية (بالانتخابات) وإما أن يأتي التغيير السياسي من جانب بيئة الجهاز بضغوطها ومطالبها فتجبر الجهاز السياسي على إعمال هذا التغيير. وأصحاب التحليل الوظيفي يقولون هنا بإمكانية تقدير حجم وكمية التدفقات في المدخلات والمخرجات تقديرا كميا لكي يتم الحكم على مدى قدرة الجهاز السياسي على القيام بوظائفه، وفي هذا كله إشارات وعلامات دالة على عملية التغيير السياسي. ومن ثم يركزون على تصرف الجهاز السياسي حيال التحديات المنبعثة من بيئته وكيفية محافظته على كيانه رغم كل هذه التحديات[2].

---

(١) : انظر : د. حسن صعب، المرجع السابق، ص ٦٠، ص ٦١، ص ١٨٩.

(٢) في هذا المعنى انظر : د. محمد نصر مهنا، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، من ص ١٢٩ إلى ص ١٣١.

- تقويم التحليل الوظيفي:ـ

إن هذا النوع من التحليل العلمي قد أتاح قدرا كبيرا من الدراسات التحليلية الوظيفية المقارنة بين المجتمعات المختلفة والتأكيد على الوظائف الهامة التي يقوم بها النسق السياسي في إطار نسقه الاجتماعي بعد أن كانت الدراسات الاجتماعية الوظيفية تهمل وظائف النسق السياسي كنسق تحتي يعمل في إطار نسقه الاجتماعي الشامل. كما أكد هذا النوع من التحليل فكرة التفاعل المتبادل بين مكونات النسق السياسي من ناحية، وبين مكونات النسق الاجتماعي الشامل من ناحية أخرى حيث تتكامل وظائف الأنساق التحتية (السياسية والاقتصادية والثقافية..) بهدف تحقيق استمرار واتزان النسق الاجتماعي الشامل.

ورغم ذلك فإنه يؤخذ على أصحاب التحليل الوظيفي ما يلي: أولاً: أنهم يشبهون عالم السياسة الوطني بالكائن الحي (وكأنه آلة) يقوم على وظائف معينة وتسير وفق نظام حركي معين، وهم في هذا متأثرون بعلمي "الفسيولوجي" و"الميكانيكا". وفي هذا بعد عن طبيعة عالم السياسة الذي لا يعرف انتظاماً في سيره أو في تفاعلاته. وعليه لا يمكن القول بإمكانية تقدير أداء الجهاز السياسي تقديراً كمياً فهذا الأداء الذي يراد تقديره هو نشاط بشري يغلب عليه التمثلات القيمية كما سلف. ثانياً: أن أصحاب هذا التحليل الوظيفي يفترضون وجود توازن بين أجزاء النسق في المجتمع ثابت ومستقر تبعاً لتفاعل وترابط تلك الأجزاء. وهم في ذلك يهتمون بالجوانب الاستاتيكية لا الديناميكية. بل ونستطيع القول هنا بأنه تحليل موجه نحو هدف استمرار الوضع القائم (النظام القائم) حيث يعتبر أصحاب التحليل الوظيفي الاستقرار

قيمة في حد ذاته، وهنا تسقط دعوى التحرر من القيم، فهم في هذا متـــأثرون بالقيم الليبرالية وبأن النظم الليبرالية ولا سيما "النظام الأمريكي" هـــو أفضـــل النظم وأقدرها على البقاء (وخاصة وأن غالبية المعنيين بالتحليل الوظيفي مـــن الولايات المتحدة الأمريكية)، وهم كأمريكان تسود مجتمعهم ظـــاهرة الرضـــا العام (القبول العام) بنظامهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولا شـــك أن هذا من وراء رفضهم للتغيير السياسي بالعنف (الثورة) والتشجيع علـــى بقـــاء الوضع القائم وتبرير وجوده. ثالثا: أن ما هي وظيفة سياسة للجهاز السياســـي في مجتمع ما لا تعد وظيفة له في مجتمـــع آخـــر، فالتعبئـــة السياســـية فـــي المجتمعات الشمولية هي إحدى وظائف الجهاز السياسي بينما لا تعد كذلك فـــي المجتمعات الليبرالية. وكل ما سبق بصدد تقويم التحليل الوظيفي سيظهر جليـــاً عند استعراض أحد النماذج الوظيفية فى تحليل عالم السياسة الوطنـــي علـــى نحو ما سيلي[1].

هذا ومن أبرز النماذج التي قدمت في إطار التحليل الوظيفـــي وأكثرهـــا انتشارا في التحليل السياسي المعاصر هو نموذج "ألموند" الأمريكي:-

نموذج: "جبريل ألموند: Gabriel A. Almond" :

ويعد "ألمونـــد: Almond" فـــي مقدمـــة علمـــاء السياســـة التجريبييـــن المعاصرين الذي عنوا بالتحليل الوظيفي لعـــالم السياســـة الوطنـــي، وتجـــدر الإشارة هنا إلى أن كل تحليله قد جاء في إطار التحليل النسقي، هذا إلى جـانب

(١) راجع في شأن تقويم التحليل الوظيفي: د. فاروق يوسف، المرجع السابق، ص ٦٩، وأيضـــا: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٣٧، وأيضا: د. محمد نصر مهنا، المرجع الســـابق، ص ١٧٤ و ص ١٧٥.

ارتباطه بالتحليل البنيوي، فقد استخدم مفهوم البنية في تحليله لعالم السياسة الوطني ودون أن يشير إلى ذلك صراحة حيث قال "بأن لكل نسق سياسي بناءات تميزه عن الأنساق الاجتماعية الأخرى وتحدد إطاره"، وأن هذه البناءات (المكونات) لكل منها وظيفة معينة تؤديها داخل النسق السياسي وبما يهيئ في النهاية لاتزان واستمرار النسق السياسي الكلي.

وهنا لكي يقوم الباحث بعرض نموذج ألموند" في تحليله لعالم السياسة الوطني بدقة فإنه سيقوم بعرض هذا النموذج على مرحلتين، حيث قام "ألموند" بتطوير نموذجه من مرحلته الأولى إلى الثانية وذلك على النحو التالي:

◆ **المرحلة الأولى:** وهي تبدأ من منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات، وتتلخص تحليلات "ألموند" في هذه المرحلة في مقال له عام ١٩٥٦م بعنوان "Comparative Political Systems"[١]. (الأنساق السياسية المقارنة) حيث نقل "ألموند" عن "ديفيد إيستن" تحليله للنسق السياسي وأنه نسق كلي وشامل تشمل دراسته كيفية أداء الوظائف السياسية إلى جانب الاهتمام بالنشاطات السياسية المتعلقة بديناميكيات الحياة السياسية من ناحية، وبميكانيكية عملية صنع القرار السياسي من ناحية أخرى. والنسق السياسي بهذا المعنى (كأداة لتحليل عالم السياسة) يعتبر عند "ألموند" أكثر فاعلية من الدراسة النمطية، وهو في تصوره يعبر عن الكل (عالم السياسة الوطني)، بل إنه في نفس الوقت يعبر عن التداخل والتشابك بين مكوناته، كما أن تفاعل هذه المكونات وتداخل حركاتها بشكل منتظم يهيئ في النهاية – عنده –

(١)Almond, Gabriel, A., Comparative Political Systems, Journal of Politics, x VIII (August), 1956, PP. 390 - 410.

لاتزان الكل ولاستمراره، ولقد وصف "ألموند" هذا الاتزان بأنه اتزان متغير.

ولقد تأثر "ألموند" وبشكل واضح "بتلكوت بارسونز" في نموذجه عن الفعل الاجتماعي فاهتم بحركية النسق السياسي والتركيز على عملية أداء الجهاز السياسي لوظائفه، وكل ذلك ما هو إلا رفض من جانب "ألموند" للدراسات القانونية البحتة، حيث رفض "ألموند" استخدام لفظتي "المؤسسة: Institution" والمنظمة: Organization" واستبدل بهما لفظتي "البنية" و"الوظيفة": فالوظائف (الأدوار) عبارة عن تداخل لأفعال الأجزاء المكونة للنسق السياسي، بينما "البنية" (ودون أن يشير إلى ذلك صراحة) هي الإطار الذي يتم فيه تداخل الأفعال في عالم السياسة الوطني كبنية كلية بداخلها عدة بنيات متشادة متراصة. وانطلاقاً من هذه المفاهيم العلمية ("البنية" و"الوظيفة") قال "ألموند" بضرورة دراسة القوى الفعلية غير الرسمية (ورغم ذلك فقد اهملها في نموذجه كما سيأتي).

كما قدم "ألموند" في كتاب مشترك بينه وبين "Coleman" بعنون "The Politics of the Developing Areas" نشر سنة ١٩٦٠[١] تصوراً لخصائص النسق السياسي، يتمثل في أن جميع الأنساق السياسية لها خصائص عامة مشتركة هي: أولاً: أن النسق السياسي يتكون من عدة بنيات وكل منها يقوم على وظيفة معينة تحقق استمرار واتزان ذلك النسق الكلي. ثانياً: أن جميع الأنساق السياسية تعتبر أنساقاً مختلطة من ناحية الأوضاع الحضارية والثقافية، في معنى أن كل نسق سياسي توجد فيه بعض

---

(١)Almond, Gabriel A., and Coleman. James S., The Politics of The Developing Areas, Princeton University Press, New Jersy, 1960.

الخصائص التقليدية (كقيام سلطة سياسية منظمة تنظيمـــا قانونيـا) وبعــض الخصائص الحديثة (كوجود بعض القوى الفعلية مثــل الأحــزاب وجماعـــات الضغط والمصالح ..). وانطلاقا مما سبق يتصور "ألموند" أنـــه قـــدم أساســا علميا لتحليل ومقارنة الأنساق السياســـية المختلفــة (للمجتمعـــات المتقدمــة والنامية). كما أكد "ألموند" على أن "الجهاز السياسي" هو أداة المجتمع لتحقيــق أهدافه من ناحية، وأداة تحقيق استمراره من ناحية أخرى، وذلك بما يتهيأ لــــه من استخدام أدوات الاكراه المادي المشروعة[1]. ولتوضيح ذلك فإن "ألمونـــد" يميز بين نوعين من الوظائف التي يقوم عليها الجهاز السياسي:

أولهما: وظائف خاصة بعملية المدخلات "Input Functions" ويحددهـا بأربعة وظائف هي:

أولاً: قيام الجهاز السياسي بالتنشئة السياسية والتثقيف السياسي: وهي تلـك العمليات التي تؤهل الفرد للقيام بالدور المطلوب منه فـــي المجتمــع، وذلــك باعطائه قدرا مناسبا من الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة فـــي المجتمــع وهذا ما عـــبر عنـــه ألمونـــد بوظيفـــة "Political Socialization and Recruitment".

ثانياً: وظيفة "التعبير عن المصالح" وهي ما عـــبر عنـــها ألمونـــد بــــ " Articulation–Interest " ويعني "ألموند" بتلـــك الوظيفـــة فتـــح المجـــال للمواطنين للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم المختلفة للجـــهاز السياســـي عـــن

---

(١): راجع في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٣٥٣ وانظـــر أيضـــاً: د. إسماعيل صبري مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات السياسية الدوليـة، مرجع سابق، ص ٢٧.

طريق قنوات ووسائل وطرق اتصال للوصول إلى معرفة مطالب بيئة الجهاز السياسي.

ثالثاً: تجميع المطالب (المصالح) وهي ما يعبر عنها "ألموند" بـ " Aggregation–Interest "، ويعني "ألموند" بتلك الوظيفة قيام الجهاز السياسي بتجميع مصالح ومطالب واحتياجات المواطنين بصورة جماعية.

رابعاً: تحقيق الاتصال بين الجهاز السياسي والمواطنين وهي الوظيفة التي عبر عنها "ألموند" بـ "Political Communication"، وتعني اتخاذ الجهاز السياسي لعدة طرق ووسائل لإيصال قراراته السياسية إلى المواطنين من ناحية، وإيصال احتياجات المواطنين إلى الجهاز السياسي من ناحية أخرى.

ثانيهما: وظائف خاصة بعملية المخرجات "Output Functions" ويحددها "ألموند": في ثلاث وظائف هي:

أولاً: " Rule - Making" – أي عملية صنع القوانين والتشريعات التي تقوم عليها السلطة التشريعية.

ثانياً: " Rule - Application" – أي تنفيذ القوانين والتشريعات من جانب السلطة التنفيذية.

ثالثاً: "Rule - Addjudication " – أي التأكد من أن القوانين والتشريعات لا تخالف الدستور من ناحية وأن القوانين قد نفذت وطبقت بعدالة على المواطنين من ناحية أخرى، ويقوم على هذه الوظيفة القضاء.

ومما سبق كله فإن الوظائف الخاصة بعملية المدخلات يقوم الجهاز السياسي بها من ثنايا تجميعها من البيئة الاجتماعية المحيطة به، أما الوظائف

الخاصة بعملية المخرجات فهي تصدر من داخل الجهاز السياسي وبمكوناته المختلفة (الوظائف الثلاث: التشريع والتنفيذ كوظيفتين سياسيتين أساسيتين، إلى جانب القضاء للفصل في المنازعات التي قد تحدث بين سلطتي التشريع والتنفيذ). وهنا يؤكد "ألموند" على أهمية الوظائف الخاصة بعملية المدخلات لأنها هي التي تزود الجهاز السياسي بما يحتاجه من معلومات مختلفة عن مطالب واحتياجات المواطنين، وقال بأن نجاح الجهاز السياسي في تلبية هذه المطالب هو من أهم مؤشرات نجاح الجهاز السياسي في التعامل مع بيئته.

◆ **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي قدم فيها "ألموند" تطويراً لنموذجه الوظيفي، ففي عام ١٩٦٦ قدم "ألموند" بمشاركة زميله "بويل: **Powell**" مؤلفاً بعنوان "Comparative Poiltics" [١]، وفي هذه الدراسة أضاف "ألموند" قدراً من التعديل على صياغته لوظائف الجهاز السياسي تخلصاً من الانتقادات الحادة التي وصفت تحليله السابق بأنه تحليل ساكن وليس ديناميكياً، حيث راح يدمجها في وظيفتين رئيسيتين:

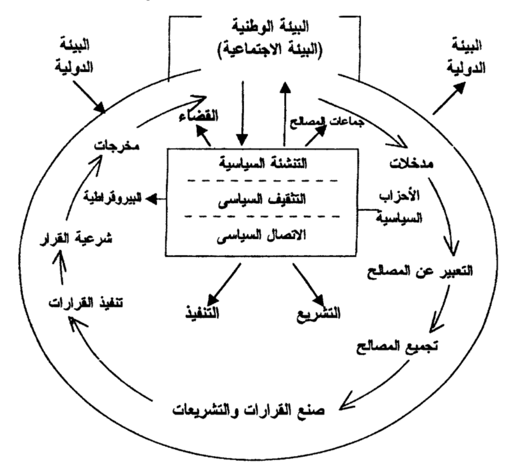
أولهما: وظيفة تحويلية: بمعنى قيام الجهاز السياسي بتحويل المطالب والدعائم إلى قرارات سياسية وهذه الوظيفة تشمل وظائف التعبير عن المصالح وتجميع المطالب والاتصال السياسي إلى جانب صنع القوانين وتنفيذها والتأكد من صحة القوانين وتطبيقها، ومن ثم جمع "ألموند" وظائف ستة ودمجها في وظيفة واحدة هي: تحويل المدخلات إلى مخرجات وما يقتضيه ذلك من إتحاد للقرارات.

---

(١)Almond, Gabriel, A., and Powell. Bingham, Comparative Politics: Advelopmental Approach, Little Brown and Company, (Inc.) Boston, 1966, pp. 16-41.

ثانيهما: وظيفة إبقائية: وهي وظيفة يقتضيها بقاء الجهاز السياسي واستمراره ومن ثم قدرته على التكيف مع بيئته الاجتماعية وهي تتضمن وظيفة التنشئة السياسية، والتثقيف السياسي. وكل ذلك في إطار مفهوم "النسق".

The Political System: Structure and Function:[1]



(١) ورد هذا الشكل الموضح لنموذج "ألموند" هنا، في المرجع التالي:

Almond Gabriel, A., Comparative Politics Today: A world View, little Brown, and Company (Inc.), Third Printing, Boston, 1974, P.9.

ولقد أورد الباحث هذا الشكل هنا ليكون توضيحاً لنموذج "ألموند" فى هذه المرحلة (مع ملاحظة أن هذا الشكل لم يرد فى المرجع الخاص بالمرحلة الثانية لنموذجه).

وهنا يطور ألموند نموذجه الوظيفي حيث يحدد قدرات للجهاز السياسي تتخذ كمؤشرات للحكم على أدائه لوظائفه.

وبالنسبة لقدرات الجهاز السياسي فقد قدم "ألموند" إطاراً تحليلياً لدراستها حيث حدد ما المقصود بالمدخلات والمخرجات ووضح القدرات التي تجعل الجهاز السياسي على درجة عالية من الكفاءة في الاستجابة للمشاكل اليومية التي يتعرض لها الجهاز السياسي: فأوضح أن المدخلات تقسم إلى مطالب ودعائم، وأن المطالب تأخذ عدة أشكال، فقد تكون مطالب مادية تتعلق بالسلع والخدمات أو مطالب تتعلق بالمشاركة في رسم السياسات العامة للمجتمع أو مطالب تتعلق بتنظيم علاقات العمل ووضع الأسرة أو مطالب تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية. أما عن الدعائم: فأوضح "ألموند" أنها تأخذ أيضاً عدة أشكال فقد تكون دعائم مادية تتمثل في عدم التهرب من دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية. أو دعائم تتمثل في احترام القوانين والحرص على تنفيذها دونما إكراه مادي إلى جانب احترام رموز السلطة السياسية. وهكذا فإنه بالنسبة للمدخلات – عنده –يمكن تحليلها من ثلاث جوانب أولها: من حيث الكم (أي حجم المدخلات)، ثانيها: من حيث الكيف (أي مضمون المدخلات من حيث موضوعها وما إذا كان يسودها طابع التأييد أو الرفض للجهاز السياسي) وثالثها: من حيث المصدر (من البيئة الوطنية أو الدولية).

أما عن المخرجات: فهي تتمثل لديه في مجموعة القرارات والسياسات التي تصدر عن الجهاز السياسي. وهنا حتى يحدد "ألموند" كيفية أداء الجهاز لوظائفه (التحويلية والإبقائية) فقد حدد قدرات للجهاز نستطيع من خلالها أن نصل لمؤشرات للحكم على مستوى الأداء الفعلي للجهاز السياسي وهذه القدرات هي:ـ

أولاً: "القدرة الاستخراجية: Extractive Capability":

وهي تلك القدرة التي تتيح للجهاز السياسي الحصول من بيئته على ما يقتضيه بقاؤه من موارد اقتصادية أو مالية .. إلخ أى من دعائم سياسية. ومن ثم قدرة الجهاز السياسي على تعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المتاحة له على المستوى الوطني أو الدولي.

ثانياً: "القدرة التنظيمية: Regulative Capability":

وهي القدرة التي تتيح للجهاز السياسي أداء دور المنسق بين النشاطات الفردية والجماعية، وبمعنى آخر هي تلك القدرة للجهاز السياسي الذي يستطيع بها أن يضبط السلوك الاجتماعي لعلاقات الأفراد والجماعات.

ثالثاً: "القدرة التوزيعية: Distributive Capability":

وتعني قدرة الجهاز السياسي على توزيع الموارد التي أتيحت له من بيئته بين الأفراد والجماعات توزيعاً عادلاً.

رابعاً: "القدرة الرمزية: Symbolic Capability":

فلكل مجتمع رموز معينة تتمثل في التزام القائمين على الجهاز السياسي بقيم المجتمع، ومن ثم فهي تعني قدرة الجهاز السياسي على خلق وإبقاء رصيد من التدعيم والتأييد من جانب المواطنين.

خامساً: "القدرة الاستجابية: Responsive Capability":

وتعني قدرة الجهاز السياسي على الرد على مطالب بيئته وضغوطها، أو بعبارة أخرى قدرة الجهاز السياسي على الاستجابة للمدخلات الجديدة التي

توجدها ظروف ومتغيرات جديدة بقرارات ملائمة لها.

سادساً: "القدرة الدولية: International Capability":

وهي قدرة تجاوز القدرات الخمس السالفة حيث ينظر من ثناياها على أداء الجهاز السياسي في المجال الدولي. وهي تعني قدرة الجهاز السياسي على التغلغل في أنساق سياسية أخرى وتوجيه سياساتها وذلك من ثنايا تقديم الإعانات والمنح والقروض والمساعدات الفنية وكل ذلك بما يحقق مصلحة المجتمع وأهدافه.

وإلى هنا يكون "ألموند" قد قدم تحليلاً وظيفياً نظرياً لعالم السياسة الوطني على أساس قيام الجهاز السياسي بوظائفه، وقدم مؤشرات نظرية للحكم على الأداء الفعلي للجهاز السياسي لوظائفه إلا أنه بعد أن حدد قدرات الجهاز السياسي اتجه إلى تقويم تلك القدرات موضوعياً – على حد قوله – كمؤشرات متعددة لتقويم أداء الجهاز السياسي فقال بإمكانية تقدير المدخلات والمخرجات تقديراً كمياً من ثنايا تلك القدرات، حيث إن قدرات الجهاز السياسي تلك ليست في جوهرها إلا صوراً لحركة المدخلات والمخرجات.

فبالنسبة "للقدرة الاستخراجية": قال "ألموند" بإمكانية تقديرها كمياً، وذلك من ثنايا تحديدها بالإجابة على التساؤلات التالية: ما هي كمية الموارد المتدفقة سواء من الأموال أو من الموارد الاقتصادية؟ من هي الفئة التي تتحمل عبء الضرائب؟ هل الجهاز السياسي على بيروقراطية لديها الكفاءة للقيام بنشاط مستمر وفعال على مدى فترات طويلة؟ إلخ. فمن ثنايا تساؤلات عديدة طرحها "ألموند" رأي أنه يمكن تحديد تلك القدرة تمهيداً لتقديرها كمياً وخاصة

وأنها تحتوي على عناصر قابلة للتقدير الكمي.. ورغم الصعوبات الشديدة التي اعترف بها "ألموند" في تقدير هذه القدرة حيث يتوقف الأمر على نسب العلاقات بين الجماعات والفئات والطبقات إلا أنه أصر على إخضاعها للتقدير الكمي سعياً لتقويم أداء الجهاز السياسي تقويماً موضوعياً.

و"القدرة التنظيمية": كذلك قال "ألموند" بإمكانية تقديرها كمياً بعدد الأنشطة التي يتدخل الجهاز السياسي في تنظيمها وأنواعها، وتقدير مدى دقة وسلامة التنظيم الذي يأخذ به الجهاز السياسي، تقديراً كمياً أيضاً. ورغم ذلك فإن "ألموند" وضع تحفظاً شديداً في حالة وصول الجهاز السياسي لدرجة عالية من القدرة التنظيمية، حيث رأى أن تلك الحالة ستشكل قيوداً على حريات الأفراد ويصبح الأفراد تحت سيطرة الجهاز السياسي (الذي سيقوم بالسيطرة على كل المجالات).

وبالنسبة "للقدرة التوزيعية": يرى ألموند أن تقديرها (كمياً) تتضمن كمية ونوع وأهمية الأشياء التي يقوم الجهاز السياسي بتوزيعها. وأن أهم تلك التقديرات هي الإنفاق الحكومي، فهو في غالبيته يشكل أنواعاً معينة يمكن تمييزها وفقاً لنوعية وقطاعات السكان التي تستفيد من هذا الإنفاق فهناك إنفاق حكومي على مجالات الاستثمار في الاقتصاد القومي، وإنفاق عسكري، وآخر للخدمات العامة كالصحة والتعليم. إلخ. هذا وتزداد القدرة التوزيعية للجهاز السياسي- عند "ألموند" كلما زاد حجم الإنفاق الحكومي وزاد اتساع نطاق الأفراد والجماعات المستفيدة من هذا الإنفاق.

أما عن "القدرة الرمزية": فيرى "ألموند" صعوبة تقدير مدى فاعلية هذه المخرجات الرمزية كمياً، لاعتمادها إلى حد كبير على القيم، والمعتقدات

والأعراف. لكنه أشار إلى أن بعض الساسة كثيراً ما يحاولون تقدير هذه القدرة كمياً من خلال إحصاء حشود الجماهير ووسائل أخرى من وسائل تدعيم الجهاز السياسي، إلا أنه عاد ليشكك من جديد في إمكانية تقدير قدرة الجهاز السياسي الرمزية كمياً.

وبصدد "القدرة الاستجابية": يرى "ألموند" أنها أصعب االقدرات في مجال تقديرها كمياً ذلك أنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية. حيث أن الاستجابة من جانب الجهاز السياسي لمطالب بيئته دليل على أن بيئة الجهاز السياسي تشارك الجهاز في قراراته السياسية. وهنا يشير "ألموند" إلى أن تقدير القدرة الاستجابية للجهاز السياسي يتوقف على تحديد نسب وعلاقات الجماعات والفئات والطبقات المختلفة بالجهاز السياسي، مما يزيد من صعوبة تقدير هذه القدرة (كمياً).

وبشأن "القدرة الدولية": فإن "ألموند" يقول أيضاً بإمكانية تقديرها كمياً بمدى تأثر الأنساق السياسية الأخرى بسياسات الدولة ذات القدرة الدولية، فالدولة ذات القدرة تستطيع أن تتغلغل في نسق سياسي آخر وتوجه سياسته (كتأييد التحرك الدبلوماسي للدولة ذات القدرة، وتأييدها في التصويت في الأمم المتحدة...) وكل ذلك من ثنايا قروضها ومنحها وإعاناتها ... إلخ.

وجملة القول هنا أن تصور "ألموند" في تحليله لعالم السياسة الوطني تحليلاً وظيفياً يمكن تجميعه في درجات ثلاث من النشاطات الوظيفية كما يلي:

أولها: وضع "ألموند" حدوداً فاصلة بين الجهاز السياسي من ناحية، وبيئته من ناحية أخرى (حيث تصور عالم السياسة الوطني في بنيتين رئيسيتين هما الجهاز وبيئته: الداخلية والخارجية). ثم اتجه "ألموند" إلى توضيح أن كلاً من

الجهاز وبيئته يؤديان نشاطات متبادلة، فالمدخلات التي تأتي من بيئة الجهاز السياسي تؤثر على مخرجاته، كذلك فإن عملية إرجاع تلك المدخلات مرة أخرى للجهاز تكون بواسطة بيئته. وهنا يضع "ألموند" وظائف للجهاز السياسي في تلك المرحلة (أو إن شئنا في تلك الدرجة من النشاط) تتمثل في: فتح قنوات للمواطنين لكي يستطيعوا من خلالها التعبير عن مصالحهم (وتتمثل هذه القنوات في المجتمعات الليبرالية في الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح ..)، ثم تأتي وظيفة تجميع هذه المصالح والتي تمثل المطالب في مدخلات الجهاز، كما أكد "ألموند" على وجوب وجود وظيفة هامة هنا يقوم عليها الجهاز السياسي تتمثل في تحقيق الاتصال السياسي بين الجهاز وبيئته حتى يتم توصيل قرارات الجهاز السياسي إلى المواطنين من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم توصيل مطالب المواطنين إلى الجهاز السياسي.

من هنا فإن الوظائف التي يقوم عليها الجهاز السياسي بصدد الاستجابة للمدخلات يسميها "ألموند" بالوظائف التحويلية (تحويل المدخلات إلى مخرجات وما يقتضيه ذلك من اتخاذ للقرارات)، فمطالب المواطنين تنتظم وتتبلور من خلال عملية التعبير عن المصالح ثم تتجمع وتنصهر فيما يسمى بعملية تجميع المصالح (المطالب) ثم تأتي عملية صنع القرار السياسي وتنفيذه، وفي بعض الأحيان فإن هذه الوظيفة التحويلية قد تتلقى توجيها من قبل الهيئة القضائية المكلفة بالتحقق من شرعية القرارات السياسية. كما يشير "ألموند" هنا إلى أن عملية الاتصالات بمختلف شبكاتها ووسائلها تؤثر على جميع الوظائف السابقة.

ثانيها: وهى الدرجة الثانية من النشاطات (الوظيفية) والتي يسميها "ألموند" بالقدرات الوظيفية للجهاز السياسي، فهي تتمثل في مخرجات الجهاز السياسي، وهي القدرة التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والرمزية والاستجابية، فإن هذه

القدرات مرتبطة بأداء الجهاز السياسي وبمدى فاعليته داخل البيئة (الوطنية والدولية) المحيطة به.

ثالثها: وتتمثل الدرجة الثالثة من النشاطات الوظيفية في نموذج "ألموند" بما يسميه "ألموند" بالوظيفة الابقائية بما تقتضيه من تكيف واستمرارية للجهاز السياسي في بيئته، كما تتضمن هذه الوظيفة التنشئة السياسية والتثقيف السياسي للمواطنين. وهذه الوظيفة الإبقائية تتطلب – عند ألموند – أن يكون الجهاز السياسي نشطا وحركيا بمعنى أنه دائما يتعرف على عوامل التطور والتحديث التي تطرأ على مكوناته وعلى البيئة (الوطنية والدولية) المحيطة به. وإلا سيعاني الجهاز السياسي من حالة ركود وسكون كفيلة بانهياره وزواله، ولعل ذلك رد على الانتقادات التي تعرض لها ألموند بإغفاله لحركية الجهاز السياسي وتفاعله مع بيئته كما أضاف إلى الوظيفة التحويلية السالفة (كوظيفة أساسية للجهاز السياسي بما تتضمنه من وظائف تحتية ركز عليها "ألموند" في المرحلة الأولى من نموذجه) وظيفة سياسية أخرى وهي الوظيفة الإبقائية التي تساعد الجهاز على التعرف على التطورات التي تطرأ على مكوناته وعلى بيئته بما يهيئ إلى بقائه واستمراره.

هذا ويشير "ألموند" في نهاية "نموذجه" الوظيفي (في مرحلته الثانية) في تحليل عالم السياسة الوطني، إلى أن نموذجه يعتمد على فهم العلاقة بين هذه الدرجات الثلاث من النشاطات الوظيفية، والعلاقة بين الوظائف المختلفة المتواجدة في الدرجات التي يقوم عليها نموذجه[1].

---

(١) : راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢٥٤ وأيضا: Varma, S. P., Op. Cit., pp. 166 – 170.
وأيضا د. أحمد عامر، المرجع السابق، من ص ١٧٩ إلى ص ٢٠٢.

- **تقويم نموذج "ألموند":-**

وبالرغم مما قدمه "ألموند" من تحليل ضخم لعالم السياسة الوطني من ثنايا مفهوم "الوظيفة" في نموذجه على نحو ما سلف، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

أولاً: أن هذا النموذج قد جاء تعبيرا عن واقع الحياة السياسية في مجتمعات العالم الحر المعاصر وبالذات واقع الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتميز بعدة خصائص ومقومات لا توجد في المجتمعات الأخرى كالمجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامي وعليه فإن نموذج "ألموند" – الذي صورت فروضه من الواقع الأمريكي – يفسر فقط حقيقة ذلك الواقع دون غيره من واقع المجتمعات السياسية الأخرى. ومن هنا فإن هذا النموذج الوظيفي "لألموند" لا يصلح إلا لتحليل الحياة السياسية (تحليلا وظيفيا) في المجتمعات الليبرالية وبصفة خاصة في تحليل الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية[١].

ثانياً: أن ما يدعيه "ألموند" من إمكانية تقدير القدرات تقديرا كميا أمر ترفضه طبيعة عالم السياسة، و"ألموند" نفسه رغم اعترافه الواضح بصعوبة تقدير هذه القدرات كمياً إلا أنه يذهب إلى أن ذلك الأمر (تقدير القدرات بواسطة وسائل وأساليب وأدوات تقنية حديثة) يمكن أن يعطي الأمل في أن تتم عملية تقويم أداء الجهاز السياسي بناء على هذه القدرات المقدرة كمياً كمحددات ومؤشرات لتقويم أداء الجهاز السياسي. كما أنه يرى بإمكانية تطوير الأجهزة السياسية للوصول بها إلى درجة تمكننا من التقدير الكمي الدقيق. بل أنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيري بضرورة تطوير دراسة الأنساق السياسية للوصول إلى إمكانية تقدير القيم (كالحرية والعدالة) تقديراً كمياً من ثنايا مؤشرات معينة. ورغم ذلك كله فإن "ألموند" من آن لآخر يشكك في إمكانية هذا التحليل الكمي،

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٣٥١ وص ٣٥٢.

وكل هذا يدلل على أن التحليل الكمي لنشاطات عالم السياسة أمر مجاف لحقيقة تلك النشاطات التي يغلب عليها الطابع الكيفي بحكم طبيعتها.

ثالثاً: أن تركيز "ألموند" على الجهاز السياسي كمتغير مستقل (والبيئة كمتغير تابع له) جعله يغفل قوى مجتمعه المعاصرة التي أشار إليها في تحليلاته فلم يأخذها بعين الاعتبار في نموذجه (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح).

رابعاً: في استخدامه للمفاهيم العلمية "كالبنية" و"الوظيفة" – ورغم الخلط من جانبه بينهما إلا أنه يمكننا القول بأنه – قد استخدم "البنية" كمفهوم تصور به عالم السياسة الوطني على أنه مكون من بنيتين هما الجهاز وبيئته، والنظر إلى النشاطات السياسية القابلة للملاحظة من تلك البنيتين وتحليلها. وأما عن استخدامه لمفهوم "الوظيفة" فقد تصور به وظيفة الجهاز السياسي تتم على مستويات ثلاث من النشاطات (القابلة للملاحظة):

- أولها: وظائف التحويل وهي وسائل تحويل المدخلات إلى مخرجات.
- ثانيها: قدرات الجهاز وهي مؤشرات لأداء الجهاز في بيئته، وهو هنا يركز على نشاطات الجهاز السياسي في علاقته ببيئته بل وبالأنساق الاجتماعية الأخرى.
- ثالثها: وظائف إبقائية وهي لا تدخل مباشرة في عمليات التحويل وإنما تؤثر على كفاءة الجهاز السياسي الداخلية وعلى قدراته، ومن ثم على أدائه الفعلي. وتبعا لذلك فإن مفهوم "الوظيفة" في تحليل "ألموند" يشير إلى تحليل نشاط الجهاز السياسي في قيامه بوظائفه، ومعرفة الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك الوظائف، ومن ثم تقويم أسلوب أداء الجهاز السياسي، وتأتي القدرات لتشير إلى مستوى الأداء.

- رابعها: أنه إلى جانب ما سبق كله تجدر الإشارة إلى أن تحليل "ألموند" في نموذجه هذا موجه بصفة أساسية نحو الدعاية للقيم الليبرالية، مما يسقط عنه إدعاء التحرر من القيم الذاتية وصولا إلى الموضوعية[1].

المبحث الثالث

النماذج النسقية

وهنا يعرض الباحث أولا لأبعاد التحليل النسقي في عالم السياسة الوطني ثم ينتقل لعرض أحد النماذج النسقية وهو نموذج "David Easton".

◆ **التعريف بالتحليل النسقي[1]:**

ويشير الباحث في البداية إلى أن أصحاب التحليل النسقي (وفي مقدمتهم "ديفيد إيستن") في تحليلهم لعالم السياسة الوطني يرتكزون إلى مفهومي "النسق: System" و"الاتزان: Equilibrium"، وهما مفهومان منقولان عن علم الفيزياء، ونقلا إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث استخدما في القرن التاسع عشر في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ثم متأخرا في التحليل السياسي منذ

---

(١) : راجع فيما تقدم بشأن تقويم نموذج "ألموند": د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٣٤، وأيضاً: Varma, S. P., Op. Cit., pp. 173-175.

(١) : راجع بصدد التحليل النسقي: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص ٣٣٤ إلى ص ٣٣٤. ولنفس المؤلف انظر: مفهوم "التكامل السياسي" بين الانتظام والتنظيم – عجالة منهجية، مجلة كلية التجارة – جامعة الرياض، العدد الرابع (١٩٧٦م)، من ص ٢٣٥ إلى ص ٢٥٠. ولنفس المؤلف أيضا: مناهج البحث العلمي في علم السياسة، مؤسسة الأنوار – الرياض، ١٩٧٥. وراجع أيضاً: William Lapierre, Jean, Op. Cit., pp. 9 – 46.
وراجع أيضاً هنا: د. حامد ربيع، نظرية التطور السياسي، مرجع سابق، ص ٣٥، ص ٥٦، وأيضاً د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٣٢.

أوائل القرن العشرين فصاعدا. والفيزيائيون حين يستخدمون مفهوم "النسق" يستخدمونه كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات التي تجري عليها الأجسام في الطبيعة، وعلى أساس أن أية مجموعة من مجموعات الأجسام في الطبيعة (كالمجموعة الشمسية مثلا) هي مجموعة من قوى – حيث يعد كل جسم في عالم الطبيعة قوة في ذاته، فتتفاعل هذه القوى فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل تفاعلا ميكانيكيا، فتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على وضع يهيئ لحالة الإتزان الكلي لهذه المجموعة[1].

من هنا فإن الأصل في لفظة "النسق" أنها تعني بمدلولها "المنهجي" الحالة التي عليها علاقات أية مجموعة من وحدات في الطبيعة (كالمجموعة الشمسية) أو في الحياة الاجتماعية (كالنسق السياسي: Political System)، والتي يتحقق بها استمرار تلك العلاقات ككل متزن، وتبعاً لذلك فإن لفظة "النسق System" لا تعني أكثر من مجرد "تصور ذهني" (أداة ذهنية) لحالة التكامل السياسي أو الاجتماعي. إن لفظة "التكامل Integration" تعني حالة الترابط التي لا تدع مجالا للتفوت في واقع معين طبيعيا كان أم اجتماعيا، فيقال تكامل الكائن الحي، والتكامل الاجتماعي و"التكامل السياسي Political Integration"، والتكامل في هذا المعنى يتضمن "الاتزان" – أي الحالة التي عليها علاقات أجزاء الواقع على وضع يهيئ لاستمراره ككل. فعندما يقال بأن الكون متكامل، فإن ذلك وصف لما عليه بنية الكون من أجزاء متساندة بعلاقات متزنة اتزانا يهيئ لاستمراره. وعندما يقال بأن أجزاء الكون تجري على شكل "نسق" فهذا ليس وصفا لواقع الكون، وإنما هو مجرد

---

(١): انظر: محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢٤، وص ٣٢٥.

تصور ذهني لذلك التكامل، وكذلك "النسق الشمسي" فهو ليس تسمية للمجموعة الشمسية في كينونتها، وإنما هو فهمنا أو تصورنا لسير وحداتها سيراً منتظماً[1].

وفي ضوء ما تقدم فإن عبارة "النسق السياسي" لا تعني أكثر من مجرد تعبير عن تصورنا لحقيقة واقع سياسي معين، أو لحقيقة الحياة السياسية في جملتها على هيئة مجموعة من عناصر (متغيرات) متميزة ولكنها متساندة متفاعلة، وأنها ليست ألبتة وصفاً لتلك الحياة ولا هي تسمية لها، ومن هنا كان انحصار دورها في كونها مجرد أداة ذهنية من أدوات التحليل السياسي، ولقد شاع استخدامها بمدلولها المنهجي هذا في بناء النظريات والنماذج التي قدمت في أيامنا لفهم وتحليل عالم السياسة من جانب المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة، فهم في تفسيرهم للحياة السياسية يرتبطون بمفهوم "النسق" ليتصوروا به واقع تلك الحياة على أنه مجموعة من قوى متساندة متفاعلة على وضع يهيئ لسيرها سيراً متزناً، ولذلك توصف نظرياتهم السياسية بأنها "Systemic Theories" – أي نظريات تبنى على أساس فكرة النسق. وهي نظريات تبنى على مفهومي "النسق" و"الاتزان" معاً، وهما مفهومان مترادفان يصعب الفصل بينهما كأداتين للتحليل السياسي. ذلك أن مفهوم الاتزان لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة يقوم على فكرتين: الأولى: أن شتى عناصر الحياة السياسية (التي تتمثل في نسق سياسي) هي عناصر متساندة وظيفيا. والثانية: أن هذه العناصر متفاعلة فيما بينها على وضع يهيئ للكل

---

(١): انظر: د. محمد طه بدوي، مفهوم "التكامل السياسي" بين الانتظام والتنظيم، مرجع سابق ص ٢٤٢ وص ٢٤٣.

(المتمثل في نسق) اتزانه ومن ثم استقراره، وبهذا تنطوي فكرة الاتزان على فكرة النسق. بمعنى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة حين يستخدمون مفهومي "النسق" و"الاتزان" في تحليلهم لعالم السياسة الوطني يستخدمونهما كمترادفين ومن هنا جاء التشابه بين النظريات العامة للأنساق السياسية، والنظريات العامة للاتزان السياسي: "General Theory of Political Equilibrium" or "General Theory of Political System" فكلاهما يتصور الحياة السياسية على هيئة جهاز شبه ميكانيكي يتحقق سيره بتساند أجزائه وتفاعلها تفاعلا متزنا. وهنا يشير الباحث إلى أن أول من أشار إلى فكرة التفاعل والاتزان هو "بنتلي" (على نحو ما سلف) حيث قال بأن مادة عالم السياسة الوطني ترتبط بضغوط الجماعات على الجماعات ومقاومة الجماعات لضغوط الجماعات، أو دفع الجماعات لبعضها البعض، وما الحالة التي عليها المجتمع إلا ذلك الاتزان الذي يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها. إنها فكرة الاتزان بعامل قانون الفعل ورد الفعل في عالم الفيزياء والتي ألهمت "بنتلي" فكرته عن تحقق الاتزان السياسي بعامل تحقق التوازن بين قوى الجماعات المتباينة المصالح بعامل التدافع. وهي نفس الفكرة التي شاعت من بعده لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة، وهي فكرة "النسق السياسي" والتي توحي بفكرة الانتظام الآلي (التلقائي) ومن ثم الحركة الميكانيكية، "فالنسق السياسي" – لديهم – يعني تصورا للحالة التي تسير عليها مؤسسات الدولة الرسمية (الجهاز السياسي) لا على مقتضيات القواعد الدستورية وإنما متأثرة في ذلك بالقوى السياسية الفعلية لمجتمعها الكلي ومؤثرة فيها في نفس الوقت على وضع يقترب "بالمؤسسات السياسية الرسمية" (الجهاز السياسي) إلى فكرة "الجهاز الميكانيكي" وعلى أساس أن قوى الواقع السياسي هي من

الجهاز السياسي بمثابة المحرك، والجهاز السياسي المتحرك إذ يسير ميكانيكيا متأثرا في سيره بعوامل الواقع السياسي يعود بما يتوفر له من قوة فعلية هي قوة السلطة العليا في الجماعة ليؤثر في ذلك الواقع فيحركه، وهكذا ميكانيكيا (تلقائيا). الأمر الذي يجعل منه بمثابة أداة الضبط السياسي القائم وأداة التحول إلى المستقبل في آن واحد، وعليه فإن عالم السياسة الوطني هو عالم متعدد القوى، وما السلطة السياسية (الجهاز السياسي) فيه إلا مجرد قوة كغيرها من قواه، ولكنها تتميز عن هذه القوى فيما تنفرد به من احتكار شرعي لأدوات العنف الذى يتحقق به لذلك العالم "الانتظام"، أو بعبارة أخرى يتحقق لذلك العلم "ميزان القوة" في علاقاته بعامل "انفعال القوة بالقوة" من ناحية وبعامل إدارة القوة بالقوة من ناحية أخرى[1].

وهنا يشير الباحث إلى أن أصحاب التحليل النسقي لعالم السياسة الوطني يلتقون على ما يلي عند تقديمهم للنماذج والنظريات النسقية:

أولا: ينطلقون في تصور علاقات عالم السياسة الوطني (نشاطاته السياسية) من "القوة" كمفهوم أساس، وهم في تأثرهم بأبعاد هذا المفهوم في العلوم الفيزيائية لا يتصورون به عالم السياسة الوطني على أنه عالم تفاعل الأجسام كما في عالم الطبيعة (حيث تعد القوة في عالم الفيزياء فعل جسم في جسم)، بل يتصورون به عالم السياسة على أنه فعل عقل في عقل أو إرادة في إرادة (على نحو ما سلف). هذا وانطلاقا من كون عالم الطبيعة لا يعرف الفراغ حيث لا يفلت فيه حيز ما من جسم أو قوة، وأن لهذا الجسم دوره في

(١) راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٨ وص ١٤١ وص ٢٢٥ ومن ص ٣٣٤ إلى ص ٣٤٥.

اتساق عالمه وتكامله. فإن عالم السياسة لدى أصحاب التحليل النسقي أيضا لا فراغ فيه فطالما أن صلبه القوة فلا يتصور غيبة تلك القوة في أي مجال من مجالاته "فالجهاز السياسي" قوة (وهو أداة المجتمع إلى تحقيق تكامله وانسجامه – أي تحقيق الانسجام بين قوى المجتمع السياسي المختلفة وذلك بعامل احتكاره لأدوات العنف في المجتمع وتجريد ما عداه من القوى الأخرى من هذه الأدوات)، ولكنه ليس القوة الوحيدة في مجتمعه الكلي وإنما يتعايش مع قوى فعلية أخرى (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) في إطار مجتمعه الكلي.

ثانياً: أن وحدة التحليل هي "النسق السياسي"، وهو بهذا المعنى يعني تصورا لمجموعة من النشاطات والعلاقات (السياسية) متساندة ومتفاعلة، وهو يتفاعل أيضا مع غيره من أنساق مجتمعه الكلي (النسق الاقتصادي – النسق الثقافي .. إلخ..) والتي هي منه بمثابة بيئته الكلية التي يأخذ منها ويعطيها، حيث يؤكد أصحاب التحليل النسقي هنا على أن الأنساق الاجتماعية الأخرى التي تشارك النسق السياسي مجتمعه الكلي هي من النسق السياسي بمثابة بيئته الاجتماعية. ذلك بينما يمثل النسق الدولي والأنساق السياسية للمجتمعات الأخرى بيئة النسق الوطني الخارجية. ومن هنا فإن النسق السياسي لا يعمل في فراغ وإنما في إطار نشاطات اجتماعية تأتيه من بيئته الكلية وتتفاعل معه.

ثالثاً: أن هناك تفاعلا ديناميكيا بين وحدات النسق السياسي: الجهاز وبيئته، وأن هذا التفاعل يقوم على فكرة "الاعتماد المتبادل: Interdependence"، فالتغير في البيئة يؤثر على الجهاز، وأفعال الجهاز تؤثر في بيئته. وبصدد مفهوم "البيئة: Environment"، واستخدامه لدى

أصحاب التحليل النسقي فإن الباحث يشير هنا إلى أنهم لا يعنون بالبيئة كمفهوم وصفا لمجموعة قطاعات محسوسة في إطار مجتمعها الكلي، وإنما هي مجرد أداة ذهنية تستخدم لتصور حركة التفاعل بين النشاطات السياسية في النسق السياسي وبين ما عداها من النشاطات الاجتماعية الأخرى، وعليه فهم يرفضون القول بوجود فواصل حسية قاطعة بين النسق السياسي وبيئته. ذلك لأن الأفراد أو الجماعات يزاولون في نفس الوقت نشاطات اقتصادية وثقافية وأخرى سياسية، ومن ثم يقومون على أكثر من دور في حياتهم الاجتماعية. من هنا تأتي فكرة نسبية الحدود بين النسق السياسي وبيئته وهي لا تتعارض مطلقاً مع القول بوجود حدود بين النشاطات السياسية وغيرها من النشاطات الاجتماعية.

رابعاً: أنه انطلاقاً من نسبية الحدود بين النسق السياسي وبيئته، فإن أصحاب التحليل النسقي يتصورون أمرين: **أولهما**: وجود تفاعل بين النسق السياسي وبين بيئته وبما يهيئ هذا التفاعل للنسق السياسي من بث قراراته على مستوى المجتمع الكلي الشامل وإعمالها. ذلك أن للنسق السياسي مدخلاً يتلقى به من بيئته مصادر طاقته ومعلوماته وهو ما يصطلح على تسميته لدى أصحاب التحليل النسقي بالمدخلات "Inputs"، كما أن للنسق السياسي "مخرجاً" إلى بيئته يبث منه إليها قراراته وأعماله في هيئة ردود على مدخلات البيئة إليه، هو ما اصطلح على تسميته – لديهم – بالمخرجات "Outputs" وكلتاهما (المدخلات والمخرجات) ليستا إلا تعبيرين لتصوير التفاعل بين النسق السياسي وبيئته. **ثانيهما**: أن النسق السياسي على ذلك النحو ليس منغلقاً على نفسه، حيث لا يتصورون نسقاً سياسياً يسير بطاقات

ذاتية (أي دون تفاعل من بيئته)، فحتى أكثر المجتمعات انعزالاً عن العالم الخارجي يتم فيها الاتصال بين أنساقها السياسية وبيئاتها الاجتماعية الداخلية، وهو أمر يمليه الدور الرئيسي للجهاز السياسي في مجتمعه الكلي وهو بث القيم بالإكراه المادي (إذا لزم الأمر).

خامساً: أن عالم السياسة الوطني هو عالم حركي ديناميكي لا يعرف السكون، ذلك أن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات تتم بمجموعة من نشاطات (عمليات) داخل النسق السياسي وتتبلور فيما يسمى "بالقرار السياسي" كمخرج من النسق السياسي إلى بيئته حيث يحدث تغييرات في تلك البيئة، وهذه المخرجات تؤثر وتغير بالضرورة في مدخلات البيئة. وبهذا كله تتحقق للنسق السياسي حركيته، ويتحقق للمجتمع الكلي اتزانه.

سادساً: أن عملية صنع القرار السياسي لا تتم بشكل تحكمي وإنما تتم بشكل ميكانيكي حيث إن تفاعل الجهاز مع قوى بيئته الفعلية (القوى اللارسمية) التي تؤثر فيه وتتأثر به في نفس الوقت يجعلها تسهم معه في عملية صنع القرار السياسي ومن ثم تسهم في رسم السياسات العامة لمجتمعها.

سابعاً: الانتهاء إلى تقديم نظريات ونماذج في ضوء مفهوم النسق[1].

---

(١) راجع فيما تقدم بصدد الخطوط التي يلتقي عليها أصحاب التحليل النسقي: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص ٣٤٢ إلى ص ٣٤٥، د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٣٢.

◆ **تقويم التحليل النسقي[1]:**

يعد التحليل النسقي (على نحو ما سلف) أكثر أنواع التحليلات السياسية المعاصرة استخداما في دراسة النشاطات السياسية لعالم السياسة الوطني. بل أن كلا من التحليل البنيوي والتحليل الوظيفي يدوران في فلكه ويمهدان له فباستخدام التحليل البنيوي ينظر إلى الحياة السياسية (عالم السياسة الوطني) على أنها مجموعة من لبنات متشادة ومتراصة، ومن ثم فإن التحليل البنيوي هو تصور للواقع المستهدف في التحليل منظورا إليه من ثنايا تراص أجزائه وأحجامها. ثم يأتي التحليل الوظيفي لكي يحلل هذه الأجزاء في ضوء أدوارها لتحقيق تكامل الكيان الكلي واستمراره، وكل ذلك تمهيدا للتحليل النسقى الذي يأتي لكي يصور التفاعل الذي تجري عليه علاقات هذه الأجزاء، وليمثل بذلك قمة التحليل السياسي المعاصر.

هذا وتأتي أهمية التحليل النسقي تبعا لارتباطه بمستوى التفسير كأعلى مستوى من مستويات العلم التجريبي حيث يقدم التحليل النسقي تفسيرا علميا لديناميكية الحياة السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقدم تفسيرا علميا أيضا لميكانيكية عملية صنع القرار السياسي. بل إن مفهوم النسق يستخدم كسمة أساس للتحليل العلمي المقارن بين المجتمعات السياسية المعاصرة، ومادة المقارنة هنا هي الحياة السياسية متصورة في مجموعة من نشاطات سياسية متساندة متفاعلة فيما بينها وعلى هيئة جهاز من أفعال وردود أفعال يتحقق باتزانها العام انتظام سيره، وتتم المقارنة هنا على أساس مدى مشاركة

---

(١) راجع بصدد تقويم التحليل النسقي: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٣٠٩، ص ٣٢٠، وأيضا: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص ٣١، ص ٣٢.

القوى السياسية الفعلية الجهاز السياسي عملية صنع القرار بما يهيئ لتقديم تفسير علمي لتباين السياسات العامة لمجتمعات تشترك في مؤسسات سياسية رسمية متشابهة. ومن ثم يجيب التحليل النسقي على سؤالي العلم: لماذا وكيف؟ (لماذا يكون هناك تباين في السياسات العامة للمجتمعات رغم تشابهها في الملامح العامة ودرجات التركيب في نظمها السياسية؟ وكيف يكون ذلك؟).

ورغم كل هذا فإن التحليل النسقي هو تحليل غائي – أي يهدف إلى المحافظة على الوضع القائم والتحيز له كوضع أمثل يجب بقاؤه واستمراره. وفي ذلك ارتباط بالقيم الليبرالية والدفاع عنها. وفي سبيل ذلك يسعى أصحاب التحليل النسقى بتحليلهم هذا إلى إيجاد حالة من الاستقرار والتوازن للمجتمع الكلي، ويقولون بأن هذا الاستقرار لا ينفي التغير، فالتغير ينظر إليه – من جانبهم – كمرادف للتكيف، ومن ثم فهو تغير في إطار تحقيق الاستقرار. أو بعبارة أخرى فإن التغير هو قدرة الجهاز السياسي على التكيف والتأقلم مع تغييرات البيئة بإجراء تغييرات جزئية في هياكله أو قراراته.

كذلك على الرغم من أن التحليل النسقي قد تطرق لمجالات جديدة في التحليل السياسي (حيث حدد مكونات النسق السياسي وفسر كيف تتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً بالإضافة إلى معالجته لكيفية تفاعل النسق السياسي مع بيئته، إلى جانب أنه تحليل قد ركز على كل من المدخلات والمخرجات وذلك في مواجهة التحليل الوظيفي الذي ركز أصحابه على المخرجات دون المدخلات)، إلا أنه توجد أوجه قصور في ذلك التحليل: أولها: صعوبة وضع مؤشرات تجعل من مفاهيم هذا التحليل (النسق – الاتزان – البيئة –

المدخلات – المخرجات ..) خاضعة للملاحظة والتحليل الكمي. ثانيها: استحالة الاستفادة من التحليل النسقي في عملية اختبار صحة الفروض (كفرض أن مدخلات البيئة تؤثر على مخرجات الجهاز السياسي، فكيف يمكن التحقق من صحة هذا الفرض بالتجريب؟). ثالثها: أن أصحاب هذا التحليل صوروا فروض نماذجهم ونظرياتهم من واقع المجتمعات الليبرالية المعاصرة التي تقوم على وجود قوى فعلية مؤثرة في الحياة السياسية هناك، ومن ثم لا نستطيع تعميم النتائج التي خلص إليها اصحاب التحليل النسقي في نماذجهم ونظرياتهم على المجتمعات الإنسانية قاطبة (كما فعلوا هم) نظراً لوجود مجتمعات تتباين مع مجتمعاتهم في مقوماتها وخصائصها كالمجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامي. ولعل هذا يبين ارتباط أصحاب التحليل النسقي بالتوازن التلقائي الاقتصادي لمجتمعاتهم (مجتمعات الاقتصاد الحر) طبقاً لقانون الطلب والعرض، فأصحاب هذا النوع من التحليل السياسي لا يزالون خاضعين لمنطق مدرسة الاقتصاد الحر (النظرية الكلاسيكية الاقتصادية) التي ترى في قانون الطلب والعرض الأساس لتقديم تفسير للقرار الاقتصادي (ومن ثم أساساً لتفسير القرار السياسي عندهم)، كما يتصورون الجهاز السياسي بائعاً يميل إلى الاحتكار المطلق للسوق ومن ثم فالعملية السياسية لا تعدو أن تكون نوعاً من التوازن الحركي الذي نصل إليه من خلال مراحل متعاقبة من التوازن وعدم التوازن. ذلك أن المذهب الفردي "الاقتصادي" يجعل الحقيقة الكلية لتحليله في قاعدة التوازن الاقتصادي التلقائي كقاعدة تسيطر على نظام الثمن والنقود والتجارة الخارجية.

هذا ومن أبرز النماذج التي قدمت في إطار التحليل النسقي وأكثرها

انتشاراً وترديداً في التحليل السياسي هو نموذج "ديفيد إيستن" الأمريكي.

- النموذج النسقي الوظيفي "لديفيد إيستن":-

ويعتبر "ديفيد إيستن: David Easton" في مقدمة المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة الذين يعنون بالتحليل النسقي لعالم السياسة الوطني، حيث قدم نموذجاً نظرياً راح يتصور به عالم السياسة الوطني على أنه مجموعة من قوى متساندة متفاعلة على وضع يتحقق به سيره سيراً متزناً. وهذا النموذج النظري قدمه "إيستن" على مرحلتين رئيسيتين من ثنايا أبحاثه ومؤلفاته العديدة في هذا الشأن.

المرحلة الأولى: ولقد قدم "إيستن" نموذجه النسقي الوظيفي في مرحلته الأولى في مؤلفه "النسق السياسي: The Political System"[1]، وفي هذه المرحلة صور" إيستن" الحياة السياسية من ثنايا نموذجه على أنها بنية كلية تتكون من بنيتين (قوتين) رئيسيتين هما:الجهاز السياسي من ناحية وبيئته (سياقه الاجتماعي) من ناحية أخرى. وهو هنا استخدام مفهوم "البيئة" دون أن يشير إلى ذلك صراحة. ثم انتقل "إيستن" بعد ذلك إلى استخدام مفهوم "الوظيفة" فقدم من ثناياه تصوراً للوظيفة السياسية، وهو في الحقيقة تصور أعظم حبكاً ووضوحاً وأكثر علمية من معاصريه (وحتى من أصحاب التحليل الوظيفي) لأنه تصور جاء به من الواقع. فقال بأن الوظيفة السياسية تعني "بث القيم بثاً سلطوياً على مستوى المجتمع الكلي"،أي ترجمة قيم المجتمع في

(1)Easton, David, The Political System: An Inquiry Into The State of Political Sceince, Knopf, Alfred A., New York, 1953, pp. 95-195.

وانظر أيضاً في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص ٣٥٢ إلى ص ٣٥٨.

صورة قواعد عمل (قوانين ولوائح) وهي ملزمة بالإكراه المادي عند الضرورة. من هنا فإن وظيفة الجهاز السياسي هي إصدار القرارات أو الأوامر والتي هي وسيلته في مخاطبة المواطنين الذين يمتثلون لها وإن لم يمتثلوا أكرهوا على ذلك بما يملكه الجهاز السياسي من احتكار لأدوات العنف. ثم اتجه "إيستن" بعد ذلك، لكي يعطي تصوراً لعملية بث القيم، من ثنايا مفهوم "النسق" والذي راح يقدم به تفسيراً لأمرين:

أولهما: ديناميكية الحياة السياسية.

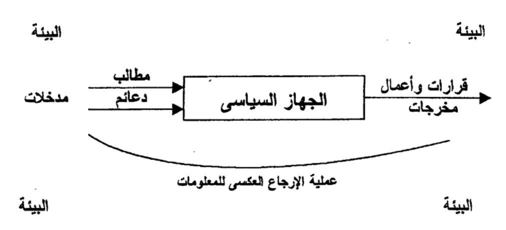
ثانيهما: ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي.

(ولكي يكون تفسيره لهذين الأمرين توضيحاً للكيفية التي يؤدي بها الجهاز السياسي عملية بث القيم).

-أولاً: ديناميكية الحياة السياسية:-

وهكذا بعد أن حصر "إيستن" وظيفة الجهاز السياسي في عملية بث القيم، انتقل إلى توضيح أن عملية بث القيم تلك تتحقق من ثنايا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات الجهاز السياسي ومخرجاته، وبها تصدر قراراته. وبصدد المدخلات يضمن "إيستن" نموذجه مجموعتين من المدخلات: "المطالب Demands" و"الدعائم: Supports"، وبالنسبة للمطالب فهي التي عبر عنها إيستن بالحاجات الاجتماعية وهي قد تكون مطالب مادية (كالمطالب برفع الأجور) أو مطالب أدبية بحتة (كمطالبة النساء بالمساواة مع الرجال في الحياة العامة)، وهذه المطالب تمثل ضغوطاً على الجهاز السياسي، والذي عليه أن يستجيب لهذه الضغوط في حدود إمكانياته

إما استجابة كلية أو جزئية أو الرفض أو تقديم البديل ومواجهة كل ما يترتب على ذلك . أما الدعائم: فهي تعني كل ما يدعم الجهاز السياسي في مواجهة هذه المطالب (الضغوط) وهي إما دعائم مادية كأداء الضرائب وإما معنوية كتنفيذ القرارات دونما حاجة إلى إكراه مادي. وارتباطاً بهذه المطالب والدعائم التي تمثل مدخلات للجهاز السياسي تأتي عملية تحويل هذه المدخلات (داخل الجهاز السياسي) إلى مخرجاته في شكل قرارات. كما في الشكل التالي:



وفي هذا الرسم المبسط يوضح "إيستن" ديناميكية الحياة السياسية من ثنايا مفهوم النسق الذي يعنى به النظر إلى الحياة السياسية على أنها مجموعة من نشاطات تنبعث من قوى سياسية تتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً، لذلك يسمى الجهاز السياسي بـ " Political System" وليس "Political Institution" فهو عنده جهاز حركي وليس من حيث هو مؤسسات رسمية، وقصد "إيستن" بتلك التسمية أنه يعالج هذه المؤسسات لا بوصفها منظمات إستاتيكية تعمل على مقتضى قواعد قانونية محددة لها مسبقاً، وإنما قصد بها جهازاً ميكانيكياً يقوم على عمليات شبه ميكانيكية – أي في حركية دائمة. وهذا الجهاز حين يقوم على عملية صنع القرار لا يعمل منفرداً بل يتأثر

بعوامل تأتيه من بيئته. وعليه فالجهاز السياسي – عنده – كجهاز حركي لا يتحرك ذاتيا وإنما يتحرك آليا بعوامل خارجية تأتيه من بيئته، وهذه البيئة بها قوى لا رسمية (أحزاب – جماعات ضغط ومصالح) تتحرك بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي بالضغط أو التأييد، فهذه القوى الفعلية لها مصالح تسعى للتأثير على الجهاز السياسي تحقيقا لها، فتضغط عليه، ولقد أشار "إيستن" هنا إلى الدوافع والأحاسيس التي تدفع هذه القوى لتحقيق مصالحها، وفي هذا تفسير سلوكي للنشاطات السياسية للقوى الفعلية (فلو أن هناك مظاهرة بدافع مصلحة معينة فهي تمثل ضغطا على الجهاز).

من هنا فإن الجهاز السياسي كجهاز حركي لابد وأن يتوفر له ما يحتاجه من طاقات وموارد تأتيه من بيئته وإلا فلن يستجيب إلى مطالب بيئته، وطاقة الجهاز السياسي هذه تتوفر له من جهود القائمين عليه ومن موارد تتوفر له من بيئته إلى جانب تجميع معلومات وبيانات عن تلك البيئة يستطيع بها الوقوف دائما على ردود أفعالها. هذا وقدرة الجهاز على اتخاذ القرار لا تعتمد فقط على هذه الموارد والمعلومات فحسب فهناك عدة قيود ترد على قدرة الجهاز تأتيه من بيئته، كقيود اقتصادية تتمثل في توفر معلومات لدى الجهاز عن ثقل عبء ضريبة ما على الذين تستهدفهم أو خطورة أثرها على الاقتصاد القومي فينصرف الجهاز عن فرضها. وهناك قيود قيمية كأن يكون مضمون القرار لا تقبله قيم الجماعة أو أخلاقياتها العامة. هذا وفي نفس الوقت تشكل هذه الأمور معوقات للجهاز السياسي فهي توضح إلى أي مدى تستطيع البيئة أن تؤثر على الجهاز السياسي.

وبعد أن يتلقى الجهاز السياسي مطالب بيئته، فإن هذه المطالب تمر

بعملية تصفية من شأنها الإبقاء على بعض المطـــالب دون البعــض الآخــر، وكذلك بالنسبة للموارد المتاحة حيث يعبئ منها الجهاز قدر حاجته ومـــن ثـــم يقدر الجهاز ما يقتضيه أداء دوره من هذه الموارد (من القوى البشرية ومـــن الأموال العينية والسائلة..) وذلك في ضوء ما يرد إليه مـــن معلومـــات عـــن إمكانية بيئته (مواردها الطبيعية والاقتصادية والبشرية) ثم تأتي عملية تحويـــل تلك المدخلات من مطالب ودعائم داخل الجهاز إلـــى مخرجـــات (قـــرارات) تخرج إلى بيئة الجهاز لتصطدم بقوى المجتمع الفعليـــة لتتفـــاعل معـــها إمـــا بطريقة إيجابية (قبول القرارات) وإما بطريقة سلبية (رفضها)، ومن ثم فـــإن تلك القرارات تمر بمرحلة تسمى مرحلة "الإرجاع العكســي: Feedback" – أي تعود تلك القرارات مرة أخرى إلى الجهاز السياسي في صورة مدخـــلات جديدة (معلومات راجعة)، إما في صورة تأييد للقرار السابق أو مطالب معدلـــة أو جديدة. وكل ذلك تبعا لقانون الفعل ورد الفعل. وانطلاقا ممـــا ســـبق كلـــه يعطي "إيستن" تفسيرا لحركية عالم السياسة الوطني المستمرة، فهو مجموعـــة قوى (رسمية ولا رسمية) متفاعلة على وجه الدوام تفـــاعلا يعطينـــا تفســـيرا لاتزانها.

–ثانياً: ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي:ـــ

هذا ولم يكتف "إيستن" بالأفعال وردودها في نموذجه وإنما تابع آثار هـــذه الأفعال للوقوف على ردود الأفعال من جانب البيئة بصدد القرارات السياســـية للجهاز حين توضع موضع التنفيذ وذلك من ثنايا تجميع المعلومات عن تلـــك الردود أولاً بأول، ولكي تعود هذه المعلومات مرة أخرى إلى الجهاز ويتخذهـــا أساساً لاتخاذ قراراته اللاحقة. حيث يصبح أمام الجهاز السياسي أكـــثر مـــن

بديل، وذلك على ضوء إمكانياته وقدراته، وعلى ضوء إمكانيات بيئته يختار الجهاز بين هذه البدائل. وهنا يشير الباحث إلى أن لفظة "قرار: Decision" تعني مجرد الاختيار لبديل معين من بين عدة بدائل (أي هل تكون هناك استجابة كلية للمطالب؟ أم استجابة جزئية؟ أم رفض كامل؟..إلخ) وهنا طالما أن الجهاز السياسي قد اختار بديلا من هذه البدائل فإنه بذلك لا يكون قد اتخذ قرارا، فمجرد الاختيار هنا لا يوصف كعمل بأنه قرار سياسي إلا إذا أحدث ذلك العمل تغييرا في واقع مجتمعه (بيئته). ومن هنا فإن القرارات السياسية بذاتها كبدائل مختارة لا تمثل مخرجات النسق السياسي، وإنما تتمثل المخرجات في هذه القرارات منفذة – أي حين توضع موضع التنفيذ فتحدث تغييرات فعلية في بيئة الجهاز السياسي، وذلك استجابة للمطالب التي جاءت إليه، وبالقدر الذي تتيحه له الموارد التي آلت إليه من تلك البيئة. وتبعا لذلك فإن اتخاذ القرار هو مجرد عملية "اختيار"، وبالتنفيذ وحده يصبح القرار "عملا سياسيا". ومن هنا كان تعريف "إيستن" للمخرجات في نموذجه بأنها قرارات الجهاز السياسي النهائية والأعمال التي وضعت بها وضع التنفيذ. كما لا يقف دور الجهاز لدى "إيستن" عند حد إصدار القرارات ووضعها موضع التنفيذ وإنما يتابع آثارها وصدى ما أحدثته من تغيير فعلي في بيئته، عن طريق ما يتوفر له من معلومات تأتيه من بيئته عن ذلك التغيير ولكي يفيد من هذه المعلومات الراجعة عند صنعه للقرارات اللاحقة ويتخذ ما يشاء من قرارات بما يقتضيه الموقف الجديد في بيئته.

كما أن هذه القرارات التي تصدر عن الجهاز السياسي هي قرارات سياسية وذلك بصرف النظر عن طبيعة موضوعها (اقتصادي – اجتماعي –

.. إلخ) فطالما أن القرار يصدر عن الجهاز السياسي فهو قرار سياسي.ذلك أن هذا الجهاز يقوم على وظيفة سياسية وهي بث القيم على مستوى المجتمع الكلي بصرف النظر عن القطاع الذي يتجه إليه القرار، فكل قرار يصدر على هذا النحو فهو سياسي بحكم وظيفة وهدف الجهاز السياسي، فوظيفته سياسية، وهدفه أيضا سياسي يتمثل في تحقيق الضبط السياسي للمجتمع الكلي، على اعتبار أن الجهاز السياسي هو المنظم والمنسق للحياة السياسية في كليتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "إيستن" في تفسيره لميكانيكية عملية صنع القرار قد أشار إلى أن هذه العملية هي عملية شبه ميكانيكية، ومن ثم فهي ليست تحكمية، في معنى أن القرار السياسي لا يتخذ بطريقة تحكمية من قبل الجهاز السياسي وإنما يأتي نتيجة لتفاعل مجموعة من أدوار لقوى مختلفة في مجتمعها، فالحياة السياسية – عنده – هي مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً، بعامل قانون الفعل ورد الفعل.

وانطلاقاً مما سبق كله يكون "إيستن" قد قدم من ثنايا مفهوم النسق تفسيراً لأمرين:

أولهما: ديناميكية الحياة السياسية – أي حركتيها المستمرة من ثنايا عمليات متفاعلة لا تنتهي، فهي مجموعة من أفعال وردود أفعال في شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسي، وكل ذلك طبقا لقانون الفعل ورد الفعل، ومن ثم يستبعد الإستاتيكية تماماً عن دراسة الحياة السياسية.

وثانيهما: ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي على اعتبار أن القرار لا يتخذ بشكل تحكمي من جانب الجهاز السياسي وإنما يشارك في صنعه القوى اللارسمية أيضاً. وفي نهاية نموذجه قدم "إيستن" تعريفاً نسقياً للحياة السياسية

(لعالم السياسة الوطني) بأنها "مجموعة قوى متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد الفعل، فتتبادل فيما بينها التأثير والتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلي لمجتمعها".

تقديم نموذج "إيستن" في مرحلته الأولى:

هذا ورغم ما قدمه "إيستن": من تحليل نسقي للحياة السياسية وتفسير لديناميكيتها ولميكانيكية عملية صنع القرار السياسي فيها، إلا أن تحليله هذا قد شابه بعض أوجه القصور والتي تتمثل في:

أولاً: أن هذا النموذج ما هو إلا عملية مبسطة (للغاية) لواقع معقد، ولذلك فإن هذا التحليل قد يؤدي إلى مصاعب ومشاكل كثيرة تواجه الباحثين تنجم عن اختلاف ذلك التنظير عن الواقع.

ثانياً: لم يتعامل "إيستن" مع مختلف أنواع ومصادر كل من المدخلات والمخرجات فقد ركز فقط (في هذه المرحلة من نموذجه) على المدخلات التي تأتي الجهاز السياسي من بيئته الداخلية، مما جعله يهمل آثار وضغوط البيئة الدولية وما قد تفرضه تلك البيئة على الجهاز السياسي من ضغوط.

ثالثاً: لم يتعامل "إيستن" مع حالة كون المخرجات "صفر" - أي في حالة عجز الجهاز عن التعامل مع المدخلات، ومن ثم لم يتعامل مع هذه المشكلة مما قد يجعلها تتزايد وتتراكم فتشكل ضغوطا على الجهاز تعود من جديد وبشكل قوي كمدخلات للجهاز السياسي. الأمر الذي يتطلب سرعة التعامل معها وإلا ففي حالة عجز الجهاز عن التعامل معها فإن ذلك يهيئ لانهياره.

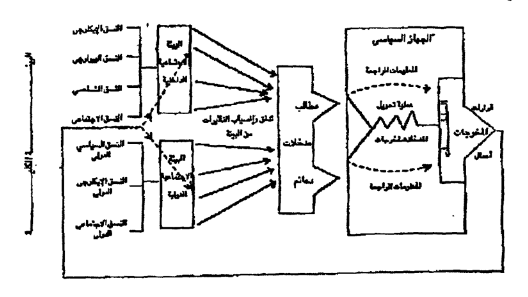
رابعاً: بصدد استخدامه لمفهومي "البنية" و"الوظيفة"، فمن الملاحظ في نموذجه أنه لم يحرص على التمييز الواضح بين مفهومي "البينة" و"الوظيفة"،

فهو لم يعتمد اعتمادا نهائيا على مفهوم "الوظيفة" وحده أو على مفهوم "البنيـــة" وحده، وإنما راح يتردد بينهما.

من هنا: ولكي يتخلص "إيستن" من أوجه القصور تلك في نموذجه، قـــدم محاولة ثانية، أو أن شئنا تطويرا لنموذجه، وذلك بعــــد تقديـــم العديـــد مـــن الدراسات والبحوث على النحو التالي:ـــ

- المرحلة الثانية:ـــ

وفي هذه المرحلة قدم "إيستن" تطويرا لنموذجه من حيث مكونات "النســـق السياسي" وتفاعله وكيفية أداء وظائفه، وذلك في كتابــــه: "A Framework For Political Analysis"، حيث حلل الحياة السياسية من حيث هي "نســـق" سلوكي فعني بتصوير البيئة الكلية التي يعمل فيها وبها هـــذا النســـق (البيئـــة الوطنية والدولية)، ففي شأن انفعال "النسق السياسي" ببيئته وأفعاله فيها، ومـــن ثم ديناميكية هذا النسق صور "إيستن" نموذجه في هذه المرحلة علـــى النحـــو التالي:ـــ



هذا وينبه "إيستن" على طول كتابه (المشار إليه آنفا) إلى أنه يستهدف به في النهاية تقديم تفسير لاستمرارية النسق السياسي وذلك من خلال قدرته على الاستجابة أولا بأول للضغوط التي تأتيه من بيئته، وكيف أن النسق السياسي في ديناميكية دائمة من أجل بقائه؟ وعلى أساس أن أي نسق سياسي هو مجموعة من "سلوكيات" (نشاطات) تبرز من ثناياها مجموعة من أفعال إيجابية تتواجه مع المؤثرات التي تأتيها من بيئته. ذلك أن النسق السياسي – عنده – هو مجموعة من تفاعلات (سلوكية) نابعة من المجموعة السلوكية الكلية (السلوك الجماعي الكلي: The Totality of Social Behavior). إن المجتمع "Society" وهو أكثر الأنساق الاجتماعية شمولا هو وحده الذي يتضمن شتى التفاعلات الاجتماعية بينما نسق اجتماعي آخر بما في ذلك النسق السياسي يختص بمظاهر معينة تمكن لذاتيته إزاء السلوك الاجتماعي الكلي، ومن هنا يتعين تحليله على أساس هذه الذاتية من ناحية، وفي ضوء ما ثبت "لإيستن" (اختباريا) ما بينه وبين بيئته الكلية من تفاعلات (سلوكية) من ناحية أخرى، ومن ثم على أساس أن "النسق السياسي" هو في النهاية نسق سلوكي لا يتصور فهمه وتفسيره إلا في ارتباطه بالنسق السلوكي الاجتماعي الكلي وكجزء منه. ففي هذه المرحلة من نموذجه أخذ "إيستن" في الحسبان البيئة الدولية بما فيها من مؤثرات إلى جانب البيئة الوطنية. "فالبيئة الاجتماعية الداخلية: The Intra – Societal Environment" – عنده – تتضمن عدة مؤثرات على الجهاز السياسي تتمثل في:

أولاً: الأنساق الإجتماعية:"Social Systems"، وهي تتضمن النسق الاقتصادي والثقافي والإيكولوجي والبيولوجي والشخصي...، ويعتبر النسق الاجتماعي نسقاً شاملاً لكل نشاطات هذه الأنساق حيث تتفاعل جميعها في إطار الوحدة الثقافية لمجتمعها الكلي (حيث تعبر "الثقافة: Culture" عن وحدة شتى الجماعات التحتية للمجتمع الكلي). وعبارة "المجتمع الكلي Societé Globale" – لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة – لا تقف عند حد تصورهم لشمولية المجتمع بشتى أفراده وجماعاته التجتية بوحدتهم الثقافية، وإنما يجاوز ذلك إلى ربط المجتمع بسلطة الأمر النهائية.

ثانياً: "النسق الإيكولوجي:Ecological System"، وهو ذلك النسق الاجتماعي الجغرافي الذي يشير إلى علاقة الجماعات (السكان) بأوساطها الطبيعية من أرض بتضاريسها ومواردها ومناخها ومدى انبساطها، وما يتولد عن ذلك من نشاطات وأنماط وأساليب متباينة من جماعة إلى أخرى تبعا لتباين أوساطها الجغرافية. ومن هنا فهو يعنى بتحليل العلاقة بين الجماعات الإنسانية (السكان) وبين البيئة المحيطة بها.

ثالثاً: "النسق البيولوجي: Biological System" وهو يعبر عند – إيستن – عن الخصائص الوراثية التي قد تساعد في تحديد الدوافع البشرية في الجانب الاجتماعي والسياسي على السواء. إذ أن هناك – على حد قوله – تفاعلات سياسية تتحدد (أو تتأثر) بالتكوين البيولوجي للكائن البشري. حيث تفرض الخصائص الجينية قيودا على سلوك الأفراد. فالسلوك الفردي المسالم أو المتعقل مقارنة بالسلوك الفردي العدواني مرتبط بالجينات الوراثية للكائن البشري. ويذهب "إيستن" هنا إلى أن تجاهل هذا الأمر في الأنساق الاجتماعية بما فيها النسق السياسي أمر فيه مغالطة. ذلك أن الخواص البيولوجية المرتبطة بالنشاط

السياسي لا يمكن تجاهها كجزء من البيئة الفعلية التي تعمل فيها.

رابعاً: "النسق الشخصي: Personality System"، وهو يعبر عند "إيستن" عن دور الفرد كجزء من النسق السياسي، أو إن شئنا كعضو فيه، ينظر إلى الفرد من ثنايا مشاركته في الحياة السياسية كمواطن أو كحاكم. فقد يتصرف بصفة فردية كعضو في نقابة أو في حزب أو في مجلس تشريعي أو كأحد أعضاء الصفوة السياسية في المجتمع. أو قد يمارس الفرد نشاطا اقتصاديا فيؤثر تأثيراً مباشراً في نسقه السياسي، وذلك (على سبيل المثال) من ثنايا سياسات الاستثمار والأنشطة الأخرى للبيوت المالية القوية في مجتمع صناعي، فهذه تكون في أوقات معينة مؤثرة تأثيراً مباشراً على مصير الحكومة كما في حالة تأثير بنك إنجلترا أثناء الأزمة المالية على حكومة "ماكدونالد" في الثلاثينات (وكان بنك انجلترا آنذاك ملكية خاصة)، كما قد يكون الفرد صحفياً ويؤثر كذلك على نسقه السياسي تأثيراً مباشراً من ثنايا مقالة له يسقط على أثرها وزيراً أو وزارة، وهكذا.

وهناك البيئة "الاجتماعية الدولية The Extra – Societal Environment"، ومؤثراتها على الجهاز السياسي حيث تشكل ضغوطاً عليه، وهي تتضمن الأنساق الاجتماعية الدولية "International Social Systems" وهي تشمل الأنساق السياسية والأيكولوجية الدولية، فالنسق السياسي لمجتمع ما يكون نسقاً تحتياً في النسق السياسي الدولي، أو قد يكون هناك نسق تحتي في النسق الدولي "كحلف الناتو" يؤثر على النسق السياسي الفرنسي مثلاً...، بل أن هناك أنساقاً سياسية لم تستطع أن تتحمل ضغوط البيئة الدولية فانهارت (حال مجتمعات العالم النامي التي تتعرض للانقلابات العسكرية) وهكذا تمثل البيئة الدولية قطاعاً له وزنه في بيئة النسق السياسي الوطني،

فالعلاقات الخارجية للدولة، من دبلوماسية وحرب والتزامات مالية اقتصادية وميزانها التجاري وغيرها، إما أن تمثل ضغوطاً على الجهاز السياسي وإما أن تقدم له دعائم مشكلة بذلك مدخلات له.

إن الضغوط الدولية التي تحاول إحداث تغييرات أو تعديلات في النسق السياسي بما يتلائم مع مصالحها وأهدافها، عادة ما تكون موجهة ضده من اتجاهين رئيسيين: أولهما: البيئة الوطنية بجميع مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيولوجية والإيكولوجية والشخصية، وثانيهما: البيئة الدولية بجميع مكوناتها الاجتماعية والسياسية الإيكولوجية.

من هنا فالجهاز السياسي عادة ما يتأثر بما يطرأ عليه من ضغوط مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية، وهو من جانبه يتلقى تلك الضغوط ويحاول اتخاذ قرارات وسياسات للتأثير عليها وإخضاعها لاحتياجاته ومصالحه وأهدافه وهو في ذلك يقوم بعملية شبه ديناميكية للتكيف مع البيئتين السابقتين بواسطة تعبئة موارده وتوجيه مكوناته واستخدام قدراته المختلفة لمواجهة تلك التحديات، أو بإجراء تغيير في هياكله وقدراته لكي يتمكن من التعامل بدقة وفاعلية وكفاءة مع تلك التحديات حتى يتمكن من البقاء والاستمرار.

وهكذا فإن "إيستن" قد قدم تعديلات جديدة في نموذجه من ناحية بيئة الجهاز السياسي حيث أخذ في الحسبان وجود مدخلات جديدة لا يجب إغفال تأثيرها على الجهاز السياسي، وكيف يتعامل الجهاز السياسي مع مدخلات بيئته الداخلية والخارجية، وكيف يؤثر ذلك من ناحية على حركية الحياة السياسية، وعلى عملية صنع القرار السياسي من ناحية أخرى، كما ركز "إيستن" في هذه المرحلة من نموذجه على متغيرات جديدة تؤثر على النشاطات السياسية والسلوك السياسي للأفراد والجماعات كالنسق الشخصي والإيكولوجي والبيولوجي.

ولينتهي إلى أن الحياة السياسية ما هي إلا مجموعة من نشاطات سياسية (تمارس من جانب الجهاز السياسي وبيئته الداخلية والخارجية) فتتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلي لمجتمعها.

-تقويم لنموذج "إيستن"[1]:-

يأتي "إيستن" في مقدمة المعنيين بتقديم نماذج نظرية لتحليل عالم السياسة الوطني ويعتبر من الذين أسهموا إسهامات واضحة في التحليل السياسي المعاصر في فترة السلوكية وفي فترة ما بعد السلوكية، ويختلف "إيستن" عن الذين قدموا نماذج نظرية لتحليل عالم السياسة الوطني في مدى تركيزهم على مفهوم تحليل غير مفهوم النسق (كمفهوم مشترك بينهم في التحليل) فبصدد استخدامه لمفاهيم التحليل في نموذجه فقد ركز "إيستن" على مفهوم "النسق"، وعلى أساس أن عالم السياسة الوطني هو عالم القوى المتفاعلة. وعليه حدد قوى عالم السياسة الوطني (عناصره)، ورغم استخدامه لمفهوم "الوظيفة" إلا أنه قد أغفل دور (وظائف) القوى السياسية في عالم السياسة الوطني حيث قيد الوظيفة السياسية بالقرار السياسي دون أن تنسحب لوظيفة أخرى في المجتمع.. من هنا يكون "إيستن" قد طوع مفهوم "الوظيفة؟ وجعله يدور في فلك تحليله النسقي. و"إيستن" كذلك (وعلى نحو ما تقدم) قد أشار ضمناً إلى مفهوم "البنية" كما استخدم مفهوم "الاتزان": فقد أراد باستخدامه لمفهوم "النسق" أن يكون تفسيراً لحالة الاتزان التي عليها المجتمع الكلي تبعاً لاتزان قواه السياسية، ومن ثم استخدم "إيستن" في تحليله لعالم السياسة الوطني غالبية مفاهيم التحليل المشار إليها آنفا.

---

(١) راجع بصدد تقويم نموذج إيستن: Varma, S. P., Op. Cit., pp. 181 – 186. وأيضاً: د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ١٣٧، ص ١٣٨.

هذا ولقد قدم "إيستن" لنموذجه تنظيرا مفصلا للحياة السياسية مع الاهتمـــــام الشديد بوضع أدوات التحليل العلمي التي اســـتخدمت وتســتخدم فـــي التحليــل السياسي المعاصر، ووضعها موضع التفصيل في كتابه "AFramework for Political Analysis" فلم يكتف في هذا الكتاب بتقديم نموذجه النسقي الوظيفي (في مرحلته الثانية) بل وحدد الإطار المنهجي الذي تم فيه التحليل للوصول إلـى تصوير هذا النموذج. فبعد أن حدد "إيستن" المجال الذي يحلله وهـــو علاقـــات القوى، انتقل إلى تناول المنهج المستخدم في التحليل المعاصر وأبرز العنـــاصر التي يتعين أن تتوفر فيه لكي يستقيم مع تحليله لعالم السياسة الوطني ثم تعــرض للاتجاه السلوكي الذي يتعين أن يتراكب معه أو يتراكم عليه حتى يعد التحليــــل السياسي المعاصر أكثر علمية ثم انتهى إلى تقديم نموذجه ولكي يفصله تفصيــلا طويلا على طول كتابه هذا.. ومن هنا تمثل تحليلات "إيستن" الخـــط الرئيســي والمنطلق للتحليل التجريبي السلوكي المعاصر لعالم السياسة الوطني (في جملته) حيث يجمع كل الكتابات المعاصرة ويعمقها.

كما يلاحظ وقوع "إيستن" في نفس الخطأ المشترك لكل الليـــبراليين الذيـــن قدموا نماذج نظرية لفهم وتحليل عالم السياسة الوطني، في الادعاء بـــأن هــذه النماذج "عامة" وصالحة كأداة ذهنية لفهم الحياة السياسية في كل المجتمعات بمــا فيها المجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامي. فهذا النموذج النسقي الوظيفي "لإيستن" لا يصلح إلا لتفسير الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لأنه صور فروضه من هذا الواقع دون غيره. كما لم يتحرر "إيستن" من القيم الذاتيــة وصولا إلى الموضوعية فكل تحليله مرتبط بالقيم الليبرالية (التي وصفـــها كمـــا سلف وأشار الباحث من قبل بأنها قيم إنسانية متحضرة..). كما أنه يرى في نظام مجتمعه، أفضل ما في الأرض وسعى في تحليله إلى المحافظة على بقـــاء هـــذا

النظام الاجتماعي وعلى اتزانه. وبالنسبة لمعالجته للقيم، فقد انتقل في معالجته لها من ثنايا كتاباته من كونها جزءا من الواقع يجب تحليله إلى كونها متغيرا أساسيا في النسق السياسي حيث يرى أن الجهاز السياسي هو أداة المجتمع لبث هذه القيم. كما لم يهمل "إيستن" أثر الدوافع والأحاسيس التي من وراء سلوك ونشاطات الأفراد في نموذجه هذا.

المبحث الرابع

النماذج النسقية الاتصالية

وفيما يلي تعريف بالتحليل النسقي الاتصالي، ثم عرض لأبرز النماذج التي قدمت في هذا الشأن وهو نموذج "كارل دويتش: Karl Deutsch".

التحليل النسقي الاتصالي[١]:

ويعد "التحليل الاتصالي: Communication Analysis" – على حد قول أصحابه (وفي مقدمتهم "دويتش") – مرحلة متقدمة من التحليل النسقي، حيث إن هذا النوع من التحليل قد راح أصحابه يتغلبون على الانتقادات التي وجهت للتحديد النسقي والتي في مقدمتها صعوبة وجود مؤشرات موضوعية للمفاهيم المستخدمة، فجاء أصحاب التحليل الاتصالي بمفاهيم جديدة قابلة للتحديد والتقدير الكمي (على حد قولهم) كما سيأتي.

---

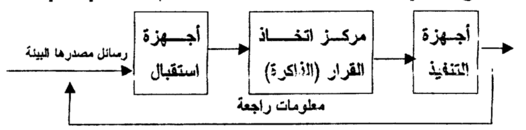
(١) راجع بصدد التحليل النسقي الاتصالي وتقويمه: – Varma, S. P., Op. Cit., pp. 316 .332 وأيضا: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٣٨: ص ٤٠ وأيضا: د. أحمد عامر، السيبرنطيقا وتحليل النظم السياسية، مذكرة مقررة على طلبة الدراسات العليا، بجامعة قناة السويس ببور سعيد، من ص ١٠، إلى ص ٣٠ وكذلك: د. أحمد فؤاد باشا، فلسفة العلوم بنظرة إسلامية، دار المعارف، ١٩٨٤، ص ٤٩ ، ص ٥٠.

وأصحاب هذا التحليل يقدمون تحليلاً لعالم السياسة الوطني في ضوء نظرية الاتصالات وعلم الضبط والتحكم الذاتي "Cybernetics"، وكما هو معلوم أن علم "السيبرنطقيا" القائم على معارف كثيرة كالميكانيكا والفسيولوجي والرياضيات والمنطق وغيرها، أبلغ الأمثلة على تكامل العلوم الحديثة. ونقطة البدء في هذا العلم كانت على يد عالم الرياضيات "نوربرت وينر: Norbert Wiener" عام ١٩٤٧ عندما بدا له وجود أسس مشتركة بين عمليات التحكم والاتصال في الأنساق الأوتوماتيكية الآلية وعمليات التحكم في الأنساق البيولوجية. ذلك أن الجهاز العصبي المركزي لم يعد يبدو – على حد قول وينر – كعضو قائم بنفسه يتلقى التنبيهات من الحواس ثم يفرغ التيار في العضلات، ولكن يمكن تفسير بعض أوجه نشاطه على أنها أعمال دورية تخرج من الجهاز العصبي وتدخل في العضلات، ثم تعود فتدخل في الجهاز العصبي مرة أخرى.. ولقد بدا له أن ذلك يحدد خطوة جديدة في دراسة ذلك الجزء من فسيولوجيا الأعصاب الذي لا يقتصر أمره على العمليات الأولية للجهاز العصبي وإنما يتعداه إلى أداء الجهاز العصبي ككل متكامل.

هذا وفي رأي المؤسسين لعلم "السيبرنطيقا" أنه يمكن التوصل إلى اختراع آلة تقوم بعمليات فكرية ذات نظام ذاتي التحكم يقود وظائف اختزان المعلومات وتفاعلها وفق خطة معينة على نحو ما يبدو في برمجة الحاسبات الألكترونية. وهذا التصور من جانب علماء السيبرنطيقا يقوم على فرضية أن الحياة والمادة وقوانينها شئ واحد، ومن ثم افتراض أن الأجسام الحية ليست سوى آلات فيزيائية كيميائية (وهذا أمر من أمور الخيال العلمي).وهذا التصور الخيالي البحت نقله أصحاب التحليل الاتصالي إلى مجال عالم

السياسة بنفس مفاهيمه، حيث يلتقي أصحاب هذا التحليل على ما يلي:

- **أولاً:** تقديم مفاهيم جديدة قابلة للتحديد والتقدير الكمي: كمفهوم "الرسالة: Massage" والرسالة ليست هي المشكلة أو الموقف الذي يواجهه الجهاز الحكومي وإنما هي "معلومات Informations" بخصوص هذه المشكلة أو هذا الموقف، وأن هذه المعلومات والتي هي وحدة التحليل عندهم قابلة للتحديد والتقدير الكمي. هذا إلى جانب مفاهيم (أو إن شئنا عناصر) أخرى يقوم عليها النسق الاتصالي لعالم السياسة الوطني قابلة للتقدير الكمي أيضاً وهي المرسل (أجهزة إرسال): "Transmitter" والذي قد يكون فرداً أو جماعة أو الجهاز الحكومي، وقناة: "Channel" يتم من خلالها نقل هذه الرسالة، و"المستقبل: Receiver" يتلقى هذه الرسالة (المعلومات)، و"ذاكرة: Memory" لتخزين تلك المعلومات، وعليه فإن الحكومة (الجهاز السياسي / الجهاز الحكومي) لها أجهزة استقبال لتلقي المعلومات (الرسائل) ثم تقوم هذه بتحويلها إلى مركز اتخاذ القرار "Decision Center" (الجهاز الحكومي) الذي يعتمد على ذاكرته (معلومات مختزنة) في التوصل إلى قرار سياسي ثم يبعث به إلى أجهزة التنفيذ "Effectors" التي تتخذ أفعالاً كفيلة بتنفيذ هذا بالقرار. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية (الأعمال) تثير ردود أفعال تتلقاها أجهزة الاستقبال لتحولها بدورها إلى مركز اتخاذ القرار وهو ما يعرف بعملية الإرجاع العكسي "Feedback" للمعلومات كما بالرسم التوضيحي التالي:



- **ثانيا:** يفترض أصحاب التحليل الاتصالي عدم وجود اتـــزان تلقـائي، وذلك في مواجهة التحليل النسقى الذي يقوم على افتراض أن النسق السياســي حينما يصاب بالاختلال لا يلبث أن يعود إلى حالة الاتزان مرة أخرى تلقائيـا. أما أصحاب التحليل الاتصالي فيرون أن الاتزان التلقائي يعجـز عـن تقديـم توقعات عن التغيرات الفجائية التي تلحق بالجهاز الحكومي أو بيئتـه. لذلـك وسعيا لإيجاد نوع من التنبؤ (التوقع) بشأن تغيرات النسق السياسي يفـترض أصحاب التحليل الاتصالي أن "الجهاز الحكومـي" كالجـهاز العصبـي فـي الأجسام الحية وأنه إذا حدث تغيرات فجائيـة فـي الجسـم الحـي كارتفـاع أو انخفاض درجة الحرارة أو زيادة أو نقصان ضربات القلـب بسـبب هـذه التغيرات الفجائية في الجسم أو في بيئته فإن الجسم الصحيح يعيد نفسه مـرة أخرى للوضع الطبيعي وبدون جهد كبير بواسطة عمليات تحكـم ذاتـي فـي داخل الجسم، وعليه فإن أصحاب التحليل الاتصالي يـرون أن الخلـل فـي الجهاز الحكومي (أو في بيئته) هو الذي يجعله يتحرك نحو هذا الخلل للتعـامل معه وأن تحركه هذا تحرك ذاتي (أي من داخله وليس من شأن شئ خـارجي: البيئة) ومن هنا فإن عملية التفاعل تتم داخل الجهاز الحكومـي وليـس بيـن الجهاز وبيئته، وتبعا لذلك فالاتزان هنا ليس اتزانا تلقائيا وإنما هو اتزان يتـم داخل الجهاز الحكومي بعمليات الضبط والتحكم الذاتي.

- **ثالثا:** يذهب أصحاب هذا التحليل إلى أن الجهاز الحكومي حينما يواجه مصاعب فإن ذلك ليس نتيجة لاستجابته للموقف الفعلي من ثنايا قراره بل مـن تصور غير دقيق بخصوص هذا الموقف نتيجة لأن المعلومات المتوفرة لـدى الجهاز الحكومي ليست دقيقة. هذا وكلما قلت الفترة بيـن اسـتقبال الجـهاز

الحكومي للمعلومات والاستجابة لها فإن ذلك عند أصحاب التحليل الاتصالي يدل على ارتفاع كفاءة الجهاز الحكومي. من هنا فإنهم يهتمون بالدرجة الأولى بمشاكل الحركة الخاصة بتدفق المعلومات بين الجهاز وبيئته.

- **رابعاً**: أن هذا التحليل يهدف للكشف عن العوامل التي تؤثر على استقبال الأفراد والجماعات وعن كيفية تأثير الاتصال على أداء النسق السياسي. ومن هنا فإن هذا التحليل الاتصالي هو دراسة للنشاطات السياسية كنسق اتصالي حيث لا يعدو أن تكون تلك النشاطات السياسية نقلاً للمعلومات بين القوى المتفاعلة. من هنا فالجماعات التي تنجح في نقل رسائلها إلى الجهاز دون تحريف هي جماعات قوية وفعالة، وعليه فكلما زادت أهمية الجماعة كلما كان الجهاز الحكومي أميل نحو المعلومات الواردة منها، وكلما كان استجابته لها بدرجة أكبر.

وجدير بالذكر هنا أن يشير الباحث إلى أن هذا النوع من التحليل لم يلق قبولاً حسناً من المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة حيث لم يعن به إلا عدد قليل من الباحثين نظراً للاستخدام النادر لهذا النوع من التحليل في البحث التجريبي. **وفيما يلي تقويم للتحليل الاتصالي في عالم السياسة:**

أولاً: أن أصحاب هذا التحليل الاتصالي كان سعيهم بالدرجة الأولى ينصب في تقديم محاولة للوصول إلى تحليل كمي لنشاطات عالم السياسة. وهم في طريقهم لهذا الهدف استعاروا مفاهيم جاهزة من مجال هندسة القوى وهندسة الاتصالات في تحليل النشاطات السياسية التي تصدر عن الأفراد والجماعات – أي تحليل السلوك البشري الذي يصدر عن الإنسان صاحب الدوافع والأحاسيس تحليلاً كمياً وصبغه بصبغة هندسية. ومن ثم نقل ذلك

التحليل الاتصالي من مجال الهندسة إلى مجال السياسة حيث أدعى أصحاب هذا التحليل بأن الفروق بين التركيبات الآلية والعضوية في طريقها للزوال بسبب التطور السريع والمتلاحق الذي يصاحب علم الضبط والتحكم الذاتي، والحاسب الآلي (الكمبيوتر)، وعلم الميكانيكا. فهناك آلات تعمل ذاتياً وتتفاعل مع البيئة المحيطة بها كما تستطيع أن تتعامل مع نتائج عملها ولها قدرة (محدودة) على التعلم فهي تختزن المعلومات وتستخدمها وتعالجها، وهم في هذا من ناحية يغفلون طبيعة السلوك البشري التي تختلف عن طبيعة سلوك الآلة، فالآلة تتصرف بطريقة (بحالة) واحدة وموجهة، وإذا أمكن تثبيت نفس الظروف وحالة الآلة يستطيع الباحث أن يحدد الحالة التالية التي سوف تتحرك الآلة نحوها، وهذا الأمر لا يستقيم ألبتة مع السلوك البشري (على نحو ما سلف). ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذا التحليل ركزوا على العمليات دون النتائج، بمعنى أنهم ركزوا على عملية صنع القرار السياسي كعملية مع إغفال دراسة النتائج المتولدة عن القرار السياسي، وذلك بتركيزهم على تدفق المعلومات كعملية ميكانيكية وليس على موضوع تلك المعلومات. هذا إلى جانب اهتمامهم فقط بالمعلومات القابلة للتقدير الكمي دون غيرها وهناك أمور أخرى يصعب تقديرها كمياً بصدد هذه المعلومات كمعنى هذه المعلومات وقوة تأثيرها..إلخ. ومما سبق كله في هذا الشأن فلا مكان هنا للتحليل الكمي للسلوك البشري في ضوء مؤشرات الأداء التي تترجم إلى تدفقات للمعلومات فكلها تحليلات كمية مضللة لأن الشئ المراد تقديره كمياً (السلوك البشري) غير قابل بطبيعته لذلك وغير قابل كذلك بطبيعته لصبغه بصبغة آلية.

ثانياً: إن النماذج الاتصالية حين تبنى فهى تبنى بهدف تفسير نشاطات عالم السياسة المعقدة والمتشابكة على أسس بسيطة، أما هنا فإن النماذج التي قدمها أصحاب التحليل الاتصالي هي نماذج عقدت الواقع المستهدف من ثنايا المفاهيم المستخدمة، وبدلا من أن تساعد هذه النماذج على فهم الواقع السياسي فإنها أدت إلى طمسه إلى جانب فشل تلك المفاهيم الهندسية في فهم وتفسير عالم السياسة. ومن هنا فإنه من الطبيعي أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة لم يكن لغالبيتهم تأثير يذكر في استخدامهم للتحليل الاتصالي.

ثالثاً: أنه بالنسبة لطبيعة الاتصال في مجال الهندسة لابد أن يختلف عنه في مجال السياسة، فأصحاب التحليل الاتصالي قدموا تنظيراً لعالم السياسة من ثنايا ذلك التحليل لكنهم لم يطبقوا هذا التحليل من الناحية العملية. ذلك أن الاتصال في عالم السياسة لا يقتصر على البيئة الوطنية. وإنما يجاوز ذلك إلى البيئة الدولية، فكيف يمكن للتدفق في المعلومات الذي يأتي من البيئتين (الوطنية والدولية) أن يتم بشكل آلي؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مشاكل عالم السياسة لا تقتصر فقط على مشكلة الاتصال حتى نوليها كل هذه الأهمية ونغفل جوانب عالم السياسة الأخرى، ويضاف إلى ذلك أن عملية الاتصال لا تقتصر فقط على الجانب الحركي (كجانب شكلي) فالأهم من هذا الجانب هو جانب موضوع الاتصال ذاته فلو أن المعلومات (الرسائل) قد نقلت بدون تحريف فقد يكون هناك خطأ في تفسيرها وفهمها. وكذلك فإن عملية نقل المعلومات في قنوات اتصال إلى الجهاز الحكومي وهي في غالبيتها قنوات غير رسمية (تقوم بها قوى فعلية لا رسمية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) ومن ثم فلا وضوح للإجراءات التي تحكم

عملية نقل هذه المعلومات.

رابعا: أن أصحاب هذا التحليل في تركيزهم على عملية صنع القرار السياسي كعملية ميكانيكية، يهدفون من وراء ذلك تزويد الجهاز الحكومي بأدوات لاكتشاف مواقع قوته وضعفه بما يهدف في النهاية للمحافظة على الوضع القائم وذلك بما يقوم به الجهاز الحكومي من عمليات تنسيق وتنظيم الجهود البشرية في مجتمعه من ثنايا عملية الإرجاع العكسي للمعلومات ومحاولة الجهاز لتغيير مساره في حالة زيادة وضخامة المعلومات الراجعة لإحداث تغيير تدريجي، وهنا يعالج أصحاب التحليل الاتصالي مسائل التغيير التدريجي في الجهاز الحكومي بصعوبة، وهم إن كانوا قد وضعوا احتمالات للتغيير الثوري فإنهم يتناولونها بصعوبة بالغة، وهنا بصدد عملية الإرجاع العكسي للمعلومات في النسق السياسي فإن هذه العملية تفهم بشكل مبدئي بالنسبة لموقف واحد، فماذا لو تعامل الجهاز الحكومي مع عشرات المواقف، وكل موقف له معلوماته الخاصة به؟ ثم ماذا لو كانت هناك علاقات متشابكة بين هذه المواقف وبعضها البعض؟. لا شك أن المعلومات الراجعة لهذه المواقف يصعب تحليلها (هنا في مجال عالم السياسة، على الرغم من أنها ممكنة في مجال هندسة الاتصالات).

خامسا: أن أصحاب هذا التحليل يفترضون وجود عقلانية زائدة من جانب أطراف النسق السياسي، على حين أن الحياة السياسية لا تعرف تلك العقلانية وأن الغلبة فيها للقرارات التاريخية.

ولعل كل ذلك يتضح من ثنايا عرض الباحث لنموذج "كارل دويتش" النسقي الاتصالي حيث يعد "دويتش" في مقدمة من عني بالتحليل الاتصالي

لعالم السياسة، ويعد نموذجه قمة نماذج التحليل النسقي الاتصالي المعاصرة.

- نموذج "كارل دويتش: Karl Deutsch" النسقي الاتصالي لتحليل عالم السياسة الوطني:-

وهو النموذج الذي قدمه "دويتش" الأمريكي (الألماني الأصل) في كتابه "عصب الحكومة The Nerves of Government"[1]، حيث تعامل مع النسق السياسي على أنه يتكون من قوتين: الحكومة (الجهاز الحكومي) من ناحية وبيئتها من ناحية أخرى، وأن الجهاز الحكومي هو العقل المسيطر والمتحكم في كل شئ، تماما كما هو الحال في عقل الإنسان الذي يتحكم في الجهاز العصبي وأطراف الإنسان، حيث يقوم العقل بتوجيه أوامر إلى مكونات الجسم المختلفة لمواجهة العوائق والأحداث والمشاكل والأزمات التي تواجهه. ويعتبر نموذج "دويتش" محاولة من جانبه لإيجاد تحليل علمي دقيق لفهم وتحليل نشاطات النسق السياسي وطرق أدائها.

ونظراً لتأثر "دويتش" بعلم "السيبرنطقيا: Cybernetics" قدم نموذجه هذا كمحاولة لفهم الاتصالات المعقدة والمتشابكة للنسق السياسي. إذ أن الاتصالات هنا لا تقف أهميتها فقط عند نقل المعلومات بين مختلف أجزاء النسق السياسي نفسه وحسب، وإنما تبرز أهميتها أيضاً في نقل المعلومات ما بين الجهاز السياسي وبين البيئتين الوطنية والدولية المحيطة به.

---

(1)Deutach, Karl, The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control, Free Press Glencoe, New York, 1963.

وانظر أيضاً: د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات، مرجع سابق، من ص ١٤٢ إلى ص ١٦٧، ولنفس المؤلف: السيبرنطقيا وتحليل النظم السياسية، من مطبوعات كلية التجارة – جامعة قناة السويس، بدون تاريخ، من ص ٣٠ : ص ٤٣.

و"دويتش": في نموذجه هذا شبه أنساق الاتصالات والتحكم تلك بالنسق العصبي للجسم البشري، وفي سبيل ذلك راح يستعين بمختلف مفاهيم العلوم الطبيعية الجاهزة وبخاصة مفاهيم هندسة القوى وهندسة الاتصالات، ومفاهيم علوم الأحياء التي تهتم بالنواحي العضوية لمختلف الكائنات الحية. ونموها وتطورها وما يوجد في هذه الكائنات من نقاط عصبية مركزية معينة مثل مصدر القرار الإرادي وغير الإرادي للتحكم في حركتها وسلوكها، وكذلك لعملية المعلومات الراجعة وإعادة التحليل لتلك المعلومات. وانطلاقاً من ذلك كله قدم "دويتش" نموذجه لأنساق الاتصالات وعملياتها وأنواعها وأشكالها المختلفة في عالم السياسة الوطني وعلاقتها بعملية صنع القرار السياسي.

لقد قدم "دويتش" من ثنايا نموذجه تصوراً لفهم وتحليل عمليات الضبط والسيطرة الإرادية وما تشمله هذه العمليات من مفاهيم علمية يتصور بها كيفية أداء الجهاز الحكومي لمهامه وطرق تحكمه في نشاطاته وأفعاله، إلى جانب تحليل عملية المعلومات الراجعة إلى خلايا الذاكرة في العقل المسيطر على النسق السياسي حتى يستطيع التعامل مع الأحداث والمواقف الحالية والمستقبلية ومن ثم التفاعل مع المدخلات والتغيرات في البيئة المحيطة به بما يهيئ ذلك من تحقيق الاتزان والاستقرار للحياة السياسية.

و"دويتش" في تحليله للنسق السياسي لم يحلله كنسق ديناميكي يتحقق اتزانه تلقائياً نتيجة لتفاعل الجهاز السياسي مع بيئته على نحو ما فعل "إيستن"، ولكنه تصور نوعاً من النسق السياسي يكون فيه الجهاز الحكومي قادراً على استيعاب الضغوط البيئية المختلفة والتأقلم معها والتعايش في إطارها، ثم الانتقال بعد ذلك من مرحلة التعايش والتأقلم إلى مرحلة إحداث التغيير في

البيئة الخارجية وتطويعها لإرادة الجهاز الحكومي الذاتية وقدراته المتنوعة. وهذا النوع من الأنساق السياسية هو عنده – النسق القادر على تطوير ذاته، وذلك في مواجهة الأنساق المختلفة والتي منها ذلك النوع من الأنساق الذي لا يستطيع فيه الجهاز الحكومي تحقيق الاتزان والاستقرار المطلوب لمجتمعه فسرعان ما ينهار ويتلاشى، أو نوع آخر من الأنساق "مثالي" حيث يصعب تحقيقه نتيجة لاختلافه جوهرياً مع بيئته (الكلية) التي يتعايش معها.

وانطلاقاً مما سبق وضع "دويتش" تصوراً (مقدماً) للنسق السياسي. إنه ذلك النوع من الأنساق السياسية الذي يستطيع فيه الجهاز الحكومي أن يتعايش مع بيئته ويطوعها لإرادته.

كما انطلق "دويتش" في تحليله لعالم السياسة الوطني على أنه عالم الاتصال بين الحاكمين والمحكومين. أو إن شئنا عالم الاتصال بين الجهاز السياسي وبيئته (الوطنية والدولية). ولتوضيح ذلك فقد بدأ "دويتش" في تحليله لعالم السياسة الوطني انطلاقاً من تصور قوامه أن هذا العالم يقوم على بنيتين رئيسيتين هما "الجهاز الحكومي (الحكومة)" من ناحية. وبيئته (الوطنية والدولية) من ناحية أخرى، ثم انتقل "دويتش" لبيان أن الجهاز الحكومي يقوم على وظيفة سياسية لا تنحصر فقط في بث قيم مجتمعه من ثنايا قراراته وأعماله السياسية بل وتمتد هذه الوظيفة إلى تحريك وتنسيق الجهود البشرية نحو تحقيق أهداف المجتمع، وأن هذا يتطلب استقبال الجهاز الحكومي لردود أفعال بيئته بصدد قراراته وأعماله في شكل "معلومات راجعة Feedback Information".

ولمعالجة هذه المعلومات الراجعة أضاف "دويتش" بنيات تحتية للجهاز السياسي في أدائه لمهامه، فقال بوجود بنية تحتية للجهاز الحكومي تغذيه بالمعلومات الراجعة "أجهزة استقبال: Transmitter"، وأن أجهزة الاستقبال هذه تقوم بعملية فرز وتصفية ومعالجة المعلومات وقال أيضاً بوجود بنية تحتية للجهاز الحكومي تكون مسئوليتها تنفيذ القرارات السياسية "Effectors"، ثم راح "دويتش" ينتقل بعد ذلك إلى تفسير ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي من ثنايا مفهومي "النسق" و"الاتصال" حيث افترض وجود حالة من السيطرة والتحكم الذاتي في تصرفات وأفعال الجهاز الحكومي لكي يتسنى له تحقيق أهداف سياسية محددة. فالجهاز الحكومي يصدر قرارات سياسية (هي مخرجات لبيئته) فتتفاعل تلك البيئة مع هذه القرارات ثم ترتد هذه القرارات مرة أخرى إلى الجهاز الحكومي في صورة معلومات راجعة تحمل عبر قنوات وشبكات اتصال إلى الجهاز الحكومي في شكل مدخلات جديدة ثم يقوم الجهاز الحكومي بالتعامل معها في ضوء خبراته السابقة (مستخدماً في ذلك ذاكرته التي يخزن فيها معلوماته) لكي يعدل من سلوكه وتصرفاته حيالها. ذلك أن الجهاز الحكومي أمامه عدة أهداف سياسية ومسئوليته تحتم عليه توجيه سلوكه اللاحق نحو تحقيق هذه الأهداف، وعلى أساس أن الجهاز الحكومي هو أداة مجتمعه لتحقيق أهدافه.

وبصدد عملية التوازن بين الجهاز الحكومي وبيئته فإن "دويتش" يتصور حالة الاتزان التي عليها النسق السياسي على أنها تتم بصورة لا تلقائية، فهو يفترض وجود حالة عدم اتزان داخل الجهاز الحكومي نتيجة تغييرات في بيئته كأساس لتحرك الجهاز الحكومي (ذاتياً) نحو تقليل هذه الحالة من عدم الاتزان

- أي التأقلم مع تغيرات البيئة ثم الانتقال بعد ذلك لتطويع البيئة لإرادة الجهاز الحكومي.

وهنا يستعين "دويتش" بمفاهيم جاهزة من هندسة القوى وهندسة الاتصالات لكي يفسر بها كيفية تأقلم الجهاز مع بيئته وتطويعها لإرادته، فقال بأن الجهاز الحكومي في أدائه لوظائفه وتفاعله مع بيئته توجد بينه وبين بيئته قنوات وشبكات اتصال متناسبة في حجمها مع حجم المعلومات المتدفقة إلى الجهاز وبخاصة تلك المعلومات الراجعة. هذا من ناحية الاتصال (وهذا التصور منقول عن هندسة الاتصالات التي تهتم بنقل الرسائل)، أما عن كيفية تطويع الجهاز لبيئته فإن الجهاز يقوم بإصدار القرارات والأعمال اللازمة لتحقيق أهداف مجتمعه من ثنايا تأثيره على بيئته وإحداث تغيير في سلوك المتلقين لتلك القرارات والأعمال نحو هذه الأهداف، وهنا يقول "دويتش" بضرورة وجود تناسب بين الجهد المبذول من جانب الجهاز الحكومي وبين التغيير المطلوب في اتجاه تحقيق أهداف المجتمع وكل هذا يتم من ثنايا المعالجة الدقيقة للمعلومات الراجعة حيث يحدد الجهاز على ضوئها نسبة الجهد مع التغيير المطلوب في المستقبل (أي التغيير المتوقع)، وهي في النهاية تغييرات نسبية على حد قول "دويتش" . (وذلك التصور في التناسب بين الجهد المبذول والتغيير المطلوب نقله "دويتش" عن هندسة القوى التي تهتم بنقل الطاقة). هذا وكل ما سبق لا يعني البتة عند "دويتش" وجود انفصال بين الجهاز الحكومي وبيئته في مجال التفاعل بينهما وإنما على العكس فإن الجهاز الحكومي في أدائه لوظائفه يعتمد على التدفق المستمر للمعلومات من بيئته.

وهكذا فإن الاتزان في تصور "دويتش" لا يتم بشكل تلقائي وإنما يتم من

ثنايا تدخل الجهاز الحكومي بعوامل السيطرة والتحكم الذاتي وعمليات الاتصال، فعندما يخرج الجهاز قراراته تكون هناك أجهزة (داخل الجهاز نفسه) مسئولة عن تنفيذ تلك القرارات، وأجهزة أخرى داخل الجهاز تكون مسئولة عن التعرف على ردود الأفعال تجاه هذه القرارات من بيئة الجهاز، فتعود تلك المعلومات إلى الجهاز (مركز اتخاذ القرار) في صورة معلومات راجعة كمدخلات جديدة يقوم الجهاز بمعالجتها بدقة حيث يعمل على تعديل سلوكه تجاهها من ناحية، ويحدث تغييراً منشوداً في بيئته من ناحية أخرى، وهذا التفاعل بين الجهاز الحكومي وبيئته على ذلك النحو يكون على صورة سلسلة منتظمة من الأفعال وردود الأفعال على نحو ما يقوم به الجسم البشري في أدائه لوظائفه حيث يفترض "دويتش" أن الجهاز الحكومي قادر على التكيف مع ظروف بيئته المختلفة وذلك من خلال تلقيه باستمرار تدفقات المعلومات الواردة من بيئته ووضع جهد ملائم للتعامل مع هذه المعلومات الواردة. وقال بأنه إذا استطاع الجهاز الحكومي تحقيق ذلك فهو جهاز قادر على البقاء والاستمرار.

وانطلاقاً مما سبق كله اتجه "دويتش" إلى تقويم مدى فاعلية الجهاز الحكومي من ثنايا أدائه لوظائفه (على نحو ما سلف). وعلى أساس أن هذا التقويم من جانب "دويتش" للجهاز الحكومي يقوم على أسس كمية حيث قال بإمكانية تقدير مدى استقبال الجهاز السياسي للمعلومات تقديراً كمياً وإمكانية تقدير الكيفية التي يتخذ بها قراراته وأعماله على نطاق واسع تقديراً كمياً أيضاً، إلى جانب تقويم قدرة قنوات الاتصالية على نقل المعلومات بدقة أو نقلها محرفة وذلك على أساس كمي، مع افتراض أساسي بأن هذه المعلومات

قابلة للتقدير الكمي. ولكي يتسنى ذلك "لدويتش" راح يضع مجموعة مؤشرات كمية للحكم على مدى فاعلية الجهاز الحكومي تمثلها فيما يلي:

أولاً: ضرورة وجود تناسب بين قنوات الاتصال وبين كمية المعلومات الراجعة.

ثانياً: ضرورة وجود استجابة مرنة من الجهاز الحكومي للمعلومات الواجعة وأن تكون هناك دقة في نقلها وفي تفسيرها.

ثالثاً: ضرورة تمتع الجهاز الحكومي بقدرة على التنبؤ للمشاكل والمواقف الجديدة لتصحيح وضبط عملية معالجة هذه المشاكل والمواقف إلى مخرجات جديدة.

وكل هذه العوامل قابلة – عند "دويتش" – للتقدير الكمي، فالجهاز الحكومي يستطيع تحديد درجة وكمية التحول في الموقف المتوقع من بيئته والذي على أساسه يحدد سلوكه اللاحق بصدد هذا الموقف، وكذلك يمكن قياس الضغط الواقع على الجهاز من جانب بيئته من ثنايا مدى فاعلية قنوات الاتصال في حمل المعلومات من وإلى مركز صناعة القرار وهو ما يعبر عنه دويتش بلفظة "Load"، كما قال "دويتش" بإمكانية تحديد كمية تباطؤ "Lag" الجهاز في استجابته للمعلومات الراجعة ويعني "دويتش" بالتباطؤ هنا الفارق الزمني بين استقبال الجهاز للمعلومات والرد عليها. فكلما قل ذلك الفارق كلما كان ذلك دليلاً على كفاءة الجهاز، وقال كذلك بإمكانية تحديد كمية المبادرة "Lead" التي يكون الجهاز الحكومي قادراً على القيام بها. وما هي مقدار الزيادة في الدرجة من الإنجاز التي وصل إليها الجهاز الحكومي في

أدائه لوظائفه أو بعبارة أخرى كمية التغير التي يحدثها الجهاز نتيجة اســتقباله للمعلومات؟ وهو ما عبر عنه "دويتش" بلفظة "Gain" وإذا كان الجهاز قــادرا على البحث باستمرار عن تلك العوامل وقادرا على ربطها بالمعلومات التـــي يتلقاها ثم يقوم بمعالجة هذه العوامل وضبطها في إطار أهداف المجتمع يكــون الجهاز الحكومي جديرا بوصفه جهازا جيدا ، "أي جيد الاتصال"، ومـــن ثــم يأتي الحكم على مدى فاعلية أي جهاز حكومي (بالدرجة الأولى) مـــن ثانيــا عوامل السيطرة والضبط والتحكم التي يمارسها الجهاز الحكومي في التـــأثير على النشاطات السياسية في إطار مجتمعه الكلي. وأن قدرة هذا الجهاز علـــى البقاء تتوقف على الفاعلية التي يدرك بها الجهاز أهدافه أولا ثم العمــل علـــى تحقيقها ثانيا، وهكذا فإن قدرة الجهاز على البقاء تتوقف على فاعليته كجـــهاز محرك لمجتمعه نحو تحقيق أهدافه، حيث أنه أداة مجتمعة لتحقيق أهدافه. كمــا أن المعلومات الراجعة وكيفية معالجة الجهاز لها هي التي تعكس هذه الفاعليــة حيث أنها تعكس مجرى أحداث تحرك الجهاز نحو تحقيقه لوظائفـــه وأهدافـــه أو في البعد عنها، إنها إذن عاكس حساس لمدى فاعليـــة الجـــهاز الحكومـــي كمحرك لمجتمعه نحو أهدافه. وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن "دويتش" لـــم ينكر وجود نشاطات يغلب عليها الطابع القيمي في عـــالم السياســـة لا يمكــن تقديرها كميا حيث لم يولها الاهتمام الكافي، ولكنه من آن لآخر كان يـــردد أن هذه النشاطات تمثل عائقا أمام تحليله الكمي.

ومع كل هذا فإن "دويتش" لم يقنع بإضفاء قدرة على نموذجه تمكنه مـــن التقدير الكمي لموقف معين، وعلى أسس كمية، ولكنه راح يضيـــف مفـــهوما جديدا في نموذجه هو مفهوم "التعلم" لكي يزيد به قدرة الجهاز الحكومي علـــى

عملية الضبط والتحكم الذاتي والسيطرة على بيئته، ويعني به التعلم عن طريق الممارسة (الصقل بالخطأ والصواب) لضبط طرق عمل الاستجابة للمعلومات المرتدة ومن ثم للتكيف مع الأوضاع المتجددة دائما هذا إلى جانب مفاهيم أخرى في هذا الصدد يقدمها "دويتش" ويتجاوز بها عملية التكيف (التأقلم) وهي مفاهيم "التجديد" و"النمو" و"التغيير الذاتي الداخلي"، وهي عمليات تشير إلى تغييرات ذات طبيعة جوهرية في الجهاز الحكومي، والتجديد قد يكون في بنية الجهاز أو عملياته أو حتى أهدافه (فالأهداف متغيرة وليست ثابتة حال الحكومة البرلمانية في بريطانيا قد تكون من حزب العمال أو حزب المحافظين)، كما قد يمر الجهاز الحكومي بعملية "نمو" في اتجاهاته بما قد يؤدي إلى تغيير ذاتي شامل، كما قد تأتي عملية التغيير الذاتي لكي يظل الجهاز الحكومي قادرا على مواجهة المعلومات المتدفقة إليه.

تقويم نموذج "دويتش":

وهكذا فإن نموذج "دويتش" قد بني على ما توصلت إليه نظرية الاتصالات من إنجازات، إلى جانب اهتمامه بالأهداف التي يسعى الجهاز الحكومي إلى تحقيقها. فقد فسر "دويتش" ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي بوصفها الطريقة التي يحقق بها المجتمع أهدافه من ثنايا الجهاز الحكومي (أداة المجتمع لتحقيق أهدافه) ويلاحظ هنا الاهتمام الزائد من جانب "دويتش" بميكانيكية عملية صنع القرار السياسي مع إغفاله لنتائج هذا القرار. ويتصور "دويتش" وعلى نحو ما سلف أن عملية صنع القرار السياسي تقوم على تلقي معلومات تدفع بها أجهزة الاستقبال إلى مركز اتخاذ القرار حيث تتم عملية مقارنة هذه المعلومات على ضوء الخبرات السابقة والقيم التي يؤمن بها

الجهاز الحكومي. ثم تأتي مرحلة إصدار القرار السياسي الذي يتدفق عبر قنوات تنفيذية (أجهزة تنفيذ داخل الجهاز الحكومي) حيث يتم تحويل القرار بعد تنفيذه إلى معلومات جديدة يتلقاها الجهاز الحكومي من أجهزة الاستقبال في شكل معلومات راجعة تمثل رد فعل القرار السياسي لدى بيئة الجهاز. ويذهب "دويتش" إلى القول بضرورة الاهتمام بردود الأفعال تلك وهي قد تكون ردود فعل سالبة تتمثل في رفض قرارات الجهاز الحكومي بشكل سلبي يؤثر على الولاء له (مقاومة سلبية) وهذه الردود السلبية (كمعلومات سالبة راجعة) تعكس مجرى الأحداث التي قد تبعد الجهاز الحكومي عن تحقيق أهدافه حيث يصبح مهدداً في شرعيته، أو قد تكون ردود فعل إيجابية (معلومات موجبة راجعة) وهي تتمثل في إحداث انحراف في تحرك الجهاز الحكومي نحو أهدافه (مقاومة إيجابية) كحالة وجود غضب جماهيري نتيجة لحالة التضخم وارتفاع الأسعار والبطالة يترجم إلى رد فعل إيجابي – أو قد تصل معلومات للجهاز الحكومي من بيئته الخارجية بأن بلداً معادياً يعيد تسليح نفسه مما يفسر بأن الجهاز يعتبر نفسه هدفاً رئيسياً لتلك الدولة المعادية. وهكذا فإن بعض مظاهر ظاهرة الصراع السياسي في الساحة الداخلية والخارجية يمكن أن تحلل في ضوء عملية المعلومات الراجعة السالبة أو الموجبة. وهنا تأتي قدرة الجهاز الحكومي وفاعليته في التعامل مع هذه الردود (المعلومات الراجعة).

ورغم هذا الجهد الضخم من جانب "دويتش" في تحليل عالم السياسة الوطني تحليلاً اتصالياً (كمياً) إلا أن هناك مآخذ على هذا التحليل أبرزها:-

أولاً: أن النشاطات السياسية كنشاطات اجتماعية يغلب عليها الجانب القيمي (الذي رأى دويتش فيه عائقاً في تحليله) ومن ثم يصعب تقدير هذه النشاطات التي يقوم بها الجهاز الحكومي تقديراً كمياً على نحو ما فعل "دويتش" بل وإنه قد غالى في ذلك الأمر.

ثانياً: أن "دويتش" عقد نموذجه تعقيداً بدرجة أدت به إلى استخدامه ليس كأداة لفهم وتحليل الواقع السياسي بل في استخدامه كأداة لتعقيد ذلك الواقع وطمسه. حيث راح يستخدم مفاهيم جاهزة من العلوم التي تكاملت وتجمعت في علم "السيبرنطقيا" وبنفس المدلول الفني لها حيث اختلطت هذه المفاهيم بمفاهيم عالم السياسة، ومن ثم خلط بين مفاهيم تختلف في طبيعتها عن الأخرى مما أدى به إلى عدم الوضوح في بنائه لنموذجه. كما أنه استخدم في نموذجه مفاهيم "البنية" و"الوظيفة" و"النسق" و"الاتزان" دون أن يشير صراحة إلى ذلك، حيث قال بوجود بنيات للنسق السياسي (الجهاز وبيئته) إلى جانب إشارته إلى وجود بنيات تحتية للجهاز الحكومي (أجهزة استقبال – أجهزة تنفيذ)، وأشار إلى وجود وظيفة سياسية للجهاز السياسي تتمثل في أنه أداة المجتمع إلى تحقيق أهدافه. وفي هذا استخدام لمفهومي "البنية" و"الوظيفة" إلى جانب استخدامه لمفهوم النسق حيث تصور به ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي (على نحو ما سلف) ولكنه اهتم بها كعملية وأهمل نتائج القرارات الفعلية حيث لم يتناولها بالتحليل، وبالنسبة لمفهوم "الاتزان" فقد رأى أن عملية الاتزان النسقي السياسي تتم بصورة لا تلقائية (على نحو ما سلف).

ثالثاً: أن وحدة التحليل في نموذج "دويتش" لم تكن النشاطات السياسية للجماعات أو لقوى النسق السياسي، وإنما هي عنده "المعلومات" المتدفقة من وإلى الجهاز.

رابعا: افتراضه عقلانية متخذي القرار بينما الأصل في عمليـــات اتخـــاذ القرار من جانب الجهاز الحكومي أنها ليست معبرة عن العقلانية، وأن القـــول الفصل في شأنها للقرارات التاريخية هذا بالإضافة إلى ما سبق وأشــــار إليـــه الباحث في تقويم التحليل الاتصالي بصفة عامة كنقاط تضاف هنا إلى تقويـــــم نموذج "دويتش"[(١)].

---

(١) راجع فيما تقدم بصدد تقويم نموذج "دويتش":

Varma. S. P., Op. Cit, PP. 319 – 326, and p. 328"

وانظر أيضاً: د. أحمد عامر، المرجع السابق، ص ٣٣، ص ٣٦.

الفصـــل الثـــاني

النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي

- تحليل وتقويم -

تمهيد:-

وهنا في هذا التمهيد، وقبل أن يعرض الباحث للنمــاذج النظريــة التــي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة الدولي، يشير إلــي أن المعنييــن بالنظريــة العامة للعلاقات الدولية في تقديمهم للنماذج (والنظريات) قد راحــوا يلتقــون علي ما يلي:-

أولاً: يلتقون علي المنهج العلمي التجريبي، فيعنون ارتباطاً به بواقع عالم السياسة الدولي واستقرائه بالملاحظة والتجريب من أجل التفســير والتوقــع، وبذلك ينحصر هدفهم في التحليل الموضوعي لهذا الواقع، وبما ينتهون إليــه من تقديم نماذج (ونظريات)[1]. هذا إلي جانب ارتباطهم بــالنظرة الســلوكية التي تراكمت علي المنهج العلمي التجريبي حيث ينظرون إلي عالم السياســة الدولي من ثنايا سلوك الوحدات السياسية، وعلي أساس أن ســلوك الوحــدة السياسة في البيئة الدولية تحركه (علي نحو ما سلف) دوافع قومية.

ثانياً: تتمثل مادة التحليل – لديهم – في النشــاطات السياســية الدوليــة، وعلي اعتبار أن هذه النشاطات السياسية كمادة للتحليل (هنا) هي نشــاطات (علــي تباين أهدافها من نشاطات اقتصادية أو ثقافية.. وهكذا) مــن طبيعــة واحــدة هــي النشاطات السياسية الدولية، وهذه النشاطات السياسية الدوليــة لكــي يقفــوا علــي خصائصها التي تجعل منها "نشاطات" فلابد لهم من الوقوف علي مفــهوم أســاس يستعينون به علي الكشف عن هذه الخصائص، وهذه الخصــائص بدورهــا تعيــن علــي تقديــم تفســير لــهذه النشــاطات، ولقــد تمثــل لــهم

---

(١) راجع في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، مدخل إلي علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٦.

مفهوم "القوة" كمفهوم أساس لتحليل تلك النشاطات السياسة الدولية، كما تمثلت "الجماعة الوطنية) – لديهم – كوحدة للتحليل (علي نحو ما سلف).

ثالثاً: يلتقي المعنيون بالنظرية العامة للعلاقات الدولية علي استخدام أدوات تحليل ذهنية (كالمفاهيم والنماذج والنظريات) وأخري بحثية، وهم هنا يتفاوتون في استخدام هذه الأدوات في بنائهم لنماذجهم النظرية، ورغم ذلك فهم يلتقون جميعاً علي مفهوم النسق "System" من حيث هو أداة ذهنية لتحليل الواقع أو بعبارة أخري علي أساس أنه مفهوم ينطلقون منه في تصورهم لسير عالم السياسة الدولي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري يربطون – بصفة أصلية – مفهوم النسق الدولي بحالة الاتزان التي تقوم عليها مجموعة من القوي في مجال دولي معين، "وليس من شك في أن الاتزان" في الأنساق الدولية هو جوهر هذه الأنساق، ذلك بأن النسق الدولي – وهو صورة منتظمة لعلاقات بين عديد من قوي "فردية" في غيبة حكم أعلي – يرفض بطبيعته هذه نقيضين متطرفين يقف هو في وجه كل منهما علي السواء، إن أية مجموعة من قوي فردية – في غيبة حكم أعلي – لا يتصور إلا أن تسقط في فوضي مطلقة "Anarchism" ومن ثم فلا نسق، وإما أن تنتهي الحرب الدائمة بين القوي الفردية إلي إمبراطورية عالمية "Universal Empir" ومن ثم فلا نسق أيضاً"[1]، وحيث تستمر مجموعة القوي تلك في انتظامها بمنأي عن هذين النقيضين يستمر النسق الدولي "International System" . من هنا فالنسق الدولي وحالة اتزان قواه

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

متلازمان، "وحالة الاتزان" هذه هي التي توصف – مجازا – بميزان القـــوة: "Balance of Power"، كما أن عبارة "ميزان القوة" تعني في الاصطـــلاح التعبير المجازي عن كل اتزان دولي: "International Equiblriun"، ومن ثم عن كل مجموعة من دول في حالة اتزان[1]هذا وفكرة "ميزان القوة" تعنـــي أيضا الحالة التي عليها توزيع القـوي " Distribution of Power " فـــي المجال الدولي[2]، علي صـــورة تقـف فـــي وجـــه النقيضيـــن: "الفوضـــى" و"الإمبراطورية العالمية"، وتبعا لذلك يعرف "ميزان القوة" بأنه الحالـــة التـــي يتحقق بها توازن القوي في نسق دولي ما علي صورة لا تدع مجالا للتدلـــي إلي الفوضى من ناحية، أو إلىالإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى[3].

" وميزان القوة من حيث مفهوم عام من مفاهيم علاقات القوي وتوزيع القوة في المجال الدولي – ومجردا عن صـــور واقعـــه المتغـــيرة بتغـــير الظروف التاريخية – لا يعني أكثر من الإبقاء علي حالـــة مـــن حـــالات الاتزان الدولي بحيث لا تستطيع أية دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها، مـــن غـــير ســـبب مقبـــول، أو بعبـــارة أخـــري، حمايـــة الوضـــع الراهـــن "Status Quo" لتوزيع القوة في نسق دولـــي معيـــن باعتبـــاره متزنـــا وباعتبار الإخلال به إخلالا بميزان القوة [4].

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٤٧.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

"إن تعبير"ميزان القوة" كوصف مجازي للوضع الراهن لتوزيع القـوة فـي نسق دولي معين يحمل كثيراً من المضامين التي تباينت تبعاً لتباين الظـروف التاريخية لعلاقات القوي في المجال الدولي، كما أن دخولـه "عـالم السياسـة" كمفهوم من مفاهيمه قد انتهي به إلي مفهوم متعدد الوجوه، فحين تـرد عبـارة "ميزان القوة" عند المشتغلين بعلوم السياسة أو بفنونها فإن هذا يسـتدعي إلـي الأذهان عديداً من معان يرتبط كل واحد منها بقطاع من قطاعات عالم السياسـة الثلاثة والتي تتمثل في: **أولاً**: قطاع الواقع السياسي مفسراً تفسيراً موضوعيـاً – وهذا من شان العلم "Science" **وثانيا**: قطاع العمل السياسي بأساليبه وهـو من شأن الفن "Art-Policy"، **وثالثا**: قطاع فلسفة السياسة في معنـي تقديـم الأفكار المؤيدة للعمل السياسي (وهي الإيديولوجيات)[1].

"ومفهوم" ميزان القوة" تنازعه بالفعل هذه القطاعات: قطاع الواقع المفسـر تفسيرا موضوعيا ولكي يري في "ميزان القوة" تعبيرا مجازيـا عـن الاتـزان "Equilibrium" التلقائي الكامن في الأنساق الدولية والذي من شاكلة التـوازن الميكانيكي الكامن في طبيعة الأشياء في عالم الفيزياء وفي عالم الأحياء بل وفي عالم الاجتماع، وكذلك عالم السياسة، وقطاع العمل السياسي بأساليبه "Policy" ولكي يري في "ميزان القوة" وصفا مجازيا للسياسة "Policy" التي تسـتهدف بها دولة ما الإبقاء علي الوضع الراهن لتوزيع القوي في نسق دولي معين، ثـم أخيرا قطاع الفلسفة أو الفكر المؤيد لتلك السياسة لحساب الدولة التي تمارسـها فهي أيدلوجية "ميزان القوة"[2].

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٨، ٢٤٩.

وارتباطا بذلك، نستطيع أن نميز هنا بصدد مفهوم ميزان القوة" بين نظرتين في تحليل عالم السياسة الدولي: النظرة الأولي وهي النظرة الموضوعية لميزان القوة التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي في إطار ما هو كـــائن بـــالفعل، والنظرة الثانية وهي النظرة النمطية التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي في إطار ما يجب أن يكون [١].

من هنا فإن الباحث في عرضه للنماذج (أو النظريات) التي قدمت لتفســير عالم السياسة الدولي سيعرض لها في المباحث التالية: مبحـــث يعــرض فيــه النماذج أو النظريات التي استندت إلي مفهوم "ميزان القــوة" بمدلولــه العلمــي (مجموعة نماذج أو نظريات الاتزان التلقائي)، ومبحث يعرض فيـــه النمـــاذج (والنظريات) التي استندت إلي مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي (مجموعـــة نماذج ونظريات الاتزان النمطي)، وذلك في تفسير عالم السياسة الدولي، ثم في مبحث ثالث يعرض الباحث للنماذج التي قدمت لفهم وتفســير علاقـــات عـــالم السياسة الدولي من ثنايا تحليل سلوك صناع القرارات الخارجية للدول.

---

(١) نفس المرجع السابق،ص ٢٤٩.

المبحث الأول

مجموعة نماذج ونظريات الاتزان التلقائي

وهي تلك النماذج (والنظريات) التي ترتكز في بنائها إلي مفهوم "ميزان القوة" في مدلوله الموضوعي وهم يستهدفون بذلك تقديم تفسير علمي للحالة التي عليها اتزان القوي. إن مفهوم ميزان القوة" في مدلوله العلمي يعني ما عليه علاقات القوي الدولية من اتزان يتحقق ميكانيكياً بعامل قانون ورد الفعل، وهو في هذا المعني يفترض "أن النسق الدولي يقوم علي اتزان تلقائي ذاتي يتحقق انتظامه بمنأي عن ضمائر الدول المكونة له، ومن ثم بعامل العلاقة بين الفعل ولرد الفعل (لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه) وبالتعادل الذاتي داخل المجوعة الواحدة، ومن شاكلة ذلك التعادل الذي يقع داخل الكائن الحي أو في المجموعة الشمسية وعلي وضع يصح معه القول بأن داخل النسق الدولي ثمة انتظام ذاتي يتحقق به الاتزان في توزيع القوي بما يؤكد استمراره، كما يتحقق به أولاً بأول إعادة هذا الاتزان على صورة تمكن من متابعة هذا الاستمرار، وبعبارة أخرى فإن "ميزان القوة" بهذا التصور يعني أن الاتزان في الأنساق الدولية يحكمه قانون سوسيولوجي (قانون علمي) من شاكلة القوانين التي تحكم طبيعة الأشياء"[١].

وهنا يجدر التنبيه إلي أن المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولي لم يعن أحدهم – علي حد علم الباحث – بتقديم نموذج نظري لتفسير علاقات عالم

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤٩.

السياسة الدولي انطلاقا من مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي، وإنما الـــذي قدم في هذا الشأن نظريات علي أساس أن النظرية نطاقها أوسع بكثـــير مـــن "النموذج النظري" فتستطيع أن تستوعب تنظيرا لعالم السياسة الدولــــي فـــي جملته انطلاقا من مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي، وفـــي مقدمـــة هـــذه النظريات نظرية "آرون" الفرنسي، ونظرية "مورجانثو" الأمريكى أيضا والتـي نيلها بنموذج توضيحي في هذا الشأن، ويعرض الباحث فـــي هـــذا المبحـــث لنظرية كل من "أرون" و"مورجانثو" في تحليل عالم السياسة الدولي ارتكـــازا إلي مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي، نظرا للدور الذي قام به كل منــــهما في تحليل عالم السياسة الدولي من ثنايا نظريتهما.

وفيما يلي يعرض الباحث للخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها كـــل مـــن "أرون" و"مورجانثو" وغيرهم في تقديمهم لنظرياتهم في تحليل واقـــع عـــالم السياسة الدولي من ثنايا مفهوم "ميزان القوة" كواقع مفسر تفسيرا موضوعيا:

أولا: يلتقون علي النظر إلي عالم السياسة الدولي باعتباره عالم علاقـــات القوي التي تعمل في غيبة سلطة عليا. ذلك أن البيئة الدولة هي بيئـــة القـوي المتعددة التي تتفاعل مع بعضها البعض بعامل قانون الفعل ورد الفعل علـــي وضع يهيئ لاتزانها ميكانيكيـــا، مـــن هنـــا فـــإن عبـــارة النســـق الدولـــي "International System" تعني تصورنا لمجموعة من وحدات سياســـية ومن ثم من قوي متميزة فيما بينها ولكنها متفاعلة علي وضع يهيئ لســـيرها سيرا متزنا، كما تعني عبارة "النسق الدولي" فى نفس الوقت تصورنا لحالـــة

الاتزان التي عليها مجموعة دولية معينة(١)، وتبعاً لذلك فإن كلاً من "آرون" و"مورجانثو" حينما يستخدمان مفهوم "النسق" فإنهما ينظران إلي عالم السياسة الدولي من ثانيا قانون الفعل ورد الفعل، (وعلي أساس أن الفعل هنا هو فعل إرادة في إرادة)، فعالم السياسة الدولي هو عالم تعدد القوي، وكل وحدة سياسية (دولة) تعتمد علي قوتها الذاتية في تحقيق أمنها ومصالحها الوطنية علي حساب الدول الأخرى نظرا لغياب الحكم الأعلى، وأن هذه القوي تتبادل فيما بينها التأثير والتأثر علي وضع يتحقق به انتظامها (اتزانها)، وانطلاقا مما سبق فإن عبارة "النسق الدولي" تعني مجرد مفهوم يتمثل به أصحاب هذه المجموعة من النظريات ما عليه العلاقات الدولية (كعلاقات قوي) من اتزان فيما بينها وذلك بعامل قانون الفعل ورد الفعل، ومن هنا كانت تسميتها "بالنظرية العامة للنسق الدولي "General Theory off International System" أو بالنظرية العامة للاتزان الدولي "General Theory of International Equilibrium"(٢).

ثانياً: يلتقون علي أن عبارة "النسق الدولي" (علي نحو ما سلف) لا يصح استخدامها لتصور واقع عالم السياسة الدولي إلا إذا توفر مقومان لواقع هذا العالم **أولهما:** وجود مجموعة كافية من الدول المتدرجة في القوي، وعلي رأسها عدد صغير من القوي القطبية، **ثانيهما:** أن هذه المجموعة من القوي المتدرجة يتحقق لها انتظامها – اتزانها – باتزان قواها القطبية، وتبعا للمقوم

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسة، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٧.

الأول فلا يتصور وجود نسق دولي إذا لم يكن هناك تدرج في القوي، ففي غيبة الحكم الأعلى في البيئة الدولية لا يمكن تصور التساوي في القوي لأن ذلك مؤداه الحتمي الحرب الدائمة حيث تعتمد كل قوة (دولة) علي قوتها الذاتية في تحقيق مصالحها الوطنية، وهذه الحرب الدائمة تؤدي إلي فوضى مطلقة "Anarchism" وهي حالة لا تستقيم مع فكرة النسق. إن ملاحظة الواقع الدولي تشير إلي أن هناك تدرجا في القوي علي مر العصور، وأن هناك قوي علي رأس ذلك الواقع وهي علي درجة من القوة بحيث تستطيع من خلالها الاشتراك في تقرير مصير علاقات القوي داخل النسق الدولي كله وتسمى بالقوي القطبية، وتلي هذه القوي القطبية دول من القوة بحيث تشترك في علاقات القوي الدولية بدرجة تمكنها من العمل علي تحقيق مصالحها الوطنية دون أن تكون قادرة علي مشاركة القوى القطبية في تقرير مصير علاقات القوي علي مستوي النسق كله، وتلي هذه القوي قوي لا تستطيع بحكم قوتها أكثر من إثبات وجودها على أرضها دون أن تكون قادرة على الاشتراك بفاعلية في علاقات القوى الدولية، هذا وتتعدد الصور التاريخية للنسق الدولي تبعا لتباين مدي انبساط عضوية النسق، وتبعا لتعدد القوى القطبية، كما يشير الواقع إلي أن النسق الدولي قد عرف عدة صور تاريخية، وأن معيار التفرقة بينها هو عدد القوى المشاركة فيه وعدد القوى القطبية[1].

---

(١) راجع في هذا الصدد، د. محمد طه بدوي، مدخل لعلم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٣٣ إلي ٢٤٧.

والصورة الأولي للنسق الدولي كانت منذ بداية العصر الحديث وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان هذا النسق في مدي شموله محدد العضوية حضاريا وجغرافيا، فقد كان النسق قاصراً علي الدول الأوربية (نسق الشعوب البيضاء) – أي أن علاقات القوى فيه كانت قاصرة علي الدول الأوربية. وكانت قارتا آسيا وأفريقيا تمثلان مجالاً استعمارياً واسعاً للدول الأوربية، ولقد كان عدد القوى القطبية الأوربية التي تشترك في تقرير مصير علاقات القوى علي مستوى النسق كله تتراوح ما بين أربع إلي ست قوى، ولذلك كان انبساط العضوية محدودا، والقوى متعددة في هذه الصورة من النسق الدولي، والذي يسمي بالنسق المتعدد الأقطاب System multi Polaire.

والصورة الثانية للنسق الدولي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انتهت هذه الحرب إلي إيجاد ظاهرتين دوليتين أولهما: هبوط القوي القطبية القديمة بعامل الحرب من قوي من الدرجة الأولي إلي قوى من الدرجة الثانية اقتصاديا وعسكريا، ولقد هيأ ذلك الأمر إلي ظهور دول العالم الثالث، فالشعوب المستعمرة (بكسر الميم) قديما كانت من قبل قوى من الدرجة الأولي أضحت قوي من الدرجة الثانية، ومن ثم أصبحت غير قادرة علي الاضطلاع بمهام الاستعمار، ولم تعد قادرة علي تقرير مصير علاقات القوى علي مستوي النسق كله، فاستفادت الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) بهذه الظاهرة وراحت تعلن استقلالها لتكون ما يسمي بدول العالم الثالث، وهي دول مستقلة حديثاً وعلي درجة متواضعة من القوة فشكلت قوي من

الدرجة الثالثة، ثانيهما: بروز قوتين قطبيتين (فقط) هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي.

وهكذا اتسمت رقعة النسق الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح نسقا عالميا يشمل دولا من أوربا وآسيا وأفريقيا، وبقوي متدرجة، إنه النسق ثنائي القوي القطبية "Systeme Bipolaire" الذي تتوزع فيه القوى علي أساس تدرج هرمي قمته قطبان اثنان في قوتهما ويقرران بتفوقهما في القوة (النووية) صورة النسق العالمي كله، ثم عدد من قوى متوسطة هي دول كبري دون أن تكون قطبية، وهذه تلح في الاهتمام بالشئون الدولية العامة بل وبشئون غيرها من غير أن تكون قادرة علي التقرير في شأن كيان النسق الدولي العالمي، ثم تأتي في النهاية جماهير الوحدات السياسية العريضة التي تنخرط بالضرورة – وبحكم ذلك التدرج في القوى – في النسق العام، إنه نسق عالمي، وتتمثل عالميته في أولا: شموليته من حيث عضويته، وثانيا: عالمية تواجد القوتين القطبيتين، إيديولوجيا ودبلوماسيا واستراتيجيا[1].

وبالنسبة للوضع الدولي، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجعه كقوة عظمي من ناحية، وانفراد الولاية المتحدة الأمريكية (بحكم تفوقها النووي) بتقرير مصير العلاقات الدولية من ناحية أخري، فإنه يمكن القول هنا أن هناك صورة ثالثة من صور النسق الدولي وهو صورة "النسق الدولى" أحادى القوى القطبية" أو يمكن القول بأن توزيع القوى في العالم يتجه

(١) راجع بصدد صور النسق الدولي، المرجع السابق، من ص ٢٤٠ إلي ٢٤٦.

ي أن يأخذ صورة "الإمبراطورية العالمية" أو بأن توزيع القوي في العالم (الآن) في مرحلة إعادة تشكيل.

وبالنسبة للمقوم الثاني للنسق الدولي فهو يتمثل في أنه لا يتصور وجود نسق دولي إلا بتحقق الاتزان بين قواه القطبية ذلك أن الملاحظة تقطع بأن الحرب هي الأصل في العلاقات بين الدول، ولو أن هناك تساويا في قوى النسق لأدى ذلك إلي الحرب الدائمة ومن ثم الفوضى (علي نحو ما سلف)، وهي حالة تعني التسيب كنقيض للانتظام (للاتزان) ومن ثم فلا نسق، فالنسق هو مجموعة علاقات قوي تتفاعل فيما بينها علي وضع يحقق الاتزان الذي يتحقق بين القوي القطبية، وهو الذي يمكن البيئة الدولية من الاستمرار.

وانطلاقا مما سبق فإنه لا يمكن تصور وجود نسق دولي في حالتين: **أولهما**: حالة الفوضى المطلقة "Anarchism" (حالة الحرب الدائمة) حيث لا انتظام، **وثانيهما**: في حالة انفراد قوة واحدة بالسيطرة العالمية الإمبراطورية العالمية: Universal Empire حيث لا تفاوت في القوة، ففي هاتين الحالتين لا يوجد ذلك الاتزان الذي يحقق استمرارية النسق الدولي.

إن عبارة النسق الدولي (كما سلف) تعني تصورا لمجموعة من القوى تتفاعل فيما بينها (بعامل قانون الفعل ورد الفعل) علي وضع يتحقق به حالة من الاتزان العام تمكن الكل (عالم السياسة الدولي) من الاستمرار المنتظم، وهذا الاتزان لا يتحقق إلا بوجود قوة متدرجة – متفاوتة، وتفسير ذلك التفاوت (التدرج) في القوي موجود في مضمون مفهوم النسق ذاته، فهذه القوى تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير والتأثر بقوى الطرد والجذب فيتحقق

لها حالة الاتزان العام، وطالما تحقق الاتزان فإن البيئة الدولية تستمر بعامل قانون "الفعل ورد الفعل" علي وضع يقف في وجه التدلي للفوضى أو للإمبراطورية العالمية.

من هنا: تعرف حالة اتزان القوى بأنها "الحالة التي تقف في وجه التدلي إلي الفوضى من ناحية، والتدلي إلي الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى[1] .

ثالثا: يلتقون علي أن ظاهرة الصراع السياسي الدولي هي أمر حتمي تمليه طبيعة البيئة الدولية والتي هي بيئة تعدد القوى، وتوضيح ذلك أن الوحدة السياسية (الدولة) هي في الواقع الدولي مركز متميز ونهائي لاتخاذ القرارات " Centre Autonome Décision" ومن ثم فالبيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز السلطة، وفي معنى آخر هي بيئة غيبة السلطة العليا، وتبعا لطبيعة البيئة الدولية تلك ونظرا لتباين المصالح الوطنية، لتلك القوي المتعددة فإن هذه القوي المتعددة تسعي إلي تبادل فرض الإرادة، وعليه فالحرب هي الملجأ الأخير باعتبارها وسيلة لفرض الإرادة وليست وسيلة لمجرد النصر لذاته،ولذلك يعرف "Clausewitz" الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم علي تنفيذ إرادتنا"، وهذا التعريف يؤكد علي أن الإكراه المادي في الحرب هو الوسيلة وأن الغاية هي فرض الإرادة، ولذلك فلا هزيمة في الحرب إلا بتسليم الخصم بأنه قد انهزم، فمجرد خسارة المعركة العسكرية لا يعني الهزيمة بالمدلول الفني الدقيق طالما أن الخصم

---

(١) راجع في هذا الصدد، د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق ص ٢٤٨ و ٢٤٩.

رافض التسليم – أي طالما هو رافض الخضوع لإرادة المنتصر عسكرياً، من هنا وانطلاقاً من طبيعة البيئة الدولية في معناها المتقدم لابد وأن تكون ظاهرة الحرب خالدة بخلود تلك البيئة، حيث تزكي طبيعة البيئة الدولية الصراع السياسي الدولي فتجعل من الحرب حتماً من حتمياتها ولذلك توصف هذه البيئة الدولية بأنها دار حرب[1].

إن الحرب ليست إلا ظاهرة اختلال الاتزان في القوي بين قوى النسق الدولي (ولاسيما القوى القطبية)، ويفترض التحليل الذي يستند إلي مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي هنا وجود اتزان بين القوى القطبية وإذا ما اختل هذا الاتزان (بعامل الحرب) فسرعان ما يعود مرة أخرى، ويدللون علي ذلك بأن الاتزان في القوى (في النسق الأوربي القديم) ظل قائما علي مدى أربعمائة عام، حيث حالت سياسة توازن القوى دون قيام إمبراطورية عالمية. ذلك أن "الاتزان" الأوربي قد تحقق بميكانيكية قوة الجذب (المهيئة للتعاون) بين أعضاء النسق الأوربي، العاملة في أن واحد مع قوة الطرد المعرقلة للاندماج في دولة عالمية، واللتان تتوافران لكل وحدة من وحدات ذلك النسق كجزء من طبيعتها[2].

هذا وانطلاقاً من أن البيئة الدولية هي بيئة الصراع، فإن أصحاب التحليل الذي يستند إلي مفهوم ميزان القوة بمدلوله العلمي يذهبون إلي أن هذا الصراع هو صراع من أجل القوة. ذلك أن القوة في تصورهم هي الهدف

---

(١) انظر: المرجع السابق، من ص ١٩٨ إلي ٢٠٥.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٤٨.

الآجل والعاجل للدولة، وأن السعي إليها والبحث عنها يؤديـان إلـي نشـوب الصراع ومن هنا فهم يرون بأن الصراع علي القوة هو الأداة الموضوعيـة لتفسير النشاطات السياسية الدولية – وهو الأساس الموضوعي كذلك لتفسـير السياسات الخارجية للدول. أو بعبارة أخرى فإن مفهوم "القوة" هو الدافع مـن وراء النشاطات السياسية الدولية بصفة عامة والدافع من وراء الصراع بصفة خاصة، كما يذهبون إلي إمكانية تقدير القوة للدول علي أساس كمي(١).

◆ **تقويم:ـ**

ويشير الباحث هنا إلي أن التحليل النسقي (تحليل عالم السياسـة الدولـي من ثنايا مفهوم ميزان القوة بمدلوله العلمي) يعد أقدر التحليلات علي التعامل مع طبيعة علاقات عالم السياسة الدولي المعقدة وبكل ما تحويه من تفـاعلات مستمرة، إلي جانب نظرته الشمولية لواقع هذه العلاقات، وهذا التحليل رغـم أنه شائع لدي كثير من المحللين المعاصرين للعلاقات الدولية إلا أنه من غـير المقبول محاولة بعض أصحابه وضع قانون عام يحكم حركة التـاريخ – أي القول بأن هناك قانونا علميا قاطعا يفسر استمرار الأنساق الدوليـة باتزانـها الميكانيكي البحت (حال الاتزان الميكانيكي في الظواهر الطبيعية). ذلـك أن الأنساق الدولية تقوم علي مجموعات من وحدات سياسـية واعيـة، تتحـرك بأعمال إرادية وراء أهداف محددة مقدما. وإنما يمكن القول بـأن الملاحظـة

---

(١) راجع: د. أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، ص ٢١٨ و ٢٢٨.

تشير إلي أن هناك توزيعا في القوة داخل النسق الدولي بما يقف في وجـه أي تطلع إلي الإمبراطورية العالمية، وبما يؤكد لبقاء النسق(٩).

هذا ورغم أن مفهوم "ميزان القوة" (بمدلوله العلمي) هو حجز الزاوية في التحليل النسقي لعالم السياسة الدولي، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إلي التحليل النسقي: -

أولهما: أن عملية الاتزان في القوي تفتقر إلـى اليقيـن، فـهذه الفكـرة "الاتزان الميكانيكي" نقلت عن علم الميكانيكا الذي يستند إلي تقدير كمي، امـا عند تطبيق هذه الفكرة في عالم السياسة (الدولي) فإنه يصعب تقديـر القـوة الفعلية للدول او النوايا في شكل كمي، ولذلك فـإن أصحـاب هـذا التحليـل النسقي لم يقدموا إطارا فكريا واضحا، أو معيارا موضوعيـا لتقديـر القـوة الفعلية للدول (علي أسس كمية)، ولئن كـان البعـض يتصـور "المصلحـة القومية" معيارا موضوعيا لذلك الأمر، لكن "المصلحة" كمفهوم يكتنفها الكثـير من الغموض، فليس لها مدلول واضح.

ثانيهما: أنه يترتب علي الافتقار إلي اليقين في عملية الاتزان بين القـوي (في التطبيق) أن يؤدي ذلك إلي محاولة كل دولة زيادة قوتها أكثر من الحـد المفترض لعملية الاتزان نتيجة خطأ في التقدير فتأتي الحرب الوقائية نتيجـة طبيعية لذلك.

(٩) راجع: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٣٤٩.

ثالثهما: أن الإصرار من جانب أصحاب هذا التحليل علي التعامل مع فكرة "ميزان القوة" علي أنها الفكرة المحورية التي ينبغي أن يدور حولها عالم السياسة الدولي برمته، وعلي اعتبار أن الاتزان بين القوى أمر حتمي وتلقائي يشير إلي افتراض من جانبهم قوامه أن كل دولة تحتل موقعا من النسق الدولي سوف تقدم علي سلوك معين بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي وتصور قيادتها السياسية، ومن ثم يتصورون حركية العلاقات الدولية كأقرب ما تكون إلي الحركة الميكانيكية. ومن هنا يركز أصحاب هذا التحليل علي سلوك الدول كنتيجة للتفاعل بين قوى النسق الدولي دون التركيز علي الاهتمام بواقع العلاقات الدولية والانتهاء إلي تقديم تفسير بشأنه.

هذا ومن أبرز النظريات التي قدمت استناداً إلي مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي نظرية "مورجانثو" الأمريكي ونظرية "آرون" الفرنسي في فهم وتحليل عالم السياسة الدولي.

أولاً: نظرية مورجانثو "Morgenthau" :-

وهي النظرية التي أوردها "هانز مورجانثو: Hans Joachism Morgenthau الأمريكي الجنسية الألماني الأصل في مؤلفه "السياسة بين الأمم: Politics among Nations" (عام ١٩٤٨)[1]،حيث راح

(1) Morgenthau, Hans, J., Politics, among Nations, Knopf, Alfred A., Inc., New York 1967.

وراجع كذلك الترجمة العربية لهذا المؤلف "السياسة بين الأمم مورجانثو" ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤ (جزءان).

"مورجانثو" في مؤلفه هذا يصور نظرية لكي يفسر بها واقع عالم السياسة الدولي.

وبداية يشير الباحث إلي أن "مورجانثو" يعد وبحق أول من أرسى الدعائم الأساسية لعلم العلاقات الدولية كعلم تجريبي، فلقد انطلق في تصويره لنموذجه باستخدام المنهج العلمي التجريبي إلي جانب ارتباطه "بالقوة" كمفهوم أساس لتحليل عالم السياسة الدولي، كما أضفى مورجانثو علي تحليله لعالم السياسة الدولي نظرة سلوكية علي نحو ما سيأتي.

هذا ويبدأ "مورجانثو" تصوره لنظريته انطلاقا من مفهوم القوة حيث ينظر مورجانثو إلي علم العلاقات الدولية كعلم متفرع أساساً عن علم السياسة، فقد ربط صلب عالم السياسة الدولي بصلب عالم السياسة الوطني – أي اعتبار أن القوة هي صلب عالم السياسة قاطبة، مع الإشارة إلي أن علم السياسة تتركز دراسته علي السلطة السياسية، ومن هنا ينتهي إلي القول بوجود صلة بين العلمين – فعنده أن علم العلاقات الدولية هو امتداد لعلم السياسة والذي هو بمثابة الأصل، وأن كلا العلمين يشترك في مفهوم أساس واحد هو القوة.

من هنا يرتبط "مورجانثو" في نظريته لتفسير عالم السياسة الدولي بالقوة كمفهوم أساس لعلم العلاقات الدولية أو إن شئنا كمفهوم أساس لتقديم نظرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة، فالقوة إذن – عنده – هي الأساس الذي ترتكز عليه سياسات الدول في المجال الدولي وإياها تستهدف، بل إن عالم السياسة الدولي وعالم السياسة الوطني – عنده – ليسا إلا مظهرين مختلفين

لظاهرة واحدة، فقد انتهي مورجانثو إلي القول بأن الملاحظة تقطع بأن صلب عالم السياسة الدولي هو القوة وأن القوة هى التى تحدد سلوك الدول، كما أنتهى إلى القول بأن هناك نماذج ثلاثة من السياسات الدولية. توضح كافة نماذج السلوك الدولي وهي: -

<u>أولا:</u> سياسة المحافظة علي الوضع القائم Policy of the Status Que علي اعتبار أن القوة وسيلة "Instrumentality" تستخدمها الدولة للمحافظة علي ذاتها حيث لا تسعي إلي إعادة توزيع هيكل القوة في النسق الدولي القائم لتحقيق مصلحتها الوطنية.

<u>ثانيا:</u> السياسة التوسعية "Imperialism" وهي سياسة تستخدمها الدولة لإحداث تغيير في توزيع القوة في النسق الدولي القائم، ومن ثم تسعي الدولة هنا لتغيير سلوك الدول الأخرى بالشكل الذي يتفق مع مصلحتها، ويترتب علي نجاح هذه السياسة اكتساب هذه الدولة المزيد من القوة نتيجة انتصارها في مقابل هزيمة وضعف الدول الأخرى.

<u>ثالثا:</u> سياسة الحصول علي المكانة الدولية Policy of Prestige وهي سياسة تقوم بها الدولة باستعراض ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدي قوتها، بهدف السيطرة ومد النفوذ، ولقد أوضح "مورجانثو" أن نجاح هذه السياسة المتبعة يرجع إلي إقناع الدولة المتبعة لهذه السياسة الدول الأخرى بتنفيذ مصلحتها الوطنية وذلك باستخدام وسيلتين: الدبلوماسية الرسمية "Diplomatic Ceremonial" والتلويح باستخدام القوة "Display of Military Force" – وهنا تستطيع الدولة باستخدام هاتين

الوسيلتين أن تحقق مكانة دولية مرموقة تمكنها من تحقيق مصلحتها الوطنية دون استخدام القوة.

من هنا فإن القوة (والتي هي من وراء تحديد سلوك الدول) تعني – عند مورجانثو – المقدرة علي التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وتبعا لذلك فإن "القوة" ليست مرادفة "للعنف" بل هي نتاج لتفاعل عوامل مادية واجتماعية تحدد في النهاية حجم قوة الدولة والذي بدوره يحدد إمكانات الدولة في التأثير علي الدول الأخرى بما يحقق المصلحة الوطنية، وهنا يقدم مورجانثو حصرا لعوامل قوة الدولة في المجال الدولي كعوامل تحدد موقع وحجم الدولة من سلم القوى في المجال الدولي وهي تتمثل لديه في: المجال الجغرافي، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية، والاستعداد العسكري، والسكان، والخصائص القومية، والروح المعنوية، والمهارة الدبلوماسية ... كما راح "مورجانثو" يؤكد علي أن القوة هي الهدف العاجل والآجل للدولة، فالقوة – عنده – غاية في حد ذاتها.

هذا وإلي جانب مفهوم "القوة"، يستخدم مورجانثو في بنائه لنظريته مفهومين آخرين هما الصراع "Struggle" والمصلحة الوطنية "National Interest" وبصدد مفهوم "الصراع" فإن "مورجانثو" يرى في الصراع أنه دافع غريزي يحرك الإنسان دوما من أجل القوة، فقد أعلن "مورجانثو" في مؤلفه اعتبار أن الصراع ظاهرة بشرية خالدة، إنه الصراع من اجل القوة، فقد أعلن "مورجانثو" في مؤلفه السابق الإشارة إليه أن السياسة في المجال الدولي ليست إلا الصراع من أجل القوة، وهي في هذا

تستوي مع السياسة داخل المجتمعات الوطنية، ذلك أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة خالدة في الزمان والمكان، وعليه يصح القول بأن نماذج السياسات الدولية (نماذج السلوك الدولي) التي قدمها مورجانثو والمتمثلة في سياسة الإبقاء علي الوضع القائم والسياسات التوسعية وسياسة السيطرة والنفوذ من أجل الحصول علي المكانة الدولية، ما هي إلا مظاهر لظاهرة الصراع الدولي الخالدة.

إن ظاهرة الصراع تمثل – عنده – صلب عالم السياسة (الوطني والدولي علي السواء)، وذلك انطلاقا من ملاحظته للواقع الدولي، حيث انتهى "مورجانثو" إلي القول أيضا بأن الصراع من أجل القوة Struggle for Power "هو ظاهرة خالدة بخلود الإنسان"، كما انتهى "مورجانثو" إلي القول أيضا بأن الملاحظة التاريخية الطويلة تقطع بأن ظاهرة الصراع من اجل القوة كانت من وراء سلوك الدول علي مر التاريخ مع تباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أكد "مورجانثو" على أن هذه الظاهرة الدولية تأتي امتدادا لما يحدث في واقع عالم السياسة الوطني، فكلا العالمين (الوطني والدولي علي السواء) حلبة للصراع من أجل القوة، وهذا مرده عند "مورجانثو" إلي أن القوة ظاهرة سياسية خالدة بخلود الإنسان، وأن معيار التمييز بين النشاط السياسي وغيره من النشاطات الاجتماعية الأخرى يتمثل لديه في معيار الصراع من أجل القوة، وفي هذا الشأن يقول " مورجانثو" بأن واقع عالم السياسة الدولي شأنه في هذا شأن أي واقع سياسي آخر هو الصراع من أجل القوة، ومهما تكن مرمي ذلك العالم فإن القوة هي هدفه المباشر دائما.

وهكذا يربط "مورجانثو" في نظريته بين مفهومين "القـــوة" و"الصـــراع" ربطا نهائيا، فيؤكد علي أن الواقع السياسي الدولي الذي أساسه الصراع مـــن أجل القوة، تصبح القوة فيه هي الوسيلة والغاية، فأي عضو دولـــي يمـــارس نشاطه في البيئة الدولية باعتباره قوة في ذاته، يعتمد في ممارسة هذا النشـــاط علي قوته الذاتية، ويستهدف أيضا تحقيق قوته الذاتية بالحفاظ عليها والعمـــل علي زيادتها، علي اعتبار أن القوة – عنده – وسيلة وهدف في ذاتها، وتبعـــا لذلك فإنه يرى أية سياسة خارجية لا تنطلق من هذا التصور هي في حقيقتـــها سياسة هشة.

وبصدد مفهوم "المصلحة الوطنية"، فإنه انطلاقاً مـــن أن القـــوة –عنـــد مورجانثو– تمثل صلب عالم السياسة قاطبة، فقد أنتـــهى إلـــي القـــول بـــأن العلاقات الدولية ليست في حقيقتها إلا علاقات قوة حيث لا تخضع إلا لقـــانون واحد هو قانون المصالح الوطنية[1]. ومن ثم ينتهي "مورجانثو" إلي القول بأن "المصلحة الوطنية" تتمثل في قوة الدولة علي اعتبار أن "المصلحة" و"القـــوة" مترادفان، ومن هنا فلا حرج – لديه – في ربط فكـــرة المصلحـــة الوطنيـــة بسياسة القوة باعتبارهما متلازمين، ذلك أن المصلحة الوطنيـــة تتمثـــل فـــي المثابرة علي إنماء القوة الذاتية، كما يرى "مورجانثو" في القوة "روح الدولـــة" فبالقوة يتحقق لها الاستقرار والاستمرار.

---

(١) وبهذا التصور يكون "مورجانثو" قد أرسي الأصل في علم العلاقات الدولية كعلـــم تجريبـــي وذلك في مواجهة النظرة المثالية الأمريكية التقليدية، ولقد فصل "مورجانثو" هذا التصور فـــي كتابه المعنون "Indefense of National Interest" الذي صدر في عام ١٩٥١م، وأكـــد فيه أن فكرة "المصلحة الوطنية" تتمثل في قوة الدولة علي اعتبار أن القوة غاية في ذاتها.

والمصلحة الوطنية علي ذلك النحو – عند مورجانثو – تتمثل في فكـــرة الأمن الوطني " National Security " والذي يرتكز بدوره إلي فكرة القـوة، وفكرة الأمن تشمل كل ما يؤكد لاســتمرار الدولــة مــن ضمـــان ســيادتها واستقلالها.

وهكذا انتهي "مورجانثو" إلي القول بأن العلاقات الدولية هي علاقات قـوة وتخضع لقانون واحد هو قانون المصلحة الوطنية (علـــي نحـــو مـــا تقــدم) مستهدفا بذلك أن تعدل الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها المثالية التـــي كانت تتبعها فيما قبل الحرب العالمية الثانية حيث كانت تتبع "سياسة العزلـــة" فكانت بعيدة عن مراكز القوى العتيدة في أوربا إلي جـــانب تمتعـــها بمجـــال إقليمي وموارد اقتصادية ضخمة مما هيأ للنزعة الأخلاقية في سياستها، ولكن الأوضاع اللاحقة للحرب العالمية الثانية راحت تشـــكك فـــي هـــذا الاتجـــاه المثالي، وظهر اتجاه جديد علي رأسه "مورجانثو" يدعو إلي الـــتزام القيـــادة الأمريكية في سياستها الخارجية تحقيق المصلحة الوطنيـــة، حيـــث اقتضـــت الأوضاع الجديدة أن تسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلي إنمــــاء قدراتـــها الدولية (علي حساب ماعداها من مصالح القوى الأخرى إذا اقتضى الأمـــر)، ومن ثم اتباعها لسياسة جديدة أكثر واقعية(أكثر فاعلية) في تحقيق المصلحـــة الوطنية، ولقد أراد "مورجانثو" بذلك ان يجعل من علم العلاقات الدولية علمـــا نفعيا في خدمة فن السياسة.

هذا ورغم ارتكاز "مورجانثو" علي مفهومي "القوة" و"المصلحة" في بنـــاء نظريته، إلا أنه اعترف بأنـــهما مفـــهومان غـــير مســـتقرين، ولذلـــك راح

"مورجانثو" يؤكد على أن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة لابــد وأن يتمثل في الحفاظ علي البقاء القومي، كما أكد "مورجانثو" علــي أن الصــراع من أجل القوة ركيزة تستند عليها المصلحة الوطنية، فالمصلحــة الوطنيــة – عنده – تجاوز الإيديولوجيات أو تصورات القادة فهي القيمة القومية الدائمــة، وهي تتحدد علي ضوء ما تملكه الدولة من قوة، ولذلك فالدولة فــي ســعيها لتحقيق مصلحتها الوطنية غير الحيوية (أي في مسألة غير مسألة الحفاظ علي البقاء القومي) تزيد من تفاقم ظاهرة الصراع الدولي، فــالبعض مــن الــدول تتبنى أهدافا توسعية وتقــدم تــبريرا إيديولوجيــا لــهذا التوســع، كمــا أن الإيديولوجيات عبر القومية كالشيوعية والليبرالية قد جعلت – عند مورجــانثو – من مفهوم المصلحة الوطنية مفهوما غامضا، ومن هنا فإن "مورجانثو" قــد عارض تدخل الدولة في شئون الدول الأخرى لأن هذه المسائل غير حيويــة بالنسبة لتحقيق المصلحة الوطنية، واعتبر "مورجانثو" تدخل الولايات المتحـدة الأمريكية عسكريا في جنوب شرق أسيا أمــرا جانبــه الصــواب لأن هــذه المنطقة بعيدة عن المصالح القومية الحيوية الأمريكية وتستلزم نفقات باهظــة لتحقيق الاتزان الإقليمي هناك، من هنا يرى "مورجــانثو" أن الــتزام الــدول بالمصالح القومية الحيوية (الحفاظ علي البقاء القومي) هــو العــامل الحاســم لحفظ قوة الدولة من ناحية وحفظ الاتزان الدولي من ناحية أخرى.

وانطلاقا من مفاهيم "القوة" و "المصلحة" و "الصراع" (الســالفة) انتــهى "مورجانثو" إلي تقديم تفسير بشأن صلب عالم السياسة الدولي، علي أســس أن صلبه القوة، واعتبار هذه القوة تعني فعــل إرادة فــي إرادة واعتبــار عــالم السياسة الدولي هو مجموعة قوى أو بعبارة أخرى مجموعة علاقات قــوى،

ولكن ينتهي إلي النظر إلي عالم السياسة الدولي علي أنه عالم القوى المتعـددة التي تتفاعل طبقا لقانون الفعل ورد الفعل فتتبادل التأثير والتأثر علـــي نحــو يتحقق به اتزانها ميكانيكيا، ومن ثم يعالج "مورجانثو" عالم السياســة الدولـــي في ضوء مفهوم النسق "System"، وانتهى إلي القول بأن ميزان القوة يعنـــي "منع أي عضو في النسق من السيطرة علي باقي الأعضاء".من هنا فكل دولة في صراعها مع الدول الأخرى من أجل القوة تضع المصلحة الوطنية هدفـــا رئيسيا من حيث حمايتها وتنميتها عند تنفيذ سياستها الخارجية، وهذا الـــهدف - عنده - هو بمثابة القوة التي تعد المحرك الرئيسي لسياسة الدولة الخارجيــة وحجر الزاوية في عالم السياسة الدولي، "فمورجانثو" يرى أن السبيل الأوحــد أمام الدولة لتحقيق الدرجة القصوى من حماية مصالحها الوطنية في ظــروف الحاضر والمستقبل يتمثل في مضاعفة الدولة لمواردها من القوة، علي أســس أن المصلحة الوطنية هي مرادف وقرين لقوة الدولة (علي نحو سلف)، وتبعــا لذلك يرى "مورجانثو" في القوة الوطنية وفي سعي الدول الدءوب مـــن أجــل مضاعفتها ظاهرة حتمية نظرا لغياب الحكم الأعلى في عالم السياسة الدولـــي (عالم تعدد القوى)، كما أن ظاهرة التفاوت في القوة بين الـــدول هـــي التـــي تحرك الدول لزيادة قوتها ومن ثم تزكي ظاهرة الصراع الدولي، ونظـــراً لأن القوة الوطنية ذات طبيعة تراكمية فمهما كانت الغاية التى تسعى الدولة إلـــى تحقيقها، فإن القوة في ذاتها تقود إلي الصراع، ومن هنا فالصراع من اجـــل القوة هو أداة "مورجانثو" الموضوعية في تحليلـــه النســقي لتفســير الحيــاة الدولية، ومن ثم لتفسير السلوك الدولي والوقوف علي دوافعه الحقيقية بعيـــداً

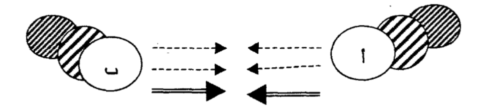
عن التبريرات غير الواقعية، وهذا الصراع كذلك يكشف عن الصلب الذي يفسر السياسات الخارجية للدول مع تباين النظم والإيديولوجيات.

هذا ولقد راح "مورجانثو" يعرض في نظريته نماذج (أشكالا) للصراع في البيئة الدولية في نموذج توضيحي ذيل به نظريته، وكل ذلك في إطار مفهوم "ميزان القوة"، حيث يفترض أن ظاهرة "الحرب" ليست إلا ظاهرة اختلال في "ميزان القوة" بين الدول، وأن الشرط المسبق لتحقيق الاستقرار الدولي هو الإبقاء علي الاتزان الدولي القائم، ويرتكز "مورجانثو" هنا إلي مفهوم ميزان القوة (بمدلوله العلمي) علي أساس أنه مجرد مفهوم لما عليه علاقات القوى الدولية من اتزان يتحقق ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد الفعل، وبصدد عملية الاتزان الدولي يرى "مورجانثو" أن هناك عاملين يتحكمان فيها **أولهما**: وجود مجموعة قوى (دول)، وأن هذه المجموعة من القوى متدرجة في القوة ويتحقق اتزانها بتوازن قواها القطبية، **ثانيهما**: وجود عداء (صراع)، وعندما يضطرب الاتزان بفعل قوة معينة (حرب) أو نتيجة تبدل في عنصر أو أكثر من عناصر النسق فإن هناك اتجاها للوصول إلي اتزان جديد وهكذا، تماما كما يحدث للجسم البشري، فهو في نموه يستمر اتزانه نتيجة لأن التغيرات التي تحدث فيه متناسبة مع بعضها البعض في مختلف أجزاء الجسم، وعندما يصاب الجسم أو يفقد أحد أعضائه بسبب تدخل خارجي أو تجربة نمو غير طبيعية فإن الاتزان يضطرب ويحاول الجسم التغلب علي هذا لكي يعيد الاتزان إما عند المستوى نفسه أو عند مستوى آخر.

وهنا تؤدي تطلعات الدول إلي تحقيق مصالحها إلي التصادم (الصراع)، ويرى "مورجانثو" أن الصراع من أجل القوة في البيئة الدولية يأخذ شكلين مختلفين هما:-

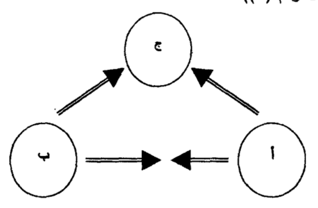
أولا: شكل المعارضة المباشرة "The Pattern of Direct Opposition"

ويأخذ الصراع من أجل القوة هذا الشكل في حالة اتباع الدولة (أ) (كدولة كبرى) سياسة توسعية تجاه دولة أخرى (صغرى)، فتلقي معارضة مباشرة من جانب الدولة (ب) (كدولة كبرى) حيث ترد عليها باتباع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن أو باتباع سياسة توسعية خاصة بها كما في الشكل التالي (شكل رقم (١)).



ومن التطبيقات العملية لهذا النموذج: معارضة فرنسا وحلفائها لروسيا عام ١٨١٢، وكذلك معارضة اليابان للصين من عام ١٩٣١ إلي عام ١٩٤١، ومعارضة دول الحلفاء لدول المحور ابتداءً من عام ١٩٤١، وهنا نجد معارضة مباشرة من دولة ترفض الإذعان لدولة أخرى تسعي إلي فرض مصلحتها عليها.

هذا وقد يأخذ نموذج المعارضة المباشـــرة بيــن الدولتيــن (أ)، و (ب) (كدول كبرى) صورة التنافس علي دولة (ج) (كدولة صغرى) كما في الشـكل التالي (الشكل رقم (٢)):



وهنا نجد أن الدولة (ا) حينما تتبع سياسة توسعية تجاه الدولة (ج) (التـــي قد تقاوم هذه السياسة أو تذعن لها) ففي نفس الوقت قـــد تتبـــع الدولـــة (ب) سياسة توسعية مماثلة للدولة (أ) تجاه الدولة (ج) أو قد تتبع سياســـة الإبقـــاء علي الوضع الراهن حيث تعارض في هذه الحالة سياسة الدولة (أ) لأنها تريد الحفاظ علي الوضع القائم بالنسبة للدولة (ج)، ومن هنا فإن هنـــاك حـــالتين لصورة الصراع بين الدولتين (أ) و (ب) للسيطرة علي الدولة (ج): -

أولهما: في حالة اتباع الدولة (ب) سياسة الإبقاء علي الوضع القائم فـــإن الصراع بينهما يأخذ صورة المعارضة من جانبها للدولة (أ).

والأخرى: أنه في حالة اتباع الدولة (ب) لسياسة توسعية تجاه الدولة (ج) يأخذ الصراع شكل التنافس بين الدولتين (أ) و (ب) ومثال ذلك تنافس كل من بريطانيا وروسيا للسيطرة علي إيران (طيلة المائة عام السابقة علي الحـــرب العالمية (الثانية)، وكذلك: التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايـــات المتحـــدة

لأمريكية وبريطانيا وفرنسا للسيطرة علي ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذلك التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للسيطرة علي دول جنوب شرق أسيا (في فترة الحرب الباردة بينهما).

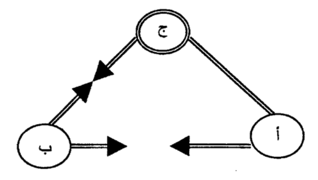
وفي هذه الأوضاع يري "مورجانثو" أن الاتزان بين القوي يتم بصورة آلية بين الدولتين (أ) و (ب)، فالدولة (أ) حينما تتبع سياسة توسعية علي حساب الدولة (ب) لابد أن تضاعف من قوتها لتحقيق ذلك من ناحية، وللوقوف في وجه الدولة (ب) من ناحية أخرى، كما أن الدولة (ب) تسعي كذلك إلي زيادة قوتها، ويستمر هذا الصراع (التنافس) فيما بينهما وعليه يستمر الاتزان في القوى المتعارضة، فأي زيادة في القوة من دولة (من الدولتين) يقابلها زيادة من الدولة الأخرى، وهذا الوضع يستمر إلي أن تسعي الدولتان المعنيتان إلي تبديل سياستهما التوسعية إن لم تتخليا عنها كلية، أو أن ينتهي الأمر إلي إذعان الضعيف للقوي أو يتحول التنافس إلي حرب يكون لها القول الفصل بينهما، وهنا حينما يتم الاتزان بين القوى في هذه الأوضاع فإنه يؤدي مهمتين **أولهما:** إيجاد نوع من الاستقرار بين الدولتين المتصارعتين، ورغم أن هذا الاستقرار يظل معرضا للاضطراب إلا أنه الشكل الوحيد لبقاء الاتزان بين القوى المتعارضة. إن الأوضاع الدولية بطبيعتها تتعرض إلي التبدل باستمرار ومن ثم تفتقر إلي الاستقرار، وإن أي استقرار يحققه الاتزان بين القوى هو استقرار مضطرب لأن هذا الاتزان ليس اتزانا نهائيا فهو اتزان حركي بطبيعته، والأخرى: التأكيد علي تحرر أية دولة من سيطرة دولة أخرى، ذلك أن قوة أية دولة منفردة هي التي تحول دون تجاوز قوى الدول الأخرى علي حريتها، كما في الشكل رقم (١).

ثانياً: نموذج التنافس "The Pattern of Competition" :-

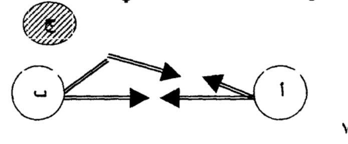
وهو يعكس صورة الصراع بين دولتين من أجل السيطرة علـــي دولــة ثالثة، كما في الشكل رقم (٢)، وهنا تختلف أساليب اتزان القوى وطرقه عــن صورة المعارضة المباشرة، ففي صورة المعارضة تتبع الدولــة (أ) سياســة توسعية تجاه الدولة (ج) وتعارضها الدولة (ب)، مع افتراض وجود اتزان في القوة بين كل من الدولتين (ا)، (ب)، كضمان لحماية اســتقلال الدولــة (ج)، وهنا يصبح استقلال الدولة (ج) ما هو إلا مجرد غمل من أعمـــال علاقــات الصراع (التنافس) بين الدولتين (أ)، (ب).

وهنا يقدم "مورجانثو" ثلاث حالات للتنافس بيـــن الدولتيــن (ا)، و (ب) للسيطرة (كدول كبري) علي الدولة (ج) (كدولة صغري):

وأول هذه الحالات: أن هذا التنافس (علي الدولة (ج)) لو قدر له أن يتــم لصالح الدولة (أ) التي تتبع سياسة توسعية فإن استقلال الدولة (ج) يتعـــرض للخطر علي الفور كما في الشكل التالي: -

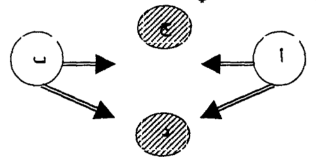


وثاني هذه الحالات: أنه لو قدر للدولة (ب) التي تتبع سياسة الإبقاء علـي الوضع القائم أن تحسم الأمر لصالحها فــإن اســتقلال الدولــة (ج) يصبـح مضموناً فى هذه الحالة كما بالشكل التالي: -



٧

وثالث هذه الحالات: أنه إذا تخلت الدولة (أ) عن سياستها التوسعية بصفـة كلية تجاه الدولة (ج) وتحولت عنها إلي دولة (د) فــإن اســتقلالالدولــة (ج) يصبح في مأمن كما بالشكل التالي: -



وهكذا ففي الحالتين الأولي والثانية: يصبح استقلال الدولة (ج) مرهونــا بسياسات الدولتين (أ) و (ب) ومرهونا أيضا بالاتزان في القوة بينهما.

وهنا يري "مورجانثو" أن الدول الصغرى (كالدولة (ج) والدولة (د) تديـن بصفة رئيسية باستقلالها لما يلي: أولا: لاتزان القوة بين القوى القطبيــة فــي نسق معين حال الوضع بالنسبة لبلجيكا ودول البلقان حتى الحــرب العالميــة الثانية: ثانيا: نتيجة لوجود دولة حامية لها تتمتع بقوة لا يستهان بــها كـدول

الأمريكيتين الوسطى والجنوبية والبرتغال، ثالثا: نتيجة لأنها لا تستهوي الأطماع التوسعية كسويسرا وأسبانيا، وهكذا فإن تمكن مثل هذه الدول الصغيرة – كما يرى مورجانثو – من الحفاظ علي حيادها واستقلالها إبان الصراعات والحروب التي تحيط بها يعود إلي أحد هذه العوامل أو إليها مجتمعة، وخير أمثلة علي هذا القول هي أوضاع هولندا والدانمارك والنرويج في الحرب العالمية الأولي إذا ما قورنت بأوضاعها في الحرب العالمية الثانية، وأوضاع سويسرا والسويد في كلتا الحربين.

وهذه العوامل (السالفة) تعتبر أيضاً – عند مورجانثو – مسئولة عن وجود ما يسمي بالدول العازلة Buffer States كمناطق فاصلة بين القوى الكبرى (وكوسيلة لتحقيق اتزان القوة بينها) وعادة ما تكون هذه الدول ضعيفة، ولكنها لا تمثل خطراً علي أمن ومصالح الدولتين المتصارعتين (من الدول الكبرى) وتنحصر وظيفة تلك الدول العازلة في تقليل احتمالات الاحتكاك أو التصادم بينهما، إن تاريخ "بلجيكا" منذ استقلالها عام ١٨٣١ وحتى الحرب العالمية الثانية يعتبر المثل الواضح والبارز لهذه الدول العازلة والتي تدين بوجودها لاتزان القوة القطبية آنذاك، كما أن الدول التي كانت تسمي "بحزام الأمن السوفيتي" والممتدة علي حدود الاتحاد السوفيتي (إلي عهد قريب) الغربية والجنوبية بدءا بفنلندا وانتهاءً ببلغاريا، مدينة هي الأخرى ببقائها لاتزان القوة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

هذا ويرى "مورجانثو" أن عملية الاتزان في القوة بين الدول القطبية تتـــم إما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن أو بزيادة القوة عند الدولة ذات الـــوزن الأقل، وذلك بهدف الوصول إلي الاستقرار الدولي، وفي هذا الصـــــدد يقـــدم "مورجانثو" عددا من الوسائل والأدوات التي اتبعتها الدول لتحقيق الاتزان في القوة فيما بينها، والتي تتمثل في أسلوبين: -

<u>أولهما:</u> **سياسة (أسلوب) فرق تسد: Divide and Rule** وذلك للإبقاء على ضعف الدولة المنافسة كالسياسة الفرنسية تجاه ألمانيا - مثـــلا- حيـث تركزت السياسة الخارجية الفرنسية منذ القرن السابع عشـــر وحتـــى نهايـــة الحرب العالمية الثانية حول مبدأ ثابت هو تأييد تجزئة ألمانيا إلي عـــدد مـــن الدول الصغيرة المستقلة، أو الحيلولة دون اندماج هذه الدول في دولة موحـدة، إنه اتزان القوى (في أوربا) الذي فرض علي فرنسا حالة من الشعور بالخطر عند قيام دولة ألمانية قوية موحدة.

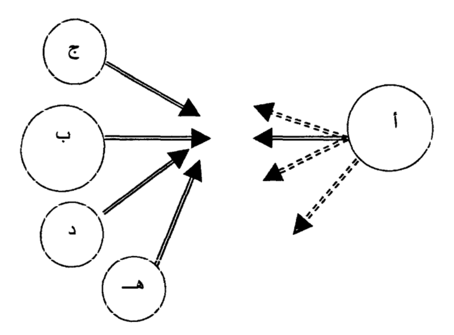
<u>**ثانيهما:**</u> محاولة إيجاد اتزان في قوى مجموعة من الـــدول ويتـــم ذلـــك الأسلوب بطريقتين: -

أولهما: أن تزيد الدولة (ب) قوتها لقلب ميزان القوة بالنسبة للدولـــة (أ)، **ثانيتهما:** أن تضم الدولة (ب) قوتها إلي قوى عدة دول تسير علي سياســـات مماثلة لسياستها وفي مواجهة الدولة (أ) مما يرغم الدولة (أ) علي ضم قوتـــها إلي قوى جميع الدول التي تسير علي سياسات مماثلة لسياستها تجـــاه الدولـــة (ب)، وبالنسبة للطريقة الأولي فهي تتمثل في سياسات التعويضات والتســـلح ونزع السلاح، وبالنسبة للطريقة الثانية فهي تتمثل في سياسة الأحلاف.

وبالنسبة لسياسة التعويضات "Compensations" فالمقصود بها هو مبدأ التعويضات الإقليمية حيث توزع مناطق النفوذ بين الدول الكبرى تحقيقا لاتزان القوى الذي يضطرب من جراء التوسع الإقليمي لإحدى الدول الكبرى، كما حدث في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وبصورة متعمدة ومدروسة في توزيع المستعمرات ووضع الحدود لمناطق النفوذ الاستعمارية في إفريقيا وآسيا، حال المعاهدة الإنجليزية الروسية عام ١٩٠٧ التي أقامت منطقتي نفوذ للطرفين المتعاقدين طبقا لهذه المعاهدة في إيران.

وبصدد سياسة (أسلوب) التسلح Armaments فهو الأداة الرئيسية التي تستطيع بها الدولة الحفاظ علي الاتزان القائم للقوى، أو إعادة فرضه، كما أن سباق التسلح " Armaments Race " الذي يكون بين دولتين (أ) و (ب) ليس إلا أداتهما لتوازن دائم الحركة ومفتقر إلي الاستقرار حيث يؤدي هذا السباق إلي تزايد الإنفاق العسكري ويخلق مخاوف وشكوكا مشتركة متزايدة بين الطرفين، حال التنافس البحري بين ألمانيا وبريطانيا، والمنافسة بين جيشي ألمانيا في فترة ما بين الحربين العالمتين، وهنا يرى "مورجانثو" أن التغلب علي هذا الاتزان المضطرب يتم بواسطة النزع النسبي لأسلحة الدول المتنافسة، ولكن هذا الأمر يتطلب تقويما كميا لكل دولة علي حدة، ولقد أدت صعوبات إجراء هذا التقويم الكمي إلي فشل جميع المحاولات التي بذلت لخلق اتزان للقوي عن طريق نزع السلاح " Disarmament " كالمقارنة بين قوة الجيش الفرنسي الحربية عام ١٩٣٢ بالقوة العسكرية التي ينتظر أن تحققها طاقات ألمانيا الصناعية.

أما عن سياسة الأحلاف: " Alliances " وخاصة في صـــورة النســق الدولي الذي يقوم علي تعدد القوى القطبية، فهي تقوم بالدور الرئيســي فــي الإبقاء علي علاقات اتزان القوى، فالدولة (القطبية) (ب) التي تــرى تــهديدا مباشرا من دولة أخرى (أ) تعمل علي التحالف مــع دول أخــرى تتعــرض للتهديد نفسه، كدول (ج) و (د) و (هـ) لإحباط خطط الدولة المــهددة كمــا بالشكل التالي: -



ومثال ذلك التحالف الذي تم في الحرب العالميــة الثانيــة ضــد المانيــا واليابان (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا..) نتيجــة لمشاعر الخوف التي أحست بها جميع الدول المتحالفة من سياسات الدولتيــن التوسعية، وكالتحالف الغربي (الليبرالي) منذ أواخر الأربعينات لوقف التوســع السوفيتي وخلق ميزان عالمي جديد للقوى.

هذا ولقد عرض "مورجانثو" لصورة الاتزان الدولي الجديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية في إطار نسق القطبية الثنائية، حيث ظهرت قوتان عظميان متعارضتان وتعتبر كل منهما أقوى من أية دولة أخرى أو حتى من مجموعة من الدول الأخرى، حيث افتقرت الدول الأقل شأنا إلي التأثير على ميزان القوة من ناحية وفقدان حرية التحرك من ناحية أخرى، كما أن وسائل تحقيق اتزان القوى اختلفت من وجود تحالف مرن إلي وجود الكتل، لقد اقتضى العداء (الصراع) بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية نوعا جديدا من التحالف يسمى بسياسة "الكتلة" ومؤداها أن كل قوة قطبية تجمع أكبر قدر ممكن من الدول حولها لتكون معها وحدة إيديولوجية في حلف عسكري دائم، هذا ولم يعن "مورجانثو" بوسائل تحقيق اتزان القوى في نسق القطبية الثنائية بالقدر الذي اهتم به في نسق القوى القطبية المتعددة.

- تقويم نظرية "مورجانثو": - (١)

هذا ورغم أن نظرية "مورجانثو" من أكثر النظريات جسارة في تحليل حقائق الواقع الدولي إلا أنه يوجه في شانها عدة انتقادات تتمثل في: -

أولاً: الغموض الذي يحيط بمفهومي "القوة" و "المصلحة" ، و"مورجانثو" نفسه اعترف (كما تقدم) بأنهما مفهومان غير مستقرين، كما أخفق

---

(١) راجع بصدد تقويم نظرية "مورجانثو": د. محمد طه بدوي، مدخل إلي علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١١٦، ولنفس المؤلف: النظرية السياسة، مرجع سابق، ص ٢٥٢

"مورجانثو" في تقديم معيار موضوعي لتقدير القوة القومية والتي هي محـــور تحليله، والتي بها تتحقق المصلحة الوطنية والأمن الوطني هذا إلـــي جـــانب عدم تمييزه بين عوامل القوة المادية والاجتماعية رغم أنه قال بأن القوة هـــي نتاج لتفاعل عوامل مادية وغير مادية، وقدم قائمة بعوامـــل القـــوة وكذلـــك بالنسبة لمفهوم "الصراع" وارتباطه بالقوة "فمورجانثو" رأي في القوة الدافـــع الرئيسي للسلوك السياسي الدولي بصفة عامة مـــن تحليلـــه لعـــالم السياســـة الوطني بنفس المنهج والأدوات وبنفس مفهوم الأساس، فعنده أن صلب عـــالم السياسة هو القوة ودون أن يميز بوضوح التباين بين طبيعة البيئـــة الدوليـــة وطبيعة البيئة الوطنية.

ثانياً: مبالغته الشديدة في دعوته لالتزام الدول بالمصلحة الوطنيـــة مـــع إهماله لدور القيادات التاريخية، والقرارات التاريخية التي لها القول الفصـــل في عالم السياسة، هذا إلي جانب أن مفهوم المصلحة الوطنية لديه ليـــس لـــه مضمون محدد، ويرجع ذلك إلي أن مفهوم المصلحة الوطنية ليـــس مفـــهوما علميا حيث يتحدد في الإيديولوجيات، وعليه لا يصلح هذا المفهوم في تحليـــل السلوك السياسي الدولي علي نحو ما فعل "مورجانثو" حيث اعتبر "المصلحـــة الوطنية" القانون الأوحد الذي تخضع له العلاقات الدولية.

ثالثاً: مبالغته لجعل علم العلاقات الدولية علما نفعيـــا فـــي خدمـــة فـــن السياسة، حيث أراد أن يكون علم العلاقات الدولية علما كاشفا عـــن حقـــائق البيئة الدولية لا لذاتها وإنما من أجل وضعها في خدمة السياســـة الخارجيـــة الأمريكية وذلك في تحديدها لأهدافها وفي اختيارها لوســـائلها، لكـــي تكـــون

سياستها أكثر واقعية وفاعلية في تحقيق مصلحتها الوطنية، وهـــذه محاولـــة تأباها طبيعة العلم، فعلم العلاقات الدولية كعلم تفسيري تقف مهمته عند حـــد الكشف عن حقيقة عالم السياسة الدولي من أجل الحقيقة ذاتها،م فـــلا يتعـــدى ذلك إلي تناول المسائل التي هي من أعمال الفن شأن السياسة الخارجية حتـــى وإن ارتكزت في رسم برامجها علي حقائق علم العلاقات الدولية.مـــن هنـــا يظهر الخلط لدى "مورجانثو" بين موضوعات علم العلاقات الدوليـــة. وبيـــن موضوعات السياسة الخارجية (شأن غالبية المصنفات الأمريكيـــة فـــي هـــذا الشأن).

رابعاً: دعوته كل دولة لأن تلتزم في سياستها وفي ســـلوكها المصلحـــة الوطنية الحيوية (الحفاظ علي الكيان الوطني) دون غيرها من المسائل غـــير الحيوية، حيث يتصور أن "ميزان القوة" لن يتغير طالما أن المصـــالح التـــي تتحدد بدافع القوة تنتهي عند حد المصالح الحيوية، كل هذا جعل تحليله ينتـــهي في النهاية إلي الاستاتيكية دون الديناميكية.

خامساً: تركيزه الشديد علي مفهوم "ميزان القوة" فـــي النســـق التقليـــدي (متعدد القوة القطبية) حيث تأتي مفاهيمه مرتبطة أكثر ما تكون بصورة هـــذه النسق التقليدي دون نسق القطبية الثنائية الذي عاصره وقت تقديمه نظريتـــه تلك.

- ثانياً: نظرية ريمون آرون: "Raymond Aron":-

ويعتبر "آرون" الفرنسي ضمن عـــدد قليـــل مـــن الكتـــاب الأوربييـــن المعاصرين الذين عنوا بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلاً علمياً تجريبياً (مـــع

إضفاء النظرة السلوكية علي تحليله كما سيأتي)، وذلك في مؤلفه الشهير "الحرب والسلام : Paix et Guerre " حيث قدم نظرية فسر بها واقع عالم السياسة الدولي.

وانطلق آرون في تصويره لنظريته من البدء بتصوير مفهوم أساس يرتكز إليه في تحليل عالم السياسة الدولي، وأصر "آرون" هنا علي أن يكون هذا المفهوم نابعا مباشرة من طبيعة عالم السياسة الدولي، فقد رفض البدء من مفاهيم جاهزة معمول بها في مجالات أخرى (بما في ذلك مفاهيم علم السياسة)، ذلك أن مفهوم "القوة" كمفهوم أساس لعلم السياسة كما يرى "آرون" به كثير من الميوعة لا في مدلوله الاصطلاحي فحسب، بل ومن حيث العناصر المشكلة للعلاقة التي يعنيها، وتزداد هذه الميوعة خطورة إذا ما عمل هذا المفهوم في مجال لم يصور ارتباطا بواقعه، وتفاديا لذلك راح "آرون" يبحث عن مفهوم أساس يرتكز إليه في دراسة علاقات عالم السياسة الدولي نظرا للاختلاف الجذري بين طبيعة البيئة الدولية عن طبيعة البيئة الوطنية، فالبيئة الوطنية هي بيئة مستأنسة بعامل الاحتكار الشرعي لعوامل القوة، بينما يتمثل واقع البيئة الدولية في عديد من قوى متميزة قد تتعاون فيما بينها ولكنها لا تتكامل تبعا لغيبة ظاهرة الاحتكار الشرعي لاستعمال القوة.

من هنا: فإن كل دولة عند "آرون" في البيئة الدولية هي مركز متميز ونهائي لاتخاذ القرارات وتتعدد هذه المراكز نتيجة لخلو البيئة الدولية من سلطة عليا، مما يعطى الحق لكل عضو بها فى الالتجاء إلي العنف، باعتبار

الحرب هي الملاذ الأخير – أي الأداة الأخيرة لفرض الإرادة وليس لمجرد تحقيق النصر ذاته[1].

وهكذا ينطلق "آرون" في نظريته لتحليل عالم السياسة الدولي من كون هذا العالم يرتكز إلي ظاهرة تعدد مراكز اتخاذ القرارات المستقلة المتميزة، فعنده أن ملاحظة الواقع الدولي تقطع بأن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى، حيث كل دولة تمثل قوة بذاتها وأنها تسعى لتحقيق مصالحها في مواجهة ما عداها من الدول بفرض إرادتها علي غيرها من الدول استناداً لقوتها الذاتية، وهي في ذلك لا تحتكم إلا لمصلحتها الوطنية أو إلي قوتها الذاتية بحكم غيبة الحكم الأعلى في البيئة الدولية، ومن هنا فإن مخاطر الحرب قائمة حيث تعد الحرب – عند آرون – الملاذ الأخير لتحقيق المصلحة الوطنية وهذا يقضى بضرورة التدبر فى أمرها، حيث يصبح أمام الدولة بديلان لتحقيق مصلحتها الوطنية هما الحرب والسلام.

هذا وانطلاقاً من مفهومي "الحرب ؛ Guerre " "والسلام ؛ Paix " يعرض "آرون" مفاهيمه الأساسية لنظريته، وأول هذه المفاهيم مفهوم "جدلية الصراع" Dialectique de la Lutte وهنا يرتبط "آرون" في تصويره لهذا المفهوم بتعريف " Clausewitz" للحرب والذي عرفها بأنها "عمل من أعمال العنف يستهدف به إكراه الخصم علي تنفيذ إرادتنا (علي نحو ما سلف)، علي اعتبار أن الإكراه المادي في الحرب هو الوسيلة، وأن الغاية

---

(١) لمزيد من التفاصيل في هذا الشان انظر:
Aron, Raymond, What is A Theory of Intentional Relations? Journal of International Affairs, Vol, XXI, No. 2, 1967.

هي فرض الإرادة، غير أن الخصم ليس كتلة ميتة وإنما الحـــرب اصطـــدام لقوتين حيتين، وطالما أن الدولة تسعى بالإكراه إلي فـــرض إرادتـــها علـــي الخصم، فإن الخصم يسعى هو الآخر في نفس الوقت إلي فرض إرادته، ومن ثم إملاء متبادل لفرض الإرادة، وهذا مـــؤداه أنـــه يتعيـــن علـــي الطرفيـــن المتصارعين تقدير دائم لقوة الخصم الهجومية وقوة احتماله (قوته الدفاعيـــة)، والسبيل الأوحد إلي فرض الإرادة في النهاية هو تجاوز قوتي الخصم هـــاتين، غير أن الخصم هو الآخر يسلك نفس المســـلك، إنـــه إذن التدبـــير المتبـــادل والحساب الدائم لقوى المتخاصمين، إنه مفهوم جدلية الصـــــراع فـــي عـــالم السياسة الدولي عند "آرون".

وهنا بعد أن قدم "آرون" فكرته عن مفهوم جدليـــة الصـــراع السياســـي الدولي انتقل إلي التعريف بمفهوم "الحرب" فإذ أشار إلي أنها الملاذ الأخـــير لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة، عرفها بأنها عمـــل واع ووســـيلة لفـــرض الإرادة علي الخصم "ولقد أكد "آرون" علي أن الحرب عمل سياســـي 'Acte Politique' لأنها تقع في سياق سياسي وبأهداف سياسية – في معنى أنـــــها فض للنزاع بين وحدات سياسية علي مصالح سياسية بحكم طبيعة أطرافـــها كما أكد "آرون" أيضا علي أن الحرب – إلي جانب كونها عمل سياسي هـــي في نفس الوقت وسيلة من وسائل السياسة أكثر منها غاية، ذلك أن الحرب في تصوره ليست غاية في ذاتها (أي أن الانتصار العسكري ليس هدفا في ذاتـــه) وإنما هي متابعة لعلاقات عالم السياسة الدولي السابقة عليها، إنها متابعة لـــها بأســـلوب آخـــر هـــو الاســـتراتيجية " Stratégie " كبديـــل للدبلوماســـية

"Diplomatic" التي سرعان ما تعود إلي العمل علي أثـر انتـهاء عمليـات الحرب.

وانطلاقاً مما سبق فإن عالم السياسة الدولي – عند آرون – هـو عـالم يتسم بخاصية جدلية الصراع، فهذا العالم – عنده – يواجه دائماً بديلين همـا: الحرب والسلام (الإستراتيجية والدبلوماسية)، وأن خطر الحرب يواجه الدولـة طالما بقي لها خصوم يناصبونها العداء، والدولة تبعاً لذلك في تصـور "آرون" لا تبتغي القوة من أجل ذاتها بل كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى غير الحـرب كالسلام أو محاولة مد النفوذ والسيطرة والتأثير علي مستقبل النسق الدولـي، من هنا فإن الصراع – عند آرون – يأتي لوجود رغبـة لـدى الأشـخاص (الزعماء) و الجماعات والدول لعدم التوافق في كل منهم، وكل ذلك ناتج عـن أن الإنسان عدواني بطبيعته، وأن الحرب ليست إلا تعبيراً عـن عدوانيتـه، لكنها ليست التعبير الأوحد والضروري عن هذه العداونية، فهنا ينفـي "آرون" وجوب الحرب كتعبير أوحد عن الصراعات البشرية حيث يري بأن العلاقـات بين الدول وإن كانت يغلب عليها الصراع إلا أنها تواجه باستمرار الاختيـار بين بديلين هما: الحرب أو السلام.

وهنا رغم أن "آرون" يعتقد بإمكانية تقدير قوة الدولة علي أسـاس كمـي (علي أساس أن ذلك التقدير يستخدم في تحقيق الأهداف القومية وحسـب) إلا أنه يحذر من الجزم بفاعلية استخدام القوة (العنف) وحدها في تحقيـق هـذه الأهداف، لأن هناك أساليب أخرى إلي جانب أسلوب العنف (استخدام القـوة العسكرية) تتمثل أساسا في مدى القدرات التي تتمتع بها القيادة السياسية فـي

الدولة المعنية من مهارة دبلوماسية ودراية إستراتيجية، ذلـــك أن العلاقـات الدولية ليست هي علاقات القوة الخام فحسب وإنمــا هــي تفـاعل الإرادات الواعية (تفاعل إرادة مع إرادة).

ومن جملة ما سبق انتهي "آرون" إلي أن مفهوم "وحدة السياسة الخارجية " L' unité de la Politique Étrangeoere " بوجهيــه: الإستراتيجية والدبلوماسية، هو وحده الذي يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية كمفهوم أســاس لتحليل واقعها، أو بعبارة أخرى فإن حقيقة عالم السياسة الدولي هــي حقيقـة واحدة بوجهين هما الإستراتيجية والدبلوماسية، وهنا ينتقل "آرون" إلي توضيح وتفصيل ما يقصده بالإستراتيجية والدبلوماسية، علي أساس أنهما وجهان متكـاملان لفن واحد هو فن السياسة الخارجية "L' Art Unique de la Politique" والـذي يعني فن إدارة التعامل مع الدول الأخــرى علــي مقتضــى المصــالح الوطنيــة، والإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية تعني فن إدارة العمليات العســكرية في كلياتها أثناء الحرب، ذلك بينما تعني الدبلوماسية فن إدارة التعــامل مــع الوحدات السياسية الأخرى ما دام الأمر لم يقتض تدخل الإستراتيجية، وتبعـا لذلك فإن الإستراتيجية تعني فن الإكراه بينما تعني الدبلوماسية فــن الإقنــاع، وعلي أساس أنهما وسيلتان لهدف واحد هو إخضـــاع الوحــدات السياســية الأخرى إخضاعا يكون من شأنه تحقيق المصلحة الوطنية. ومن هنا: فإنــه لا هزيمة في الحرب إلا بتسليم الخصم بأنه قد انهزم فمجرد خســارة المعركــة العسكرية لا يعني الهزيمة بالمدلول الفني الدقيق طالما أن الخصم رافض ذلك التسليم – أي طالما أن الخصم رافض الخضــوع الإرادي لإرادة المنتصــر عسكريا، وانطلاقا من ذلك التصور فإن العمل في المجال الدولي يجري علــي

إكراه المنهزم في نهاية الحرب علي التوقيع علـــي معـاهدة (صلـح) مـع المنتصر باعتبار أن المعاهدة عمل رضائي – أي تسـجيل لرضـا المنـهزم بالخضوع لإرادة المنتصر.

وجملة القول بشأن مفهومي "الاستراتيجية" و "الدبلوماسية"، لـدى "آرون" – فإنهما بمجالهما وأبعادهما يرتدان إلي السياسـة. إنـها وحـدة السياسـة الخارجية التي يكمن داخلها شتى مفاهيم نظرية "آرون" فـي تفسـير عـالم السياسة الدولي.

هذا ويرى "آرون" أن كل دولة في إطار النسق الدولـي تقيـم سياسـتها الخارجية علي ضوء مفهومي الإستراتيجية والدبلوماسية، فالنسق الدولي فـي تصور "آرون" يعني مجموعة علاقات تنعقد بين عدد من الوحدات السياسـية، في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصور كيان كلي لتلك العلاقات، ومن ثـم فإن النسق الدولي عند "آرون" لا يعدو أن يكـون مفـهوما تجريديـا للسـير المنتظم لعلاقات مجموعة دول معينة – أي أن النسق الدولي كيـان (بنيـة) تتفاعل مكوناتها آليا بالصورة التي ينتظم بها بقاؤه وفي إطار هذا النسق تقـوم السياسات الخارجية للدول علي الاستراتيجية والدبلوماسية علي أساس أنـهما أداتان لسياساتها من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى الدول للحصـول علـي المزيد من القوة علي أساس أن القوة هي وسيلتها لتحقيق سياستها الخارجيـة واعتبار أن القيادة السياسية: الدبلوماسيين أو العسكريين علي السواء ليسـوا إلا عمالا لفن السياسة ولحساب المصلحة الوطنية ومراعاة لها. ومن هنا فـإن

تفاعل وحدات النسق الدولي يأتي – طبقا لتصور "آرون" – من مفهوم "وحدة السياسة الخارجية".

وهنا تجدر الإشارة إلي أن "آرون" قد ميز بين أشكال الأنساق السياسية الدولية: أولا من حيث توزيع القوى بين وحداتها إلي "نسق متعدد الاقطاب " Systeme Multipolaire "وآخر" ثنائي القوى القطبية Systeme Bipolaire وثانيا: من حيث طبيعتها إلي " أنساق متجانسة: "Systemes Homogenes "وأنساق غير متجانسة: Systeme Hétérogenes "، علي أساس أن النسق المتجانس هو الذي يضم مجموعة من دول متجانسة بحكم الاشتراك في قيم ومبادئ واحدة ترتكز عليها في كيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن ثم فهي تنتمي إلي طراز واحد في هذا المجال، أما بالنسبة للنسق غير المتجانس فهو الذي يقوم علي مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية إلي إيديولوجيات متابينة متصادمة وذات أثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية.

ويرى "آرون" أن النسق المتجانس تلتقي فيه وحداته السياسية (القطبية) علي هدف واحد هو تحقيق الاستقرار الدولي حال النسق الأوربي القديم الذي تحقق له الاستقرار بعامل التجانس من نهاية الحروب الدينية وحتى قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) حيث انخرطت الدول الأوربية في نسق من طراز القوى القطبية المتعددة والوحدات السياسية المتجانسة، فجميعها كانت تقوم في كيانها السياسي في الداخل علي "سيادة الأمير" وفي العلاقات الدولية علي مبدأ حق العروش في تقرير مصائر الشعوب والأقاليم. ومع ذلك لم ينف

"آرون" وجود صراع بين وحدات النسق المتجانس حيث يعتقد بأن ذلك الصراع لا يعرض بقاء النسق للخطر فهو صراع بحدود تكفل بقاء النسق.

أما عن النسق غير المتجانس فهو الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو نسق دولي من طراز عالمي بمداه "وبقوى قطبية ثنائية" فيما يتصل بتوزيع القوى فيه، أما فيما يتصل بعدم تجانسه فإن قواه القطبية لا تتعادى بحكم موقع كل منهما في النسق العالمي فحسب وإنما كذلك تبعا لانتماء كل من القطبين إلى إيديولوجية (سياسية اقتصادية اجتماعية) متصادمة تماما مع إيديولوجيات القطب الأخر، فالاتحاد السوفيتي كان يقوم علي الإيديولوجية الماركسية في تنظيمه الداخلي ويبشر بفكرة الدولة العالمية – دولة الطبقة الواحدة (البروليتاريا)، ذلك بينما قادت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربي بإيديولوجيته الليبرالية حيث تشترك الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوربا الغربية في كونها نظما ليبرالية في تنظيمها الداخلي مع تعدد الطبقات، وحيث الارتباط في المجال الدولي بمبدأ: مجتمع الدول القومية المتعددة بتعدد القوميات في العالم، وهذا الشكل من الأنساق الدولية في تصور "آرون" كنسق غير متجانس لا يقتصر فيه الصراع علي تلك الحدود الكفيلة بإبقائه، بل يواجه تهديدا بالقضاء عليه حيث هو صراع بين حضارتين وثقافتين متباينتين نتيجة لتباين قيم ومبادئ أقطابه.

هذا ورغم أن "آرون" يعتقد بأن جوهر عالم السياسة الدولي يتمثل في الصراع من أجل القوة إلا أنه يرى أن السلام الدولي يمكن تحقيقه من ثنايا ثلاثة نماذج لعلاقات القوى الدولية: –

أولهما: الاتزان بين القوى القطبية من حيث توزيع القوة.

ثانيهما: سيطرة وهيمنة كل قوة قطبية علي عدة وحدات سياسية.

ثالثهما: قيام إمبراطورية عالمية.

ولتوضيح ذلك فإنه بالنسبة للنسق متعدد القوى القطبية يـــرى "آرون" أن صورة توزيع القوى داخله لابد أن تتوازن من حيث الكم والكيف لأنه يـترتب علي ذلك وجود تفاعل بين القوى القطبية يأتي علي مقتضـــى تعـدد القـوى القطبية من ناحية، ومن ناحية أخرى الوقوف في وجـــه أي تطلعـات لقيـام إمبراطورية عالمية، إن أية قوة قطبية داخل هذا النسق تحاول التفوق علي مـا عداها من القوى القطبية الأخرى، وذلك الأمر يستدعي رد فعل تلقـــائي مـن جانب القوى القطبية الأخرى بأن تتحالف ضد هـــذه القـوة المتطلعــة إلـــي الإمبراطورية العالمية ومواجهتها بالقوة، ويترتب علـــي ذلـك أن المنتصـر يصبح في أعقاب انتصاره عدو القوى الأخرى بما في ذلك حلفاؤه بـــالأمس، وعليه فالصداقة والعداوة في إطار النسق متعدد القوى هي علاقة وقتية تـــأتي علي مقتضى علاقات القوى داخل النسق ويتحقق بها في النهاية ميزان القوة.

وفي نسق القطبية الثنائية وبحكم موقع القوتين القطبيتين يظـــل العـداء بينهما مستمرا، والطريق الأوحد إلي السلام – كما يرى "آرون" هـــو اتفـاق القطبين علي تجميد الحجم الراهن لكل من المعسكرين بأن يمتنع كل منـــهما عن أي عمل يكون من شأنه استقطاب دولة من دول المعسكر الآخـر لكـــي تخرج عليه، وكذلك بوضع خط حدي قاطع يفصل بين مناطق نفوذها، حتـــى لا تتهيأ لهما ظروف الاحتكاك.

- تقويم نظرية "آرون": -

إن نظرية "آرون" (علي نحو ما سلف) ليست مجرد بناء نظــري بحــت قائم علي مفاهيم افتراضية صرفه بل إنها قد بدأت بالفعل من خواص عـــالم السياسة الدولي حيث صور "آرون" هذه النظرية من واقـــع عـالم السياســة الدولي والتزم بربط كل مفهوم من هذه المفاهيم بوقائع التاريخ.

ورغم ذلك فإنه يجدر التنبيه هنا إلى أن "آرون" في نظريته تلك فد ارتكز ارتكازاً يكاد يكون كلياً علي مفاهيم جاهزة من قبل، حيث اعتمد بصفة أصليـة فى فكرته عن "وحدة السياســة الخارجيــة" علــي المفــاهيم التــي قدمــها " Clausewitz" من قبل في كتابه عن الحرب " De la Guerre" ، بـل إن نظرية "آرون" التي قدمها في كتابه "الحرب والسلام" (علي نحو ما سلف) لـن تجد لها أساساً ترتكز عليه أصلب من عبارات " Clausewitz " الذي قـــال بأن الحرب ليست مجرد عمل سياسي فحسب وإنما هي أيضـــاً وفـــي نفـس الوقت أداة من أدوات السياسة، وأنها استمرار للتعـــامل السياســي، إن فـــي عبارات "Clausewitz " هذه وحدها من القوة والوضوح ما يكفي لاعتبارهـا نقطة الانطلاق التي بدأ منها "آرون" في تصوير مفاهيمه كلها فـــي نظريتـــه، ومع ذلك فقد كان "لآرون" فضل الانطـــلاق بفكـرة "Clausewitz " عـــن الحرب إلي أقصى أبعادها في خدمة تحليل عالم السياسة الدولي.

وهنا يجدر التنبيه أيضاً إلي أن "آرون" في تقديمه لمفهوم أساس يفسر بـــه علاقات عالم السياسة الدولي وإن كان قد بدأ برفض مفـــهوم "القـــوة" عنـــد "مورجانثو"، إلا أنه انتهي إلي نفس الفكرة ودون أن يشير إلي ذلك صراحـــة،

"مورجانثو"، إلا أنه انتهي إلي نفس الفكرة ودون أن يشير إلي ذلك صراحـة، ويفهم ذلك ضمنيا من تـأكيد "آرون" علـي أن "الحـرب" (اسـتخدام القـوة العسكرية) هي الملاذ الأخير للدولة عند سعيها إلي فـرض إرادتـها علـي غيرها تحقيقا لمصالحها الوطنية عند فشل الأداة الدبلوماسية، كما يعاب علـي "آرون" اعتقاده بإمكانية تقدير قوة الدولة على أساس كمـي بـهدف تحقيـق الأهداف القومية، ومفهوم "القوة" كما سلف به ميوعه في مدلوله الاصطلاحـي بل وميوعه أيضا في العناصر المشكلة لعلاقاته، فكيف يمكن تقديـره علـي أساس كمي.

هذا وبصدد مفهوم "الصراع" يرى "آرون" بأنه محرك لسياسات الـدول ما بين الإستراتيجية والدبلوماسية، وأن الصراع كظاهرة تأتي الغلبة له فـي العلاقات الدولية – فهي علاقات صراع (من أجل القوة)، ورغم ذلك أهمـل "آرون" العوامل المفضية إلي نشوء هذا الصراع، كما يرى "آرون" في جدليـة الصراع سمة رئيسية للبيئة الدولية (علي نحو ما سلف)، لكن ربما كان مـن المتعين وصولا إلي الدقة ولمزيد من الاستجابة للتحليل العلمي القول بجدليـة "الواقع الدولي" أو جدلية "العلاقات الدولية "، وذلك لأن حقيقة الصراع الدولي كامنة في الطبيعة الجدلية للبيئة الدولية ذاتها[1].

---

(١) راجع بصدد تقويم نظرية "آرون" د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٣٧ وص ٣٨.

المبحث الثاني

مجموعة نماذج ونظريات التوازن "النمطي"

وترتكز هذه المجموعة من النماذج علي مفهوم "ميزان القوة" في مدلوله النمطي – أي في معنى ما يجب أن يكون عليه التوزيع العادل للقوة في المجال الدولي (من وجهة نظر دولة معينة)، إن "قضية توزيع القوى في المجال الدولي هي قضية ذات حلين محتملين على السواء: إما توزيع القوى توزيعاً يبدو عادلاً بين الوحدات السياسية المكونة للنسق الدولي ترتضيه المجموعة وإما تركيز القوة في وحدة عالمية واحدة، والمفاضلة بين الحلين لا مكان فيهما للعلم الموضوعي أو التفسيري بحال، وإنما هى مسألة فلسفية بحتة، والاختيار عمل من أعمال فن السياسة.لقد كان "نابليون" يختار حل الإمبراطورية العالمية وكان يقدم لاختياره مبررات لا تنقصها الوجاهة المنطقية تدور حول فكرة أن بالإمبراطورية العالمية يتحقق السلام العام، وكان "هتلر" يقول وهو يتطلع إلي توسع بلا نهاية في ٣٠ يناير سنة ١٩٤١"إن ما تسميه بريطانيا ميزان القوة ليس إلا الحيلولة دون تكامل القارة الأوربية وتنظيمها، وهنا ننتقل من فكرة "ميزان القوة" بمضمونها العلمى إلي "ميزان القوة" كسياسة بهدف معين، ومن ثم إلي مفهومه النمطي" [1].

إن "كل قاعدة (أو مبدأ من مبادئ العمل) تستهدف غاية اجتماعية محددة مقدما هي قاعدة نمطية، وقواعد العمل في المجال السياسي (الوطني أو

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٥١ وص ٢٥٢.

الدولي علي السواء) هي من هذا النوع، فحين تختار وحدة سياسية ما بصـــدد قضية النقضين: الفوضى الدائمة أو الإمبراطورية العالمية، تتخذ من الصـورة التي يقع عليها اختيارها هدفا لسياستها الخارجية في هذا الصدد ثم تختار لـــه من الأساليب ما يؤكد تحقيقه، وهنا تظهر فكرة "ميزان القوة" كقاعدة أو كمبـدأ من مبادئ العمل، ومن ثم كسياسة خارجية تسلكها الدولة التي جعلـــت مــن الحياة في نسق دولي هدفا لها، وسياسة: ميزان القوة في هذا المعنـــى تتخـذ عديدا من صيغ تتباين تبعاً لتباين تصور الدولة لأهدافها، وأظهر هذه الصيـــغ (من واقع التاريخ) ما يلي: -

- سياسة "ميزان القوة" بهدف تحقيق توزيع عادل للقوة في نسق دولي معيــن، وذلك باعتبار أن عدالة توزيع القوة هي مبدأ أخلاقي، ومن ثــم قيمـــة فـــي ذاتها.

- سياسة "ميزان القوة" بهدف الإبقاء علي الوضع الراهن لتوزيع القوى فـــي نسق دولي معين وذلك باعتبار أن في الإبقاء علي الوضع الراهن إبقاء على ميزان القوة ذاته.

- سياسة "ميزان القوة بهدف الوقوف في وجه زيادة قوة أية وحـــدة سياســية أوأية عصبة من وحدات سياسية كلما كان في هذه الزيادة تهديد للتوزيـــع الراهن للقوة.

- سياسة "ميزان القوة" بهدف حماية استقلال الدولة التي تنتهج هذه السياســـة من قوة خارجية تبدو المهددة لأمنها.

- وفي هاتين الحالتين الأخيرتين – على الأقل – تبدو سياسة ميزان القوة مختلطة تماما بسياسة الأمن (أمن الدولة)[١].

- سياسة حامل ميزان القوة "The Holder of the Balance" : وتعني أن قوة معينة من القوى القطبية في النسق تقف في عزلة عن علاقات القوى المتصارعة في عصرها طالما أن هذه القوى يتحقق بينها حالة من الاتزان، وهذه القوة المعزولة بإرادتها ليست طرفا في ميزان القوة لكنها سرعان ما تتدخل حينما تشعر أن ميزان القوة قد بدأ يختل فتتدخل إلي جانب الطرف الأضعف لمجرد إعادة ميزان القوة إلى اتزانه فإذا تم ذلك عادت تلك القوة (حاملة الميزان) إلى عزلتها، وهذه السياسة مارستها "بريطانيا" بالنسبة للقارة الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فكانت لا تتدخل أصلا في علاقات القوى الأوربية إلا حينما تقدر من القوى الأوربية المتصارعة قد راحت تتجه إلي درجة من القوة تستطيع أن تتجه بها إليها لتهدد أمنها أو تهدد إمبراطوريتها فيما وراء البحار فتتدخل "بريطانيا" إلى جانب الطرف الأضعف بهدف إعادة ميزان القوة إلى ما كان عليه فإن تحقق ذلك عادت بريطانيا مرة أخرى إلى عزلتها، وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الأولى فقد راحت تمارس سياسة حامل الميزان بالنسبة للقوى المتصارعة في النسق التقليدي، ففي أواخر الحرب العالمية الأولى قدرت الولايات المتحدة أن قوى الوسط في أوروبا قد راحت تجوز بقوتها قوى غرب

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٢ وص ٢٥٣.

أوروبا. الأمر الذى قد يؤدى إلى قوة وحيدة فى القارة الأوربية وبما سيؤدي ذلك إلى تهديد أمنها فقررت الدخول في الحرب لإعادة الاتزان لميزان القوة وأعيد بالفعل وعادت بعدها الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة مرة أخرى(١).

من هنا فإن مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي يستخدم من حيث كونه يعني برامج عمل، ذلك أن كل دولة تسعى من جانبها إلى تحقيق مصالحها الذاتية فتنتهج سياسة هي سياسة ميزان القوة والتي على مقتضاها تطالب بإعادة توزيع القوى في العالم إذا وجدت أن ميزان القوة الحالى يهدد مصالحها أو يهيئ للفوضى أو إلى الإمبراطورية العالمية، وقد تنتهج الدولة سياسة الإبقاء على الوضع الراهن إذا كان ذلك الوضع يحقق مصالحها وأمنها، والحرب العالمية الأولى والثانية كانت كل منهما من وراء سياسة ميزان القوة حيث قامت الحرب بين دول تريد أن تغير ميزان القوة القائم وبين دول تسعى للإبقاء عليه.

هذا وانطلاقاً من مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي (على نحو ما سلف) فإن بعضاً من المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولى قد راحو يقدمون نماذج نظرية ارتكازا إليه، وفي مقدمة هؤلاء "كابلان" ويختار الباحث هنا نموذجه، حيث يعد "كابلان" من أبرز من قدم نموذجا في هذا الشأن، وكذلك يختار الباحث نظرية "دويتش" في تحليل عالم السياسي الدولي حيث يعد "دويتش" في نظريته تلك بصدد فهم وتحليل عالم السياسة الدولى (والتي ذيلها

---

(١) نفس المرجع السابق، ٢٥٣وص ٢٥٤.

بنموذج توضيحي لكيفية وصول القوى الدولية المتصارعة إلى حالة التـوازن (النمطي)) من أبرز النظريات التي قدمت أيضا في هذا الشأن.

- نموذج كابلان Kaplan :-

ويعد كابلان " Morton A. Kaplan " أحد أقطاب التحليل النسقي القائم على فكرة التوازن النمطي، وهو وإن كان قد استفاد من أفكار "دويتش" بشـأن نظرية الاتصال إلا أنه استفاد بدرجة أكبر من نظرية المباريات فـي بنائـه لنموذجه الذي قدمـه فـي مؤلفـه: [1] "System and Process in International Politics " كما عنى "كابلان" بالدرجة الأولى في نموذجـه هذا بتحديد القواعد والنماذج السلوكية التي تفسر عملية التفاعل داخل الأنسـاق الدولية.

ويرى "كابلان" أن كل نسق دولى تتحكم فيه مجموعـة مـن متغـيرات مترابطة ومتداخلة ومتميزة حيث يؤدى التفاعل بين وحدات النسـق الدولـى (والتي تتحكم فيه تلك المتغيرات) إلى أنماط " Norms" متمايزة من السـلوك الدولى، على أساس أنه عند تحليل التأثير المتبادل بين متغيرات النسـق يتـم الوصول إلى الكيفية التي يتم بها اتزان النسق الدولى واستقراره، وتبعا لذلـك يمكن التعرف على خصائص النسق وتوزيع القوة بين وحداته وكيفية تحقيـق الاتزان داخله، ومعرفة المتغيرات التي قد تطرأ على التوازن الدولى وما قـد تهيئه تلك المتغيرات من تحول النسق من شكل إلى آخر.

---

(1)Kaplan, Morton, A., System and Process in International Politics, John Wiley and Sons New york, 1964 .

هذا وقد قدم كابلان تصورا لستة أنواع من الأنساق الدولية النظرية، لكل منها خصائصه ومقوماته، ولكل منها متغيراته التي تتحكم في نمط تفاعلاته، كما تستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية، وقد حدد "كابلان" هذه المتغيرات في خمسة مجموعات أساسية هي: -

أولاً: متغيرات متعلقة بتحقيق الاتزان داخل النسق الدولى، وهي متغيرات تستند إلى قواعد أساسية " Essential Rules " واجبة التطبيق، والتقييد بها هو الذي يحقق الاتزان داخل النسق الدولي، إنها القواعد التي تحدد السلوك الضروري (النمط السلوكي الضروري) لحفظ الاتزان في النسق الدولي.

ثانياً: متغيرات متعلقة بتحول النسق من شكل إلى آخر، وهي تستند إلى قواعد تحويلية " Transformation Rules " أي قواعد التغيير التي تظهر التحول الذي يطرأ علي أداء النسق الدولي وتؤدي به إلى الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال النسق الدولي.

ثالثاً: متغيرات متعلقة بتصنيف القوي الفعالة في النسق الدولي، والتي على رأسها القوى القطبية.

رابعاً: متغيرات متعلقة بحجم إمكانات القوى القطبية ومستوى تسليحها ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغتها.

خامساً: متغيرات متعلقة بالمعلومات التي تؤثر بشكل فعال على عمليات الاتصال الدولي، ومستويات ودرجات الاتصال داخل النسق الدولي.

ولقد قام "كابلان" – على حد قوله – باختيار هذه المتغيرات تجريبيا (حيث قال بأنها متغيرات قابلة للاختبار التجريبي) – أي اعتبر هذه المتغيرات فروضا قابلة للتحقيق الاختباري) وتبين له أن هناك مجموعات من القواعد تتحكم في الأنساق الدولية تتمثل في خمسة مجموعات تحدد مدى استجابة النسق الدولي للمدخلات وقدرته على التعامل مع آثار هذه المدخلات والمحافظة على اتزانه واستقراره وإلا حدث تحول في النسق ذاته، وهذه القواعد التي انتهى إليها "كابلان" قال بأنها تتحكم في النسق الدولي من حيث: نوعية القوى القطبية، وقدراتها، وتوجهاتها، وقواعد السلوك الرئيسية، ونمط توزيع القوة داخل النسق الدولي.

هذا ولقد قدم "كابلان" تصورا لأشكال الأنساق الدولية حيث تصورها في ستة أشكال هي: –

أولاً: نسق ميزان القوة: Balance of Power System

ثانياً: نسق القطبية الثنائية الرخو (المفكك):Loose Bipolar System

ثالثاً: نسق القطبية الثنائية المحكمة:Tight Bipolar System

رابعاً: النسق العالمي Universal System

خامساً: النسق الدولي التصاعدي (الهرمي) Hierarchical System

سادساً: نسق وحدة الفيتو (الوحدة الاعتراضية) Unit Veto System ء

ويلاحظ هنا بصدد تصور "كابلان" لأشكال النسق الدولي " أنه فيما عـدا النسقين الأول والثاني فإن الأنساق الأربعة هي - على حد قولـــه - أنســاق افتراضية لم تتحقق تاريخياً، ومع ذلك ادعى "كابلان" أنها مـــن الممكــن أن تظهر لاحقاً في الواقع الدولي.

وانطلاقاً من مجموعات القواعد السابقة التـــي وضعــها "كـــابلان" راح يتناول كل نسق من هذه الأنساق على حدة من حيث القواعد الرئيســية التـــي تحكمت فيه (حتى في الأنساق التي لم تظهر بعد)، ويرى "كابلان" أن العـــامل الرئيسي الذي يتحكم في بقاء أو فناء النسق الدولي هو التفاوت فـــي قـــدرات الوحدات السياسية المكونة له، كما ربط "كابلان" ظاهرة الصراع الدولي "بهذا التفاوت في القوة بين وحدات النسق، وربط "كابلان" أيضا ظاهرة تعدد أشكال النسق الدولي عبر التاريخ بهذا العامل، وفيما يلي يعرض البـــاحث لتصـــور "كابلان" لأشكال النسق الدولي حيث يخلص "كابلان" إلى بعض الملاحظـــات عن كل نسق كما يلي: -

أولاً: نسق ميزان القوة : " Balance of Power System" :-

ونموذج هذا النسق هو النسق الأوربي خلال القرن التاسع عشـــر حيـــث تحكمت في عمل هذا النسق قوى قطبية متعددة، وفي هذا النســـق يفـــترض "كابلان" أن كل القوى القطبية تسعى لحماية مصالحها في مواجهـــة بعضـــها البعض، كما يفترض "كابلان" أن هذا النسق يعمل عمل اليد الخفية التي اعتقـد "آدم سميث" أنها تحقق اتزان النظام الرأسمالي من خلال المنافسة الحرة.

وفي هذه الصورة من صور النسق الدولي (وهو نســق حقيقــي وليــس افتراضيا كما سلف) لاحظ "كابلان" أن أسلوب التحالف (كأبرز أسلوب مـــن أساليب تحقيق الاتزان في إطار هذا النسق) كان أساس تحقيق الاتــزان فــي هذا النسق، علي أساس أن الحلف كان يمثل جهازا دوليا لاتخــاذ القــرارات، حيث لم يكن هناك نظام دولي (منظمة عالمية) يقوم علي صنع القرار علـــي الصعيد فوق القومي، فكان القرار يتخذ بشكل غير رسمي من جانب الـــدول القطبية كقاعدة عامة باستثناء الأمور التي تتعلق بالتحالف، كما لم تكن هنـــاك منظمات دولية دائمة تقوم علي مسائل التفاوض والتسوية القضائية للمنازعات الدولية، فقد كانت هناك أجهزة مؤقتة مرتبطة بظروف معينة أدت إلى قيامها، وكل ذلك دعم من الدور القومي " Natiaonal Role " للوحدات السياســـية المكونة للنسق ولاسيما القوى القطبية.

ويرى "كابلان" أن القوى القطبية لهذا النسق (المتعدد القـــوى القطبيـــة)، كان يحكمها قواعد سلوكية، (أو بعبارة أخرى قدم "كابلان" تصـــورا لقائمـــة نموذجية لقواعد العمل التي كانت تحكم هذا النسق) ووصف "كابلان" كل قـــوة قطبية داخلة في إطار هذا النسق بأنها "لاعب رئيسي" – في معنـــى أن هـــذا "اللاعب الرئيسي) قوة قادرة على الاشتراك في علاقات القوى داخـــل هـــذا النسق وطرف فيه، وأنه القوة القادرة علي المشاركة في تقرير صورة النســـق كله، وتصور "كابلان" أن هناك قواعد سلوكية واجبة الاتبـــاع – أي يتعيـــن مراعاتها – من قبل اللاعبين الرئيسيين حتى يتحقق الاتزان لهذا النسق وهـــي تتمثل في: –

أولاً: على كل لاعب أن يعمل على ما فيه زيادة لقدراتـــه علـــى أن يفضـــل التفاوض على الحرب.

ثانياً: على كل لاعب أن يلجأ إلى الحرب حينما يدرك أن هذه الحرب وســـيلة لزيادة قدراته.

ثالثاً: على كل لاعب أن يوقف القتال إذا رأى أن ذلك سيؤدي إلـــى إخـــراج لاعب رئيسي من مسرح القوى.

رابعاً: على كل لاعب أن يعمل على معارضة أية محاولة مـــن جـــانب أيـــة عصبة أو أي لاعب فردي للتسلط على ما عداه من اللاعبين.

خامساً: على كل لاعب أن يعمل على مقاومة اللاعبين الذين يلتقـــون علـــى إقامة التنظيمات السياسية العليا لكي يسيطروا بها على النسق كله.

سادساً: على كل لاعب أن يعمل على إعادة اللاعبين المنهزمين أو المغلوبين على أمرهم إلى صف كبار اللاعبين، كما يمكـــن أن يعمـــل علـــى إدخـــال اللاعبين غير الرئيسين في صف اللاعبين الرئيسيين.

وهنا تصور "كابلان" أنه في التزام هذه القواعد الســـلوكية مـــن جـــانب اللاعبين الرئيسيين ما يكفل تحقيق الاتزان، كما افترض وجود اتصال قـــوى بين اللاعبين الرئيسين في هذا النسق، فاحترام الدول لـــهذا القواعـــد بشـــكل مترابط هو أساس الاتزان داخل هذا النسق.

- ثانيا: نسق القطبية الثنائية الرخو: Loose Bipolar:-

ونسق القطبية الثنائية الذي ساد العلاقات السياسية الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وصفه "كابلان" بأنه نسق رخو " Loose " نظرا لما يتمتع به هذا النسق من خصائص هي: وجود قوتين قطبيتين تتحكمان في مصير هذا النسق ولكن ليس بصورة محكمة، إلى جانب خاصيتي العالمية واللا تجانس، فمن أهم ما يتميز به هذا النسق هو التباين في نوعية اللاعبين على مسرح القوى الدولية، حيث يشترك في هذا النسق (في آن واحد) لاعبون قوميون " National actors " وهم الدول القومية غير المتكتلة (كالهند) ولاعبون من كيان يرتفع بهم فوق الوحدات القومية " Supranational Actors " وهم الكتل " Blocactors " كالكتلة الشيوعية والكتلة الغربية ممثلين في منظمتي حلف "وارسو" وحلف "الناتو" من ناحية،م ومن ناحية أخرى لاعبون عالميون " Universal Actors " في شكل منظمة عالمية "كالأمم المتحدة"، وهذا النسق العالمي هو في نفس الوقت ثنائي القوى القطبية نظرا لوجود كل قطب من القطبين العالميين "الاتحاد السوفيتي" و"الولايات المتحدة الأمريكية" حيث يقوم كل منهما بدور اللاعب الرئيسي في كل من الكتلتين، على أساس أن هناك ترتيبا في القوى داخل الكتلة بشكل يبرر سيطرة كل قطب على كتلته. وهنا يشير "كابلان" إلى أن داخل هذا النسق تتعقد الأدوار والمسئوليات إلى جانب ميلها إلى التخصص، مما يسمح بالقول بأنه نسق يتسم بدرجة من التعقيد في طبيعته وعلاقاته وتفاعلاته، وذلك في مواجهة نسق توازن القوى (النسق متعدد القوى القطبية).

وهنا يجري "كابلان" مقارنة بين نسقي: القطبية الثنائية الرخو والمتعدد القوى القطبية، وذلك من ثنايا النقاط التالية: -

أولاً: أن نسق القطبية الثنائية الرخو (المتقدم) أكثر تعقيدا من النسق متعدد القوى القطبية.

ثانياً: أن الأطراف فوق القومية تشارك الأطراف القومية الأدوار الرئيسية في نسق القطبية الثنائية الرخو حيث نوع "كابلان" تلك الأطراف فوق القومية ما بين الكتل والمنظمة العالمية، ووضع الأمم المتحدة في صفوف اللاعبين الرئيسيين في هذا النسق.

ثالثاً: أنه بصدد الكيفية التي يتحقق بها الاتزان في كل من النسقين فإن "كابلان" يرى أن نسق توازن القوى (القطبية المتعددة) بلاعبيه القوميين الرئيسيين المتعددين هو وحده الجدير بأن يوصف بنسق "ميزان القوة" وبهذا يشكك "كابلان" في وضوح ملامح النسق الدولي ثنائي القوى القطبية الرخو، وذلك في مواجهة وضوح ملامح الانتظام في علاقات القوى في نسق القوى الأوربية التقليدي بلاعبيه القوميين، ومن هنا يشكك "كابلان" في كون "نسق القطبية الثنائية الرخو" يقوم أساسا على فكرة النسق ذاتها. ذلك أن توازن القوى داخل نسق القطبية الثنائية الرخو – عنده – يرتبط بكيفية التفاعل داخل الكتلتين، على أساس أن العلاقات داخل كل كتلة تلتزم بقاعدة التدرج الهرمي في القوة وأن عضوية هاتين الكتلتين جامدة حيث لا مكان لتغيير حجم العضوية، وذلك تبعا لأن علاقات الكتلة الواحدة تبني على فكرة التكامل الوظيفي لأعضائها مما يجعل الانسحاب بالنسبة للأطراف غير القطبية من

إحدى الكتلتين أمر غير مرغوب من جانب القطبين، وهنا يتصور "كـــابلان" أنه في حالة عدم تقيد أية كتلة من الكتلتين بمبدأ التدرج الهرمي في القوة فـإن نسق القطبية الثنائية الرخو سيتجه إلى أن يأخذ صورة النسق متعددة القـــوى القطبية الذي يقوم على فكرة آلية التحالف .

هذا ويفترض "كابلان" أن نسق القطبية الثنائية الرخو وإن كـــان يســمح بوجود بعض الكتل الدولية الأخرى التي تكون على درجة من القدرة بكثـــير من الكتلتين الرئيسيتين (اللتين تشكلان بقوتهما الضاربة حجر الأســـاس فـــي اتزان النسق كله)، إلا أن الكتل المحدودة القدرة لا تســـتطيع أن تؤثـــر فـــي مجرى علاقات القوى داخل النسق بصورة فعالة بخلاف ما كان يحدث فــــي نسق توازن القوى من جانب "بريطانيا" التي كانت تمارس دور "حامل مـيزان القوة" The Holder of the Balance حيث كان بإمكانها أن ترجح كفـــة ميزان القوة في اتجاه أو آخر، ومن هنا فإن الاتزان في نسق القطبية الثنائيـــة الرخو يتحقق بين الكتلتين الرئيسيتين.

وبالنسبة للأمم المتحدة كلاعب عالمي فإن "كابلان" يفترض أنها تـــؤدى دورا في اتزان نسق القطبية الثنائية الرخو من ثنايا قيامها بتكثيف الاتصـالات بين الكتل المختلفة، وبين الدول الأعضاء في هذه الكتل، وأيضا بيـــن الـــدول التي لا تنتمي لهذه الكتل (الأطراف القومية غير المنحازة)، حيـــث تســـتطيع الأمم المتحدة من ثنايا هذا الدور أن تقلل من أسباب التوتر الدولي بدخولـــها كوسيط لحل المنازعات، كما يفترض "كابلان" أن الأطـــراف القوميـــة غـــير المنحازة إلى الكتلتين تؤدى أيضا دورا عن طريق أســـلوب الوســـاطة لحـــل

خلافات الكتلتين (خارج إطار الأمم المتحدة) أو عندما تحـاول الكتلتـان أن تحصل على تأييدها في مواقفها وسياساتها.

ومن جملة ما سبق فإن "كابلان" يرى أنه لكي يتحقق الاتزان في نسـق القطبية الثنائية الرخو فإنه يجب أن يلتزم أقطابه بمجموعة قواعـد سـلوكية حددها فيما يلي: -

أولاً: على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين (كلاعبين رئيسـيين فـي النسـق الدولي ويقوم كل قطب بدور اللاعب الرئيسي داخل كتلته) السعي إلـى تعبئة الطاقات من أجل ردع الكتلة الأخرى.

ثانياً: على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين عدم التورط في حروب شـاملة، ولكن من الممكن دخولها في حروب محدودة (تقليدية).

ثالثاً: علي كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين الاستعداد لخوض الحرب الشـاملة دون أن تفرط في الحفاظ على كتلتها.

رابعاً: علي كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين السـعي بصفـة دائمـة لزيـادة القدرات بالمقارنة بقدرات الكتل المعادية.

خامساً: علي كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين الدخول في حرب شـاملة لمنـع إحدى الكتل المعادية الحصول على وضـع المسـيطر علـى النسـق الدولي.

سادساً: على اللاعبين القوميين وضع الأهداف العالمية فـي مركـز ثـانوي بالنسبة لأهداف الكتلة التي ينتمون إليها.

سابعاً: على اللاعبين العالميين (ويقصد هنا الأمم المتحدة) محاولة التقليل من أسباب الصراع بين الكتل والسعي لتعبئة القوى القومية غير المتكتلة لمواجهة حالات الانحراف الخطيرة كحالات اللجوء إلى استخدام القوة.

ثالثاً: نسق القطبية الثنائية المحكم " Tight Bipolar ":-

وهذا الشكل من الأنساق الدولية يعتبره "كابلان" نسقا افتراضيا، فهو وإن كان يحمل بعض أوجه الشبه مع نسق القطبية الثنائية الرخو إلا أنه يختلف عنه في بعض الجوانب الأخرى والتي تتمثل لديه في: أولا: أن هذا النوع من الانساق (القطبية الثنائية المحكمة) لا يوجد فيه مكان أو دور فعال للاعبين القوميين على نحو ما كان في نسق القطبية الثنائية الرخو، على أساس أن هناك قاعدة سلوكية تحكم هذا النسق (الثنائي القوى القطبية المحكم) تتمثل في أن اللاعبين القوميين ليس أمامهم إلا الانتماء لأي من الكتلتين الرئيستين وإلا فقدوا دورهم ومكانتهم في هذا النسق ومن ثم يفتقدون وجودهم فيه، ثانيا: أنه لا مكان في نسق القطبية الثنائية المحكم للطرف العالمي "الأمم المتحدة" نتيجة لأنها لن تستطيع أن تعبئ وراءها الدول غير المنحازة،والتي لم يعد لها وجود هنا، وتبعا لذلك تفقد "الأمم المتحدة" دورها كوسيط في نزاعات الكتلتين، حيث لا مكان لها داخل هذا النسق.

وانطلاقاً مما سبق، فإن نسق القطبية الثنائية المحكم يقوم على وجود قوتين قطبيتين تتحكمان في مصير علاقات القوى داخله وحدهما ودون مشاركة من أي كتلة أخرى أو لاعبين عالميين حيث يتحقق الاتزان أساسا بين هاتين القوتين القطبيتين.

وهكذا فإن نسق القطبية الثنائية المحكم يتميز بوجود تدرج تصاعدي هرمي في قواه داخل كل كتلة (من الكتلتين الرئيسيتين) حتى إذا ما فقد هذه الميزة تحول إلى نسق القطبية الثنائية الرخو، ويرى "كابلان" أن نسق القطبية الثنائية المحكم تختفي فيه ظاهرة الصراع الدولي كلما زاد جمود وضع القوى القطبية داخل كل كتلة، ويرى أيضا أن هذا النوع من الأنساق الدولية لا يعرف صورة "التكامل الدولي" بل يعرف صورة "التكامل" داخل كل كتلة وعلى حدة، وبصدد القواعد التي تحكم سلوك اللاعبين داخل هذا النسق فهي مماثلة للنسق السابق فيما عدا القاعدة التي ذكرت من قبل.

- رابعاً: النسق العالمي : Universal System:-

وهو نسق افتراضي يتصور فيه "كابلان" أن دور المنظمة العالمية (كلاعب عالمي) قد راح يتدعم بشكل قوى في ظل نسق القطبية الثنائية الرخو، وأن هذا النوع من الأنساق الدولية ينفرد بوجود درجة عالية من الاتصال والتكامل الدوليين، على اعتبار أن المنظمة العالمية هي أساس تحقيق الاتصال والتكامل بين وحدات النسق الدولي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والفضائية..الخ، وهذا النوع من الأنساق الدولية يتصور "كابلان" وجوده في حالة تطور وتشعب الوظائف التي تضطلع بها المنظمة العالمية كلاعب عالمي داخل نسق القطبية الثنائية الرخو، ويفترض "كابلان" هنا أن كافة اللاعبين القوميين يستخدمون الطرق السلمية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم، كما يلتزمون في قيامهم بتحالفات إقليمية بالتقيد بالقواعد

السياسية الرسمية التي تقرها المنظمة العالمية، على أساس أن هـذه القواعـد هي معيار الحكم على أنشطة وعلاقات اللاعبين القوميين.

هذا ولقد أسرف "كابلان" في تصوره لهذا الشكل من الأنساق الدولية، حيث ذهب إلى أن هذا النسق العالمي سيصل إلى درجة تحقيق الاندماج بين النظم القيمية المختلفة للاعبين القوميين وبما يهيئ لظهور معايير قيمية عالمية جديدة يمكن الاحتكام إليها في تسوية المنازعات بين هؤلاء اللاعبين، وبمقدار ما يشارك به اللاعب القومى بالفعل فى تحقيق أهداف المنظمة العالمية يحصل على منح وتسهيلات منها وبصرف النظر عن الإمكانات أو التقدم الحضاري، وبصدد القواعد السلوكية الواجبة الاتباع في إطار النسق العالمي فإنها تتمثل – عند "كابلان" – في القواعد السياسية الرسمية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

– خامساً: النسق الدولي التصاعدي (الهرمي) "Hierarchial" :

وفي هذا الشكل المفترض من الأنساق الدولية تصور "كابلان" أن اللاعبين القوميين قد فقدوا دورهم حيث أصبحوا مجرد تقسيمات إقليمية فرعية، وهنا تصبح جماعات المصالح والمجموعات الوظيفية كالاتحادات والنقابات المهنية(الدولية) وحدات (لاعبى) هذا النسق بدلا من الدول القومية (اللاعبين القوميين) كما يتعامل هذا النسق مع الأفراد مباشرة أو من خلال أجهزة وسيطة، وقد يحدث بين أطراف هذا النسق ائتلافات بغرض تحقيق بعض الأهداف السياسية المشتركة.

إن قيام هذا النوع من الأنساق في تصور "كابلان" سيكون نتيجة لانتصار أحد الأطراف (اللاعبين)، وعندئذ سيصبح لاعبا رئيسيا في قمة الـــهرم، وأن المزايا سيتم تخصيصها وفقا لنوعية ذلك اللاعـــب الرئيســـي (كـــالعنصر أو اللون..) كما أشار "كابلان" إلى أن هذا النوع من الأنساق قـــد يوجـــد تحـــت ظروف المنافسة الحرة، وقد يأخذ هذا النســـق الشـــكل غـــير الديموقراطـــي " Directive system " أو الشـــكل الديمقراطـــــي "Non-Directive system" وتكون القواعد السلوكية الأساسية المتحكمة في كل مـــن هذيـــن الشكلين هي نفس القواعد المطبقة في النظـــم الديمقراطيـــة، والنظـــم غـــير الديمقراطية.

هذا ويذهب "كابلان" إلى أن هذا النوع من الأنساق يكون أكثر الأنســـاق الدولية استقراراً، حيث إن التقسيم الوظيفي والاعتماد المتبادل فـــي الأمـــور الحيوية يجعل من الصعب انسحاب أي طرف منه، بل إن أي طرف ســـيتردد في الانسحاب نتيجة الخسارة الفادحة من وراء ذلك، وهنا يصبح هذا النســـق أكثر صور (أشكال) الأنساق الدولية اتصـــالاً وتكـــاملاً وتضامنـــاً – عنـــد "كابلان".

– سادساً: نسق وحدة الفيتو (الوحدة الاعتراضية) " unit Veto" :

وهذا النسق أيضاً من الأشكال المفترضة للأنساق الدولية لدي "كـــابلان: حيث تصور "كابلان" في هذا النسق أن اللاعبين العـــالميين ليـــس لـــهم دور أو مكان يذكر في إطار هذا النسق، حيث تتعارض مصالح اللاعبين ومع ذلك يمتنع كل لاعب عن تدمير أي لاعب آخر (كقاعدة أساسية فـــي إطـــار هـــذا

النسق) لأن كل لاعب يمتلك أسلحة قادرة على تدمير أي لاعب آخر في الساحة الدولية، وفي حالة قيام أي لاعب بمهاجمة وتدمير لاعب آخر فإنه على يقين من أنه سوف يتعرض للتدمير – أي أن هناك ردع متبادل بين اللاعبين في هذا النسق، أو بمعنى آخر فإن كل لاعب يملك حق ا لفيتو كضمانة لاستقرار واتزان هذا النسق.

وفي تصور "كابلان" أن هذا النسق قد يتحول إلى صورة "النسق التصاعدي الهرمي" في حالة نجاح أحد اللاعبين في القضاء على لاعب آخر حيث يتناقص عدد لاعبي النسق الرئيسيين، وبما يهيئ لوصول اللاعب المنتصر إلى قمة سلم القوى داخل النسق.

وهكذا عرض "كابلان" لهذه الصور الست للنسق الدولي، سواء أكانت صورا حقيقية أو مفترضة، إلا أنه في كل صورة من هذه الصور قد راح يعرض لنوعية القوى ولتوزيع القوة داخلها، إلى جانب التركيز على القواعد السلوكية الواجبة الاتباع من جانب القوى القطبية كأساس لتحقيق الاتزان داخل النسق.

- تقويم نموذج "كابلان":-

يعد "كابلان" في مقدمة المعنيين بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلا سلوكيا، حيث كان يستهدف في نموذجه لتحليل عالم السياسة الدولي الوقوف على النماذج المتكررة من السلوك الدولي للانتهاء بها إلى وضع قواعد سلوكية واجبة الاتباع لتحقيق الاتزان الدولي (في الصور السالفة للأنساق الدولية)، فقدم ستة نماذج من الأنساق الدولية بخصائصها ومقوماتها

وقواعدها السلوكية التي تحكمها وموضحا التغيرات التي تطرأ عليها عندما تنتفي شروط الاتزان القائم، وكل ذلك محاولة من جانبه لفهم وتفسير علاقات عالم السياسة الدولي.

وفيما يلي يعرض الباحث لأهم الانتقادات والمآخذ على نموذج "كابلان" والتي تنصب بالأساس على الصور الحقيقية للأنساق الدولية التي عرض لها "كابلان"، وهي نسق ميزان القوة، ونسق القطبية الثنائية الرخو (أما باقي الصور الست فهي أنساق افتراضية – على حد قول "كابلان") وهي كما يلي:

أولا: استند "كابلان" في نموذجه هذا في تحليل عالم السياسة الدولي على نظرية المباريات " Game Theory " حيث اعتقد بإمكانية تطبيق الأساليب الرياضية على الدراسات السياسية (الدولية)، فانطلاقا من ذلك قدم مجموعة أفكار تتعلق بأساليب اتخاذ القرارات العقلانية في مواقف شتى من مواقف الصراعات الدولية، على أساس أن كل لاعب دولي يبحث في مضاعفة مكاسبه وتقليل خسائره، ومن هنا فإن اللاعب الدولي – عنده – ليس فقد عقلانيا بل وهو مدرك تماما من تلقاء نفسه بالأولويات وعلي معرفة تامة بالإستراتيجيات المتاحة لتحقيق المصلحة الوطنية، وهنا يفترض "كابلان" أن صانعي القرار الخارجي عقلانيون في قراراتهم، بل وأخلاقيون كذلك في مواقفهم (كأن يفترض بأنهم يحيدون الأسلحة النووية فلا تستخدم فى قواعد اللعبة الدولية)، وأن لديهم معلومات متوفرة دون أن يشير إلى مصدر هذه المعلومات ونوعيتها، إلى جانب إغفاله أن غالبية هذه المعلومات مدونة في وثائق سرية.

وانطلاقا مما سبق فإن افتراض "كابلان" بعقلانيـــة صـــانعي القـــرارات الخارجية (على نحو ما سلف) أمر يتناقض مع طبيعة العلاقات الدولية التـــي يكون للقرارات التاريخية القول الفصل في تقرير مصيرها، فعنده - أن كـــل لاعب يعتبر كيانا عقلانيا ذا أهداف محددة وتحـــت تصرفـــه عنـــاصر قـــوة يستطيع بها التغلب على القوى المتصارعة معه، إلى جانب توفر معرفة تامـــة له بالإستراتيجيات المتاحة لتحقيق الأهداف القوميـــة " National Goals " أي الإحاطة بكل الاحتمالات الممكنة، واستخدام النماذج الرياضية فـــي إدارة عملية صنع القرار الخارجي ليشمل احتمالات الصراع والتكامل مع العمليـــات التي تكون فيها وحدة صنع القرار الخارجي (الدولة القومية) تتمتـــع بســـلطة جزئية في محيط البيئة الدولية التي تؤثر فيـــها، فـــاللاعب الدولـــي - عنـــد "كابلان" - لا يتخذ بمفرده قرارا (فهذا القرار يعتمد علـــى مـــا يتوقـــع مـــن اللاعبين الآخرين أن يفعلوه)، إن كل هذه العقلانية الشديدة وتلـــك القـــرارات الرشيدة التي يتحدث عنها "كابلان" لا مكان لها في عالم السياســـة الدولـــي، الذي لا يعرف الانتظام في سلوك الدول (أو فـــي ســـلوك صنـــاع القـــرار الخارجي) فالمجال هنا للقرارات التاريخية.

ثانيا: اعتباره أن القواعد السلوكية التي حددها في كل نسق هي قواعـــد قطعية وحصرية واجبة الاتباع من أجل تحقيق التوازن الدولي، علي حيـــن أن هذه القواعد وخاصة في النسق متعدد القوى القطبية بعيـــدة تمامـــا مـــن أن تحصر أو تعد بطريقة قطعية، كما أن هناك ظروفا تاريخية وواقعيـــة لكـــل نسق تقف أمام الحصر والقطع اللذين يقوم عليهما تصـــور "كـــابلان" لـــهذه القواعد في نموذجه.

كما أن قائمة "كابلان" تلك للقواعد السلوكية الواجبة الاتباع في صـــورة النسق متعدد القوى القطبية تصبح اكثر ما تكون نموذجا للأعمـــال الســلوكية للدولة "حاملة الميزان" حال إنجلترا في النسق الأوربي (المتعـــدد الأقطـــاب) حيث كانت أهدافها في القارة الأوربية في تلك الحقبة تنحصر أساسا فـــي أن تظل قوى القارة الأوربية في اتزان لا يسمح بتفوق دولة معينة أو عصبة مـن دول معينة، على ما عداها من قوى القارة، وعلى وضع يهيئ للقوة المتفوقـــة الاتجاه نحو الجزيرة البريطانية لتهديد أمنها، من هنا فإنه لا يمكن أن تعمـــم هذه القواعد السلوكية على بقية أعضاء النسق متعدد الأقطاب، كما لا يمكـــن الاستناد إليها في التنبؤ في شأن ما سيقع مستقبلا في كل نسق دولـــي متعـــدد القوى القطبية، وجملة القول فإن هذه القواعد افتراضية لما يجب أن تلتزم بـــه الدول في سلوكها الخارجي، وفي هذا خروج عن العلمية (حيث يفترض أنــــه لا اتزان إلا بالتزام هذه القواعد من جانب اللاعبيـــن الدولييـــن الرئيســـيين)، بنفس الدرجة التي أسرف فيها في التجريد النظري حيث صور أنساقا دوليـــة لا وجود لها على أرض الواقع.

ثالثاً: افتراضه بأن الوصول إلى حالة الاتزان والحفاظ عليها هو الــهدف الرئيسي للاعبي النسق المتعدد الأقطاب، جعله يحصر أهداف أعضـــاء هـــذا النسق في هذا الهدف، وهو أمر لا يتفق مع الواقع الدولي، فإلى جـــانب هـــذا الهدف هناك أهداف أخرى لا تقع تحت الحصر، بل إن من بين هذه الأهـــداف ما لا يلتقي مع هذا الهدف كهدف التوسع.

رابعاً: أنه بصدد نسق القطبية الثنائية الرخو، فقد زج "كـــابلان" بـــالأمم المتحدة إلى صفوف اللاعبين (العالميين) في علاقات القوى داخـــل النســق، وهذا أمر فيه مغالطة أو خطأ في تصور مضمون مفهوم اللاعب، ذلك الخطـأ الذي زاد من التهيئة لوصفه لذلك النسق بأنه رخو، فالأمم المتحدة كمنظمـــة عالمية قائمة أصلا على محاولة تحقيق فكرة "الأمن الجماعي"، والأمر الـــذي لا خلاف عليه "ألبتة" أن الأمم المتحدة لا تملك قوة مادية ذاتية مـــن ناحيـــة، وهي بحكم قيامها على فكرة الأمن الجماعي بعيدة تماما عن أن تكون طرفـــا في علاقات القوى[1].

- نظرية دويتش "Deutsch" :

يعتبر دويتش Karl W. Deutsch الأمريكي (الألمانى الأصـــل) فـــي مقدمة من عنى بتحليل عالم السياسة الدولي من ثانيا نظرية الاتصال، وفـــي مؤلفه "القومية والاتصال الاجتمـاعي" Nationalism and Social Communication[2]" قدم دويتش مفهوم الاتصـــال الاجتمـــاعي "Social Communication" كمفهوم سياسي اجتماعي يرى من ثنايـــاه أن ظـــاهرة القومية Nationalism ليست ظاهرة فطرية (غريزيـــة) ولكنـــها ظـــاهرة سياسية جاءت نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية والتشـــكيل الذاتـــي لعـــادات المجتمع، وعملية التنشئة والتشكيل تلك ترتبط بنمو واستمرار وتكثيف عمليـــة

---

(١) راجع فيما تقدم بصدد تقويم نموذج "كابلان": د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢٧٢ و ص ٢٧٥، وأيضاً د. إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ٥٥: ص ٥٩.

2) Deutsch, Karl W., Nationalism and Social Communication: An Inquiry Into Foundation of Nationality, Wiley, New Jersey, 1953.

الاتصال بين أفراد المجتمع الواحد، حيث يرى "دويتش" أن عملية الاتصـــال هذه هي التي بلورت الطابع القومي (الشخصية القومية) داخـــل كـــل وحـــدة قومية (الدولة القومية).

من هنا فإن مفهوم "الاتصال الاجتماعي" هو مفهوم يتصور به "دويتـــش" بلورة قيم وفلسفة المجتمع الواحد، وأنه نتيجة لتطور تقنيات العملية الإتصاليـــة داخل المجتمعات السياسية جاء التمايز بينها، فكل مجتمع سياسي له فلســـفته وقيمه الخاصة به وطابعه القومي المميز، ومن هنا تبلورت ظـــاهرة "الدولـــة القومية"، وأصبحت عملية الاتصال الاجتماعي – على حد قـــول دويتـــش – بمثابة الوسط الكيمائي التعادلي " Catalyst " الذي بلور الشـــعور بالانتمـــاء القومي.

هذا ويذهب "دويتش" إلى أنه عقب بلورة ظاهرة "الدولة القومية" ظـــهرت الحاجة إلى التكـــامل السياســـي لأقـــاليم الدولـــة (وتعنـــي لفظـــة التكـــامل Integration هنا مجرد وصف للحالة التي عليها ترابط إقليميـــن أو أكـــثر ترابطا متساندا على وضع يجعل منها " كلا " بذاتية متمـــيزة هـــو "الدولـــة القومية"، وهذا الكل متميز عن ذاتيات الأقاليم المركبـــة لـــه، وبخـــواص لا تتوفر لكل منها على حدة)، وعملية "التكامل" Integration هذه تطلبت تقديم تضحيات من جانب إقليم لآخر، بل وقد تقتضي استخدام القوة ضد إقليـــم مـــا إذا لزم الأمر لتحقيق ذلك التكامل، وهنا إلى جانب ما تستدعيه عملية التكـــامل من تضحيات واستخدام القوة يري "دويتش" في قيام الدولة القومية إعلانا عـــن ظهور بؤرة جديدة للتوتـــر الدولـــي، وذلـــك لمـــا تســـتدعيه قيـــام الدولـــة

القومية داخل النسق الدولي من تفجر مسألة تغيير الاتزان الإقليمي بل وتستدعي أيضا تغيير استراتيجيات القوى القطبية في إطار ذلك النسق. ورغم ذلك كله فإن "دويتش" يرى أن تكثيف الاتصال بين الدول يؤدي إلى نوع من الانسجام في أهداف السياسات الخارجية للدول، كما يحدث نوعا من المشاركة بين المؤسسات الرسمية في هذه الدول لاتجاه نحو حل المشاكل الدولية، وكل ذلك سعيا لتحقيق التكامل الدولى ذلك أن مفهوم "التكامل الدولي" لديه يشير إلى كافة الجهود المبذولة لتحقيق الاتصال بين الدول.

وهنا بعد الإشارة إلى مفهومي "الاتصال الاجتماعي" و "التكامل الدولي" في مؤلف "دويتش السالف، يتجه الباحث هنا إلى عرض لنموذج "دويتش" في تحليل عالم السياسة الدولي من ثنايا نظرية الاتصالات في مؤلفه The Analysis of International Relations [1] ففي هذا المؤلف اتجه "دويتش إلى توضيح وسائل وأدوات وقنوات الاتصال بين الدول والتي تعد أساسا تستند إليه الدول عند اتخاذها لقراراتها الخارجية، فنتيجة لثورة الاتصالات التي يعيشها عالم اليوم أصبحت الكرة الارضية كجزيرة واحدة لا توجد دولة واحدة تستطيع أن تعيش فى عزلة عن باقي دول العالم لوجود قنوات اتصال بين دول العالم من إعلان ومواصلات وعلاقات اقتصادية ... إلخ.

---

(1) Eutsch, Karl W., The Analysis of International Relations, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978.

وهذا الاتصال بين الدول، والتفاعل بينها يفرزان ظاهرتين في مجال العلاقات الدولية هما ظاهرتا: الصراع والتكامل، على اعتبار أن الصراع بين الدول يسود علاقاتها نتيجة تعارض القيم والمصالح، بينما يسود التكامل بين الدول نتيجة الاعتماد المتبادل، وهنا يفترض "دويتش" وجود تحكم ذاتي في جهاز اتخاذ القرار لكل دولة حيث يستبعد عناصر القلق وتعارض المصالح وانعدام الاتزان، ومن ثم يفترض وجود سيطرة ذاتية (لكل دولة) قادرة علي تغيير الاحتمالات التي تتوقف عليها كون العلاقات الدولية علاقات صراع ام تكامل.

وفي شأن علاقات الصراع بين الدول (وخاصة بين الدول القطبية) تستطيع الدولة – في تصور "دويتش" – أن تتحكم في سلوكها الدولي الذي يترجم في صورة قرارات خارجية وذلك من ثنايا معالجة المعلومات الراجعة " Feedback " لجهاز اتخاذ القرار الخارجي بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية، وتتمثل مصادر تلك المعلومات الراجعة في معلومات راجعة من البيئة الدولية وأخرى من داخل الدولة (البيئة الوطنية) إلى جانب الخبرة السابقة المتوفرة لصناع القرار الخارجي، وهنا يشترط "دويتش" وجود أجهزة استقبال " Receptors " لهذه المعلومات الراجعة ووجود قنوات " Channels " اتصال لربط وموازنة مصادر هذه المعلومات الراجعة، ويفترض "دويتش" أنه عن طريق هذه الأجهزة والقنوات يتم التحكم الذاتي في سلوك الدول، على أساس أن جهاز اتخاذ القرار الخارجي موجه ذاتياً "-Self Steering " ومن هنا فالمعلومات الراجعة هي التي تحدد السلوك اللاحق

للدول على ضوء نتائج السلوك السابق (حيث تعتبر المعلومات الراجعة كالترموستات الذي ينظم سلوك الدول المتوقع).

وانطلاقاً مما سبق راح "دويتش" يحدد كيفية صنع الدولة (باعتبارها لاعبا دوليا) لسياستها الخارجية علي ضوء هدفها ومصالحها الوطنية وذلك أيضا في إطار من التحكم الذاتي " Self-control " من ناحية، ومن ناحية اخرى من ثنايا عملية الاتصال بين الدول، كما يرى "دويتش" أن عملية الإتصال بين الدول إلى جانب وجود سيطرة ذاتية (تحكم ذاتي) لكل دولة هي السبيل لعدم تصعيد الصراع الدولي، فحينما تفشل جهود السيطرة الذاتية تلك تبرز المصالح المتعارضة والتي تؤدي إلى تصاعد الصراع الدولي، وهنا يذهب "دويتش" إلى القول بأنه مهما كان نوع الصراع فلابد أن تحافظ الدولة علي قدر من السيطرة الذاتية ليس فقط على سلوكها بل وعلى سلوك عدوها كذلك، على أساس أن السيطرة الذاتية من جانبها تخفف من حدة الصراع مع عدوها.

هذا وتتمثل درجات الصراع " Conflict " لدى "دويتش" في ثلاثة انواع (صور) (تصنف طبقا للدرجات والأنماط المختلفة من ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من طرفي الصراع) وهي:

أولاً: صورة المناظرات "Debates": -

وهي تكون من ثنايا التفاوض بين الخصوم حول مشكلة معينة، وفي هذه الحالة يحاول كل خصم تغيير موقف الخصم الآخر تجاه المشكلة المطروحة، حيث يبرز دور الدبلوماسيين ومبعوثي الحكومات في هذا الشأن في تحقيق

كسب ما لصالح حكوماتهم على حساب الحكومات الأخرى، وللوصول إلى هذا الكسب فإن الأمر يقتضي تعرف كل طرف من أطراف النزاع على الأسس التي يمكن عن طريقها إقناع الطرف الآخر بوجهة نظره، وهنا يتصور "دويتش" أن هذه المناظرات التفاوضية بمرور الوقت ستؤدي إلى تغيير في أهداف ومصالح الأطراف المتنازعة، وبما سيؤدي ذلك في نهاية الأمر للتغيير من سلوك الدول، وهذا التصور من جانب "دويتش" قائم على افتراض مؤداه أن هناك ضبط نفس وسيطرة ذاتية متبادلة من الأطراف المتنازعة.

ثانياً: قد يأخذ الصراع شكل المباراة "Game": -

وهنا يشبه "دويتش" حالة الصراع بين دولتين بما يحدث في مباراة في لعبة من الألعاب الرياضية بين فريقين متنافسين، وقال بإمكانية تطبيق بعض نماذج تلك المباريات على الدبلوماسية أو الحرب – مثلا – كأداتين لتنفيذ الدولة لسياستها الخارجية وذلك من ثنايا أساليب ونماذج رياضية، وافترض "دويتش" أن كل لاعب (دولة) لديه درجة معقولة من السيطرة الذاتية على تحركاته اللاحقة وفي نفس الوقت قال بأنه ليس من الضروري أن يسيطر اللاعب على نتائج هذه التحركات، فهو يرى انه طالما أن كل لعبة لها عدد من البدائل لدى اللاعبين يترتب عليها نتائج معينة، فإن كل لاعب لديه عدة اختيارات في تحركاته وفي نفس الوقت لديه إمكانية بعمل توقعات عن النتائج المحتملة لأي حركة يختارها مع الأخذ في الاعتبار أن نتائج أي حركة في المباراة تعتمد على حركة الخصم.

ويفترض "دويتش" أيضاً أن كل لاعب لابد أن يحدد مـــاذا يريـــد؟ وأن يـــدرك حدود إمكانياته، وإمكانيات الخصم؟ وعلي هذا الأساس يعي اللاعب مـــا يســـتطيع فعله، كما يؤكد "دويتش" هنا على أنه يجب على اللاعب أن يبني كل تحركاته علـــى أساس واقعي (موضوعي) بدلاً من أن يبني تحركاته على التخمينات أو التقديـــرات المنطقية، واستشهد "دويتش" في هذا الشأن بما نصح به "نابليون" قادته بـــأن يبنـــوا تحركاتهم العسكرية على أساس تقدير قدرات أعدائهم بالفعل وليـــس علـــى تقديـــر نواياهم .

ويرى "دويتش" أن اللاعب في طريقه للفوز (أو على الأقـــل حتـــى لا يخســـر اللاعب) فإنه لابد أن يضع تحركات قصيرة الأجل وهـــل مـــا تســـمى بالتكتيكـــات " Tacitcs " ولابد أيضاً في نفس الوقت أن يضع تحركات طويلة الأجل وهي مـــا تسمى بالإستراتيجية " Strategy " وهذه الإستراتيجية تضم بيـــن مكوناتـــها تلـــك التحركات التكتيكية، ويرى "دويتش" أن أكثر الاستراتيجيات تعقلاً بالنســـبة للاعـــب هي تلك الإستراتيجيات التي يضع فيها اللاعب احتمال خروجه من الصراع القـــائم منتصراً أو على الأقل يتجنب عن طريقها احتمال الخسارة، وبتعبير حسابي (كمـــي) فإن أكثر الإستراتيجيات تعقلاً – عنده – هي تلك الاستراتيجية التي تزيـــد صـــافي الأرباح إلى الحد الأقصى أو تلك التي تقلل الخسائر إلى الحد الأدنـــى. وفـــي هـــذا الصدد يقدم "دويتش" صوراً وأشكالاً للمباريات كأشكال للصراع بين الدول.

مباريات قيمة الصفر أو القيمة المحددة "Zero-Sum or Fixed-Sum Games":

وفي هذا الشكل من الصراع يفترض "دويتش" أنه في مباراة "قيمـــة الصفـــر" " Zero–Sum Game " يبدأ اللاعبون الدوليون تحركاتهم من كون الأرباح بالنســـبة لهم تساوى صفراً، وعليه فإن كل ما يربحه لاعب يعتبر خسارة للآخرين، أما فـــي مباراة القيمة المحددة " Fixed-Sum Game " تتحدد جملة الأرباح عند رقم معيـــن

(ليس بالضرورة صفراً فقد يكون أكثر حيث تكون أرباح أي لاعب عند رقم معين على حساب اللاعبين الآخرين)، وهنا تعتبر مباراة القيمة صفر فرعاً من مباريات القيمة المحددة، كما أن أي مباراة قيمة محددة يمكن أن تتحول إلى مباراة قيمة الصفر بعملية رياضية، وعلى هذا الأساس تتطابق مباريات الصفر ومباريات القيم المحددة رياضياً ومن ثم فما يقال على مباريات قيمة الصفر ينطبق على مباريات القيمة المحددة .

وبالنسبة لمباراة القيمة صفر أو القيمة المحددة فهي تعد نموذجاً للصراع الشديد بين اللاعبين، فما يربحه لاعب يخسره آخر، وما يعتبر نافعاً للاعب يعتبر في نفس الوقت ضرراً بالنسبة لآخر، ولقد استخدم "مكيافللى" الإيطالي هذا الشكل من الصراع (قبل ظهور نظرية المباريات بأربعة قرون) حين قال بأن الأمير الذي يزيد من قوة غيره ينقص تبعاً لذلك من قوته، ومثال ذلك النوع من الصراع، الصراع الإيديولوجي الذي كان دائراً بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث سعى كل منهم إلى إقامة إمبراطورية عالمية على حساب الآخر فجاء ما يعرف "بالحرب الباردة" Cold War كنموذج لمباريات القيمة صفر (أو القيمة المحددة)، فقد اعتبر العقائديون الشيوعيون أن ما يعتبر نافعاً للشيوعية يصبح ضاراً بالنسبة للولايات المتحدة بطريقة آلية، واعتبروا كذلك أن أي حل وسط في هذا الشأن خيانة لمصالح الدولة .

وهنا يقدم "دويتش" إستراتيجيات وحلول " Strategies and Solutions " بصدد هذا النوع من الصراع الذي لا مصالحة فيه حيث يستند إلى ان دوافع اللاعبين أو مصلحتهم لا يمكن أن تتغير وأنهم تبعاً لذلك لابد وأن يظلوا أعداءً إلى الأبد، ورغم ذلك يفترض "دويتش" أنه يمكن للعقلانية أن تسود في حالة حساب كل لاعب لمتوسط فرص الربح أو الخسارة (على المدى الطويل) وأن يسير في سلسلة من التكتيكات المؤدية إلى تحقيق هذه الإستراتيجية على المدى الطويل، وشريطة أن

تكون هذه الإستراتيجية واضحة المعالم – أي في حالة وجـود معلومـات متوفـرة ومحددة تؤيد تلك الإستراتيجية، وهنا في حالة اتباع كـل مـن اللاعبيـن أفضـل استراتيجية له يمكن القول بأن المباراة قد أصبحـت ذات "حـل ثـابت" "Stable Solution باعتبار أن "الحلول" Solutions بدائل واختيارات للإستراتيجية التـي إن حاد عنها اللاعب فإنه لابد من أن يمني بخسارة، وهي ليست بديلاً واحداً (حـلاً واحداً) ولكن غالباً ما يكون في هذا النوع من المباريات عدة حلول، ولكـن عـدد الحلول الثابتة فيها عادة ما يكون قليلاً، وهنا يشير "دويتش" إلـى ضـرورة تعـدد الاستراتيجيات والسياسات البديلة بدلاً من تبني سياسة واحدة تتفق مع قيـم وتقـاليد المجتمع لأن ذلك بلا شك – عنده – يزيد من حدة الصراع الدولي. إن تعدد الحلـول والبدائل واختيار السياسة البديلة على أسس عقلانية بقدر الإمكان – عنده – يجنـب العلاقات الدولية ذلك النوع من الصراع الذي يرتكز إلـى بديـل (سياسـة) واحـد (بمضمون إيديولوجي)، ويفضي حتماً إلى الحرب الشاملة .

مفهوم الحل الوسط The Minimax Concept

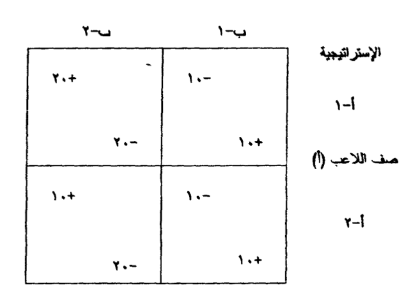
وهنا فى إطار هذا النوع من الصراع القائم على أساس مباراة القيمـة صفـر، يشير "دويتش" بصدده إلى أنه قد يكون هناك حل أو عدة حلول متزنة، تشبه إلى حـد ما الحل الوسط وهو حل يجمع بين الحد الأقصى Maximin وبين الحـد الأدنـى Minimax إنه مفهوم الحل الوسط The Minimax Concept والذي يعني – عنـد "دويتش" أن اللاعب يقوم بنوع من الإستراتيجية يمكن بواسطتها تقليل خسارته إلـى الحد الأدنى، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل أرباح منافسه إلى الحد الأدنى، على أسـاس أن اللاعب هنا يرضى بأقل الأرباح المتاحة وهي في النهاية عملية نسبية، فـاللاعب إما أن يختار أفضل البدائل السيئة المتاحة أو أن يختار أسوأ البدائل النافعة المتاحـة، إلى أن تلتقي نتائج المباراة في النهاية عند نقطة التقاء واحدة للاعبين، يجتمع فيـها الحد الأدنى من الحدود القصوى " The Mininmum of Maximum " للاعب مـع

الحد الأقصى من الحدود الدنيا لمنافسه، وهذه النقطة هي التي تمثل في النهاية "الحل الوسط" للاعبين، ويمكن تبين نماذج سياسة الحل الوسط في "سياسة الاحتواء" Containment Policy التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حدود الاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويرى "دويتش" أنها سياسة دفاعية في جوهرها تقدم أفضل ما يمكن عمله على المدى الطويل ضد أقوى المنافسين، إنها إستراتيجية الحزم والحذر التي تنهك الخصم مع مرور الوقت لكنها لا تعد بانتصار سريع، ولقد أوضح "دويتش" مفهوم "الحل الوسط" بصورة رياضية على النحو التالي : -

مثال لنموذج "الحل الوسط"

عمود

اللاعب (ب)



الإستراتيجية	ب-١	ب-٢
أ-١	١٠- / ١٠+	٢٠+ / ٢٠-
صف اللاعب (أ)		
أ-٢	١٠- / ١٠+	١٠+ / ٢٠-

<u>قالب النتائج</u> : كل خانة (من الخانات الأربعة) تمثل النتيجة التي يتم التوصل إليها إذا اختار اللاعبان أ،ب الإستراتيجيات التي تؤدى إليها،

وتوجد أرباح اللاعب أ في أسفل الركن الأيمن، ومكاسب اللاعب ب في أعلى الركن الأيسر لكل خانة .

النتيجة المتوسطة : أ-٢، ب-٢ (-١٠، + ١٠)

أ-٢ : هي أحسن ما يمكن أن يفعله اللاعب لنفسه إذا فعل اللاعب ب أسوأ ما يمكن له .

ب-٢ : هي أحسن ما يمكن للاعب ب أن يفعله في مواجهة إستراتيجية اللاعب أ.

مباريات القيمة المتغيرة "Variable-Sum Games":

وهنا يقدم "دويتش" شكلاً من أشكال الصراع الدولي من ثنايا مباراة "القيمة المتغيرة" (حيث لا تحديد لقيمة معينة) وهي صورة أكثر شيوعاً في مجال العلاقات الدولية مقارنة بمباراة القيمة صفر، وهنا طبقاً لهذه النوعية من المباريات التنافسية قد يربح فيها أحد اللاعبين شيئاً من لاعب آخر، وفي نفس الوقت يمكن للاعبين أن يربحوا من لاعب غير أساسي بطريقة جماعية أو قد يخسرون، إنها مباراة الدافع المختلط " Mixed Motive " حيث تختلط فيها الدوافع بالنسبة للاعبين الأساسيين فقد يحاول أحدهم أن يكسب من آخر، او قد ينسق عدد من اللاعبين الأساسيين فيما بينهم (كمباريات تنسيق للتحركات القادمة) وتأتي الخسارة او الربح تبعاً لقدرتهم على تنسيق تحركاتهم بما يتمشى مع مصالحهم المشتركة، ومن أمثلة هذا النموذج من الصراع الدولي تكوين تحالفات دولية عظمى للأمن القومي للاعبين المنسقين .

التهديدات المتبادلة "Mutual Threats":

وهي من نماذج صراع الدافع المختلط، وهذه اللعبة تشبه إلى حد ما المواجهة المباشرة في مجال العلاقات الدولية – كأن تكون هناك مواجهة مباشرة بين القطبين

(في نسق القطبية الثنائية) حيث يهدد أحدهما الآخر بالحرب النووية الشاملة، وطبقاً لهذه اللعبة يوضح النموذج الرياضي لها أن كلا اللاعبين لديه القدرة على الاختيار بين إستراتيجيتين : -

أولهما : أن يتعاون أحدهما مع اللاعب الآخر بأن يتراجع تجنباً للتصادم (إذا تراجع الخصم) وهنا تحدث عملية انحراف من الخصمين عن الطريق المؤدى إلى الحرب الشاملة، **والأخرى :** أن يستمر اللاعبان في الصراع مع احتمال تراجع أحدهما، وطبقاً لهاتين الإستراتيجيتين فإن كل لاعب يبدأ تحركه بأن يقرر إما "التعاون" Cooperation أو "الارتداد" Defection عن التعاون، ومن ثم اختيار بديل الاستمرار في الصراع، هذا والتحركات من كل لاعب لا تعتمد هنا على القرار المنفرد لكل لاعب بل وعلى قرار الخصم، وفي هذا النموذج التجريدي لهذه اللعبة توجد أربع نتائج ممكنة هي : -

أولاً : أن يتعاون كلا اللاعبين بالتراجع عن الاستمرار في مسيرة الصراع في نفس الوقت حتى لا يوصم أحدهما بالتخاذل بين أفراد مجتمعه .

ثانياً : أن يرتد كلاهما عن التعاون وقد يفضي هذا إلى صدام مباشر يؤدي إلى فنائهما أو شل حركتهما .

ثالثاً : أن يقرر اللاعب "أ" التراجع بينما يستمر اللاعب "ب" إلى النهاية فيحظى اللاعب "ب" بالإعجاب والتقدير من جانب أفراد مجتمعه بينما ينظر إلى اللاعب "أ" بالاحتقار من جانب أفراد مجتمعه.

رابعاً : يقرر اللاعب "ب" التراجع بينما يقرر اللاعب "أ" (وقد ارتد من قبل) الاستمرار حتى النهاية فتكون النتيجة الإعجاب باللاعب "أ" واحتقار اللاعب "ب" من جانب أفراد مجتمعهما .

ويلاحظ أن هذه اللعبة تتميز بالتحرك السريع من جانب اللاعبين حيث لا يتوفـر الوقت للاعب حتى يرى ما يوشك خصمه أن يفعله، ولذلك فلابـد أن يكـون لكـل منهما إستراتيجية واضحة المعالم يتصرف على أساسها .

وهنا يرى "دويتش" أن أفضل الإستراتيجيات للاعب "أ" مثلا : أن يقرر التعـاون مع اللاعب "ب" (على أساس وجود تعاون مشترك)، فإن أراد اللاعب "أ" الخـروج من المباراة فإن خروجه سيكون دون خزي أو احتقـار، وإذا قـرر اللاعـب "ب" الارتداد عن التعاون، فإن اللاعب "أ" في أسوأ الظروف سيخرج حيا مـن المبـاراة (رغم موقفه الضعيف بين أفراد مجتمعه)، وينطبق نفس الشيء بالطبع على اللاعـب "ب".من هنا فإن اختيار التعاون بالتراجع عن الصراع من جانب اللاعبين (بدلاً مـن الاستمرار فى الصراع) هو الاختيار الأنسب والمتعقل لأن الارتداد عن التعاون قـد يفضي إلى هلاك وفناء الجانبين أو إصابتهما بالشلل في حركتهما، لذا يرى "دويتـش" أن الساسة المتعقلين عليهم أن يختاروا التعاون في التراجع عن المسيرة في تصـاعد الصراع، ولتوضيح هذه اللعبة بصورة رياضية فهي كما يلي : -

نموذج : التهديدات المتبادلة (رياضيا) :

	ب-١ (ج)	ب-٢ (د)
أ-١ (ج)	-٥ / -٥	+١٠ / -١٠
أ-٢ (د)	-١٠ / +١٠	-٥ / -٥

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة : ج ج (-٥، -٥)

التهديدات والوعود " Threats and Promises":

وهذه اللعبة يشبه نموذجها الرياضي في بعض الوجوه نموذج لعبة التهديدات المتبادلة وكلاهما من نماذج مباريات القيمة المتغيرة فكل لاعب هنا لديه إستراتيجيات للاختيار (كما في مواقف الرقابة على التسلح ونزع السلاح، أو في مواقف عدم تصعيد الصراع بين الخصمين الإيديولوجيين المتنافسين) وتتمثل هاتان الإستراتيجيتان في : أولا : التعاون على إيجاد ثقة متبادلة، ثانيا : الارتداد عن هذا التعاون (أى العداء)، ويفترض في هذه اللعبة أن اللاعبين على علم بمقدار الربح قبل بدء اللعبة، وأن نتائج الفوز أو الخسارة تبلغ لهما أثر كل جولة، إلى جانب عدم معرفة القرار الذي سيتخذه اللاعب الآخر، وكل ذلك في غياب وسائل الاتصال أوالتنسيق بينهما، وهذه المكاسب قد تنتج من الحصول على مكآفأت ناجمة عن خداع ناجح من أحد اللاعبين للآخر، أو قد تنتج عن الجزاءات التي توقع على من يتصرف بثقة ثم يخدع .

وفي هذه اللعبة هناك العديد من الاحتمالات التي لا حصر لها، حيث تجرى مباريات متعددة بين اللاعبين، وفي المباريات الأولي (طبقا للنموذج الرياضي لهذه اللعبة) يزداد التنافس ويصبح اللاعبان أكثر تشددا ويقل التعاون المشترك بينهما، وهنا يدرك الخصمان مقدار الخسارة الشديدة الناتجة عن هذه المنافسة المهلكة فينتهيان إلى أن التعاون المشترك في المباريات الأخيرة، حيث يسفر هذا التعاون عن مكاسب متبادلة، وليس بخاف أن سبب اشتداد الصراع في البداية من ورائه عدم الاتصال والتنسيق بين اللاعبين، وأنه من ثنايا الاحتكاك المتواصل واستخدام التحركات المختلفة ينتهي الخصمان إلى درجة أعلى من التنسيق والتعاون، وهنا يؤكد "دويتش" على أن شخصية اللاعبين لا دخل لها في هذه المباريات في الوصول إلى نتائج لصالح أحدهما تجاه الآخر وإنما النتائج الفعلية من المباريات الأولى هي

التي تجعل الطرفين يتجهان إلى تحقيق المكاسب من ثنايا التعاون المزدوج ومن ثـم تجنب الصراع .

ولا شك أن هذه اللعبة تجعلنا لا نعتمد كثيراً علـى التنبـؤ بنوايـا الحكومـات الأجنبية، حيث لا اهتمام هنا بنوايا الحكومات، وإنما العبرة بالتحرك الفعلـي لـهذه الحكومات، فليس المهم أن نسأل : ماذا كانت الدولة (أ) بتحركها ضد الدولـة (ب)؟ وإنما السؤال الأهم: ماذا حدث بالفعل للدولتين (أ) ، (ب) نتيجة تحرك الدولـة (أ)، وما هو رد فعل الدولة (ب) لهذا التحرك ؟

وفي هذه اللعبة يرى "دويتش" أن إستراتيجية الغش ستولد عدم الثقـة وسـتولد إستراتيجية الرد بالمثل، والاستمرار في هذا سيكون رهينا لنتائج الجزاءات المتبادلـة نتيجة الارتداد عن الثقة المتبادلة، وبما يفضي ذلك إلى الخسائر المستمرة للطرفيـن، ومن هنا فإن الاستراتيجية المحتمل نجاحها بدرجة كبيرة في هـذه النوعيـة مـن المباريات هي : -

<u>أولا :</u> المبادرة بالتعاون من كلا الطرفين .

<u>ثانيا :</u> الاستمرار في القيام بالتحركات المؤدية إلى التعاون طالما أنها متبادلة .

<u>ثالثا :</u> في حالة وجود ارتداد متكرر من أحد اللاعبين لابد أن يقابله رد حاسـم من اللاعب الآخر، ولكن مع قيام هذا اللاعب الآخر من آن لآخـر بسلسـلة مـن تحركين أو ثلاثة من تحركات التعاون حتى يعطي الفرصة للخصـم للتحـول إلـى سلسلة من التعاون المتبادل .

هذا ولقد لوحظ أنه كلما حقق الطرفان قدرا كبيرا من المكاسـب أثنـاء اللعبـة حيث تبلغ لهما نتائج الفوز أو الخسارة أثر كل جولـة تضـاعف سـلوك التعـاون المتبادل من كليهما، وهذه النتيجة تؤيد رأي "إيمانويل كـانت" Immanuel Kant

وغيره من الفلاسفة القائلين "بأن إدراك الناس لموقفهم إدراكا تاما سـيجعلهم أكـثر قابلية لسلوك تعاوني و أخلاقي" .

ولتوضيح نموذج هذه اللعبة (التهديدات والوعود) رياضيا، فهو كما يلي : –

	ب–١ (ج)	ب–٢ (د)
أ–١ (ج)	+١٠ / +١٠	+٢٠ / –٢٠
أ–٢ (د)	–٢٠ / +٢٠	–١٠ / –١٠

(النتيجة الطبيعية أو المتوسطة : دد (–١٠، –١٠) .

مباريات البقاء " Survival Games":

هذا وقد تتطور اللعبة بين الخصمين (قوتين عظميين بقدرات نووية كبيرة – كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية) وتصل إلى أقصى مراحلها الحاسمة بعد عدة جولات متتابعة، وذلك بأن لا يستند الخصمان إلى إستراتيجيات غير متعلقة، فيختار كل منهما الارتداد عن التعاون ويزجان بأنفسهما في القتال، وعندئذ تأتي نهاية العالم التي لا يكون فيها للاعبين أي مستقبل، ومن ثم لا تكون هناك حالة للتفكير في أثر الإستراتيجيات على السلوك المستقبلي لهما أو لأي لاعبين آخرين، لكن مع إسقاط هذا الاحتمال من حساب اللاعبين (نهاية العالم) الكامن في نموذج التهديدات والوعود تصبح

اللعبة لعبة البقاء، وعلى اللاعبين أن يضعا في حسبانهما أن عقاب الفشل والوصول إلى اليأس الكامل وترك اللعبة (لعبة البقاء) سيكون هو الدمار الشامل لكليهما، وأن مكافأة النجاح هي الاستمرار في اللعب .

تكلفة التفكير : "The Cost of Thinking":-

وحتى يكون هناك استمرار في اللعب يرى "دويتش" أن يضع اللاعبون في اعتبارهم تكلفة اتخاذ القرار، ذلك أن النظرية التقليدية لا تضع في حسبانها تكلفة اتخاذ القرار حيث تفترض أن اللاعب يقوم بحساب كل التحركات الممكنة من جانبه ومن جانب الخصم والنتائج المحتملة لهذه التحركات، وكل ذلك مع عدم الأخذ في الحسبان تكلفة الوقت والجهد والموارد عند اتخاذ القرار، إن السياسات الخارجية للدول لا يتم اختيارها عن طريق الحساب العقلي (كما تقول بذلك كنظرية المباراة التقليدية) وإنما تتم عملية الاختيار تلك للسياسات الخارجية جزئيا عن طريق عملية عقلية، وتتم أيضا جزئيا بطريقة عشوائية، كما أن القرارات الخارجية يتخذها صناعها عادة تحت ضغوط قاسية بسبب قصر الوقت والأعباء المتزايدة، ومن الصعب أيضا أن تتم بطريقة عقلانية، وكذلك بالنسبة للقرارات الخارجية أيضا فإنه في معظم الأوقات لا يسمح الأمر بالتعرف على كل التحركات والنتائج الممكنة لأطراف اللعبة وتبعا لذلك يصعب التحدث عن الحل الأمثل " Optimal " أو بعبارة أخرى أفضل الحلول الممكنة، مادام هناك احتمال بوجود حلول مجهولة للأطراف، ومن هنا يشير "دويتش" إلى أن البحث هنا للاعبين يكون عن أفضل إستراتيجية نسبية للفوز، إنها تلك الإستراتيجية التي يعتبر تحقيقها أكثر احتمالا في إطار الحدود الزمنية والموارد الحسابية المتوفرة، وعليه فهي أكثر الاستراتيجيات قبولا من بين البدائل القليلة المتاحة التي يمكن دراستها من جانب اللاعبين في إطار ما يتوفر لهم من الوقت والموارد والجهد .

التهديد والردع كمباريات دوافع مختلطة

:" Threats and Deterrence as mixed-motive Games "

وهنا في هذا الإطار يعرض "دويتش" لنموذج "توماس شـــيلنج" .Thomas C Schelling ومساهماته في هذا الصدد، حيث عالج "شيلنج" مواقف التهديد والــردع من ثنايا مباريات الدوافع المختلطة وأوضح "شيلنج" ذلك بافتراض وجـــود لاعبيـــن (أ)، (ب)ن وأن اللاعب (أ) هو الذي يقوم بعملية التهديد بينما يتلقـــى اللاعـــب (ب) ذلك التهديد، وافتراض وجود مصالح متصادمة بين اللاعبين، ففي حالة قيام اللاعب (ب) بعمل شيء ما ضد مصلحة اللاعب (أ) فإن اللاعب (أ) يقوم بتـــهديد اللاعـــب (ب) بشيء معين (ضد مصلحة اللاعب (ب))، كما يفترض "شيلنج" في نموذجه هذا أن طرفي التهديد لهما مصلحة مشتركة في عدم تنفيذ هذا التهديد،ذلك أن هذا التهديد مكلف للاعب (أ) وفي نفس الوقت يلحق ضررا بمصلحة اللاعب (ب)، ومـــن ثـــم فكلاهما إذن سيجنى شيئا مشتركاً إذا أمكن تجنب تنفيذ هذا التهديد .

ويرى "دويتش" أن هناك معنيين يمكن استنتاجها من نموذج "شيلنج" : <u>المعنـــى الأول :</u> أنه في مواقف التهديد والردع يحتفظ الطرفان بمصلحة مشتركة تزداد هـــذه المصلحة مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد، ففي حالة ما إذا كان الخصمـــــان متســـاوين وكانت التكلفة المشتركة أكبر من مسألة الخلاف فإن الردع هنا يكون أشبه بمبـــاراة "التهديد المتبادل" وفي حالة ما إذا كانت التكلفة المشتركة للخصمين كبـــيرة ولكنـــها أقل من مسألة الخلاف بين الطرفين فإن الـــردع هنـــا أشـــبه بمبـــاراة "التـــهديدات والوعود" أما في حالة كون التهديد بينهما أكثر شدة (بزيادة كبيرة في أسلحة التدمـــير الشامل) وظل الخصمان متساويين تقريبا، فإن الردع هنا ســـيتحرك مـــن نمـــوذج

"التهديدات والوعود" إلى نموذج "التهديد المتبادل"، وهنا كلما زادت حدة التـــهديدات المتبادلة قل الدافع العقلي من جانب الخصمين على تنفيذ هذه التهديدات .

هذا ويعتبر الردع طبقا لما تقدم عند "دويتش" من أفضل السبل العقلانيـــة فـــي المباريات التي يكون فيها الخصم ضعيف الدفاع، ويعتبر التهديد أفضل السبل كذلـك (عقلانية) في المباريات التي يكون فيها الخصم غير قادر على إحداث خسائر بنفـس المستوى عند قيامه بالرد بالمثل، وهنا في هذه الحالة تصبح تكلفة التهديد عند الدولة (أ) التي تقوم بالتهديد أقل من تكلفته عند الدولة (ب) التي تتلقى التهديد، ونظـرا لأن الخصمين غير متساويين هنا فإن الأمر يغرى الدولة (أ) بالتـــهديد بقصـف جـوى أو بحرى ضد الدولة (ب) (وهي أصغر وأقل شأنا من الدولة (أ) حيث لا تملك قـوة جوية أو بحرية مشابهة حتى ترد بالمثل)، وهنا كلما كان التهديد شديدا كـان أكـثر فاعلية ضد الخصم الضعيف (بافتراض أن هذا الخصم الضعيف متعقل)، وهنا فـــي حالة كون التهديد الشديد (طبقا لنظرية الردع التقليدية) موجه ضد خصم يرد بنفـس المستوى (أو أن يكون للخصم حلفاء يردون نيابة عنه) كتهديد الاتحـــاد الســوفيتي لألمانيا الغربية أو بريطانيا باستبداله للرءوس النووية في الصواريخ بعيـدة المـدى برءوس هيدروجينية أشد فتكا في الخمسينات، فإن هذا الأمر يكون ذا فاعلية حيـث استمرت ألمانيا الغربية وبريطانيا في تلك الفترة في الاعتماد علـــى قـوة القنـابل الهيدروجينية للولايات المتحدة الأمريكيين إلى جانب أن بريطانيا بدأت وقتـها فـي تصنيع قنابل هيدروجينية خاصة بها، ونفس الشيء بالنسبة للتهديدات الســافرة مـن جانب القوى الكبرى بالحرب الكيماوية أو البيولوجية أصبحت لا جدوى لها حينمـا تستخدم في الحصول على امتيازات سياسية طالما ظل كل جانب قادرا على إنـزال خسائر بنفس المستوى بالآخر، وهكذا فإن التهديد الشديد (بأسلحة دمـار شـامل) – طبقا لنظرية الردع التقليدية – ضد خصم يرد بنفس مستوى العنف له أثر عكســي تماما .

والمعنى الثاني: الذي يستنتجه "دويتش" من نموذج "شيلنج" أن فاعلية التهديد لا تعتمد فقط على درجة شدته وإنما تعتمد كذلك على إمكانية تصديق هذا التهديد من جانب الخصم، ذلك أن الدولة (أ) التي تقوم بالتهديد – مثلا – حتى تجعل تهديدها يبدو أكثر احتمالا للتصديق عليها أن تتصرف بطريقة غير منطقية (غير عقلانية) بطريقة جزئية، وذلك بقيامها بأعمال أكثر تهورا، وتبعا لذلك فإن هذا السلوك غير العقلاني سيجعل الخصم يتراجع عن القيام بأعمال في غير صالح الدولة التي تقوم بالتهديد وفي هذه الحالة كلما زادت هذه الأعمال (التكتيكات) المتهورة التي تترك أمر قيامها بالتهديد للصدفة (كالدخول في حرب محدودة ثم تتصاعد هذه الحرب ويفلت زمام السيطرة عليها)، كلما أصبح التهديد أكثر فاعلية وقابلية للتصديق وزاد تبعا لذلك التزام الخصمين التراجع عن هذا الموقف الخطير .

وهنا يتناول "دويتش" نظرية "الردع" بالتقويم حيث يرى أن هذه النظرية قد تكون خادعة في حالة مغالاة الدولة في تقدير مصالحها المعرضة للخطر وبما يهيئ لدفعها إلى التأكيد على الفائدة التي تعود من وراء السلوك المتهور فتصبح التهديدات أكثر واقعية، وهنا تكون مخاطر هذه النظرية، ولقد شجعت هذه النظرية القيادات السياسية ودفعتهم إلى التضحية بملايين الأرواح في الحروب حيث اعتقدت بأنها وسيلة تبرر غايتهم، وفي ذلك تحد خطير للقيم الدينية والأخلاقية وهنا تكمن أوجه قصور هذه النظرية من الناحية القيمية أما بالنسبة لأوجه قصورها (ضعفها) الفكري فهي ثماني أوجه يمكن معالجة ثلاثة منها بسهولة نسبيا عن طريق استخدام أفضل السبل الفكرية التي تقدمها نظرية المباريات، بينما تحتاج العيوب الخمسة الأخرى إلى تغييرات جذرية في طريقة التفكير، وقبل عرضه لهذه العيوب أشار "دويتش"

إلى أن أهم ما ترتكز إليه نظرية الردع تلك في بنائها هو التفكير في المدى القصير، ومن ثم تركز على تقديم التكتيكات دون الاستراتيجيات، وبصدد عيوب نظرية الردع فهي كما يلي : -

أولاً : افتراضها ثبات قدرات المتنافسين (في المدى القصر)، فنظرية الردع تفترض أن قوة الخصمين (سواء أكانا متساويين أم غير متساويين) ثابتة، وهذا الافتراض يترتب عليه إغفال التكاليف العرضية للصراع بالنسبة للمتنافسين حيث لا تؤخذ في الحسبان هذه التكاليف من ناحية، ومن ناحية، أخرى تهتم هذه النظرية بما يمكن الحصول للمتنافسين من نقاط الصراع أكثر من اهتمامها بما يمكن الحصول عليه لو تجنب الطرفان الصراع .

ثانياً : تعالج هذه النظرية تكتيكات الصراعات (النزاعات) الدولية الكبرى على أن تكاليفها أكبر من تكاليف الحرب النووية، وبمعنى آخر فهي تعالج هذه الصراعات على أنها تشبه نموذج "التهديدات والوعود" (على أساس أن التكلفة المشتركة للحرب كبيرة بالنسبة للخصمين ولكنها أقل من مسألة الخلاف) أكثر من نموذج "التهديدات المتبادلة" والذي يبدو واقعياً في بعض الحالات مقارنة بنموذج "التهديدات والوعود" الذي تميل هذه النظرية لمعالجة الصراعات الدولية من ثنياه (ففي نموذج التهديد المتبادل تكون التكلفة المشتركة للحرب أكبر من مسألة الخلاف).

ثالثاً : تركز هذه النظرية على التكتيكات المنفصلة أكثر من التكتيكات المتكررة (مثلا في حالة قيام الدولة (أ) بقصف (جوي أو بحرى) للدولة (ب)، فإنه بعد القصف يبدو التفاوض بالنسبة لدولة (أ) سلوكا متعقلا (وقتيا)، ولكن هذا السلوك (التكتيك) قد يدعو الدولة (ب) إلى تكراره – أي القيام بقصف متبادل ورفض التفاوض بالإكراه، مما يفتح الباب أمام الخصمين لسلسلة من الضربات المتتابعة،

ذلك أن أكثر التكتيكات تعقلا بالنسبة لدولة ما لم تهزم من قبل قد يكون هو الرفض التام لقبول التفاوض بالإكراه وهذا ما يدعمه الواقع بشأن الدول التي لم تهزم ويفرض عليها الاستسلام لأكثر من قرن مضى .

رابعاً : افتراض نظرية الردع أن الدولة التي تقوم بالتهديد (أ) والدولة التي تتلقى التهديد (ب) لهما سيطرة تامة على سلوكهما في المجال الدولي (وهذا العيب هو بداية خمسة عيوب أشد خطورة من العيوب السابقة)، وهذا أمر غير واقعي، ذلك أن استخدام تكتيكات متهورة من جانب الدولة (أ) أمر فيه مبالغة فهي عادة لا تستطيع السيطرة على تهديداتها، كما أن الدولة (ب) حينما ترى ذلك ستتخلى هي الأخرى عن إذعانها لها وستتحداها، ومثال ذلك أن "هتلر" عام ١٩٣٩ أصبح أكثر صدقا وتأكيدا لتهديداته عن عام ١٩٣٦(لكل من فرنسا وبريطانيا)، ولكن تهديداته فشلت في أن تثني فرنسا وبريطانيا عن الدخول في الحرب ضده نتيجة لفقد حكومتيهما الثقة في تأكيداته حالة إذعانهما لمطالبه .

خامساً : تهمل نظرية الردع غالبا حساب المخاطرة التراكمية Cumulative Risk ففي نموذج "شيلنج" يحتمل تهور الدولة (أ) – أي قيامها بتكتيكات متهورة – وتكون فرصة نجاحها في البداية بنسبة ٩٠% وفي حالة استمرارها في تكتيكاتها المتهورة على اعتبار أن فرصة نجاحها في كل نزاع قادم هي ٩٠% أيضا فستكون فرصة نجاحها بعد نزاعين (تكتيكين) هي ٩٠% من الـ ٩٠% – أي ما يساوي ٨١%، وستكون فرصة نجاحها في ثلاث نزاعات مماثلة (تبعاً لذلك) هي ٧٢,٩% وفي أربع نزاعات حوالي ٥٩%، وفي ست اقل من ٥٤%، وفي سبع أقل من ٥٠% .وطبقاً لذلك فإن ٢١ (ولحدا وعشرين) نزاعا متتاليا سيقدم للاعب المخاطر فرصة نجاح واحدة من بين كل ثمان فرص للنجاح، وفي ٤٩ (تسعة وأربعين)، نزاعا متتاليا ستكون فرصته أقل من فرصة واحدة من بين كل ١٠٠ (مائة) فرصة للنجاح، وفي ٧٠ (سبعين) نزاعا متتاليا ستكون فرصته في النجاح أقل من واحد في

الألف، ومن هنا تصبح النتيجة مهلكة للمخاطر المتراكمة وهذه المخاطر التي تهملها نظرية الردع (في الغالب) والتي تواجهها الدول في سياستها الخارجية نتيجة النزاعات المستمرة محفوفة بمخاطر الحرب، ومن هنا يجب أن تحكم السياسات الخارجية للدولة- كما يرى "دويتش" - والتي تستمر لفترة طويلة من الزمن بنظريات تساعدها على البقاء.

سادساً : افتراض نظرية الردع (التقليدية) أن الدولة التي تقوم بالتهديد (أ) والأخرى التي تتلقى التهديد (ب) سوف يظلان متعقلين في ظل ظروف التوتر والتهديد والمخاوف والإنهاك ... مع أن بحوثا كثيرة من بحوث علم النفس (التجريبي) أكدت على أن الأشخاص المتعبين المتوترين (بما فيهم الساسة والعسكريون) يقل إدراكهم للموقف وقدرتهم على الحكم فيصبحون عدوانيين ومن ثم أقل تعقلا تبعا لذلك .

سابعاً : افتراض نظرية الردع وجود بعض حالات اللا تناسق بين أطراف التهديد، وهو كما يقول "دويتش" افتراض ضمنى، وخاصة حينما يكون بلد الكاتب نفسه طرفا في النزاع، وهذا هو حال بعض الكتاب والقادة السياسيين والعسكريين الأمريكان حينما يتحدثون عن الردع، فهم يفترضون أنه من الممكن ردع أى دولة أجنبية عن طريق التهديد على اعتبار أن الأجنبى أضعف فى قدراته. وهو أمر غير واقعي، ذلك أن الحكومات المعاصرة وإن كانت تعمل على تشجيع هذا الأمر (في عصر القوميات) بين مواطنيها والذي قد ينجح في بعض الحالات، إلا أن هذا الأمر مدمر في سياسة الردع النووي .

ثامناً : افتراض هذه النظرية أن الدوافع التي تحرك الصراعات (النزاعات) الدولية ثابتة للاعبين خلال المباراة على أساس أن اللاعبين المتعقلين يستهدفون الفوز من بداية المباراة إلى نهايتها، وهو افتراض غير متوافق مع طبيعة العلاقات

الإنسانية وخاصة السياسية منها، ذلك أن الصراع بين الحكومات قد يتغير مساره نتيجة لتغيير بعض الحكومات لآرائها أثناء الصراع، ففي حالة قيام زعيم دولة بإلهاب حماس الجماهير عمدا فإنه من المحتمل أن يدرك خصمه أنه غير متعقل (إلى حد كبير) وهذا يجعله يتصور أن هذا الأمر تهديد مباشر يجب القضاء عليه بأسرع ما يمكن ومهما كانت المخاطرة يقوم الخصم (الذى يتلقى التهديد ويفترض أن يكون متعقلا) بهجمة نووية مباغتة ضد الطرف الذي قام بالتهديد تؤدي إلى تدمير الطرفين (وهذا في حالة قدرة أي من الطرفين على القيام بمثل هذه الهجمة)، وهنا في هذه الحالة حدث تغير في قيم الطرفين في نفس الاتجاه، فالدولة (ب) التي تتلقى التهديد من الدولة (أ) – مثلا – قد تغير قيمتها تغييرا جذريا في حالة وجود صراع على الحدود في قطاع مهمل نسبيا (من الأراضي المتنازع عليها)، ومع أنه صراع على أمر غير حيوي وغير هام إلا أن الدولة (ب) قد تضفي أهمية كبيرة على عدم الإذعان للدولة (أ)، فتفضل الدولة (ب) اقتحام أجسم المخاطر على الإذعان لتهديدات الدولة (أ)، وهنا تغيرت قيم الدولة (ب) فغيرت من رأيها بصدد هذا الصراع فتغير مساره .

وطبقا لنظرية المباريات هنا فإنه يمكن القول بأن تقدير المنفعة لدى الدولة (ب) التي تتلقى التهديد قد حول الصراع من نموذج : التهديدات المتبادلة إلى نموذج "التهديدات والوعود" على الأقل بالنسبة لها (أي الدولة (ب)) حيث رأت أن جزاء الإذعان لدولة (أ) يفوق نصيبها من الجزاء المشترك للصراع المتبادل، وهنا يرى "دويتش" أنه يمكن الخروج من ذلك المأزق بعودة الدولة (أ) السريعة إلى تكتيكات الاعتدال و التعاون المتبادل. من هنا فإن صراع نظرية الردع في مراحله الأولى يمكن تغيير مساره عن طريق التغيير في دوافع الأطراف المتصارعة، فيمكن للدولة (أ) التي تقوم بالتهديد، والدولة (ب) التي تتلقى التهديد تغيير دوافعهما عن طريق تغيير سلوكهما من ثنايا قيمتها وإدراكا تهما إلى جانب تقليل نسبة المنافع

التي يسعيان إلى تحقيقها، وبقدر ما يغير كل منهما في دوافعه وفي دوافع الطرف الآخر بقدر ما تتحول المنافسة (الصراع) بينهما إلى مناظرة حقيقية أكثر من أن تكون مباراة فيأخذ الصراع شكل المناظرة وليس شكل المباراة .

ثالثاً: وقد يأخذ الصراع شكل القتال "Fights":-

وهنا يتصور "دويتش" أن الصراع يدور بين اللاعبين بشكل شبه آلي – Quasi Automatic حيث يتضاءل ضبط النفس (التحكم الذاتي) والسيطرة المتبادلة بين أطراف الصراع وهنا تزداد عمليات تصعيد الصراع من تهديدات وتحديات مضادة ولكي تنتهي إلى تبادل الضربات فيبدأ القتال على أوسع نطاق، وهنا يقول "دويتش" بأن الملاحظة تشير إلى أن مستوى تسليح دولة ما أو مستوى إنفاقها العسكري هو الأساس الذي تنطلق منه الدولة الأخرى لكي تقرر زيادة مستوى تسليحها أو إنفاقها العسكري إلى درجة أعلى من الدولة الأولي تجعلها تشعر بالأمن، ولكن هذا المستوى الجديد يصبح أساس حسابات الأمن إلى إنهاك إحدى الدولتين اقتصاديا أو كليهما، أو حتى تنشب الحرب بينهما، أو قد يحدث تغير غير متوقع في سياسة كلا الجانبين .

وفي حالة المواجهة بين الدول : يرى "دويتش" أن درجات المواجهة تتصاعد بدءاً من الاتهام شديد اللهجة إلى تحرك القوات أو السفن أو الطائرات إلى مواقع قريبة من مسرح النزاع، أو ربما يتم تسلل بعض القوات أو نزولها بطريقة علنية في مسرح النزاع ثم يلي ذلك إطلاق النيران من جانب أحد الأطراف المتصارعة يليه رد أكبر من الطرف لآخر، إلى أن يتم الوصول إلى حافة الحرب الشاملة ثم يتم اجتياز هذه الحافة إلى الحرب ذاتها .

وانطلاقا مما سبق يرى "دويتش" أن عمليات الصراع القتالي هي في جوهرها عمليات شبه آلية (لا تريث فيها)، فرجل الدولة يبدأ بالقول "ليس لدينا غير الحرب"

فتتورط دولته في عمليات الصراع التي يبدو لها فيما بعد بأنها حتمية يتعذر معها الهروب من التسلسل المتطور للأحداث ورغم ذلك كله فإن "دويتش" يضع احتمالين في حالة نشوب القتال (الحرب) أولهما : احتمال ازدياد السرعة في تحركات الأطراف المتحاربة، وثانيهما : احتمال عرقلة وتقليل سرعة تحركات الأطراف المتحاربة وطبقا للاحتمال الأول فإن السيطرة المتبادلة وضبط النفس يتضاءلان بدرجة كبيرة من الجانبين بحيث ينتهي الأمر إلى تدمير أو انهيار أحد أطراف المتقاتلة، أما بالنسبة للاحتمال الثاني فإنه قد يحدث عند ازدياد درجات تصاعد الصراع أن يترتب على ذلك وفي نفس الوقت ازدياد في ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من الطرفين المتحاربين نتيجة لتزايد الضغوط الاقتصادية أو السياسية، أو الاثنين معا ، وتتمثل الضغوط بالأساس في النفقات الاقتصادية المتزايدة أو في إهدار الموارد، وتتمثل الضغوط السياسية في المعارضة الداخلية الشديدة والمتزايدة، وهنا عندما تزداد عوامل ضبط النفس بمعدل أسرع من تزايد عوامل تصعيد الصراع فإن معدل تصعيد الصراع يتناقص، وتبعا لذلك يرى "دويتش" أنه إذا استطعنا أن نقف على معرفة العوامل التى تساعد على ضبط النفس بالنسبة للدول المتصارعة وعملنا على دعمها وتقويتها فإن الطبيعة شبه الآلية (غير المتريثة) للصراع (القتال) يمكن التحكم فيها والتغلب على ذلك النوع من الصراع (القتال) .

وهنا بعد عرض "دويتش" لصور وأنواع الصراع التي قامت أو تقوم بين الدول، أشار إلى أن الصراعات القائمة بالفعل بين الدول غالبا ما تكون خليطا من المناظرات والمباريات والقتال مع سيطرة هذا النوع أو ذاك في أوقات وأماكن وظروف مختلفة .

ولقد انطلق "دويتش" بعد ذلك من واقع البيئة الدولية "نسق القطبية الثنائية" في وقت كتابته لمؤلفه السابق الإشارة إليه، حيث تمتلك القوى القطبية أسلحة دمار شامل، ولكي يقدم في نظريته هذه معالجة لسلوك القوى القطبية نظرا لان هذا النوع

من الأسلحة كأداة صراع تتعاظم باطراد إلى حد الفناء التام للأطراف المتحاربة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القوى القطبية وإن كانت تستطيع السيطرة على هذه الأسلحة داخل مناطق نفوذها إلا أنها لا تملك التحكم فيما وراء مناطق نفوذها، ومن هنا تأتي ضرورة الاعتماد المتبادل " Mutually Interdendent " بين الدول ومن ثم ضرورة التكامل الدولي، حيث يقدم "دويتش" هنا محاولة لتكييف عالم السياسة الدولي نحو ذلك الهدف (التكامل) فقال بأنه حتى يستمر الوضع الدولي على ما هو عليه فإنه لابد من التزام من جانب الدول بالمحافظة على الوضع القائم والسعي إلى إيجاد درجة عالية من الاعتماد الدولي المتبادل والذي يمكن – عنده – في أنه إذا حدث أي تغير في إحدى الدول فإنه يحدث تغييراً يمكن التنبؤ به في دولة أخرى حيث لا انفصال بين الدول، ومن ثم فإن حالات التحكم والسيطرة الكاملة يجب أن تتوفر للوصول إلى التكامل الدولي، ويشترط "دويتش" هنا لتحقيق التكامل الدولي وجود تناسق بين الأنشطة السياسية الدولية وتعديل سلوك الدولة بما يتلاءم مع متطلبات "التكامل" وإلا فإن احتمال بقاء الجنس البشرى لن يدوم لفترة طويلة إذا نشبت الحرب النووية .

ومن هنا يؤكد "دويتش" على ضرورة التزام الدول بقواعد القانون الدولي، ويصف "دويتش" القانون الدولي (الحالي) بأنه أكثر أشكال التنظيم الدولي عالمية وأكثرها تحديدا في نفس الوقت فهو ككل أنواع القانون ينطبق على مسائل محددة، ولكن ما يعيبه أنه ليس له جهاز ثابت يعمل على تطبيق هذه القواعد ويرى "دويتش" أن "الأمم المتحدة" – كشكل آخر من أشكال التنظيم الدولي – لم تصل إلى كونها سلطة فوق قومية Supranational لأنها أعطت السيادة الكاملة لكل عضو بها، فهي غير قادرة على تحقيق هذه للتكامل الدولي .

هذا ونظرا لقصور القانون الدولي والمنظمة العالمية وتراجعهما عن تحقيق التكامل الدولي، فإن "دويتش يقترح أن تتجه الدول إلى المنظمات الإقليمية

" Regional Organizations " كحلف شمال الأطلنطي مثلا كأساس نحو تحقيق التكامل الدولي، وهناك حالات تكامل إقليمية كثيرة يمكن الاستفادة منها ومن نتائجها وإنجازاتها في تحقيق التكامل الدولي "كالسوق الأوربية المشتركة" وانطلاقا من إنجازات ونتائج تلك المنظمات الإقليمية قدم "دويتش" تصورا للشروط الضرورية لإيجاد تكامل دولي وركز على أهمية الاتصال الدولي حتى يمكن تحقيق هذه الشروط والتي تتمثل في ضروة وجود تجاوب وانسجام بين الدول من ثنايا إيجاد ثقافة عالمية متماثلة، إلى جانب ضرورة وجود إدراك من جانب الدول بالمصالح المشتركة، وهنا يفترض "دويتش" إمكانية اختبار شروط التكامل تلك على ضوء شبكات الاتصال التي توجه الرسائل وتتبادل المعلومات وتختزن الخبرات والتي هي المصدر الرئيسي لاتخاذ القرار بصدد تحقيق شروط التكامل الدولي .

ويتصور "دويتش" أنه بدون بذل جهود سياسية نحو تحقيق التكامل الدولي فإنه من غير المحتمل بقاء الجنس البشرى لفترة طويلة، ولكنه يرى أن كثيرا من الدول أصبحت تدرك اليوم الحاجة لزيادة هذه الجهود مما يفتح الطريق للوصول إلى التكامل كهدف دولي يقف أمام قيام حرب نووية شاملة تهدد بقاء الجنس البشري .

تقويم نظرية "دويتش" :-

لقد قدم "دويتش" من جانبه محاولة – على حد قوله – لتقديم تحليل علمي شامل (نظرية علمية شاملة) لعالم السياسة الدولي من ثنايا "نظرية الاتصال"، حيث يعتبر "دويتش"" في مقدمة المعنيين بهذه النظرية في تحليل عالم السياسة، ولقد استفاد آخرون من أفكاره وتحليلاته في هذا الشأن ومنهم "كابلان" الذي بنى نموذجه لتحليل عالم السياسة، الدولي على فكرة الاتصال التي بلورها "دويتش"، كما ركز "دويتش" في نظريته هنا على تقديم تفسير لنشاطات عالم السياسة الدولي من ثنايا مفهومي "الصراع"و التكامل"، وعلى أساس أن الصراع والتكامل في عالم السياسة الدولي

وإن كانا نتيجة للتفاعل بين الدول، إلا أن الصراع – عنده ما هو إلا سبب مباشر للإخفاق في عملية الاتصال بين الدول والتي لا تتم بدرجة معقولة، كما يرى "دويتش" بأن الاتصال الدولي بحالته تلك من وراء الإخفاق في الوصول إلى هدف التكامل الدولي .

ومن هنا يرى "دويتش" أنه كلما زادت عملية الاتصال ما بين الدول كلما اتجهت الدول إلى تحقيق مزيد من التكامل وابتعدت عن الصراع .

وبرغم كل هذه الجهود التي قدمها "دويتش" من ثنايا نظريته عن الاتصال، إلا أن هذه النظرية لم تلق قبولا كبيرا في إطار عالم السياسة الدولي، وهنا يجدر التنبيه إلى أنه يعاب على "دويتش" في نظريته تلك إغفاله لطبيعة العلاقات الدولية والتي هي في الأصل علاقات صراع، وهذا ما تؤكده الملاحظة الطويلة لتاريخ العلاقات الدولية بصرف النظر عن وجود اتصال بدرجة أكبر أو أصغر بين الدول من عدمه، كما يعاب عليه أيضا افتراضه بعقلانية صناع القرار في اتخاذهم للقرارات الخارجية (على نحو ما فعل "كابلان" كما سلف)، كما يعاب عليه كذلك ادعاؤه بإمكانية اختبار شروط التكامل وتقديرها كميا، وهو أمر مناف للموضوعية. ذلك أن التكامل مسألة قيمية لا تخضع للتقدير الكمي، فأساس العلاقات الدولية هو الصراع (على نحو ما سلف)، بينما التكامل قيمة تسعى إليها الدول ومن ثم يقع في إطار ما يجب أن يكون .

المبحث الثالث

مجموعة النماذج التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي من ثنايا سلوك صناع القرارات الخارجية للدول

وهذه النماذج وإن كانت لا ترتكز بصفة أساسية إلى مفهوم "ميزان القوة" سواء بمدلوله العلمي أو النمطي. إلا أن أصحابها قد عنوا بتحليل عالم السياسة الدولي (في جملته) من ثنايا تحليل سلوك صناع القرار الخارجي للدول. فليس مما يتسنى تجاهله ذلك الدور الهام الذي يقوم به صناع القرار الخارجي (القادة السياسيون) في مجتمعاتهم، مرتكزين في ذلك إلى تجارب سابقة أحيانا بل وإلى وجهات نظر ذاتية بحتة أحيانا أخرى. "لقد قدم "هتلر" بدءا من الأفكار الألمانية الشائعة في مجتمعه من قبله مضمونا للمصلحة القومية الألمانية يتمثل في "المجال الحيوي". وكان رجل الدولة الفرنسي "Jules FurrY" يتمثل مضمون المصلحة القومية الفرنسية في الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر– في الآفاق الخارجية – في التوسع الاستعماري. بينما كان "بسمارك" يتمثلها بالنسبة لألمانيا (وفي نفس الحقبة) في التوسع القاري[1]".

"إن السياسات الخارجية للدولة – كبرامج وقرارات – هي من عمل رجال الدولة، بل وفي كثير من الأحيان من عمل رجل واحد قائد أو زعيم قد تتأثر سياسته الخارجية بطباعه الشخصية كأن يكون معقدا أو مصابا بجنون العظمة فيسعى بدولته إلى التوسع الامبريالي بمبررات قومية في ظاهرها وإن كانت حقيقتها في إشباع تطلعاته الذاتية، فيحمل بذلك تبعة تلك السياسة لطباع قومه وسرعان ما تتشكل لدى العالم الخارجي صورة لهذه الطباع وكثيرا ما تظل ركيزة لأحكام مسبقة

---

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢١٨.

على تصرفات تلك الدولة فيما بعد، بينما الحقيقة بعيدة عن ذلك تماما [١]. إن تصور الألمان إلى عهد قريب في ألمانيا الشرقية كان متناقضا لتصور الألمان في ألمانيا الغربية للعالم الخارجي، بل ونظرة الألمان الآن بعد الوحدة مناقضة لنظرتهم في عهد "هتلر" إنه نفس الشعب الواحد بينما العامل المتغير الأوحد هنا هو القادة السياسيون الذين يرسمون لدولهم سياساتها الخارجية. [٢]

وفي هذا الصدد يختار الباحث نموذج "سنايدر" الذي ركز على تحليل نشاط صناع القرار الخارجي للدول كأساس لدراسة نشاطات الدول، ومن ثم كأساس لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي.

نموذج "سنايدر: "Snyder":

ويعرض الباحث هنا لنموذج "ريتشارد سنايدر: Richard C. Cnyder"، حيث قدم "سنايدر" نموذجا نظريا لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولى([٣])، ليس على نحو ما قدمه المعنيون بدراسة النظرية العامة للعلاقات الدولية في نماذجهم ونظرياتهم حيث تتمثل – لديهم – النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل، فيحللون سلوك الدول تبعا لذلك في ضوء عوامل موضوعية (جغرافية – تاريخية – سياسية .. إلخ) بصدد موقف معين، ودون الأخذ في الاعتبار تأثير نشاط الأفراد المسئولين عن اتخاذ القرار الخارجي. أما "سنايدر" في نموذجه فقد ركز على تحليل نشاطات صناع القرار الخارجي (كمادة للتحليل) ولكنه جعل من "القرار الخارجي" وحدة التحليل على أساس أن نشاطات الدول في النهاية

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة

(3) Snyder, Richard, C., Bruk, H.W., and Spin, Burton, Foregin Policy Decision-Making: A Proaches to the Study of International Politices, The free press of Glencoe, New York, 1962.

ليست إلا نشاطات صناع القرار الخارجي، فالقرار الخارجي حين يتخذ يعتمد بالأساس على كيفية إدراك صانعي القرارات الخارجية لموقف معين، وغني عن البيان أن القرارات الخارجية للدول هي في النهاية مجتمعة تشكل سياستها الخارجية، وأن مجموع هذه السياسات الخارجية للدول تشكل في جملتها النشاطات السياسية الدولية بل أن النشاطات السياسية الدولية ليست إلا مجموعة متتالية من المواقف وكل موقف لابد له من قرار، وهذا القرار هو في النهاية أداة تحقيق الاتزان بصدد متغيرات متجددة في الساحة الدولية بالنسبة لدولة ما. (وهذا هو سبب اختيار الباحث لنموذج "سنايدر" وإن كان هذا النموذج لا يعني بالأساس بتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي في جملتها). وجدير بالذكر هنا أن يشير الباحث إلى أن دراسة عملية صنع القرار في المجال الدولي (على نحو ما سيأتي) هو أمر انفرد به "سنايدر" وكان له السبق في هذا الشأن بعد الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر نموذج "سنايدر" نموذجا إرشاديا حيث قدمه بهدف اتخاذه من جانب صناع القرار مرشدا لعملية اتخاذ القرار الخارجي. ولقد ركز "سنايدر" بالأساس على عملية صنع القرار الخارجي آخذا في الاعتبار الأوضاع الخارجية والداخلية التي تؤثر في تلك العملية، وعنى بدراسة نشاط صناع القرار بدرجة كبيرة، وذهب إلى القول بإمكانية خضوع ذلك النشاط للتقدير الكمي فاستخدم أساليب البحث الميداني والتحليل الرياضي والإحصائي لتحليل عملية صنع القرار الخارجي، ومن ثم أخضع نشاط صناع القرار للتجريب. وفي هذا الصدد ركز "سنايدر" على البحث عن الدوافع التي من وراء سلوك صناع القرار الخارجي. فقدم نموذجا إجرائيا يتقيد به صناع القرار قبل عملية اتخاذ القرار، وركز هنا على المصادر التي تأتي منها المعلومات وأساليب تمحيصها واحتمالات التشويه التي تتعرض لها هذه المعلومات حينما تنتقل من الأجهزة البيروقراطية (كوزارة الخارجية ووزارة

الدفاع.. والتي تهتم أساسا بالحصول على هذه المعلومات) إلى صناع القرار إلى جانب توضيح مؤشرات للترجيح وللمفاضلة بين البدائل المطروحة.

ويرى "سنايدر" أن التباين من وراء سلوك الدول يقتضي تحليل عملية صنع القرار الخارجي وبصفة خاصة تحليل دور الأفراد في صياغة ورسم السياسة الخارجية، فالموظفون البيروقراطيون يساهمون في عملية صنع القرار الخارجي بما يقدمونه من معلومات يرتكز إليها صناع القرار الخارجي عند اتخاذ قراراتهم، وفي النهاية فإن سلوك الدول هو سلوك أشخاص يعملون باسم ولحساب الدولة هم صناع القرار، وتبعا لذلك يهدف "سنايدر" إلى النظر الى عالم السياسة الدولي من ثنايا نظرة صناع القرار الخارجي له، حيث راح يعني بالدوافع الشخصية والنفسية لصناع القرار ولكيفية تصوراتهم للمواقف المختلفة.

لقد راح "سنايدر" يقدم حسابا دقيقا لأبعاد الموقف الدولي الذي سيتخذ بشأنه قرارا قبل وبعد عملية اتخاذ القرار مع الاهتمام بأهم العناصر المتحكمة في الموقف على اعتبار أن القرار الخارجي (المنتج النهائي للدول) هو مزيج من التفاعل بين مؤثرات داخلية وخارجية تؤثر على كيفية صناعته، وهنا تجدر الإشارة إلى أن "سنايدر" في تناوله لتأثير تلك المؤثرات الداخلية والخارجية لم يعن بالتركيز على وجود علاقات تبادلية بين متغيرات تتحكم في موقف دولي معين، كما لم يعن بتقديم فروض علمية يستند إليها في عملية التنبؤ بالقرار الذي يتوجب على صناع القرار اتخاذه إزاء موقف دولي محدد زمانا ومكانا، وإنما عني هنا بتحليل عملية صنع القرار الخارجي على أساس أنها إطار نظري يستوعب كافة عناصر العمليات السياسية الدولية، وعلى اعتبار أن عملية صنع القرار الخارجي هي الاختيار بين البدائل المتاحة حيث تحيط بهذا الاختيار درجة معينة من عدم التأكد.

وهنا تبعا لكون "سنايدر" يهتم بتحليل صنع القرار الخارجي كعملية، فقد ميز بين التحليل الساكن وتحليله للديناميكي، فالتحليل الساكن الذي كان سائدا قبل تقديمه

لنموذجه كان يرتكز على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين وظروف هـذا التغـير ولكنه لا يبحث في أسباب التغير والكيفية التي يتم بها[1]. أما تحليل "سنايدر" كتحليـل ديناميكي فهو يجمع بين الوقوف على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين أو أكثر إلى جانب الوقوف على معرفة أسباب التغير بتتابع الأحداث السلوكية، من هنـا يـرى "سنايدر" أن تحليل العمليات السياسية الدولية تقتضي دراسة التفاعل بين الدول مـن ثنايا القرار الخارجي (كمنتج نهائي لها) حتى يمكن أن نصف ونقدر العلاقـة بيـن موقفين من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحليل العمليات السياسية الدولية يقتضـي أيضا دراسة عملية صنع القرار لأنها تجعلنا نفسر لماذا ظهر موقف ما بشكل معيـن وهذا التفسير تعجز عن تقديمه الدراسة التي ترتكز على التفاعل بين الدول من ثنايـا قراراتها الخارجية.

وفي هذا الصدد قدم "سنايدر" تحليلا للعمليات السياسية الدوليـة مركـزا علـى تحليل العمليات الداخلية في وصف وتفسير نشاط صناع القرار، فاهتم كمـا سـلف بتحليل كل العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي، والتي تحيط بصانعيـها عند إصدارهم لقرارات معينة. حيث رأى "سنايدر" أن العمل السياسي (الدولي) يتـم بواسطة أفراد مجردين، وقال بأنه بفهم ديناميكية هذا العمل فإن ذلك يقتضـي فـهم المسئولين عن اتخاذ القرار الخارجي، فاتخاذ القرار (الخارجي) يقع في قلب العمـل السياسي (الدولي)، وهو وحده – أي القرار الخارجي – الذي نجمـع تحتـه القـادة السياسيين والمواقف والعمليات بهدف تحليل سلوك الدولة. من هنا فحتى نفهم العمـل السياسي (الدولي) فلابد من معرفة من يتخذ القرار الخارجي والذي أدى إلى ظـهور عمل معين، وتحليل نشاط متخذي هذا القرار.

---

(١) كدراسات التاريخ الدبلوماسي: والتى هى دراسة للأحداث بأوصافها لا بذواتـها- كدراسـة وصفية لا تحليلية.

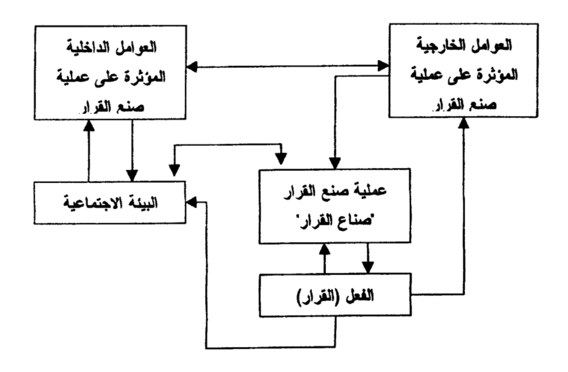
ويرى "سنايدر" أن هناك عوامل تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي (أو بعبارة أخرى هناك أسس لاختيار بديل من البدائل المتاحة) وقسمها إلى ثلاثة أنواع من العوامل:

أولها: مجموعة عوامل داخلية: وكلها تقع في إطار البيئة الوطنية – أي في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعو القرار قراراتهم من أجله، وتشمل هذه العوامل تأثير الرأي العام بمختلف قطاعاته واتجاهاته، وطبيعة النظام السياسي، إلى جانب الالتزام بالقيم الرئيسية للمجتمع..إلخ.

ثانيها: مجموعة عوامل خارجية: وكلها تقع في إطار البيئة الدولية، وتتمثل في الأفعال وردود الأفعال للدول الأخرى – أي لصانعي القرار في هذه الدول، والمجتمعات التي يعملون من أجلها..إلخ.

ثالثها: عمليات اتخاذ القرار التي تتولد داخل الجهاز السياسي والتي يكون صناع القرار جزءا منها.

وكل هذه العوامل جمعها "سنايدر" في الشكل التالي:



هذا ويرى "سنايدر" أن عملية صنع القرار الخارجي تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية. ذلك أن صناع القرار تؤثر فيهم عدة عوامل تشمل الأدوار والمعايير والوظائف داخل الجهاز الحكومي بشكل عام ووحدة صنع القرار الخارجي بشكل خاص هي:

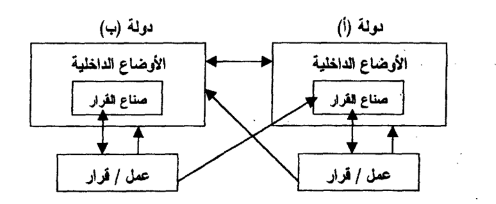
أولاً: مجالات الخبرة والتخصص والكفاءة – أي مدى خبرة ومهارة صناع القرار الخارجي.

ثانياً: نمط الاتصالات المسيطرة وطرق تفسير المعلومات التي تتناول العناصر المختلفة للقرارات. ذلك أن إدراك صناع القرار يتشكل طبقا للمعلومات التي تصل إليهم من خلال نظام المعلومات القائم إلى جانب خبراتهم السابقة.

ثالثاً: الدوافع "Motivations" وقسمها "سنايدر" إلى نوعين: أولهما: دوافع شخصية مكتسبة للموظف من خلال عمله في مؤسسة صنع القرار أو من خلال خبراته السابقة خلال فترات عمله. ثانيهما: دوافع سياسية تنبع من دور الموظف في التنظيم الهرمي في مؤسسة صنع القرار، والعوامل التاريخية التي تحكم سياسة دولته الخارجية عبر السنين والقيم التي يعتنقها حزبه السياسي الذي يشكل وزارة الخارجية.

من هنا فإن عملية صنع القرار تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من عمليات اجتماعية وسياسية ونفسية تتشابك كلها عند تحليل إدراكات ودوافع وخبرات وأعمال صناع القرار فهو يرى أن عملية صنع القرار الخارجي ترتكز إلى متغيرات ثلاثة رئيسية: أولها صناع القرار وثانيها الموقف الذي يواجهونه وثالثها الهدف من وراء اتخاذهم لقراراتهم وأعمالهم.

وانطلاقا من افتراض "سنايدر" لعقلانية صناع القرار اشترط أن يكون لديهم وعي بالأهمية النسبية لقيم مجتمعهم، وأن يكون لديهم قدرة على ربط الوسائل المتاحة بالأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، وعند نقطة معينة عليهم أن يختاروا بديلا (قرارا) معينا يتمشى مع الموقف الذي يواجهونه، وعليهم هنا أن يحسبوا بدقة أبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار وأن يولوا اهتماما كبيرا بالعناصر المتحكمة في الموقف. هذا ويرى "سنايدر" أن القرار عبارة عن مزيج معقد من التفاعل بين الأوضاع الداخلية في شكل إدراكات لدى صناع القرار الخارجي تتفاعل مع إدراكات صناع القرار في الدول الأخرى ويكون نتيجة هذا التفاعل قرارات وأعمال سياسية كما في الشكل التالي:



وانطلاقاً مما تقدم يكون "سنايدر" قد ركز في نموذجه هذا على تحليل نشاط صناع القرارات الخارجية للدول كأساس لفهم وتحليل نشاطات الوحدات السياسية، ومن ثم كأساس لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي. ويؤخذ على "سنايدر" في تحليله لعالم السياسة الدولي من ثنايا نموذجه هذا ما يلي:

أولاً: افتراضه بعقلانية صناع القرار الخارجي الشديدة وهذا أمر مناف للطبيعة الإنسانية (على نحو ما سلف).

ثانياً: وضعه لنموذج إجرائي يتقيد به صناع القرار الخارجي قبل عملية اتخاذ القرار وهذا أمر تحكمي مناف للموضوعية.

ثالثاً: ربطه النهائي بين "الصراع الدولي" وبين نشاط صناع القرار الخارجي، على حين أن الصراع الدولي قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض في القيم والمصالح بين المجتمعات السياسية...

رابعاً: وبصدد معالجته للدوافع التي وراء نشاطات صناع القرار فهي لم تكن واضحة ومحددة.

خامساً: نظرا لاختلاف نشاطات صناع القرار الخارجي من مجتمع شمولي إلى آخر ليبرالي تبعا لاختلاف النظم والأيديولوجيات، فإنه يصعب استخدام نموذج "سنايدر" لفهم وتحليل نشاط صناع القرار في مجتمعات غير مجتمعات النظم الحرة[1].

---

(١) : راجع فيما تقدم بشأن نموذج "سنايدر" وتقويمه:-

- Rosenav, James, N., Op. Cit., pp. 36 – 43, 186 – 192.

وأيضاً: د. أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، من ص ١٩٥ – ص ٢٠٤.

الخـــاتمـــة

وفي النهاية فإنه واضح من كل ما تقدم أن موضوع البحث – والذي تحدد فـــي تناول "النماذج المعاصرة" كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة بقطاعيه الوطنـــي والدولي، بالدراسة والتقويم، وذلك من حيث بناؤها، ومن حيث فاعليتها في دورهـــا كأداة للتفسير – قد اقتضى أن يعرف الباحث في البداية بالأدوات الذهنيـــة للتحليـــل السياسي المعاصر بهدف الوقوف على موقع "النماذج النظرية" مـــن تلـــك الأدوات والمتمثلة في المفاهيم والنظريات، فعرض الباحث التعريف بالمفـــاهيم وبارتباطـــها بالنماذج لا سيما مفاهيم التحليل (كمفهوم البنية – الوظيفة ...) كمفاهيم ارتكز عليـــها أصحاب النماذج المعاصرة في تفسيرهم لعالم السياسة. كما عرف البـــاحث كذلـــك بالنظرية كأداة ذهنية للتحليل السياسي، على اعتبار أن النموذج ما هو في النهايـــة إلا نظرية مصغرة، وأن النظرية تمثل المرحلة الأولى إلى بناء "النماذج النظريـــة"، وأن النموذج العلمي (المبني إحصائياً ورياضياً) يجاوز دور "النظرية" في تقديم تفســـير للواقع السياسي المستهدف إلى التوقع بشأنه. ثم انتقل الباحث إلى التعريف بـــالنموذج النظري وبخصائصه التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: أن "النموذج النظري" ليس وصفاً للواقع السياسي المستهدف وإنمـــا هـــو تصور ذهني لعلاقاته ومن ثم أداة ذهنية من أدوات تحليل عالم السياسة.

ثانياً: أن "النموذج النظري" هو بالضرورة "مؤقت" من حيث صلاحيتـــه كـــأداة للفهم والتفسير.

ثالثاً: أن "النموذج النظري" هو بالضرورة "محدد" وليس عاماً، وهو في ذلـــك يستجيب لفكرة نسبية الحقائق. فهو صورة تجريدية لعالم السياسة (الوطنـــي والدولي) المعين بالزمان والمكان أو بالنســـبة لمجتمعـــات تشـــترك فـــي أوضاع اجتماعية وحضارية وثقافية معينة.

كما أوضح الباحث أنه سيرتكز إلى مفاهيم التحليل المختلفة في تصنيفه للنماذج المعاصرة، حيث صنف النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني طبقا لمفاهيم "البنية – الوظيفة – النسق – الاتزان – الاتصال"، وصنف النماذج التي قدمت لتحليل عالم السياسة الدولي طبقا لمفهوم "ميزان القوة" سواء بمدلوله العلمي أو النمطي.

ولمعرفة الكيفية التي تبنى بها "النماذج المعاصرة" اقتضى ذلك من الباحث عرض السياق المنهجي للنماذج المعاصرة، فواضح من كل ما تقدم أن هذه النماذج قد جاءت في فترة غلبة الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي في الغرب (وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية)، وتبعا لذلك عرض الباحث بالتفصيل لآثار الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، ومن باب أولى في بناء النماذج (حيث كان هذا الاتجاه من وراء بناء النماذج النظرية).

وحتى يقف الباحث على آثار ذلك الاتجاه في التحليل السياسي قدم تعريفا بالمنهج العلمي التجريبي ولخصائصه، كما عرض الباحث لمادة التحليل السياسي – لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة (فيما قبل تبلور الاتجاه السلوكي) ولصلبها مع الإشارة إلى إسهام أصحاب الاتجاه السلوكي في تحديد صلب عالم السياسة، كما أشار الباحث إلى وحدة التحليل المستخدمة لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة والتى تمثلت – لديهم – فى "الجماعة"، وأشار الباحث كذلك إلى موضوع النظرية السياسية المعاصرة والذي يتحدد في " التحليل من أجل التجريد" – أي تحليل عالم السياسة إلى عناصره بقصد الكشف عن حقائقه الكامنة في أغواره للانتهاء بنظمها في صورة ذهنية تجريدية هي النظرية (أو في صورة نظرية مصغرة هي النماذج)، وكيف أن النظرية السياسية المعاصرة قد ارتبطت بموضوعها بإجراءات المنهج العلمي التجريبي في تفسيرها لواقع عالم السياسة. ثم عرض الباحث لمدى ملائمة ذلك المنهج التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية

بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة، وكل ذلك بهدف التمهيد لدراسة الاتجاه السلوكي ولمعرفة ماذا قدم هذا الاتجاه للتحليل السياسى المعاصر؟

من هنا انتقل الباحث لدراسة الاتجاه السلوكي (والذي هو في حقيقته اتجاه متراكم على المنهج العلمي التجريبي)، حيث أوضح من البداية أن هذا الاتجاه قد استهدف ما يلي:

أولاً: بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وذلك في مواجهة النظرية الماركسية كنظرية عامة وشاملة (على المستوى النظري على الأقل)، فهى تفسر شتى علاقات المجتمع تفسيرا ماديا، ومضمون هذه النظرية (بإيجاز) يتحدد في أن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأحاسيس بما فيها الضمير الفردي تأتي تعبيرا عن طريقة الإنتاج المادي. وهنا يأتي الاتجاه السلوكي كاتجاه غربي ليبرالي لكي يرفض هذا التفسير المادي الماركسي لعلاقات المجتمع ويقدم تفسيرا مغايرا له، حيث يذهب أصحاب الاتجاه السلوكي إلى أن الدوافع والأحاسيس الفردية والجماعية هي التي تفسر النشاطات الاجتماعية، ومن ثم جاء هذا الاتجاه السلوكي لكي يكون موقفا ليبراليا في مواجهة الفلسفة الماركسية (آنذاك)[1]. ورغم ذلك كله فإن أصحاب الاتجاه السلوكي على نحو ما تقدم قد نسوا هدف بناء نظرية عامة لتفسير علاقات المجتمع وتعلقوا بالوسائل، حتى أنهم غالوا في استخدام أدوات التحليل الفنية حيث لم يكن هناك توازنا بين التنظير وبين استخدام تلك الأدوات.

---

(١) والثابت (باليقين) أن المادة وحدها لا تكفي لتفسير علاقات المجتمع (على نحو ما فعلت الماركسية)، ولا الدوافع والأحاسيس وحدها تكفي لذلك (على نحو ما فعل الاتجاه السلوكي الليبرالي)، فكلا الجانبين (المادة والدوافع والأحاسيس) هام في تفسير النشاطات الإنسانية.

ثانياً: أن الاتجاه السلوكي قد استهدف الاهتمام بتحليل الجانب الديناميكي لعالم السياسة وذلك في مواجهة التحليل التقليدي الذي يفترض ثبات الطبيعة الإنسانية، ورغم أن أصحاب هذا الاتجاه أكدوا على اختلاف سلوك الأفراد والجماعات تبعا لتباين الطبائع البشرية إلا أنهم انتهوا إلى وضع السلوك البشري في قوالب جامدة حيث افترضوا أنه يسير على انتظام معين من شاكلة الانتظام الذي تسير عليه ظواهر عالم الطبيعة، الأمر الذي يهيئ لاستخلاص قوانين علمية بشأنه.

ثالثا: ورغم أن الاتجاه السلوكي قد استهدف التلطيف من معالجة المنهج التجريبي للقيم إلا أنه قدم حلا جزئيا في هذا الصدد حيث يدرس القيم كجزء من الواقع على نحو ما تقدم.

وبصدد ما قدمه الاتجاه السلوكي للتحليل السياسي المعاصر فإنه واضح مما تقدم في هذا الشأن أنه:-

أولاً: من حيث المنهج: لم يكن الاتجاه السلوكي – على نحو ما ادعى أصحابه – منهجا مستقلا، فهو في حقيقته (على نحو ما تقدم) اتجاه لم يخرج عن إطار المنهج العلمي التجريبي، وأن كل ما قدمه أصحابه في هذا الشأن هو الاتجاه نحو العلمية – بصدد إجراءات المنهج التجريبي وذلك باستخدام وسائل وأدوات أكثر دقة في جمع البيانات الخاصة بتصوير الفروض وتحقيق صحتها بالتجريب.

ثانياً: من حيث المادة "النشاطات السياسية": فهذه النشاطات لا تخضع بطبيعتها إلى التجريب، لأنها تصدر عن إرادات حرة واعية، ومن ثم يستحيل سيرها على انتظام من شاكلة انتظام ظواهر عالم الطبيعة – على نحو ما ادعى أصحاب الاتجاه السلوكي.

هذا إلى جانب تمييعهم لوحدة التحليل المستخدمة من كونها تتمثل في "الجماعة" إلى كونها تتمثل – لديهم – في "الجماعة" و"الفرد" معا.

ثالثاً: من حيث أدوات التحليل، فقد غالى أصحاب الاتجاه السلوكي في استخدامها على نحو ما تقدم إلى الحد الذي جعلهم يخلعون مزيدا من الغموض على اتجاههم مما جعلهم يتخلون عن اتجاههم ويعودون إلى المنهج العلمي التجريبي مع إضفاء نظرة سلوكية عليه في تحليلهم لعالم السياسة.

ورغم ما تقدم بصدد المآخذ على الاتجاه السلوكي، إلا أنه (كاتجاه تراكم على المنهج التجريبي) هو وحده الذي قدم تفسيرا عليما للتباين في سلوكيات الحياة السياسية في المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية.

ومن هنا فإن النماذج التي ارتبطت بذلك الاتجاه السلوكي يؤخذ عليها نفس تلك المآخذ التي أخذت على الاتجاه السلوكي، هذا إلى جانب أن أصحابها ادعوا بصلاحيتها لتفسير الحياة السياسية في شتى المجتمعات، وهو أمر فيه مغالطة. ذلك أن هذه النماذج وإن كانت قد أدت دورا في المجتمعات التي صورت منها حيث تستخدم كأداة للفهم والتفسير بشأنها، إلا أنها لا تصلح للفهم والتفسير في المجتمعات الشمولية أو مجتمعات العالم النامي، ومن ثم فهي ليست نماذج عامة. وتبعا لذلك فحتى تؤدي النماذج دورها كأداة للفهم والتفسير فلابد أن تكون "محددة" و"مؤقتة" حتى تستجيب لفكرة "نسبية الحقائق" التي تلائم طبيعة عالم السياسة المتغيرة.

ثبـــت بأهــم المراجـــع

أولا: المراجع العربية:

- د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات، من مطبوعات كلية التجارة – جامعة قناة السويس، ١٩٨٩.
- د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية – أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨.
- د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، من مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩.
- د السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- جراهام والاس، الطبيعة البشرية في السياسة، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بدون تاريخ.
- د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، دار الفكر العربي، ١٩٧٢.
- ــــــــــ، نظرية التطور السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢.
- د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥.
- د. فاروق يوسف، السلوك السياسي، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢.
- ــــــــــ، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠.
- ــــــــــ، مناهج البحث العلمي مكتبة عين شمس، ١٩٧٨.

- د. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٤.

- د. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع – في ضوء نظرية التكامل المنهجى لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٩٧١.

د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٦.

ـــــــــــــ، تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٨.

ـــــــــــــ، رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧.

ـــــــــــــ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.

ـــــــــــــ، مذكرات في الأصول العامة للتنظيم الدولي، مطبعة كريديه إخوان، بيروت، ١٩٧٣.

ـــــــــــــ، مناهج البحث العلمي في علم السياسة، مؤسسة الأنوار، الرياض، ١٩٧٥.

ـــــــــــــ، منهج البحث العلمي – إجراءاته ومستوياته – مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي، من مطبوعات مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، عدد خاص ١٩٧٩.

- د. محمد نصر مهنا، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.

- د. ملحم قربان، المنهجية والسياسة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

مقالات وأبحاث:-

- د. أحمد بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية (تصدر عن جامعة الكويت)، العدد الثاني – ديسمبر ١٩٧٥.

- د. أحمد عامر، السبيرنطقيا، وتحليل النظم السياسية، من مطبوعات كلية التجارة جامعة قناة السويس، بدون تاريخ.

- د. أسعد عبد الرحمن، مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، اكتوبر ١٩٧٦.

- د. إسماعيل صبري مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، مارس ١٩٨١.

- صدقة يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية (تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، العدد السادس عشر، ١٩٨٨.

- د. فريد صقري، المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسي في لبنان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٧٦.

- د. محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية، تحليل نقدي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني ١٩٨٧.

- د. محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مجلة كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول – يناير ١٩٦٦.

- ـــــــــــــ، فروض علمية في تفسير علاقات الحرب والسلام (بحث منشور)، من مطبوعات جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.

- ـــــــــــــ، مفهوم "التكامل السياسي" بين الانتظام والتنظيم – عجالة منهجية، مجلة كلية التجارة – جامعة الرياض، العدد الرابع ١٩٧٦.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Almond, Gabriel, A., And Coleman, James, S., The Politics of the Developing Areas, Princeton University Press, New Jersey, 1960.

_______________, And Powell, Bingham, Comparative Politics: A Developmental Approach, Little brown and Company (INC.), Boston, 1966.

_______________, Comparative Politics Today: A world view, Little, Brown and Company (INC.), Boston, 1974.

Aron, Raymond, Peace and War, Translated by Haward, R., and Fox, A. B., Doubleday and Company, INC., New York, 1966.

Bentley, Arthur, F., The Process of Government, A study of Social Pressures, Bloomington, The Principia press, 1949.

Brecht, Arnold, Political Theory, Princeton University press, New Jersey, 1959.

Dahl, Robert, Modern Political Analysis, Foundations of Modern Political Science Series, Englewood Cliffs, New Jersey, 1963.

Deutsch, Karl, Nationalism and Social Communication: An Inquiry into Foundation of Nationality, Wiley, New Jersey, 1953.

___________, The Analysis of International Relations, Prentice-Hall, INC., Englewood cliffs, New Jersey, 1978.

___________, The Nerves of government: Models of Political Communication and control, free press Glencoe, New York, 1963.

Easton, David, A framework for Political Analysis, Prentice-Hall, Inc., Englewood Chiffs, New Jersey, 1965.

___________,	The Political system: An inquiry into the State Political Science, Knopf, Alfed A., New York, 1953.
Eulau, Heinz,	And other, Political behavior, Amerind Publishing Co. PVT. LTD., New York, 1972.
Kaplan, Morton, A.,	System and Process in International Politics, John Wiley and Sons, New York, 1964.
Morgenthau, Hans, J.,	Politics among Nations, Knopf, Alfred A., INC., New York, 1967.
Rosenau, James, N.,	International Politics and Foreign Policy, A reader in Research and Theory, The free press, New York. 1969.
Snyder Richard, C.,	Bruck, H. W. and Spin, Burton, foreign Policy Decision – Making: Approaches to the Study of International Politics, The Free Press of Glencoe, New York, 1962.
Truman, David,	The governmental process, Knopf, New York, 1951.
Varma, S. P.,	Modern Political Theory, A critical Survery, Vikas Publishing House, PVT, LTD., New Delhi, 1975.

- مقالات وأبحاث باللغة الإنجليزية:

Almond, Gabriel, A.,	Comparative Political Systems, Journal of Political, XVIII (August) 1956.
Aron, Raymond,	What is A Theory of International Relations? Journal of International Affairs, Vol. XXI, No. 2, 1967.

ثالثا: المراجع الفرنسية:

Burdeau, George,	Traitè de Science Politique, Paris, 1940.
Duverger, Maurice,	Méthodes de la Science Politique, Presses Universitaires des France, Paris, 1959.
______________,	Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.
Freund, Julien	Léssence du Politique, Sirey, Paris, 1955.
Grawitz, Madeleine,	Méthodes des Sciences Sociales, Dalloz, Paris. 1974.
William, Lapierre, Jean –	L'analyse des Systémes Politiques, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.

مضامين البحث

-الباب الثاني:-

الفصل الأول

كتابة كمبيوتر وإعداد مركز الصفا

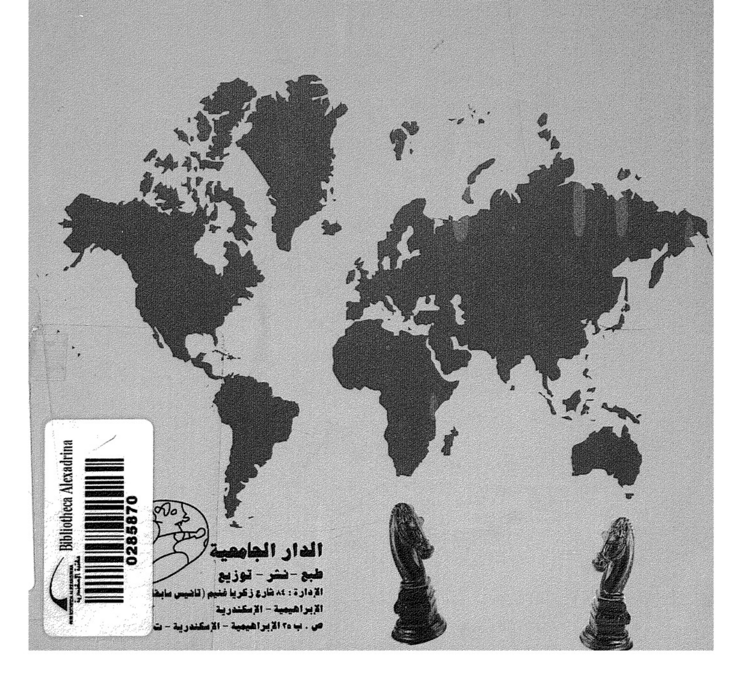
ت: ٥٩٥٣١٤٠ ـ الإسكندرية

هـــذا الكتـــاب

يتناول ما قدم فى النصف الثانى من القرن العشرين فى مجال دراسة « النظرية السياسية »، والتى تعنى بتنظير عالم السياسة بقطاعيه الوطنى والدولى من أجل الكشف عن الحقائق العامة المشتركة فى شتى قطاعاته، ونظم هذه الحقائق فى شكل نظرية عامة أو نموذج يستعان به على فهم أحداث عالم السياسة الوطنى أو الدولى فى جملته.

والكتاب يعرض لمدى صلاحية هذه النماذج والنظريات، ومدى استجابتها لطبيعة عالم السياسة ولمراميها وذلك من حيث هى أدوات للتحليل السياسى المعاصر.

كما يعطى الكتاب فرصة للباحثين فى هذا المجال للإلمام بشكل القضايا المنهجية الخاصة بتحليل عالم السياسة فى جملته.



الدار الجامعية
طبع - نشر - توزيع
الإدارة : ٨٤ شارع زكريا غنيم (تانيس سابقا
الإبراهيمية - الإسكندرية
ص . ب ٢٥ الإبراهيمية - الإسكندرية - ت